لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة الثامنة - العدد 29 Issue 29 - Eighth Year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

الحرب السيبرانية ومنطقة الخليج

فبراير/شباط 2026
February 2026
ISSN 2617- 8753
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

مدخل اجتماعي لفهم احتجاجات "جيل زد" في المغرب

تحوُّل الدول الصغيرة إلى قوة ذكية

القانون الدولي من منظورات غير غربية

اللحظة الفارقة في النظام الدولي الجديد

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الثامنة - العدد 29 - فبراير/شباط 2026

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

د. العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

د. الحاج محمد الناسك

يارا النجار

المراجعة اللغوية

إسلام عبد التواب

الإخراج الفني

أعل الشيخ أحمد معلوم

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

دراسات وأبحاث

Studies and Research

محمد المختار الخليل
مدخل اجتماعي لفهم احتجاجات "جيل زد" في المغرب 11

Mohammed Elmoctar El Khalil
A Social Approach to Understanding the Gen Z Protests in Morocco 11

إلهام طالبي
نمط الاقتراع وإعادة تشكل النظام الحزبي المغربي: دراسة تحليلية في آليات التأثير ومخرجات العملية الانتخابية 33

Ilham Talbi
The Electoral System and the Reshaping of Morocco's Party System: An Analytical Study of Influence Mechanisms and Electoral Outcomes 33

ياسر نايف قطيشات
الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهانات الأمن في الخليج 63

Yasser Nayef Qtaishat
Cyber Warfare in the Age of Artificial Intelligence and Security Stakes in the Gulf 63

عائشة الرميحي
تحوُّل الدول الصغيرة إلى قوة ذكية: دراسة حالة سنغافورة 103

Aisha Al-Rumaihi
Shifting from Small State to Smart Power: A Case Study of Singapore 103

لحسن الحسناوي-الحسين الشكراني-زهير لعميم
القانون الدولي من منظورات غير غربية: مقاربات معرفية وسياقية 125

Lahcen El Hassnaoui, Elhoucine Chougrani and Zouhair Laamim
International Law from Non-Western Perspectives: Epistemic and Contextual Approaches 125

محمد زكرياء العميري
الانسحاب الأميركي من أفغانستان واللحظة الفارقة في النظام الدولي الجديد
163

Mohammed Zakaria Al-Amiri
The American Withdrawal from Afghanistan and the Pivotal Moment in the New International Order
163

حميد أكبيري
الاستشراق العسكري: تمثلات الغرب للأعداء وتأثيرها في الحروب الحديثة
193

Hamid Kbiri
Military Orientalism: Western Representations of Enemies and their Impact on Modern Wars
193

قراءة في كتاب

عبد الرفيع زعنون
آليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة
223

Book Review

Abderrafie Zaanoun
Catapultas de la geopolítica posmoderna by Édgar Revéiz
223

افتتاحية العدد

تحولات القوة والتدافع والاحتجاج في نظامٍ دوليٍّ آخذ في التشكل

يشـــهد النظام الدولـــي في المرحلة الراهنة حالة ســـيولة بنيوية تتجلى في اضطراب أنماط التحالف، وتبدل أولويات القوى الكبرى، وتنامي بؤر التوتر على المستويات الدوليـــة والإقليميـــة. تتســـع الفجوة الإســـتراتيجية بين ضفتي الأطلســـي، وتتراجع مســـاحات التفاهم بين الولايات المتحدة وشـــركائها التقليديين، في وقت تشهد فيه القـــارة الأميركيـــة توترات متصاعدة في علاقات واشـــنطن مع محيطها القريب، كما يتكثف الاســـتقطاب في العلاقة الأميركية-الصينية. ويتزامن ذلك مع تصاعد أزمات إقليمية ممتدة في الشـــرق الأوســـط وإفريقيا؛ حيث تتقاطع الصراعات المسلحة مع الانقلابات السياسية وحالات الهشاشة البنيوية.

تحيل هذه التحولات المتزامنة إلى مسار إعادة تشكُّل للنظام الدولي، تتخلَّله هزات تعكـــس انتقـــالاً تدريجيًّا في موازين القوة وأدواتها. وفي هذا الســـياق، تبرز أســـئلة تتعلق بموقع الدول الصغيرة والمتوســـطة داخل مشهد دولي متغير، وبأنماط التهديد الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيا والفضاء السيبراني، وبقدرة المنظومة القانونية الدولية على مواكبة تحولات تتجاوز الإطار الذي اســـتقر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما تفرض هذه التحولات انعكاساتها على الدول والمجتمعات؛ حيث تتبلور أشكال جديـــدة من الفعل الاجتماعي والاحتجاجي تقودها أجيال صاعدة بوســـائط مختلفة ومنطق مغاير.

يندرج هذا العدد من مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية ضمن هذا الأفق التحليلي؛ إذ يتنـــاول تحـــولات القوة والتدافع والاحتجاج في النظام الدولي المعاصر، ويرصد تفاعلات هذه التحولات مع البنى السياســـية والاجتماعية على المســـتويين الدولي والوطني. وفي هذا الإطار، توزعت دراسات العدد على ثمانية محاور مترابطة تشكِّل في مجموعها لوحة تحليلية لفهم ديناميات التغير في عالم يتســـم بتعدد مراكز القوة وتسارع التحولات.

تنطلق دراسات العدد من مقاربة اجتماعية لفهم احتجاجات "جيل زد" في المغرب، كما تعالجها دراســـة "مدخل اجتماعي لفهـــم احتجاجات "جيل زد" في المغرب"، التـــي تتناول الفعل الاحتجاجي من منظـــور اجتماعي-جِيلي، معتبرة أن هذا الجيل

يمثل فاعلاً سياسيًّا جديدًا يتشكل في سياق أزمة الوساطة المؤسسية، ويعتمد على الحشد اللامركزي والفضاء الرقمي، مع تركيز على المطالب الاجتماعية والخدماتية. وتخلص الدراسة إلى أن المقاربة الحكومية التي جمعت بين الاحتواء الاجتماعي والضبط الأمني لم تُنتج إدماجًا مؤسسيًّا مستدامًا، في وقت يظل فيه الفعل الاحتجاجي الرقمي مرشحًا للاستمرار بصيغ مرنة ومتجددة.

ويكمل هذا التحليل الاجتماعي مقاربة مؤسسية تركز على أثر الهندسة الانتخابية في إعادة تشكل النظام الحزبي المغربي، وذلك من خلال دراسة "نمط الاقتراع وإعادة تشكل النظام الحزبي المغربي: دراسة تحليلية في آليات التأثير ومخرجات العملية الانتخابية". وتوضح الدراسة أن التعديلات القانونية أسهمت في تفتيت التمثيل الحزبي وإعادة توزيع المقاعد بما أعاد رسم توازنات المشهد البرلماني. وتشير إلى أن هذه التحولات البنيوية عمَّقت أزمة الوساطة بين الأحزاب والمجتمع، وأضعفت قدرة التنظيمات الحزبية على أداء وظائفها التمثيلية، بما يربط إصلاح النظام الحزبي بتجديد الأدوار والخطاب وآليات الاشتغال السياسي. ويُظهر الجمع بين الدراستين أن التحولات في بنية التمثيل السياسي وصعود أنماط احتجاجية خارج الأطر التقليدية يعكسان إعادة تشكُّل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو نموذج يتجاوز الحالة المغربية إلى سياقات أخرى.

ومن التحولات الاجتماعية والمؤسسية الداخلية، ينتقل العدد إلى أحد أكثر ميادين الصراع المعاصر حساسية، والمتصل بإعادة تعريف مفاهيم الأمن في العصر الرقمي، كما تعالجه دراسة "الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهانات الأمن في الخليج". وتتناول الدراسة التحول النوعي في طبيعة الصراع السيبراني، موضحة كيف بات الفضاء الرقمي ساحة مستقلة لإنتاج التهديدات، تتسم بالسرعة والتعقيد والقدرة على التخفي. وتبرز أن التطور التقني رفع مستوى المخاطر التي تواجه البنى التحتية الرقمية، خاصة في البيئات ذات الاعتماد المكثف على الأنظمة الذكية. وفي السياق الخليجي، تشير إلى أن التحول الرقمي في قطاعات الطاقة والمدن الذكية والاقتصاد الرقمي أفرز تحديات أمنية جديدة تستدعي مقاربات شاملة تتضمن أبعادًا تشريعية ومؤسسية وتعاونية، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري المتخصص. ويقود تحليل التحولات التقنية والأمنية إلى إعادة النظر في مفهوم القوة داخل النظام الدولي، وهو ما تتناوله دراسة "تحوُّل الدول الصغيرة إلى قوة ذكية: دراسة حالة

سنغافورة"، التي تقدم مقاربة تعيد تعريف القوة من خلال التركيز على الموقع داخل الشبكات الإقليمية والدولية بدل الاكتفاء بمؤشرات الحجم والموارد. وتُبرز الدراسة كيف استطاعت سنغافورة بناء نفوذ مؤثر عبر دمج التعليم والحوكمة والانفتاح الاقتصادي والدبلوماسية ضمن منظومة مؤسسية مترابطة، مكّنتها من أداء أدوار وسيطة وتعزيز حضورها في مراكز القرار. وتوضح أن القوة الذكية في حالة الدول الصغيرة تتشكل عبر تصميم شبكي واعٍ لمسارات النفوذ، بما يعزز الكفاءة المؤسسية والقدرة على التعلم في بيئات دولية تتّسم بالتنافس والتعقيد.

ويتكامل هذا النقاش حول تحولات القوة مع مقاربة معرفية تسائل الأسس النظرية للقانون الدولي، كما في دراسة "القانون الدولي من منظورات غير غربية: مقاربات معرفية وسياقية". وتنطلق الدراسة من نقد الخلفيات المعرفية للقانون الدولي السائد، معتبرة أنه يعكس تجارب تاريخية وسياقات سياسية مرتبطة بالمركزية الغربية. وتدعو إلى إدماج المنظورات غير الغربية في تفسير القواعد القانونية عبر ربط النصوص بسياقاتها الحضارية والاجتماعية والتاريخية، بما يسهم في إعادة التوازن المعرفي وتطوير قواعد أكثر ملاءمة لواقع دول الجنوب، خاصة في قضايا السيادة والتنمية وحقوق الشعوب.

وفي سياق التحولات الكبرى في بنية النظام الدولي، يتناول العدد الانسحاب الأميركي من أفغانستان كما تعالجه دراسة "الانسحاب الأميركي من أفغانستان واللحظة الفارقة في النظام الدولي الجديد"، بوصفه مؤشرًا على إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة وتوجهها نحو تقليص التدخلات المباشرة عالية الكلفة. وتبيِّن الدراسة أن هذا الحدث أسهم في تسريع ملامح نظام دولي أكثر تعددية، مع صعود أدوار قوى إقليمية ودولية في مناطق الفراغ الإستراتيجي، وترك آثارًا مباشرة على مصداقية التحالفات وأنماط الردع، بما يفرض على الدول المتوسطة والصغيرة إعادة تقييم خياراتها الأمنية.

وفي موازاة مقاربات العدد لتحولات القوة وأنماط الصراع في النظام الدولي المعاصر، ينتقل النقاش إلى مساءلة الأطر المعرفية التي تؤطر فهم الحرب ذاتها. وتتعمق دراسة "الاستشراق العسكري: تمثلات الغرب للأعداء وتأثيرها في الحروب الحديثة" في تفكيك البعد المعرفي للحرب من خلال تناول مفهوم الاستشراق العسكري، بوصفه إطارًا تحليليًّا يفسر تأثير التمثلات الغربية للأعداء الشرقيين في

صياغة الإستراتيجيات والعقائد العسكرية وقرارات الحرب. وتُظهر الدراسة كيف أسهمت التصورات الاستشراقية، بوصفها خطابًا مهيمنًا، في تشويه إدراك الواقع العسكري وإعادة إنتاج ثنائيات التفوق والدونية، بما انعكس على مسارات الصراعات الحديثة، وعلى تمثلات الهوية الغربية ذاتها عند تعثر تحقيق الانتصارات الحاسمة.
وتختتم دراسات العدد بمقاربة تحليلية لآليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة، كما تقدمها دراسة "آليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة". وتسعى الدراسة إلى تفكيك مفهوم التدافع الجيوسياسي في سياق عالمي يتسم بتآكل الخطوط التقليدية الفاصلة بين السلم والحرب، وبين الداخلي والخارجي. وتوضح أن الجغرافيا السياسية المعاصرة باتت تُدار عبر التحكم في التدفقات، مثل المعلومات والطاقة ورؤوس الأموال، إلى جانب السيطرة المكانية. وتبيِّن أن هذا التحول أفرز أنماطًا جديدة من التدافع غير المباشر، تشمل الحروب الهجينة والتأثير الإعلامي والضغط الاقتصادي، بما يجعل تحليل الصراعات الدولية مرتبطًا بمقاربات متعددة التخصصات تجمع بين البُعدين المكاني والشبكي.
تكشف دراسات هذا العدد، في مجموعها، عن عالم يشهد إعادة تعريف متزامنة لمفاهيم القوة والأمن والتدافع والاحتجاج والتمثيل السياسي. ويتضح أن فهم هذه التحولات يقتضي مقاربات تحليلية أكثر تركيبًا، تربط بين الموقع الشبكي والكفاءة المؤسسية والتحولات الاجتماعية العميقة. وفي هذا الإطار، يسعى العدد إلى الإسهام في نقاش علمي يواكب تشكُّل نظام دولي جديد، ويقارب تفاعلات الدول والمجتمعات مع بيئة دولية تتسم بتعدد مراكز القوة وتسارع التحولات.

دراسات وأبحاث

مدخل اجتماعي لفهم احتجاجات "جيل زد" في المغرب

A Social Approach to Understanding the Gen Z Protests in Morocco

* Mohammed Elmoctar El Khalil – محمد المختار الخليل

ملخص

هـذه الدراسـة محاولـة لفهـم التحـولات المرتبطـة بـ»جيـل زد" (Z)في المغـرب -الذي قـاد الاحتجاجـات الأخيـرة- وذلـك انطلاقًـا مـن نظريـات الأجيـال وحـراكات التغييـر الاجتماعـي، وقـد ركـزت على الخصائـص الذاتيـة للجيـل، ومنهـا سـعت لفهـم وتحليل العلاقـة بيـن الرقمنـة وأزمـة الوسـاطة بيـن المجتمـع والدولـة وسـلوكيات المشـاركة السياسـية بمعناهـا الواسـع.

وتقـوم الدراسـة على فرضيـة أن هـذا الجيـل يختلـف عـن سـابقيه؛ فهـو فاعـل سياسـي جديـد خـرج على الأسـس التقليديـة سياسـيًّا واحتجاجيًّـا وأسَّـس لنفسـه نمطًـا جديـدًا واختـار الفضـاء الرقمـي بـديلًا عـن الشـارع.

في هـذا السـياق، تُظهـر النتائـج أن "جيـل زد» المغربـي يتسـم بالحشـد اللامركـزي وغيـاب القيـادة وتغليـب الخطـاب الإصلاحـي الاجتماعـي على الشـعارات السياسـية المباشـرة؛ ممـا مكّنـه مـن الإفلات النسـبي من الرقابـة الأمنيـة والاسـتمرار في التعبئة دون صـدام مباشـر مـع السـلطة. كمـا تكشـف المقارنـة المغاربيـة والدوليـة عـن تقاطعـات مـع تجـارب تونـس والجزائـر -القريبتيـن- وهونـغ كونـغ وشـيلي، مقابـل فـروق بنيويـة مـع الـدول المتقدمـة خاصـة في مجالـي التعليـم وسـوق العمـل.

وفي الخلاصـة، ننتهـي إلـى أن التعاطـي الحكومـي المغربـي، منـذ 2020، قـام على مقاربـة ثنائيـة تجمـع بيـن الاحتـواء الاجتماعـي وتشـديد الإجـراءات الأمنيـة قبليًّـا وبعديًّـا دون تحقيـق إدمـاج مؤسسـي مسـتدام لهـذا الجيـل ممـا يجعـل الفعـل الاحتجاجـي الرقمـي مرشـحًا للاسـتمرار بصيـغ مرنـة ومتجـددة.

الكلمـات المفتاحيـة: الجيـل زد، المغـرب، الرقمنـة، المشـاركة السياسـية، الاحتجـاج الرقمـي، الحـركات الاجتماعيـة، علاقـات الدولة–المجتمـع.

Abstract

This study seeks to explain the transformations associated with Generation Z in Morocco—the group that led the recent protests—drawing on generational theories and social change movements. It focuses on the generation's

* د. محمد المختار الخليل، مدير مركز الجزيرة للدراسات.
Dr. Mohammed Elmoctar El Khalil, Director of Al Jazeera Centre for Studies.

intrinsic characteristics, seeking to understand and analyse the relationship between digitalisation, the crisis of mediation between society and the state, and political participation behaviours in their broadest sense.

The study is based on the premise that this generation differs from its predecessors. It is a new political actor, having broken with traditional political and protest structures, establishing a new paradigm for itself and choosing the digital sphere as an alternative to the street.

In this context, the results show that Moroccan Gen Z is characterised by decentralised mobilisation, a lack of leadership, and a preference for social reformist discourse over direct political slogans. This has enabled it to achieve relative impunity from security surveillance and to continue mobilising without direct confrontation with the authorities. Furthermore, a Maghrebi and international comparison reveals parallels with the experiences of neighbouring Tunisia and Algeria, as well as Hong Kong and Chile, while also highlighting structural differences with developed countries, particularly in the areas of education and the labour market. In conclusion, we find that the Moroccan government's approach since 2020 has been based on a dual approach that combines social containment and tightening security measures before and after, without achieving sustainable institutional integration for this generation, which makes digital protest action likely to continue in flexible and renewed forms.

Keywords: Gen Z, Morocco, digitalisation, political participation, digital protest, social movements, state-society relations.

مقدمة

تدخل هذه الدراسة في محاولة فهم "جيل زد 212" (Gen Z 212) المغربي الذي بات -مع نظرائه- عنوان احتجاجات متجددة في منطقتنا العربية وفي الفضاء العالمي. وهي محاولة لا تدَّعي القطعية وإنما تسعى للاقتراب من فهم ما بات ظاهرة في التغيير السياسي ومطالبه من خلال نظرية الأجيال والنظريات السائدة في تحليل الحراكات الاجتماعية، ثم هي محاولة لفهم الأثر كما يحدد ذلك الاجتماع السياسي.

بات واضحًا من حركات هذا الجيل من نيبال الآسيوية إلى المغرب مرورًا بالسودان وتونس والجزائر وفرنسا، أنه جيل تقني بامتياز، متطلع للتحسين مطلع على حياة غيره وتفاصيلها؛ مما يجعله "يغار" ويحاول اللحاق بالنماذج التي يراها ناجحة.

فمع نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2025، ظهر نمط جديد من الاحتجاجات في المغرب لا يشبه حركة 20 فبراير/شباط التي كانت سياسية بامتياز، كما لا يشبه حركة الريف التي كانت محلية تمامًا، بل يتجه -على ما يبدو- إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويرجِّح فعلاً أن هذا الجيل يختلف عن أسلافه -مغربيًّا- في أدوات تحريك الجماهير وتجسيد المطالب وإدارة الحركة، لكنه جزء من شبكة جيلية عالمية ظهرت في جميع القارات دون مبالغة.

انطلقت هذه الحركة فعلاً حركة رقمية لا مركزية، عابرة للمدن، من قضية مطلبية إنسانية تتعلق بوفاة نساء في مستشفى أغادير(1)، فكانت قميص عثمان الذي جسَّدت به مطالب وطنية، خاصة في الخدمات التي تمس الجميع.

السؤال الواضح الذي نحاول الإجابة عليه هو: هل نجحت هذه الحركة في كسر جمود الإدارة؟ فهي وإن لم تكن قدمت مطلبًا جذريًّا بالمعنى الاحتجاجي المتداول -إذ لم يكن ذلك في صميم مطالبها "الاجتماعية"- فقد فرضت فتح النقاش العام بشأن العدالة الاجتماعية، ومطالب الصحة والتعليم والعمل. وفي هذا السياق، فإن رَدَّة الفعل الحكومية زاوجت بين البُعدين، الأمني والسياسي، على ما يبدو، ففرضت إجراءات شاملة تزامنت مع إطلاق وعود إصلاحية في القطاعات الاجتماعية موضوع الاحتجاجات(2). وهو ما يدعو إلى التساؤل عن إمكانية نجاح ذلك بشكل دائم أم احتمال بقائه تكتيكًا ظرفيًّا.

الأساس النظري للأجيال والاحتجاج

1. تعريف وتحديد

إن نظريــة الأجيال هي إحدى النظريات في تفســير ســلوك الســكان، فهي متعلقة بالديمغرافيا تحديدًا لا بالمعطيات الســكانية الأخرى وتُعنى بتقســيم السكان حسب فترات زمنية تنتظم فيها أعمارهم مبدأً بجيل ما قبلهم ونهاية ببدء الجيل الموالي.
يجري ربط كل جيل بالمعتقدات الســائدة أو بالأيديولوجيات الشــائعة، وبالأحداث التاريخية المؤثرة، كما يجري ربطه بمجموعة القيم السائدة؛ ما ينتج عنه إطار نظري معرفي مشــترك بين الجيل المحدد ثم ظهور معتقدات مشــتركة وتاريخ مشــترك بل وعضوية مشتركة(3). وهذا مما يساعد على فهم كيفية تغير البيئة الاجتماعية والتقنية في الموقف من الأحداث وتصورها وتصور التغيير في إطارها وتقدير فاعليته وأثره.
فهذا الجيل -جيل z- نشــأ في عصر الإنترنت والهواتف الذكية ووســائل التواصل الاجتماعي؛ مما يجعله جيل الاستخدام الرقمي المؤهل للتكيف مع التقانة والمنفتح على تكاليف التغيير ومقارناتها عالميًّا، ويمتلك في الوقت نفسه رؤية لقضايا الصحة والتعليم والعمل ووعيًا بالقضايا الاجتماعية والبيئية والعلمية، ورغم شــيوع تســمية هذا الجيل بــz فإن له تســميات أخرى أو قل -إن شــئت-: صفات من قبيل "جيل الإنترنت" و"جيل التقنية" و"الجيل الرقمي" و"جيل الشاشة" في كثير من الأدبيات العربية(4).
فاعلية هذا الجيل لا تخلو من إشــكالات وعقبات؛ فالفجوة واســعة قيميًّا بينه وبين الأجيال السابقة في هذا السياق، ومن الواضح أن اندماجه وتماهيه مع العالم الرقمي يعرِّضه لتشــتت الانتباه كما يصمه بالعزلة النفســية والشعورية. لذا، فهو جيل يحمل قيمًا جديدة يســاعد فهمها في اســتيعاب دوره التغييري، وإن كان التعميم في ذلك صعبًا؛ فهل تساعد النظريات على فهمه؟

2. حول نظريات الأجيال

لو رجعنا إلى نظرية الأجيال في صياغتها النهائية؛ على يد الألماني كارل مانهايم(5)، لوجدنا أن لكل جيل مميزات وخصائص ذاتية هي نتيجة أحداث ومعطيات اجتماعية صاغت عقله الجمعي، ورسمت سلوكه العام، وحددت رَدَّة فعله بوصفه جيلاً يمتلك وعيًــا موحــدًا أو متقاربًــا، ويطور ردَّة فعل موحدة، ويميــزه ذلك كله عما قبله وما

بعده من أجيال، فالوحدة الجيلية -لدى العالم الألماني- ترتبط بردة الفعل الجماعية -أو العابـرة للمجتمع- ومجمل التفاعل مع الأحداث التاريخية للجيل، وتعني هذه عنده مجموع الهزات الكبرى: من ثورات وحروب وتطورات كبرى في التكنولوجيا والاقتصاد، ولا تمنع تلك الوحدة الجيلية من وجود وحدات داخلها متعددة الرؤى والمقاصد؛ إذ العبرة باتجاه الجيل كُلًّا اجتماعيًّا.

هذه النظرية أساس لتتبع منحنيات التغيير ودور الأدوات والقوى الفاعلة في تنميته أو تحريض تفاعلاته، بل هي أساس فهم التغيير؛ قيمًا وتصورًا في سياق نظم اجتماعية متغيـرة، رغـم كونها تبدو غير ذلك. وعلى ما يبدو، فهذا المفهوم يكشـف تجارب مشتركة تطبع الجيل الذي هو فترة زمنية وتشكّل "هوية جماعية" وتهدي إلى "أدوات تغيير" وتجسد "مظاهر وعي"، تنتج فهمًا مغايرًا واختلافًا بيِّنًا لقضايا السياسة والفكر والقيم والتكنولوجيا وغيرها -في فهم وممارسات هذا الجيل- قياسًا بسابقيه ولاحقيه من الأجيال.

أما في منطق مانويل كاستيلز، فإن الحركات الاحتجاجية في هذا العصر هي من جنس رد الفعـل على التفاعل ما بين الرأسـمالية العالميـة وعصر المعلومات، فالحركات الاجتماعيـة -وفقًـا لذلك- تتصدى لهذا الغول الرأسـمالي بتشـكيل أطر تنظيمية لمواجهتـه. وذلـك من مدخل الدفاع عن الهويات التي تهددها العولمة، وتجسـيدًا للمطالـب الاجتماعية، صحيةً كانت أو بيئية أو اجتماعية، وهي مطالب تتعارض مع مطامع تلك الرأسمالية(6).

وفي سبيل حسم تلك المواجهة؛ تسعى هذه الحراكات لحسن إدارة الشبكات الحديثة وصـولًا لامـتلاك زمام المبادرة فيها؛ فوجود هذه الحركات في شـبكات اتصالات ومعلومات واسـعة وفاعلـة وقوية يتيح لها فضاء تنظيميًّا أوسـع مما كان قبل هذه الشـبكات، كما يتيـح لها أدوات تواصل تختصر المسـافات الزمنيـة والجغرافية. باختصار، هي محاولة -بحسب كاستيلز- من الفعل الاحتجاجي، للتحكم في الوعي والقدرة على توجيه مسـار الأحداث لتحقيق مطالب تُنهي تغول الرأسـمالية الشبكية بالحراكات الاجتماعية الشبكية(7).

لكن هذه الخصائص تحمل في ذاتها جينات نهايتها؛ فغياب القيادة أو انعدام رمزيتها البشرية يوقف عملية الإلهام وبناء نموذج التضحية ومجمل صناعة الرمزية التي هي الأساس في استمرار مشاريع التغيير. في هذا السياق، انعدام الوسطاء يجعل تحويل

الاحتجاجات إلى مطاب ممكنة التحقق مسستصعبًا، ويحرمه من تقنية التفاوض التي يتحقق بها ما لا يتحقق في الميدان.
يظهر هنا أن الفعل الافتراضي وشبكاته -بفعل الغموض القيادي والتنظيمي- يَسْهُلُ تشـــويه مشـــروعه التغييري؛ فيتحول بفعل التشويه إلى حالة مائعة غامضة لا يمكنها الصمود مع الوقت أمام الشائعات وضَخِّ المعطيات والمعلومات المحرفة.

3. في أساس التسمية

لقد صيغت نظرية الأجيال للتدليل على أن الســكان ينقســمون إلى فئات زمنية تبدأ بتاريخ وتنتهي بآخر. وبحســب هذه الأعمار، فإن كل جيل يتصف بخبرات تاريخية ذاتية، وبحمولات معرفية وقيمية وتصورات وسلوكيات تميزه تمامًا عن غيره، اللهم إلا فيما يتعلق بالخبرة البشرية التي هي جزء أصيل من تكوين الخبرات.
وعلى هذا، فليس الجيل مجرد حقبة زمنية بل هو نظرية متكاملة لفهم فكر وسلوك وتفــاعلات الجيــل مع الحياة العامة في ضوء خبراته والأحداث التي عايش أو تلك التي لمس أثرها بشكل واضح في حياته المحددة.
منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ابتدع علم الاجتماع الأميركي تسمية الأجيال بهــذه الطريقــة، أي إطلاق حرف لاتيني على جيل محــدد، ومنه أخذ الاجتماعيون الآخرون هذه التســمية، وكان أول جيل سُــمي وفقًا لهذه الصيغة هو جيل (Baby Boomers)، (1946–1964)، الذي ســموه بجيل الطفرة الســكانية حيث امتاز بكثرة المواليــد وبالازدهــار الاقتصادي، ثم جاء بعده جيــل (X) مواليد (1965–1980)، فعبَّــروا بالحــرف الدَّال على المجهول تعبيرًا عن هويــة غير محددة المعالم يبحث عنها هذا الجيل في عالم متقلب، ثم تتابعت الأجيال على النحو المعروف، فجيل (Y) (1981–1996). وأخيــرًا، جيــل (Z) مواليد (1997–2012) إلى أن وصلنا إلى جيل (ALPHA) من مواليد 2013.
وباستثناء جيلX لم يعبِّر الحرف عن غير التتابع المعروف في الأبجدية الإنجليزية، وهكذا يعرِّفون الجيل -أي جيل- تعريفًا عمريًّا، فيربطونه بفترة زمنية، والجيل (زد) مرتبط بالفترة ما بين 1997 و2012، وبصورة مجردة؛ فليس هذا تعريفًا كاشــفًا عن نوازع ومضامين؛ ما لم نستصحب مجمل التطورات المصاحبة لهذه الفترة الزمنية ثم نحاول تتبعها في فهم هذا الجيل؛ لنرى ما الذي تكشفه من خصائص اجتماعية تهم المهتمين بالاجتماع السياسي.

الرقمنة: الصفة الكاشفة للجيل

إنَّ جيل زد هو جيل الرقمنة أو الجيل التقني بجدارة فلحظته الزمنية (1997–2012) تشـير إلى أنه أدرك الوعي في اللحظة التي سادت فيها التقنيات بأجهزتها المحمولة فرديًّـا وهواتفها الذكية وسـرعة اتصالاتها وتيسُّـر تواصلها؛ مما هيَّـأ له خبرة غير مسبوقة جعلته قادرًا على المقارنة بين بلده وغيره من البلدان ليدرك حدود التقصير ويسعى للتحسين. وفي هذا السياق، وبالواقع التقني المتقدم، هو منفتح على خبرات عالميـة، وتجـارب متجددة مكَّنته من اكتناز خبرات لـم تتوافر للأجيال قبله؛ أهَّلته -هذه الخبرات- بجدارة لإدراك قضايا عالمية؛ مثل البيئة والمناخ فضلاً عن تفاصيل حياة الأمم من حوله(8).

يعيـش هذا الجيل في غرفه التقنية؛ مما أورثه خاصية التعلم الذاتي وتلقِّي التجارب غيـر مغربلـة؛ وذلك لقدرته على اختيار مصادر معرفية لم تكن متاحة للأجيال قبله؛ حيث كان للتعليم والتثقيف أدواته التي "يخضع" لها الجميع، وهذا ما يجعله -أيضًا- في سـوق العمل مختلفًا؛ حيث يبحث عن أدوات الإنتاج والنشـاط المهني المتنوع بدل اتباع قواعد الوظيفة القارة المحسوبة كما كان(9).

لكن الانغماس التقني والخضوع لمنطقه؛ أظهر هذا الجيل بروح انعزالية عالية؛ مما يحيل إلى التشتت الذهني، وأبعده عن رفد التجربة بخبرات من سبقوه ممن لا يعيش سـلوكه الرقمي. وعليه، فاستيعاب حراكات هذا الجيل يحتاج -على ما يظهر- إلى تحليل مسـاهماته في التغيير العالمي، وذلك بوصفه الجمعي، وسـيبقى ذلك أيضًا نسبيًّا لصعوبة التعميم في السلوك الاجتماعي(10).

والواقع أن الانغماس التقني لهذا الجيل أوجد خصائص ميَّزته عن غيره:

- الاسـتغناء بالرقمنة التي لم يدمنها هذا الجيل فحسب بل حوَّلها إلى فضاء حياة حدَّ التشبع؛ فهو جيل يعيش في الشاشات؛ ثابتة أو محمولة، وحياته الاجتماعية تتجسـد في حسـابات التواصل الاجتماعي، من خلالها يعيـش تفاصيل حياته اليومية بما فيها التواصل والاتصال، فهي المعبِّر عنه في فردانيته وعن طموحاته العامة، وهي من يحدد برنامجه وسلوكه.
- تتجسـد النزعة الفردانية كذلك في الحياة العملية، فهذا الشباب يطمح للمشروع الشـخصي المدار تقنيًّا وليس للعمل في المؤسسات، خاصة كانت أو عامة. إنه

يبحث عن مشروعه الفردي في سياق عام وبطريقة مرنة دون أن ينضبط بسلوك مؤسسات العمل.

- اتساع دائرة الشأن العام، فرغم فردانية الجيل فإن اهتماماته العامة تبدو أوسع ممن قبله، فهو يركز على قضايا كالمناخ والبيئة والمساواة والعدالة الاجتماعية، أكثر من اهتمامه بقضايا السياسة والعلاقات الدولية وغيرها مما كان مجال اهتمام الأجيال السابقة عليه.

مقارنات عربية وعالمية

إذا سلَّمنا من منظور الاجتماع السياسي بنظرية الأجيال هذه، فإن هذا الجيل -عالميًّا وعربيًّا- هو "جيل أزمة"، وهو كذلك في المغرب؛ حيث وُلد في لحظة تبدلات وتحولات عالمية كبرى؛ بدءًا من نهاية الحرب الباردة، ووطنيًّا من الانتقال من فترة الراحل الحسن الثاني إلى نجله محمد السادس، بما حمله ذلك من تحولات عميقة في السياسة وأولويات التنمية، وإقليميًّا بتفاعلات الربيع العربي والقضية الفلسطينية والحرب على الإرهاب وغيرها.

ولو توقفنا مليًّا عند ما يمكن أن يكون ميزات فاصلة تحدد صفات الجيل Z هذا في هذه المرحلة الزمنية من عمر البشرية؛ وخاصة في منطقتنا العربية، فسنجد خصائص منطلقها الحالة السياسية، وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، منها نستخلص خصائص هذا الجيل(11).

- جيل ما بعد الحرب الباردة، أو ما نسميه بلحظة أحادية القطبية وسيطرة مفاهيم العولمة بتجلياتها المختلفة على الأقل في مجال تنمية الأفكار وتنميط الحياة، وسيادة القطب الواحد. إنه جيل استقرت قبله القضايا الكبرى وباتت الحروب المحلية غير مؤثرة عالميًّا.
- إن الجيل لم يدرك الحرب فكيف أثَّرت فيه نهايتها؟ لقد عاش آثار الحرب وما تمخض عن نهايتها في تفكير وخبرات وتوجهات الأجيال التي أدركها فكانت جزءًا من نواظم تفكيره وخلفيات قراراته؛ فالأجيال امتداد لبعضها في الخبرات، لكنها لا تتناسخ في أدوات تحقيق المطامح والأهداف وصنع التغيير، فلكل جيل من خبرات مَن قبله مددٌ، وله من الحصيلة التي ينطلق منها أدوات تغيير تحدد مواقفه وأطروحاته في الشأن العام.

- جيل القيادة الذاتية واللامركزية الجغرافية الذي لا يتعاطى مع مرجعية حزبية، ولا مع إطار نقابي، ولا اتجاه أيديولوجي مسيطر، بل يخضع للحظة التفكير الجمعي وانفعال المزاج العام ولا ينقاد للهياكل الثابتة ولا للأفكار المستقرة.
- إنه جيل لا يقدِّر الأحزاب بل يرفضها، ويجدها فاشلة في دور الوسيط؛ إذ لم تحق الطموحات المطلوبة في الصحة والتعليم، والجيل -في هذا السياق- يكفر بالنقابات التي يجدها غير فاعلة في تحقيق المطالب المنوطة بها، ولو راجعنا إحصاءات المندوبية العامة للتخطيط في العام 2023، فسنجد أن نسبة ثقة الشباب المغربي في الأحزاب لا تتعدى 9٪ وفي النقابات 12٪ بينما تصل إلى 70٪ في الملك والجيش، وهي نتيجة تجرِّد تلك الهيئتين الوسيطتين من صفتهما، وتحيل إلى ضرورة الوصول المباشر إلى صاحب الثقة، الملك والجيش(12).
- ولو رجعنا إلى حراك 2019 في لبنان، فسنجد أن اللبنانيين لم تكن لهم قيادة معروفة.، في هذا السياق، قيادة المغاربة كذلك لم تكن معروفة وكان اللبنانيون يطالبون بتغيير كل الهيئات الوسيطة كما كان المغاربة تمامًا. وشباب الحراكيْن العرب -في مطالبهم الاجتماعية- يشبهون أيضًا مطالب الجيل في شيلي، عام 2019، حيث اندلعت المظاهرات مطالبة بتخفيض أسعار النقل لولا أن هذه تُوِّجت بالمطالبة بدستور جديد(13).
- جيل العزوف عن الانتخابات والمشاركة في الفعل السياسي الحزبي، فالأرقام تشير إلى أن معدلات مشاركة الشباب لا تتجاوز 20٪ من الناخبين(14). فنتائج الانتخابات التشريعية المغربية، يوم 8 سبتمبر/أيلول 2021، تشير إلى أن فئة الشباب (18–24 سنة) سجلت أدنى حضور في تسجيل اللائحة الانتخابية حيث لم تتجاوز 33.6٪ من الناخبين وهي أدنى الفئات العمرية، وحيث إن معدل المشاركة العام لم يتجاوز قرابة 50٪ من المسجلين، فإن مشاركي جيل الشباب لم يتجاوزوا 17–20٪؛ وهي نسبة تكشف عن عزوف واضح حتى بات بعض الباحثين يسمي هذا الجيل جيل العزوف عن الانتخابات ومقاطعة العمل الحزبي(15).

وفقًا للآراء السابقة، فإن جيلZ المغربي يتمثل ويجسد بوضوح جيل "الشبكية الرقمية" الذي يوظف المجال أو الفضاء الرقمي مقابل المجال العام الواقعي، وهو بهذا يسبق المجال العام المعروف بفعل التقنيات ويتغلب عليه حتى صارت الأدوات

التقليدية كالخروج للشـــارع مجرد امتداد له، فالشبكة هي محضن جيل التغيير وهي أداة فعله، وهي بمجملها قيادته وأدواته التنظيمية.

إن جيل Z المغربي لم يعرف الصراع السياســي المشــحون بين القوى المحافظة والقــوى التقدمية، ولم يعرف ســنوات الرصاص، ولم يعش ضغوطات التنمية، ولا لحظــات الانتقال الديمقراطي مع نهاية التســعينات من القرن الماضي، ولم يحضر لحظة دستور 2011. ورغم أنه فتح عينيه على طفرة البنية التحتية التي تبنَّاها الملك محمد الســادس؛ والانفتاح السياســي الاستثناء في المنطقة، لكنه يعيش -وهو الذي يشكِّل ثلث سكان المملكة بحسب المندوبية السامية للتخطيط(15)- في ظل حكومة يمكن وصفها بغير الشعبية(16). وقد أظهرت دراسة أجراها المركز المغربي للمواطنة (Moroccan Center for Citizenship)، في سبتمبر/ أيلول 2025، انعدام الثقة الشعبية بالأحزاب السياســية؛ حيث عَدَّ 91.5٪ أن أداءها ضعيف، وتبدو سياسات الحكومة الليبرالية المغموسة في مرق مصالح رجال الأعمال بعيدة عن تحقيق طموحاته عالية السقف(17).

فــي هذا الســياق، نرى أن هذا الجيل أكثر تحضرًا قياسًــا بآبائــه؛ فأغلبه يعيش في كبريات المدن مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة وغيرها، فأكثر من نســبة 86٪ من ســكان المغرب تعيش "بجهات محور الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة، من جهة، وبجهتي مراكش-آسفي وسوس-ماسة من جهة أخرى... وقد بلغت نسبة التمدن 62.8٪ سنة 2024 مقارنة بـ60.4٪ سنة 2014"(18)، بل نســتطيع أن نقول: إن هذا الجيل ليس جيل المدن الكبرى فحســب بل هو جيل عالمــي، يتحرك بأدوات عالمية لكنها فعالة وطنيًّا، خلافًا لآبائه الذين كانت أدواتهم محلية تمامًا.

مقارنات عالمية

في المقارنات الخاصة بالمشــاركة السياســية وقضايا المجتمع المدني للجيل زد في المغرب مع نظرائه في دولة مثل فرنسا، يمكن ملاحظة أن التعليم كان أحد أسباب الاختلاف في المخرجات؛ حيث عاش هذا الجيل في المغرب قلقًا في السياســات التعليمية لا من حيث الهوية، وهي مشــكلة واضحة في أثرها الانتقالي غير المريح شــعبيًّا فحســب بل في تراجع جودته ونجاعته رغم تعدد تجاربه وعراقة مؤسساته، خاصــة فــي تفاوت النتائج بين المجالين، الحضري والقروي، رغم أن نســبة الأمية تراجعت وبنى التعليم توسعت(19).

كما يُلاحَظ أن الجيل المغربي لا علاقة له بالنقابات التي ضعف حضورها مما زاد في عولمة الشـــباب(20)، خلافًا للفرنســـيين(21) الذين ارتبطوا بنقابات قوية شكّلت إطارًا تنظيميًّا وسندًا معنويًّا(22)، وحتى في السياق الجغرافي القريب كما في الجزائر، فإن الجيل زد هناك تحرك في سياق سياسي عام، مناهضًا لعهدة بوتفليقة الخامسة، مستخدمًا الأدوات الرقمية بفاعلية مما هيَّأ له نصيرًا سياسيًّا عموميًّا لم يحصل عليه المغاربة الذين تحركوا في سياق محدد بشعارات محدودة ضد حكومة يمكن وصفها بغير الشعبية(23). وقد بدا الجيل زد المغربي أقرب إلى نظيره التونسي الذي تحرك في ســياق عدم الثقة في الأحزاب السياســية في فترة (2020–2021)(24)، وهو ما يشــبه عزوف الجيل في البلدين المغاربيين عن المؤسســات السياسية العامة، حزبية كانت أو منتخبة أو نقابية.

ولئن نجح جيل Zفي تشــيلي في تحويل قضية النقل الجزئية إلى قضية دســتورية عامــة فــإن نظيره المغربي لم يتجه لذلك، بل قصــر مطالبه على خدمات اجتماعية في الصحة والتعليم تحديدًا، لكن الشــبه الكبير هو بين أبناء هذا الجيل في كلٍّ من المغرب وهونغ كونغ، في صعود حركة بلا رأس أو جمهور بلا قيادة بل حشد رقمي وشعارات عامة للوطن شاملة للمواطنين(25).

وقد تسبب ارتفاع نسبة البطالة في خلق معاناة خاصة لأبناء هذا الجيل؛ حيث بلغت هذه النســبة 13٪، في 2023، ارتفعت إلى 13.3٪، في 2024، لاســيما بين حَمَلة الشــهادات حيث تصل النســبة إلى 20٪ تقريبًا، هذا مع أن أغلب الوظائف المتاحة هي في القطاع غير المهيكل مما يطرح التساؤل بشأن الحماية الاجتماعية(26).

وبالمقارنة مع نظرائه، ســنجد أن الشــباب الجزائري هو الأقرب في النســب وإن كان الاعتماد على ريع مبيعات الطاقة يســمح ببرامج تشــغيل مؤقتة أكثر حيث تقدر بـ12.35٪(27) ولكن يتفوق الشــباب التونســي في نسبة الجامعيين العاطلين حيث تصل النســبة إلى أكثر من 15.70٪(28)؛ مما جعلها وقودًا للاحتجاجات المتصلة. وأما في فرنسا فإن معدلات البطالة في البلد تقل عن 15٪ وإن كان جيل z يشتكي خصوصًا من الوظائف المؤقتة والعقود الهشة.

وينظر الجيل Z المغربي، إلى العمل ليس على أنه وسيلة للاندماج بل مجال للتمييز؛ حيث يتطلب الحصول على الوظيفة الكثير من الحظ والارتباط بشبكة علاقات قوية، وهذا ما يعزز النظر إلى الممارسة الحكومية من زاوية الفساد لا من زاوية الحرص على تكافؤ الفرص(29).

وفـي وقفاتهـم المتعددة، جاهر أبنـاء الجيل زد بمطالب اجتماعيـة صرفة ورددوا شـعارات من قبيل "جيل زد جيل جديد ما فيه لا عبد ولا سـيد" و"حرية، كرامة، عدالة اجتماعية" و"باراكا من التيرانات زيدونا السبيطارات" (كفى من الملاعب نريد المزيد من المستشفيات) و"ياللي فالحكومة راه الشبيبة مهمومة" (يا من في الحكومة إن الشباب مهموم) و"الصحة أولا ما بغيناش (لا نريد) كأس العالم(30).

وهكذا نجد أن جيل "زد" المغربي أنجز في مجال التعبئة بطريقة فاعلة وغير تقليدية عندما تبنَّى تطبيق الألعاب دسـكورد، في محاولة للإفلات من الاجهزة الأمنية، كما اسـتخدم فاعلية وسـرعة التيك توك في بث مقاطع الفيديو القصيرة، كل ذلك قبل سـاعات من موعد التظاهر في كبريات المدن ليجتمع بسـرعة وينفض بسرعة تلافيًا لمواجهة قوات الأمن ولتقليل التكلفة الأمنية لفاعليه.

سياق ونتائج احتجات الجيل زد في المغرب

أصبحت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في المغرب من السلوك السياسي المعتاد، وهـي احتجاجـات يطبعها الطابع الاجتماعي فـي عمومها وإن لم تخل من مطالب سياسـية من قبيل ما كان أيام الربيع العربي 2011 إلى 2012، ومنذ 2020 وما كان من جائحة كوفيد ثم أزمة الأسعار 2022–2023 بدت مظاهر احتجاج جديدة يغلب عليها حضور جيل زد وتميزت عمَّا سواها من مظاهرات سابقة:

1. ظهور المطالب ذات الطبيعة الاجتماعية كحقوق العمل والسكن والصحة والتعليم على ما عداها بل الغياب الكلي للمطالب السياسية.
2. غياب قيادات نقابية أو سياسية أو اجتماعية في صدارة المحتجين.
3. بروز الاحتجاج الرقمي ساحةَ فعل وتأثير تجاوزت الشارع لتقوده وتستخدم تلك الأدوات في التعبئة بدل الأدوات التقليدية المعروفة من قبل وانتظمت في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء ومكناس وطنجة.

وقـد كان التعاطـي الحكومي مع هذه الاحتجاجات منـذ 2020 قائمًا على معالجة بعـض القضايـا مثل تعميم الحمايـة الاجتماعية عـام 2021، والرقابة الأمنية على سـاحة الاحتجاج الافتراضية؛ لمنع تصاعد الاحتجاج(31)، لكن احتجاجات 2025 خرجت على الرقابة بعدما اسـتخدمت تطبيقات الألعاب مثل دسـكورد؛ مما جعلها مفاجئة أمنيًّا، وسمح لها بالاستمرار أكثر من الاحتجاجات التي سبقتها وكانت قيادتها افتراضية.

نتائج وآثار

كان لاحتجاجات جيل زد الأخيرة هذه نتائج انعكست على مجمل العمل العام في البلد، ويمكن رصدها في:

- نتائــج اجتماعية: ظهر الفضاء الرقمي ســاحة احتجاج ومنصة تغيير ممكن ولها فاعلية مباشرة.
- رقمنة قيادة الاحتجاجات؛ حيث برز المؤثرون الاجتماعيون في سوح الاحتجاج الافتراضية وفرضوا خطابهم ووظّفوا أدوات تأثيرهم وتحولوا فعلاً -ولو بشكل غير مباشر أحيانًا- إلى وسطاء بين الحكومة والشارع المحتج ونجحوا في التعبير عن مطالب المجتمع عامة.
- نتائج سياسية: تكرس العزوف الحزبي؛ حيث لم تبرز أي جهة سياسية حزبية أو نقابية لتقدم نفســها وســيطًا أو مؤثرًا على قيادات الاحتجاج، كما كرس نموذجًا مغربيًّا في الاحتجاج الناعم المطالب بالإصلاح دون عنف ولا قطيعة.

وهكــذا، يتبين مــن التجربة المغربيــة الانتقال من الفاعل السياســي التقليدي(32) احتجاجًــا إلى الفاعل الرقمي صانع الرأي العام افتراضيًّا ومنتج الســلوك التواصلي الجديد بعيدًا عن أدوات الرقابة الأمنية التقليدية.

تُظهر هذه التجربة أن المغرب هي الأخرى أنتجت نموذجها الخاص بها في التعاطي مع هذه الاحتجاجات؛ حيث باتت الحكومة تتبنى إستراتيجية "التفاعل الحذر"، فهي تراقب وتســتجيب جزئيًّا، والجيل الجديد يضغط دون تصعيد ويطالب دون تراجع ويغيِّر الساحة والشعار تبعًا للقدرات والفاعلية. ولو قلنا: إن تجربة الجيل في السودان كانت ثورية وتجربته في الخليج كانت منغلقة فإن تجربته في المغرب كانت اجتماعية إصلاحية حذرة.

ومن هذه الخاصية يتضح -إلى حدٍّ كبير- أن الجيل المغربي "اجتماعي" في مطالبه، وطني في أهدافه، رقمي في أدوات احتجاجه؛ مما يميزه عن احتجات الربيع العربي في المغرب، 2011، التي كانت سياسية بامتياز، كما تميزه وطنيته الجامعة عن مناطقية المحتجين في الريف، 2017.

تحليل السلوك الجماعي التغييري للجيل

يبنــي الجيــل -أيًّا كان- ردَّة فعل جماعية انطلاقًا مــن محصلة التغييرات التي بَنَت وعيه. وبناء على ذلك، فإنه غالبًا يحدد الأدوات التي يصنع بها التغيير؛ من نفوذ إلى

الكينونة التي تنبعث منها نية التغيير، والتضحية من أجله، إلى التعبئة؛ فالفعل العام، وصولاً إلى التأثير العام؛ فثمراته.

يُفهم من الدرس العالمي أنه ما إن ينتهي عنفوان الدورة الاحتجاجية وتدخل مرحلة الشيخوخة التي هي عطل الفعل وعجز الفكر حتى تبدأ تخمد تحت ضغط "الإصلاحات السياسية" التي تستجيب لها جزئيًّا أو كليًّا، أو بفعل القمع الحكومي الذي يتغلب عليها بفعل ضعف تكتيكاتها أو غَلَبة التقليدية على أدواتها، أو بنفاد طاقة القائمين عليها، خاصة إذا لم يستطيعوا تصدير الفعل القيادي ونقل المعرفة والخبرة أفقيًّا.

لكن الجيل المغربي أظهر منذ 2020 أنه قادر على التجدد دون تصعيد وأن الحكومة قادرة على التعامل بحذر متجنبة التصعيد ومقدمة جملة إصلاحات دون أن تخضع هي لمنطق الجيل ودون أن ينتهي الجيل ممثلاً في مطالبه وتجدد أدواته.

وفي عام 2025، تسيد الجيل اللحظة بقدرته على بث متواصل لمقاطع فيديو توثق الشعارات التي شكَّلت الرمزية وعوَّضت الأيديولوجيا وحلَّت محل القيادة من قبيل "مستشفيات لا ملاعب" و"إسقاط الفساد" و"الشعب يريد إصلاح التعليم" و"لا يمين ولا يسار.. يجمعنا حب الوطن"(33).

ومع ذلك، ففي نهاية الدورة الاحتجاجية ظهرت دروس كانت أساس الحركات بعدها، وتلك قضية توريث لثروة لا تخص فردًا ولا جيلاً بل هي مِلك لعموم المجتمع يوظفها عنه الجيل الجديد وفقًا لما أوضحنا في خصائصه من قبل، ففي المغرب كان الجيل الذي أنجز 2011 جيل مطالب سياسية، فيما طرح جيل Z مطالب اجتماعية تفصيلية حية في عمق الوجدان الشعبي.

هنا نجد أن خصائص جيل المغرب أثمرت تكتيكات جديدة أو متجددة، منها اجتماعيًّا -على سبيل المثال- عدم وجود قيادة وذلك تكتيك يقضي على الطموح الحزبي الذي يشرذم قاعدة التغيير، كما أنه يكبح جماح مجموعات الضغط وأصحاب المنافع ممن يحاولون ركوب الموجات، ولذلك لم يعتمد جهة مرجعية محددة، وإن كان هذا التكتيك يُفقد المطالب أهمية الحوار لتحقيقها، فإنه يتيح للمطالبين بالتغيير البراءة من الجهات التي يمكن أن تتهم بالتقصير أو الممالأة.

وخاصية انعدام القيادة يشترك فيها حراك زد مع الربيع العربي؛ الأمر الذي حرم

الحراكيْن من قيادة تحاور وتناور، كما حرمهما من الرؤية المشتركة والفكرة الجامعة التي تهيئ الحراكات الإصلاحية للنجاح.

لقد استطاع الجيل فعلاً تبني أدوات جديدة في عالم الرقمنة، فعدم استخدامه للمنصات الاجتماعية المراقبة أصلاً وانتقاله إلى تطبيقات الألعاب؛ منحه فرصة الإطلال على جمهور المدن المتباعدة دون انتقال ومنحه فرصة التخفي عن يقظة عيون الأمن أو مباغتتها، وأتاح له الحشد بأقل التكاليف الاجتماعية والمالية والنفسية. في هذا السياق، جدَّد هذا الجيل في الشعارات، فنقلها من عموميات 2011 في السياسة والشعارات الاجتماعية العامة إلى تفاصيل حية في الصحة والتعليم تطرق الوجدان وتؤثر في الشعور العام مباشرة.

وفي فهم الفعل الاحتجاجي أيًّا كانت درجته؛ يبرز من منظِّري الحركات الاجتماعية سيدني تارو(34)، بتطويره لفهم أشكال الاحتجاجات انطلاقًا مما يمكن تسميته بأسلحتها الفعَّالة أو ذخيرتها الحية القادرة على النفاذ في جسم الحالة، وصولاً إلى قتلها أو تعطيلها أو تحييدها. في هذا السياق، طور إلى جانب ذلك مفهوم عمر الاحتجاج؛ فلا يكفي لفهم التغييرات تحديد عمر جيلها بل لابد من معرفة عمرها هي حتى تُقرأ في السياق بداية أو مراهقة أو كهولة أو شيخوخة، فالجيل الفاعل في بداية دورته الزمنية كالفرد تمامًا يمتلك طاقة تُقرأ من لحظة العمر(35).

يؤكد تارو على حقيقة أن تبلور الاحتجاج ليس اعتباطيًّا ولا فوضويًّا بل هو حصيلة علم وتفكير وفهم الفاعلين. إن الجيل -بلْهَ المجتمع- في صناعته لتلك الأدوات لابد أن يملك قوة الإبداع.

وهنا تبرز المعيارية في الفعل الاحتجاجي؛ حيث هي الفعل القابل للتطبيق وإعادة التطبيق في بيئات متباعدة، وأقوام متباينة، بل في سياقات تبدو متصادمة لا تلتقي إلا في ساحات هذا الفعل المعياري، فهذا "الفعل" يستخدمه كل "فاعل"، ويوظفه بصيغة أخرى كل "محتج"، أو "ساع للتغيير" كليًّا أو جزئيًّا، ومن هنا نفهم وجود احتجاجات متكررة نمطية تقليدية كالمظاهرات والاعتصامات والاضرابات، وأخرى جديدة تترجم كينونة تلك، لكنها تعطيها أدوات تنقلها إلى الفاعلية والنجاعة، فتتولد دورات الفعل الاحتجاجي وتتجدد أدواته، فيختلف التكتيك الذي تجدد بفعل الجيل دون أن يقضي على الإستراتيجية التي هي حلم المجتمع -في أجياله المختلفة- في التغيير سعيًا إلى الأفضل.

الاحتجاج دورة حياة

تولد الدورة الاحتجاجية في حاضنة الانفتاح السياسي بما يتيحه من تلاقح ومسعى عام للبحث عن الأفضل، كما تولد في سياق ضعف النظام السياسي أو انهيار منظومات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فتكون لحظة استهلال التغيير، بشرط أن يعي المجتمع ممثَّلاً في الجيل "الفرصة السياسية"، وذلك ما نسميه بلحظة الوعي التي لا تنتظر تمامًا كلحظة الزلزلة أو الموت فجأة.

وفي فهم الدورة الاحتجاجية ندرك أنها لحظة زمنية تبدأ لتنتهي كعمر الإنسان تمامًا؛ ففي عنفوانها يكون التصعيد كسرًا للجمود، وتعبيرًا عن القيم الجديدة التي تبنَّاها الجيل، فتتسع مساحتها أفقيًّا لتشمل الجغرافيا، وعموديًّا لتضم أفراد المجتمع من أجيال سابقة وجيل موعود، فتولد حركة اجتماعية جديدة فاعلة ومنجزة، ويتجلى ذلك في قدرتها على استحضار أدوات الفعل الناجعة من تكتيكات غير متوقعة ولا مسحوبة من قوة الشد إلى الوراء، تلك التكتيكات التي تجمع بين المعهود المعياري والجديد التكتيكي في خلطة تنتج التغيير، فيمكِّنها ذلك من القيادة والتعبير الشعاراتي الفعلي عن الكل.

إن تارو يعتمد إجمالاً تحليل التفاعلات بين المطالب وفاعليها لفهم الحركات الاجتماعية ظهورًا أو اختفاء، وفي دراسته آليات الاحتجاج وإعادة استعراضها وكيفيات تطويرها باتجاه تحقيق التعبئة واستثمارها لتحقيق التغيير عبر دورات تتكرر في أزمة مختلفة تحيل في تكرارها أو إعادة استعراضها -بلغة المسرح- إلى كيفية تغيير الأساليب وإعادة صياغة المطالب، وهذا ما يعطي -وفقًا لمنطقه- تحليلاً صارمًا لفهم آليات التغيير التقليدية من قبل المظاهرات والإضرابات ومختلف أنواع الاحتجاجات، كما يفسر بشكل راجح التفاعل بين المطالبين بالحقوق ومتقلدي الفعل السلطوي -المتحكمين أيًّا كانت صفتهم- ممن تتأثر مصالحهم بآثار الإصلاحات المترتبة على الفعل الاحتجاجي. ويترتب على هذا المنظور استيعاب تأثر المشاركة السياسية في كافة تعبيراتها على الحركات الاجتماعية، وهو في ذلك يعلي من شأن الملاحظة والتتبع في فهم تلك الحركات(36).

وفي منطق آلان تورين، فإن الحركات الاجتماعية تجسيد لقيم سياسية تسعى لتحقيقها في مجتمعاتها، فتخوض في سبيل ذلك "صراعًا" و"مشاركة" في الوقت نفسه. هذان العاملان (الصراع والمشاركة) هما التعبير عن التعددية السياسية والفكرية والنقابية

وغيرها، فلئن كان الصراع ينفي نظريًّا المشاركة فإنهما واقعيًّا وجهان لعملة واحدة، فالإشكال في إدارة الصراع، لا في وجوده أصلاً، في هذا السياق، المشاركة في ثمرة الاجتماع السياسي الذي يفرضها بمنطق المصالح والأدوات(37).

إن توريـــن هنا يقول: إن صراع الهوية ليس ســـيئة؛ فالحركات الاجتماعية تعبير عن صراع اجتماعي ومشـــاركة ثقافية في الوقت نفســـه، فالحرية ودفعُ الخضوع وتحقيقُ الهوية والاستقلال بكل مظاهره، مطالب تنتهي ببناء قيم سياسية في المجتمع موضع الصراع، وهو بهذا يركز على أن الثقافة والهوية هما محور فهم مجتمعات اليوم. لذا يُرى الفاعل الاجتماعي من خلال علاقته ببنية المجتمع؛ وكيف يسهم في بلورتها. ومن هذا المنظور، نجد أن رفض جيل Z المغربي لسيطرة الأحزاب أو النقابات على حراكه داخل في صراع الهوية، فهذا تكتيك يحيل إلى الاعتراف بهوية جديدة، ولذا نقول -بكل قوة-: إن الهوية تتجدد بتجدد تعبيراتها لا بتغير جوهرها.

خاتمة

يمكننا -بعد هذا الاستعراض والتحليل- القول: إن هذه حركة احتجاج تترجم حالة هـــذا الجيـــل من المغاربة: تآكلَ ثقة في التســـيير الحكومي وفي الأحزاب والنقابات وصور الوســـاطة الحكومية عمومًا، وفي نجاعـــة البرامج الاجتماعية؛ خاصة التعليم الذي لم يعد -هذا الجيل- يجد فيه الرافعة الاجتماعية، وفي كفاية الخدمات المقدمة في الصحة، وهو في هذا يشبه نظراءه في عدة دول ممن قادوا احتجاجات.

لكـــن الدولـــة المغربية كانت قادرة على التعاطي مع الأزمة، ســـواء بإنتاج ســـردية الاســـتقرار النسبي في محيط مضطرب غير جذاب، أو بتقديم وعود إصلاح وجدت صداها في الشارع.

إن الجيل لا يرفض المؤسســـات، بل يســـائل عن مصداقية وَسِيطيتها، وعن جدوى برامجها وخططها، وعن قدرتها على معالجة الاختلالات الاجتماعية التي هي عنوان حراكات هذا الجيل.

إنـــه الجيـــل الثالـــث أدوات ومطالبَ، فقد كان جيـــل 2011 جيل الأفق الإصلاحي السياسي، بينما أبرز جيل الرِّيف قضية "التفاوت الجهوي"، في حين كان هذا الجيل الذي أبرز "المطالب الاجتماعية وجعلها عنوان الإصلاح" دون أن يربطها بالسياسة صراحة، فأين سيكون من نظرائه الذين سبقوه؟

المراجع

1- وفاة سيدة حامل في مستشفى الحسن الثاني بأكادير بالتزامن مع تعليق احتجاجات جيل زد انتظارًا لكلمة ملك المغرب، بي بي سي عربي، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، (تاريخ الدخول: 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، https: / /www.bbc.com /arabic /articles /c99gey2nv8no

2-احتجاجات جيل زد في المغرب: غضب اجتماعي يختبر قدرة النظام على الإصلاح، رويترز العربية، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، https: / /www.reuters.com /ar /world /HH5ZHLT3N5N2DHTCG3EK4T24 04-10-BM-2025

3-انظر: عمر عبد الجبار محمد أحمد، الجيل Z شريحة اجتماعية جديدة بخصائص جديدة وتحديات نظرية ومنهجية جديدة، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، جامعة عين شمس، المجلد 12، العدد الأول، يناير/ كانون الثاني 2023، ص ص85-95.

4 - انظر: فاطمة الشمري، الفجوة بين الأجيال في المجتمعات الخليجية: قراءة في ضوء نظرية الأجيال، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الاجتماعية، المجلد 36، العدد 2024، ص ص85-102.

5 - Karl Mannheim, The Problem of Generations. In Essays on the Sociology of Knowledge. Routledge, 1952.

6- انظر: مانويل كاستيلز، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الصفحات، 39-40، 46.

7- انظر: عبد الفتاح القط، الحركات الاجتماعية في عصر المعلومات: قراءة في فكر مانويل كاستيلز، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 137 (2020)، ص ص97-118.

8- منى أحمد، شريحة اجتماعية جديدة: جيل Z وتحديات نظرية ومنهجية جديدة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، جامعة عين شمس، المجلد 12، العدد 1 (2023)، 15-29، القاهرة.

9- فاطمة الشمري، مصدر سابق.

10- Laura E Berk, Exploring Lifespan Development. 5th ed. Pearson, 2023.

11- منى عبد الرحمن بن داوود، الجيل زد (Z) والتحولات القيمية في المجتمعات العربية: قراءة في ضوء الاتصال الرقمي والعولمة الثقافي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 61، 2023، 45-67.

12- محمد الطوزي، عبد الله ساعف، الشباب المغربي والتحولات الاجتماعية والسياسية: من اللامبالاة إلى الفعل الرقمي، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرباط (CERSS)، 2022.

13-, Nicolás Somma, et al. "No Water in the Desert: Student Movements and Social Unrest in Chile." Journal of Latin American Studies, 2021.

14- كريم رصمي، الامتناع عن التصويت عند الشباب المغربي، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، العدد 28، يونيو/ حزيران 2025، ص ص 143-155.

15- قبيل استحقاقات 2026.. أزمة الثقة تعمق عزوف الشباب عن السياسة، هسبريس، 15 سبتمبر/ أيلول 2025 (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https: / /shorturl.at /DMi5L

16- المندوبية السامية للتخطيط (HCP) ، إحصاءات السكان والشباب في المغرب، الرباط، 2023.

17-Arab Barometer VIII, Morocco Report, 2024, (Seen 20/9/2025): https:// www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB8-Morocco-Report-ENG.pdf?utm_source=chatgpt.com

18- أنوزلا، علي، كأنَّها حكومة تصريف أعمال في المغرب، العربي الجديد، 12 يناير/ كانون الثاني 2022 (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https: / /shorturl.at /BE2cC

19- المندوبية السامية للتخطيط، نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 20 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https: / /www.hcp.ma /file /242228/

20- World Bank. Morocco Economic Monitor: Youth, Jobs, and Skills. Washington, DC: 2022.

21- محمد الطوزي وعبد الله ساعف، مصدر سابق.

22- Beaud, Stéphane, et Michel Pialoux. Retour sur la condition ouvrière: Enquête aux usines Peugeot de Sochaux-Montbéliard. Paris: La Découverte, 2012.

23- حضر المثال الفرنسي في سياق المقارنات العالمية، ولتأثير فرنسا والفرنسية في المغرب.

24- نادية بوخاري، الحراك الشعبي الجزائري ودور وسائط التواصل الاجتماعي في التعبئة السياسية: دراسة حالة حراك 22 فبراير 2019، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، جامعة الجزائر 3، العدد 7 (2020): 95-118.

25- أمل بن عاشور، الشباب التونسي والمشاركة السياسية في زمن التحولات: من الحلم الثوري إلى أزمة الثقة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سوسة، العدد 56 (2022): 33–52.

26- خالد العابد، من احتجاجات النقل إلى الثورة الدستورية: قراءة في الحراك الاجتماعي التشيلي 2019، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 493، مارس/ آذار 2020، 79–95.

27- المندوبية السامية للتخطيط، حالة سوق العمل في العام 2024، 3 فبراير/ شباط 2025 (تاريخ الدخول: 10 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https://www.hcp.ma/Situation-du-marche-du-travail-en-2024_a4059.html

28- معدل البطالة في الجزائر، Trading Economics https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemploymentate

29- حسن ناجح، الجيل "Z" المغربي بين الفجوة الواقعية والوجود الرقمي: قراءة سيميو-فينومينولوجية للظاهرة، الصحيفة، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https://shorturl.at/tyPZc

30- تجدد احتجاجات "جيل زد" بالمغرب للمطالبة بإصلاحات حقيقية، الجزيرة نت، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 (تاريخ الدخول:12 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https: / /shorturl.at/ Eoh74

31-عبد الله بنحمو، الدولة الاجتماعية في المغرب: من خطاب الإصلاح إلى سياسات الاحتواء، مجلة السياسات العمومية، جامعة محمد الخامس، العدد 9 (2022): 11–29.

32- راجع: صمي، كريم: الامتناع عن التصويت عند الشباب المغربي: الأسباب والنتائج، مجلة المعرفة (28 يونيو/ حزيران 2025).

33- شعارات "جيل زد" تنادي بمطالب اجتماعية وإصلاحات عاجلة من الرباط، هسبريس، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأول 2025)، https: / / shorturl.at /lzryq

34- Sydney Tarrow, Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics. Cambridge: Cambridge University Pres 1994, p 45.

35- عبد الرحمن الشناوي، دورات الاحتجاج الاجتماعي: قراءة في أطروحات سيدني تارو، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 415 يناير/ كانون الثاني 2014، 101–122.

36- عبد الإله حسين، مقاربات تفسير الحركات الاجتماعية: من البنيوية إلى التفاعلي، مجلة إضافات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 45 (2019)، 33–58.
37- Alain Touraine, The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

نمط الاقتراع وإعادة تشكل النظام الحزبي المغربي: دراسة تحليلية في آليات التأثير ومخرجات العملية الانتخابية

The Electoral System and the Reshaping of Morocco's Party System: An Analytical Study of Influence Mechanisms and Electoral Outcomes

إلهام طالبي – Ilham Talbi *

ملخص

تتناول هذه الدراسة أثر نمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي، المعتمد في المغرب منذ سنة 2002، في إعادة تشكل النظام الحزبي ومسارات تشكيل الأغلبيات الحكومية. وتنطلق من ثلاث مقاربات تحليلية متكاملة؛ أولها فحص التأثير البنيوي للنمط الانتخابي في طبيعة التعددية الحزبية وحدود فعاليتها التمثيلية؛ حيث يَظهر أن العتبة المنخفضة وصيغة "أكبر البقايا" أسهمتا في توسيع قاعدة التمثيل من جهة، وفي تعميق التشتت الحزبي وإضعاف التمايز الأيديولوجي من جهة أخرى.

أما المقاربة الثانية فتركز على ديناميات تشكيل التحالفات الحكومية، وتبين أن نمط الاقتراع اللائحي لم يُنتج أغلبيات منسجمة أو مستقرة، بل أدى إلى تحالفات هجينة محكومة بتوازنات سياسية أكثر من ارتباطها ببرامج واضحة؛ ما انعكس على فاعلية الأداء الحكومي وعلى موقع المعارضة ووضوح أدوارها.

وتسلط المقاربة الثالثة الضوء على التحولات العميقة التي مسَّت الخريطة الانتخابية منذ انتخابات 2002 إلى غاية 2021؛ حيث أسهمت بنية الأحزاب وضعف الديمقراطية الداخلية وتوسع الظواهر الشعبوية والانشقاقات التنظيمية في إعادة تشكيل مشهد حزبي متحرك وغير مستقر؛ ما جعل تأثير نمط الاقتراع يتداخل مع عوامل سياسية ومؤسساتية أوسع.

وتخلص الدراسة إلى أن التمثيل النسبي في صيغته الحالية لم يحقق كامل إمكاناته داخل السياق السياسي المغربي؛ إذ ظل أقرب إلى اقتراع فردي مقنَّع باللائحة، وغير قادر على إنتاج نظام حزبي مُنظم أو أغلبيات حكومية قوية؛ مما يجعل تطوير المنظومة الانتخابية رهينًا بإصلاحات حزبية ومؤسساتية موازية تعيد الاعتبار لوظيفة الوساطة الحزبية وتضمن شروط التنافس الديمقراطي الفعَّال.

* إلهام طالبي، باحثة في سلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس-الرباط، المغرب.
Ilham Talbi, PhD Researcher at Mohammed V University in Rabat, Morocco.

الكلمـات المفتاحيـة: نمـط الاقتـراع اللائحـي، التمثيـل النسـبي، النظـام الحزبـي المغربـي، تشـكيل الأغلبيـات، التحالفـات الحكوميـة، الخريطـة الانتخابيـة، الديمقراطيـة الداخليـة للأحـزاب، التشـتت الحزبـي، الإصلاح السياسـي

Abstract

This study explores how Morocco's proportional list voting system, which was adopted in 2002, has shaped the party system and the formation of governing majorities. It draws on three complementary analytical approaches.

The first examines how the electoral system structurally affects party pluralism and the limits of its representational effectiveness. It finds that the low electoral threshold and the "largest remainder" formula have expanded representation but also deepened party fragmentation and weakened ideological differentiation.

The second approach looks at the dynamics of government-coalition building. It shows that the list system has not produced coherent or stable majorities. Instead, it has led to hybrid coalitions driven more by political bargaining than by clear policy programmes, reducing government effectiveness and blurring the role of the opposition.

The third approach highlights the major shifts in the electoral landscape from 2002 to 2021. Party structures, weak internal democracy, the rise of populist tendencies, and organisational splits have all contributed to a fluid and unstable party scene, where the effects of the electoral system intersect with broader political and institutional factors.

The study concludes that proportional representation, in its current form, has not reached its full potential in Morocco. It functions more like an individual-candidate system masked as a list system, unable to generate an orderly party system or strong governing majorities. Improving the electoral framework therefore depends on accompanying party and institutional reforms that restore the mediating role of political parties and support effective democratic competition.

Keywords: party-list electoral system, proportional representation, Morocco's party system, majority formation, government alliances, electoral landscape, intra-party democracy, party fragmentation, political reform.

مقدمة

تشــكِّل العملية الانتخابية النزيهة والشــفافة أحد أبرز مؤشــرات تقدم المســارات الديمقراطية واســتقرار الأنظمة السياســية التي تتبنى خيار المشاركة السياسية. وتقوم العملية السياســية، في جوهرها، على تفاعل القــوى الحزبية التي تعمل على تمثيل الحساسيات المجتمعية والتفضيلات الشعبية وترجمتها إلى برامج وسياسات عمومية عبر القناة الانتخابية التي تعد المســار الأكثر ديمقراطية لفرز من يتولى إدارة الشــأن العــام. انطلاقًا من هــذا الواقع، يغدو اختيار نمط الاقتراع الملائم مســألة محورية تتجدد مع كل اســتحقاق انتخابي، بوصفه الأداة التي تُبرز مختلف أشــكال التنافس السياسي والاجتماعي التي تُسهم في رسم معالم الخريطة السياسية. ولا يمكن اعتماد نمــط انتخابي معين إلا بناءً على دراســات دقيقة تراعــي تبعاته على الدولة والنظام السياسي بالنظر إلى ارتباطه بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ودرجة ترسخ الثقافة الديمقراطية وحجم التعدد الحزبي والتوزيع الجغرافي للهيئة الناخبة فضلاً عن تنظيم الدوائر الانتخابية وآليات مراقبتها. ويظل التأثير الأكبر راجعًا في النهاية إلى الكيفية التي يترجم بها نمط الاقتراع أصوات الناخبين إلى مقاعد وما ينجم عنه من توازنات سياسية(1). ومن ثم، فإن اختيار نمط الاقتراع لا يقوم على اعتبارات تقنية فحسب بل يتداخل مع اعتبارات سياسية مؤثرة(2) تمس مكونات الحياة الحزبية وطبيعة العلاقة بين الناخب والمنتخَب، وتؤثر كذلك في شكل الحكومة واستقرارها.

ويكتســب النقاش حول أنماط الاقتراع أهمية إضافيــة بحكم اختلافه تبعًا للظروف السياســية والاجتماعيــة والاقتصاديــة في كل بلد. فمن جهة، قــد يكون الانتخاب مباشرًا على درجة واحدة أو غير مباشر على درجات متعددة. ومن جهة أخرى، قد يعتمد على الاختيار الفردي لمرشــح واحد أو على لوائح حزبية تضم مجموعة من المرشحين. كما تُطرح مسألة الأساس الذي يتم وفقه توزيع الأصوات سواء عبر نظام الأغلبية أو عبر التمثيل النسبي(3). ولكل نمط مزاياه وعيوبه، ولا يصلح نمط معين لكل الدول أو حتى للدولة نفسها عبر الزمن؛ إذ يرتبط ذلك بطبيعة المشهد الحزبي ومستوى التمثيل المطلوب وشكل السلطة التنفيذية المرغوب فيها.

لقد اتجه النظام السياسي المغربي منذ بداية الاستقلال إلى تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية القائم على التعددية الحزبية والمنافســة السياســية المفتوحة مســتندًا إلى

اقتصاد السوق امتدادًا لهذا الخيار في المجال الاقتصادي(4). وفي هذا السياق، اعتمد المغرب نمط الاقتراع الأحادي الاسمي(5) في دورة واحدة منذ انتخابات سنة 1963 إلى غاية 2002. ومع تشكيل حكومة التناوب التوافقي، تم الانتقال إلى نمط الاقتراع اللائحي(6) بالتمثيل النسبي وفق قاعدة أكبر بقية دون اعتماد أساليب مزج الأصوات أو التصويت التفضيلي. ويطرح هذا التحول تساؤلات حول مدى ارتباطه بتصحيح المسار الانتخابي أو بضرورة مراجعة مقاربة التعامل مع العملية الانتخابية والبناء الديمقراطي ككل.

ورغم إقرار المغرب بالتعددية الحزبية، فإن تفاعل هذه التعددية ظل مرتبطًا بدرجات متفاوتة بالبنية السياسية العامة. فالأحزاب حافظت على استقلاليتها الفكرية إلا أن مجال عملها ظل متأثرًا بالسياق المؤسسي(7). ويظهر ذلك في استمرار نمط الاقتراع الأحادي الاسمي لعدة عقود بوصفه صيغة انسجمت مع معطيات تلك المرحلة. ومع بروز نقاش واسع حول محدودياته، تم تبني نمط الاقتراع اللائحي(8) بوصفه أقرب إلى متطلبات التمثيل الواسع.

وباعتماد نمط الاقتراع اللائحي منذ انتخابات 2002، تم تحديد عتبة 3٪ للمشاركة في توزيع المقاعد قبل رفعها إلى 6٪، سنة 2007(9). أما انتخابات 2011 فجاءت في سياق اجتماعي وسياسي خاص تميز بالحراك والإصلاح الدستوري الذي منح المؤسسات المنتخبة صلاحيات تنفيذية أوسع. ويظل تقييم أثر هذه الإصلاحات مرتبطًا بما أحدثته من تحولات في السلوك السياسي للأحزاب والمنتخبين.

وفي إطار تطور الحياة الحزبية، يتضح أن النظام الحزبي لا يزال يواجه صعوبات تحد من فاعليته، كما لم يؤد اعتماد نمط الاقتراع اللائحي إلى تشكيل تكتلات حزبية منسجمة بل أسهم في بروز تحالفات هشة بين أحزاب متباينة(10). ويعزز غياب الوضوح في المشاريع السياسية والأيديولوجية هذه الهشاشة، بما يجعل التحالفات أحيانًا لا تعكس تموقعات سياسية راسخة.

ومع تطور الإطار القانوني المنظم للانتخابات خلال استحقاقات 2016 و2021، شملت الإصلاحات تعديلات مهمة في القوانين التنظيمية للأحزاب والانتخابات بهدف تحسين العملية الانتخابية. ورغم الطابع التقني لهذه الإصلاحات، فإن صياغتها ظلت محكومة باعتبارات سياسية(11) تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية وإدارة مخرجاتها. ومن ثم، فإن اعتماد صيغ جديدة، مثل تخفيض العتبة وتوسيع

دوائر الاقتراع الأحادي واعتماد قاسم انتخابي مختلف، يعكس رغبة في إعادة توجيه المشهد الانتخابي.

وتثير هذه التعديلات عدة تساؤلات: ما الهدف منها؟ وهل يعكس توسيع قاعدة التمثيل توجهًا منسجمًا مع التحولات التي صاحبت الانتقال نحو الاقتراع اللائحي؟ وما مدى فاعلية نمط الاقتراع الحالي سياسيًّا وانتخابيًّا؟ وهل يظل خيار العودة إلى الاقتراع الأحادي واردًا؟ ثم ما أثر نمط الاقتراع على النظام الحزبي وعلى تشكيل الأغلبيات الحكومية؟ وهل يتيح مسار الإصلاح إمكانية بناء خريطة حزبية أكثر تماسكًا؟

وتتأكد أهمية هذا الموضوع خصوصًا مع اقتراب استحقاقات 2026 وبروز نقاشات حول تعديلات محتملة في القوانين الانتخابية. كما تتجلى أهميته في فهم العلاقة بين نمط الاقتراع والمشهد الحزبي، وما يرتبط بذلك من تشكيل الحكومات وبناء المعارضات. وبناء على هذه المدخلات، تقوم الدراسة على مقاربة مزدوجة: تبحث، أولًا، علاقة نمط الاقتراع ببنية النظام الحزبي والنخب التي يفرزها، وثانيًا: انعكاسات هذا النمط على تشكيل الأغلبيات الحكومية والتحولات التي شهدتها الخريطة الانتخابية منذ 2002.

المحور الأول: نمط الاقتراع وتأثيره في بنية النظام الحزبي المغربي

تمارس المنظومة الانتخابية أثرًا مباشرًا في بنية الأنظمة الحزبية(12)، وتُظهر أدبيات العلوم السياسية أن العلاقة بين نمط الاقتراع وطبيعة النظام الحزبي علاقة تفاعلية واضحة. وتشير الأدبيات الكلاسيكية تحديدًا إلى ثلاث حالات رئيسية في تأثير أنماط الاقتراع على النظم السياسية(13):

- التمثيل النسبي: يؤدي إلى تعددية حزبية واسعة.
- التمثيل الأغلبي في دورين: يقود إلى ثنائية حزبية مرنة نسبيًّا.
- التمثيل الأغلبي في دور واحد: يعزز ثنائية حزبية مستقرة.

ويمثل فهم بنية النظام الحزبي المغربي وطبيعة النخبة السياسية مدخلاً أساسيًّا لتحليل التحولات التي يعرفها المشهد السياسي. فخصائص التعددية الحزبية وآليات اشتغال الأحزاب ومخرجات الاستحقاقات الانتخابية ترتبط جميعها بالنمط الانتخابي المعتمد الذي يحدد قواعد التنافس السياسي ويؤثر في فاعلية التمثيل. وبناءً على

ذلك، ينصرف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة النظام الحزبي في المغرب من جهة، ودراسة تركيبة النخبة السياسية وخصائصها البنيوية والوظيفية من جهة أخرى، استنادًا إلى مخرجات العمليات الانتخابية وإلى نمط الاقتراع بوصفه أحد أبرز المحددات المؤثرة في بنية الحقل الحزبي.

أ- طبيعة النظام الحزبي في المغرب

يُعد المغرب من الدول التي تبنَّت التعددية الحزبية منذ الاستقلال، سنة 1956؛ إذ لم يعتمد نظام الحزب الوحيد ولا الثنائية الحزبية، وهو ما انعكس على بنية الخريطة السياسية المغربية(14). وتم تكريس هذا الخيار من خلال التنصيص على التعددية الحزبية في مختلف المراجعات الدستورية خلال سنوات 1970 و1972 و1992 و1996. كما أكد دستور 2011 هذا المبدأ في الفصل السابع، الذي ينص على أدوار الأحزاب في تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز مشاركتهم في تدبير الشأن العام والمساهمة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية مع التأكيد على عدم مشروعية نظام الحزب الوحيد(15). ويبرز من هذا المسار أن التعددية الحزبية ترسخت كأحد ثوابت النظام السياسي، وأسهمت في تنظيم توازنات السلطة وممارسة وظائفها التنفيذية والتشريعية داخل إطار يسمح بتعدد التعبيرات السياسية(16).

وفيما يتعلق بتأثير نمط الاقتراع في بنية النظام الحزبي، تشير الأدبيات إلى مجموعة من "القوانين السوسيولوجية" التي توضح طبيعة هذه العلاقة(17). فقد خلصت إلى أن اعتماد التمثيل النسبي، ولاسيما في صيغته القائمة على اللوائح المغلقة وتوزيع المقاعد بناء على البقايا على المستوى الوطني، كما هي الحال في المغرب، يفضي في الغالب إلى نظام حزبي تعددي. ويمكّن هذا النمط مختلف التشكيلات السياسية من الحصول على تمثيل برلماني يتناسب مع وزنها العددي، ويشجع على خوض الانتخابات بشكل مستقل نظرًا لضعف المكاسب التي تحققها التحالفات في هذا السياق(18).

وتعد غالبية الأدبيات الدستورية أن التمثيل النسبي اللائحي أكثر عدلاً من أنظمة الأغلبية، لأنه يتجاوز العيب الأساس في الاقتراع الأحادي الاسمي الذي يمنح الفوز للمرشح أو الحزب المتصدر ويحرم بقية المنافسين من التمثيل(19). على أن تأثير

نمط الاقتراع لا يعمل بصورة آلية أو ميكانيكية، كما تشير الأدبيات منذ خمسينات القرن الماضي؛ فاختيار أي نمط اقتراع ينبغي أن يراعي التقاليد السياسية وبنية النظام الحزبي والسياق السوسيولوجي والتاريخي، باعتبار أن نمط الاقتراع يمثل في جوهره ترجمة لفلسفة سياسية معينة(20).

وفي سياق تطور الممارسة الحزبية منذ الاستقلال، يمكن رصد ثلاث محطات مركزية أسهمت في تشكيل مسار الحركة السياسية المغربية: سنة 1956 بما حملته من تأسيس سياسي، وسنة 1975 التي مثلت بداية المسار الديمقراطي، ثم سنة 1998 التي شهدت تشكيل حكومة التناوب(21). وتستند هذه المحطات إلى ما ورد في الأدبيات التي تناولت تاريخ المؤسسة الحزبية، والتي تشير إلى مراحل مفصلية ثلاث: التأسيس خلال الاستعمار، والصراع مع سلطة الدولة، ثم التوافق السياسي الذي برز مع دستور 1996 وما تلاه من انتقال نحو تجربة التناوب(22). وتُظهر هذه القراءات أن التعددية والانشقاقات والتنافس على القيادة ومحدودية الديمقراطية الداخلية ظلت سمات أثَّرت في أداء النظام الحزبي(23).

أما المسار الانتخابي، فقد أفرز عبر توالي الاستحقاقات مظاهر متجددة داخل النسق السياسي المغربي(24). فقد برزت في النقاش العمومي مفاهيم جديدة مثل "القطبية الثنائية" و"التقاطب الحزبي"، مقابل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالتعددية والتحالفات(25). وظهر هذا التحول بوضوح بعد انتخابات 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، حين حصل حزبان رئيسيان على أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب مجتمعيْن(26)؛ ما أثار نقاشًا واسعًا حول دلالات هذا المتغير.

وفي هذا الإطار، برز اتجاهان لتفسير هذا التحول. يرى الأول أن نتائج الانتخابات تشير إلى بداية تشكل قطبية حزبية ونهاية مرحلة تعددية وُصفت بأنها شكلية في بعض الأدبيات(27)، ترتكز على تباينات مصلحية وبراغماتية أكثر من اختلافات أيديولوجية(28). بينما يعد الاتجاه الثاني أن توصيف النظام بـ"القطبية الحزبية" سابق لأوانه، ويرى أنها "قطبية مصطنعة" لا تستند إلى الشروط النظرية والسوسيولوجية المؤسِّسة لظهور قطبية حزبية مستقرة. وتُطرح في هذا السياق خمسة مؤشرات رئيسية لقيام القطبية(29):

- وجود تكتلات حزبية متباينة أيديولوجيًّا.
- أحزاب كبرى ذات امتدادات اجتماعية واسعة.
- بيئة سياسية ديمقراطية مستقرة.

- إطار قانوني يسمح بتبلور التنافس الحزبي.
- وعي مجتمعي ينعكس على المشاركة الانتخابية.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يظل الحديث عن قطبية حزبية راسخة في المغرب أقرب إلى توصيف ظرفي منه إلى بنية مستقرة، بالنظر إلى غياب مقومات تماسك الخريطة الحزبية واستقرار السلوك الانتخابي وتبلور عروض سياسية واضحة. كما تؤدي التقلبات التي يعرفها النسق السياسي مع كل استحقاق انتخابي، وما ينجم عنها من ضبابية في تموضع الفاعلين واختلال في الأدوار السياسية إلى الحد من إمكان ظهور ثنائية قطبية واضحة. ومع ذلك، يمكن رصد ملامح قطبية ناشئة تعود في الغالب إلى عوامل تتجاوز نمط الاقتراع، مثل اختلاف أدوار الأحزاب في الحقل السياسي، وطبيعة توزيع الأدوار داخل النسق المؤسسي، وتباين الخبرات في ممارسة الحكم، فضلاً عن تنوع قواعدها الاجتماعية. وينتج عن هذه العناصر شكل من أشكال القطبية الوظيفية أو السردية التي تبقى غير مكتملة، ولا تقوم على تنافس أيديولوجي أو انتخابي مستقر، بل على ديناميات ظرفية تجعل القطبية في المغرب متحركة وهشة وبعيدة عن النموذج الكلاسيكي للأنظمة ثنائية القطبية.

تكشف قراءة الواقع السياسي للعمل الحزبي عن فجوة واضحة بين التطور القانوني الذي شهدته المنظومة الحزبية، والذي أسهم في تحسين العملية الانتخابية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل دستور 2011(30)، وبين واقع الممارسة الذي لا يزال يتسم بوجود اختلالات بنيوية تتجلى في بعض المظاهر المرضية داخل الثقافة السياسية الحزبية(31). وقد أسهمت هذه الاختلالات في بروز تركيبة جديدة من النخب السياسية ابتعدت عن أدوارها الجوهرية، وفي مقدمتها تأطير المواطنين وإعداد الكفاءات القادرة على إدارة الشأن العام وتكوين نخب سياسية مؤهلة لقيادة الأحزاب في المستقبل(32).

وفي ضوء التجربة الحزبية خلال السنوات الممتدة من انتخابات 2011 إلى اليوم، يظهر أن الأحزاب السياسية تراجعت عن أداء أدوارها التقليدية في إنتاج النخب وتأطير المواطنين، بحيث باتت في العديد من الحالات أقرب إلى جماعات تنظيمية ترتكز على الولاء للقيادة الحزبية القائمة بدل بناء آليات مؤسساتية لإعداد نخب جديدة. ولا يرتبط هذا الوضع بحزب دون آخر بل ينسحب على مختلف مكونات المشهد الحزبي سواء تلك المصنفة في اليمين أو اليسار(33). كما تشير المعطيات

إلــى أن موقع القيــادة داخل الأحزاب يمنح الزعيم صلاحيات واســعة قد تُمارَس أحيانًا دون رقابة فعَّالة، رغم أن مبدأ المســاءلة منصوص عليه في القوانين التنظيمية للأحزاب ويدعمه الإطار القانوني المنظم لها(34).

وقد ظلَّت المؤتمرات الحزبية في عدد من التجارب أقرب إلى إجراءات شكلية؛ إذ غالبًا ما تُعيد إنتاج القيادات نفســها؛ ممــا انعكس على جوهر الديمقراطية الداخلية داخــل الأحزاب. وأثَّر هــذا الوضع في الأداء الانتخابي لتلــك الهيئات بالنظر إلى محدودية الآليات المؤسســية التي يفترض أن تضطلع بإدارة الشــأن التنظيمي على أساس ديمقراطي. ويُعزى جانب من هذا الواقع إلى ابتعاد بعض الأحزاب، ولاسيما ذات الامتداد التاريخي، عن المرجعيات الفكرية والسياســية التي شــكَّلت خلفيتها التأسيسية، سواء تلك المرتبطة بأطروحات الحركة الوطنية أو بمفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطيــة أو بالتصــورات التي أمدَّت بها بياناتهــا الأيديولوجية، مثل التعادلية أو الاشتراكية أو المرجعيات اليسارية ذات البعد الاجتماعي(35).

إلى جانب مظاهر التراجع التي عرفتها المرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية(35)، يلفت الانتباه التحول الذي شــهدته النخب داخل بعض الأحزاب اليســارية؛ حيث انتقلت من تبني المرجعيات الماركســية والاشتراكية إلى اعتماد خطابات ذات نَفَس ليبرالــي يقوم علــى مفاهيم الديمقراطية والتعددية، وذلــك دون المرور بمراجعات فكرية واضحة أو تأسيس نظري يفسر هذا الانتقال من مرجعيات تقليدية إلى أخرى مغايرة(36).

وتتمثل المفارقة في أن النخب التي دافعت سابقًا عن المقولات الاشتراكية واليسارية هي نفسها التي باتت تعتمد خطابًا ليبراليًّا في المرحلة الراهنة. ويثير هذا التحول أسئلة تتعلق بمدى اتســاق خطاب النخبة السياســية، وبحدود التحول الفكري والمؤسسي الذي يطبع توجهاتها، فضلاً عن سؤال الثقة في الخطاب الحزبي وقدرته على التعبير عن اختيارات فكرية وسياسية مستقرة.

وأمــام هــذا الوضع، ومع تداعيات حركة 20 فبرايــر وما ترتب عليها من مراجعات دســتورية في دســتور 2011 الذي أعاد للأحزاب السياســية دورًا محوريًّا في العمل الحكومي برزت تحولات واضحة على مستوى النخبة الحزبية(37). فقد أسهم هذا السياق في تراجع حضور القيادات التقليدية مقابل بروز خطابات شعبوية استطاعت أن تستقطب اهتمامًا سياسيًا متزايدًا وقدمت نفسها بوصفها بديلاً سياسيًّا ممكنًا. وفي

الوقت الذي عرف فيه الفضاء العمومي حركية ملحوظة عقب احتجاجات 20 فبراير، لوحظ بالمقابل استمرار تداول نفس الوجوه القيادية داخل عدد من الأحزاب(38) (39)، وهو ما أضعف دينامية تجديد النخب وأتاح المجال أمام صعود خطابات شعبوية اتخذت مساحة أكبر في المشهد السياسي(40). وأسهم هذا التحول في إعلاء مكانة الزعيم ذي الحضور الشعبي على حساب الزعيم صاحب الرؤية الفكرية والتنظيرية، كما رسخ حضور خطاب سياسي أقرب إلى الشعبوية منه إلى التقليد الحزبي العقلاني.

وتظهر انعكاسات هذه التركيبة الجديدة للنخب السياسية في عدد من الممارسات التي باتت تطبع التفاعل الحزبي من قبيل الصراعات الشخصية والمزايدات السياسية وتبادل الاتهامات بين الفاعلين(41). ويستند جزء من هذا الخطاب إلى لغة سياسية تتراوح بين الاستدلال الانتقائي والمغالطات المنطقية، وتعتمد في كثير من الأحيان على توظيف مفهوم "الشعب" بطريقة تُضفي طابعًا شعبويًّا على الرسالة السياسية بهدف استمالة الجمهور وكسب رضاه(42).

وفي إطار تحليل تركيب النخب السياسية المغربية في صيغتها الجديدة، يتبين أن القاسم المشترك بين عدد من القيادات التي برزت بخطاب ذي طابع شعبوي داخل الأحزاب الكبرى هو اعتمادها على شرعية انتخابية مباشرة. فخلافًا لقيادات سابقة وصلت إلى مواقعها التنظيمية استنادًا إلى امتيازات ترتبط بالتأسيس أو بالزعامة التقليدية(43)(44)، جاءت هذه القيادات عبر صناديق الاقتراع؛ ما منحها حضورًا سياسيًّا مستندًا إلى دعم انتخابي فعلي(45). ويشير ذلك إلى أن نمط الاقتراع بالتمثيل النسبي اللائحي، خاصة في ظل انخفاض العتبة الانتخابية واعتماد منهجية أكبر البقايا في توزيع المقاعد، يتيح للأحزاب فرصًا أوسع للحصول على تمثيل برلماني حتى عندما تكون قواعدها الانتخابية محدودة. كما يجعل تكلفة الولوج إلى المنافسة السياسية أقل بحيث لا يُشترط وجود امتداد جماهيري واسع لضمان تمثيل حزبي داخل المؤسسات المنتخبة.

ونتيجة لهذا الوضع، يصبح الانشقاق عن الأحزاب الكبرى خيارًا واردًا بالنسبة لعدد من الأطر والقيادات بحكم إدراكها لكون تأسيس تشكيلات سياسية جديدة يمكن أن يتيح لها تمثيلاً برلمانيًّا دون الحاجة إلى البقاء داخل الحزب الأم أو الدخول في تحالفات انتخابية. وأسهم هذا المسار في تعدد أحزاب صغيرة تفتقر في الغالب

إلى مشـــروع فكري متمايز أو رؤية سياسية واضحة؛ إذ نشأت أساسًا نتيجة خلافات تنظيمية أو صراعات حول مواقع القيادة داخل الأحزاب الكبرى أكثر مما نشأت على أساس اختلافات أيديولوجية أو تصورات مجتمعية.

وتكشف التجربة السياسية المغربية عن عدد من الحالات التي تُظهر هذا النمط من التشكل الحزبي؛ حيث أفرزت بعض الخلافات التنظيمية داخل أحزاب تاريخية انبثاق تنظيمات فرعية لم تقدم إضافات نوعية على المســتوى الأيديولوجي، كما شــهدت أحزاب أخرى انشــقاقات أدَّت إلى تأسيس تشــكيلات سياسية جديدة استندت إلى نفس المرجعية الفكرية والقاعدية واختلفت أساسًا من حيث الأشخاص والولاءات. كما برزت حالات أخرى تعبِّر عن نشــوء أحزاب جديدة داخل المشــهد السياســي نتيجة إعادة ترتيب التوازنات الداخلية للنخب، أكثر مما تعبِّر عن تحول في الخطاب الفكري أو في الأسس المرجعية للتنظيم السياسي.

وبذلك، يتبين أن التمثيل النســبي -كما يُطبَّق في الســياق المغربي- قد أســهم في تعميق درجة التجزؤ الحزبي وإضعاف وضوح المشــهد السياســي من خلال إنتاج تعدديــة عددية أكثر منها تعددية قائمة على مشــاريع سياســية متمايزة. ويعود ذلك إلــى انخفاض العتبة الانتخابية(46) واعتماد صيغة أكبر البقايا، اللذين يتيحان تمثيل تشــكيلات حزبية صغيرة تفتقر في كثير من الأحيان إلى قاعدة اجتماعية واســعة أو مرجعية فكرية واضحة. وقد ترافق هذا المسار مع تزايد الانشقاقات داخل الأحزاب الكبرى؛ ما أدى إلى بروز أحزاب جديدة تأسســت لأســباب تنظيمية أو قيادية أكثر مما تأسست على رؤى فكرية مبتكرة؛ وهو ما يفسر الطابع المشتت والمحدود التمايز الذي يطبع الخريطة الحزبية المغربية.

غير أن هذا التأثير لا يمكن قراءته بمعزل عن آراء موازية ترى أن التمثيل النسبي أسهم في توســيع قاعدة المشــاركة وفي تحقيق قدر من الإنصاف الانتخابي يسمح بتمثيل الأحزاب الصغيرة داخل المؤسســات المنتخبــة. ويذهب اتجاه آخر إلى أن مكامن الأزمة الحزبية ترتبط أساسًــا بضعف البنية الداخليــة للأحزاب وغياب الديمقراطية التنظيمية أكثر من ارتباطها بنمط الاقتراع نفسه. كما يشير رأي ثالث إلى أن التمثيل النسبي أسهم في الحد من الهيمنة الحزبية وفي دعم التوازن داخل الحقل السياسي، بينما ترى بعض المقاربات أن محدودية التمايز الأيديولوجي تعكس تحولاً بنيويًّا في الثقافة السياســية نحو البراغماتية أكثر مما تعكس أثرًا مباشــرًا لنظام الاقتراع. ومن

ثم يتضح أن تأثير التمثيل النسبي في الحالة المغربية يتجاوز البُعد التقني للعملية الانتخابية، ليعكس تفاعلاً مركبًا بين بنية النظام الحزبي وطبيعة الثقافة السياسية وآليات إنتاج النخب داخل الحقل الحزبي.

المحور الثاني: هندسة الأغلبية الحكومية

يطرح المشهد الحزبي المغربي مجموعة من الأسئلة المرتبطة ببنيته وآفاق تطوره، غير أن سؤال تشكيل أغلبية سياسية منسجمة يظل من أكثر القضايا إلحاحًا في ضوء التجربة السياسية والانتخابية التي راكمتها البلاد. فقد أسهم ضعف الاهتمام البحثي بسؤال التحالفات، فضلاً عن محدودية التفاعل الحزبي معه، في تفويت فرص كان من الممكن أن تعزز من حضور الفاعلين السياسيين في مسارات التوازن والصراع داخل الحقل السياسي.

ويبرز في هذا السياق أن بناء أغلبية قادرة على التماسك، سواء تعلق الأمر بأغلبية حكومية أو بأغلبية معارضة، يُعد مسألة مركزية في ظل نمط الاقتراع باللائحة. ويكتسب هذا المعطى أهميته مع دخول مفهوم المعارضة البرلمانية إلى الحقل الدستوري لأول مرة في دستور 2011؛ حيث انتقلت المعارضة إلى فاعل ذي صفة قانونية مؤسسية لم تعد مرتبطة حصريًّا بالأحزاب السياسية بل ممتدة إلى فضاء البرلمان. وقد أتاح هذا التطور إمكانية تحول المعارضة إلى أغلبية حاكمة بعدما كان دورها في مراحل سابقة يرتبط أساسًا بمواقف احتجاجية مثل مقاطعة الاستفتاءات أو التصويت الرافض لمشاريع الدساتير.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتجه هذا المحور إلى تحليل أثر نمط الاقتراع في تشكيل الأغلبية السياسية، اعتمادًا على قراءة تجارب انتخابية سابقة واستجلاء ديناميات التفاعل الحزبي داخلها ثم استكشاف كيفية تأثير هذا النمط في التحولات التي شهدتها الخريطة السياسية المغربية وفي إعادة تشكيلها خلال العقدين الأخيرين.

أ- قراءة في معطيات بعض التجارب الانتخابية

أظهرت الممارسة الحزبية منذ اعتماد نمط الاقتراع اللائحي، سنة 2002، مفارقة لافتة؛ إذ برزت من جهة دينامية في النقاش السياسي وتوسع في مساحات الحوار العمومي فيما غلبت من جهة أخرى ردود الفعل والمزايدات السياسية، وهو ما أضعف التنافس المستند إلى البرامج والرؤى والمرجعيات المؤطِّرة للعمل الحزبي.

وأسهم ذلك في غياب الشروط اللازمة لبلورة أغلبية ومعارضة واضحتين تتسمان بثقافة سياسية مؤسسية تعكس منطق الأغلبية وعمل المعارضة(47).

وبالنظر إلى دور نمط الاقتراع في بناء التحالفات، تُظهر التجربة أن التحالفات السياسية في ظل الاقتراع الأحادي الاسمي كانت أوسع نطاقًا وأكثر تماسكًا مقارنة بالتحالفات التي تشكّلت في ظل التمثيل النسبي؛ حيث لم يساعد هذا الأخير على بناء اصطفافات سياسية قوية ومنسجمة قادرة على ترجمة برامج مشتركة أو تشكيل أغلبية مستقرة(48). ويبرز هذا المعطى بوضوح في عدد من المحطات الانتخابية التي تكشف طبيعة إفرازات نمط الاقتراع وأثره في هندسة الأغلبية.

ففي انتخابات 27 سبتمبر/ أيلول 2002، التي اتجهت فيها السلطات نحو تعزيز شروط النزاهة والشفافية، دخلت تشكيلات حزبية بارزة غمار المنافسة وهي تعاني من تباينات داخلية أثّرت في قدرتها على التنسيق المشترك، في حين بدا التنسيق داخل تشكيلات أخرى أكثر تماسكًا(49)(50). وقد أسفرت النتائج عن تقارب كبير بين القوى السياسية؛ حيث توزعت المقاعد بين عدد من الأحزاب الكبرى بنسب متقاربة؛ ما أفرز مشهدًا انتخابيًّا مفتوحًا على إمكانات متعددة للتحالف، لكنه في الوقت نفسه أظهر محدودية القدرة على تشكيل أغلبية سياسية واضحة(51).

وقد أدّت نتائج انتخابات سنة 2002 إلى بروز اختلافات داخلية بين القوى المتقدمة في السباق الانتخابي؛ الأمر الذي أعاق تشكيل أغلبية حكومية مستقرة. وفي هذا السياق، أفضت المشاورات السياسية إلى تعيين شخصية مستقلة لتولي رئاسة الحكومة(52)، وهي خطوة استندت إلى اعتبار الحياد المؤسساتي وتعزيز شروط التوازن السياسي(53). وأسفر ذلك عن تشكيل أغلبية مريحة للقوة السياسية التي تصدرت المشهد؛ ما شجعها على الاستمرار في الائتلاف الحكومي(54) في مقابل تبني فاعل سياسي آخر موقع المعارضة بنبرة نقدية واضحة(55).

وقد أثار تعيين رئيس الحكومة من خارج الأحزاب المشاركة في الاستحقاق التشريعي نقاشًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والفكرية، خصوصًا مع بروز تقييمات عَدَّت الخطوة تراجعًا عن بعض المكتسبات المرتبطة بمسار بناء الثقة في العملية السياسية. وقد عبَّرت إحدى القوى الحزبية الرئيسة عن تحفظها إزاء هذا الاختيار عبر بيان شديد اللهجة رأت فيه خروجًا عن المنهجية الديمقراطية التي كان مأمولاً تعزيزها في تلك المرحلة(56).

أما السياق السياسي الذي أحاط باستحقاقات 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، فقد تأثر بظهور حركة 20 فبراير وما صاحبها من خطاب ملكي مؤثر، في 9 مارس/ آذار، إلى جانب الاستفتاء الدستوري في الأول من يوليو/ تموز، وهي عوامل أسهمت في إعادة تشكيل المناخ السياسي ودفع قطاعات واسعة من الناخبين إلى إعادة تقييم اختياراتهم(57). وفي ضوء هذه التحولات، تصدَّر حزب العدالة والتنمية نتائج الانتخابات بحصوله على 107 مقاعد من أصل 395، يليه حزب الاستقلال بـ60 مقعدًا، ثم التجمع الوطني للأحرار بـ52 مقعدًا، فحزب الأصالة والمعاصرة بـ47 مقعدًا، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بـ39 مقعدًا(58).

وبناءً على مقتضيات الفصل 47 من دستور 2011، عيَّن الملك محمد السادس الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيسًا للحكومة بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011(59)، في سابقة سياسية أفضت إلى تشكيل أول حكومة يقودها حزب ذو مرجعية إسلامية في التاريخ السياسي المغربي الحديث. وقد تشكَّل الائتلاف الحكومي من أربعة أحزاب، هي: العدالة والتنمية والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية والاستقلال(60)، قبل أن ينسحب الأخير لاحقًا من الحكومة لينتقل إلى صفوف المعارضة إلى جانب كل من الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الدستوري(61).

ومما ميز التجربة الحكومية خلال هذه المرحلة طبيعة التحالف الذي اتسم بتعددية مرجعية واضحة؛ إذ جمع بين أحزاب ذات خلفيات فكرية مختلفة؛ من مرجعية إسلامية إلى مرجعيات اشتراكية وتعادلية(62). وفي المقابل، اتسمت المعارضة أيضًا بتباين توجهاتها؛ مما أضفى على العمل البرلماني طابعًا مركبًا وأصبح من الصعب معه بلورة مواقف سياسية متجانسة.

شهد الائتلاف الحكومي خلال هذه المرحلة حدثًا بارزًا تمثل في الاستقالة الجماعية لخمسة وزراء من حزب الاستقلال، الذي كان أحد المكونات الأساسية للتحالف الحكومي(63)(64). وقد عكس هذا التطور محدودية الانسجام داخل الأغلبية، ودفع الحزب إلى تبرير انسحابه بالاحتجاج على ما عَدَّه "اختلالات في التدبير الحكومي". وأدى هذا الوضع إلى دخول رئيس الحكومة في مشاورات سياسية جديدة انتهت بتشكيل ائتلاف مغاير بعد التحاق حزب التجمع الوطني للأحرار بالأغلبية(65). وفي المقابل، حاولت بعض الأحزاب ذات المرجعية اليسارية الدفع في اتجاه بلورة

أقطاب سياسية جديدة، غير أن السياق العام لم يشهد تحولات جوهرية من شأنها إعادة تشكيل توازنات المشهد السياسي خلال الفترة 2011–2016(66).

وقد تمكن الائتلاف الحكومي من تجاوز أزمة انسحاب وزراء حزب الاستقلال دون كلفة سياسية مرتفعة(67)، مستندًا في ذلك إلى اعتبارات ترتبط بمتطلبات الاستقرار والتوازن داخل الحقل التنفيذي، وهو ما دفعه إلى إعادة ترميم أغلبيته في وقت وجيز عبر ضم حزب التجمع الوطني للأحرار(68). وتميزت النسخة الثانية من الحكومة بتوسع تركيبتها وارتفاع عدد أعضائها، إلى جانب استقطاب عدد من الوزراء غير المنتمين حزبيًّا في قطاعات اقتصادية وإستراتيجية. وأسهم هذا التكيف في ضمان استمرارية العمل الحكومي وفق المحددات التي فرضتها التوازنات الاقتصادية والمالية آنذاك.

أما على مستوى المعارضة، فقد أدى انتقال حزب الاستقلال إلى صفوفها لإعادة ترتيب مكوناتها، كما أفرز حالة من الارتباك الداخلي داخل عدد من الأحزاب المعارضة(69). وقد ظهر هذا الارتباك في صعوبة بلورة تنسيق مستقر بين الأحزاب ذات المرجعيات المتقاربة تاريخيًّا وفكريًّا، رغم ما وفره دستور 2011 من آليات مؤسساتية كان يمكن توظيفها لتعزيز الفاعلية البرلمانية والعمل المشترك(70). ونتيجة لذلك، بدت المعارضة خلال هذه المرحلة غير قادرة على تشكيل جبهة سياسية منسجمة؛ مما قلَّل من أثرها في التوازن العام داخل النظام السياسي.

عقب تصدر حزب العدالة والتنمية لنتائج الانتخابات التشريعية، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، عيَّن الملك محمد السادس، استنادًا إلى مقتضيات الفصل 47 من الدستور، الأمين العام للحزب، عبد الإله بن كيران، رئيسًا للحكومة، بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وكلَّفه بتشكيلها. وفي الأيام الأولى من المشاورات، شرع رئيس الحكومة في التفاوض مع عدد من الأحزاب الممثَّلة في البرلمان(71). غير أن هذه المشاورات لم تُفض إلى توافق؛ إذ تمسَّك رئيس الحكومة بصيغة تضم أربعة أحزاب، هي: العدالة والتنمية (125 مقعدًا)، والتجمع الوطني للأحرار (37 مقعدًا)، والتقدم والاشتراكية (12 مقعدًا)، والحركة الشعبية (27 مقعدًا)، باعتبار أن هذا الائتلاف يمنحه 198 مقعدًا فيضمن بذلك أغلبية مريحة.

في المقابل، تمسك حزب التجمع الوطني للأحرار بصيغة أخرى لتشكيل الأغلبية، تقوم على توسيع الائتلاف الحكومي ليضم، إلى جانب حزب العدالة والتنمية (125 مقعدًا)، مجموعة من الأحزاب المتقاربة سياسيًّا، وهي: التجمع الوطني للأحرار (37

مقعدًا)، والتقدم والاشـتراكية (12 مقعدًا)، والحركة الشـعبية (27 مقعدًا)، والاتحاد الدسـتوري (19 مقعدًا). ويُشكِّل مجموع مقاعد هذه الأحزاب مجتمعة228 مقعدًا، وهو ما كان سيؤدي إلى بناء أغلبية برلمانية واسعة تتجاوز الأغلبية التي اقترحها رئيس الحكومة المكلف، والتي كانت تعتمد على أربعة أحزاب فقط وبمجموع 198 مقعدًا. ونتيجة لهذا التباين، وصلت المشاورات إلى طريق مسدود(72)، ودخل مسار تشكيل الحكومة في حالة من الانسـداد السياسـي استمرت لأكثر من خمسة أشهر(73)؛ ما أحدث وضعًا مؤسساتيًّا حرجًا انعكس على انتظام سير عدد من المرافق العمومية.

أمـا بالنسـبة لسـنة 2021، فكانت سـنة انتخابيـة بامتياز، تم خلالهـا تجديد كافة المؤسسـات المنتخبة الوطنيـة والترابية والمهنية. وقد أفرزت نتائج الاسـتحقاقات الانتخابية التشـريعية الشـكل التالي: حزب التجمع الوطني للأحرار (102 مقعدًا)؛ وحـزب الأصالة والمعاصرة (87 مقعدًا)؛ وحزب الاسـتقلال (81 مقعدًا)؛ وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (34 مقعدًا)؛ وحزب الحركة الشعبية (28 مقعدًا)؛ وحزب التقدم والاشـتراكية (22 مقعدًا)؛ وحزب الاتحاد الدسـتوري (18 مقعدًا)؛ ثـم حزب العدالة والتنمية (13 مقعدًا). وبخصـوص الائتلاف الحكومي، فقد ضم الأحزاب الثلاثة الأولى(74).

وفي السـياق نفسـه، شـكَّل تعديل نمط الاقتراع -من خلال اعتماد قاسم انتخابي جديد- أبرز مستجدات الإطار القانوني الذي جرت في ضوئه الاستحقاقات التشريعية والجهوية والجماعية لسـنة 2021. وقد نَصَّ هذا التعديل على تغيير طريقة احتساب القاسـم الانتخابي ليصبح قائمًا على عدد المسـجلين في اللوائح الانتخابية بدلاً من الأصـوات الصحيحة المعبَّر عنها بهدف رفع نسـبة التصويت وتعزيز حضور بعض الأحزاب على حساب أخرى.

وعلى الرغم من هذا التغيير، اتسمت هذه المحطة الانتخابية بغياب رهانات سياسية كبرى ولم تأتِ في سياق إصلاحات أو تحول ديمقراطي(75). كما أن الواقع السياسي الـذي سـبق العملية الانتخابيـة أفرز تحديات ضاغطة ناجمة عـن تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن غياب صراع سياسـي فعلي قادر على تحفيز الناخبين للدفاع عن مشروع حزبي محدد، إضافة إلى محدودية البدائل الحزبية المطروحة. وقد أسهمت مظاهر الشعبوية، والتراشق الكلامي بين مكونات الأحزاب وتشابه البرامج الانتخابية في تكريس هذا المناخ العام الذي رافق العملية الانتخابية.

تُظهـر المعطيات المتراكمة من التجارب الانتخابيـة وفق نمط الاقتراع اللائحي أن تشـكيل الأغلبية السياسـية يتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة ببنية النظـام الحزبي المغربي وطبيعـة القواعد المنظمة للعمليـة الانتخابية. ويؤدي هذا النمط من الاقتراع إلى تعددية حزبية واسـعة، بينما يحد في الوقت نفسـه من إمكان بروز أغلبية نيابية قوية ومتجانسة. وقد بيَّنت التجربة المغربية أن التحالفات الحكومية تتشـكل داخل حدود يفرضها الإطار المؤسسي والقواعد الناظمة للحقل الانتخابي. وفي هذا السـياق، تعمل الأحزاب المشـاركة في الأغلبية على تعزيز مواقعها داخل الحقل التنفيذي وتوسـيع مجالات التأثير بينما تحرص السـلطة السياسية على ضبط التوازنات بما يحافظ على انتظام المؤسسات واستقرار النسق السياسي.

ب- ديناميات تشكيل الخريطة الانتخابية المغربية

أسـهم الإرث السياسـي الممتد منذ مرحلة الملك الراحل، الحسن الثاني (1961-1999)، في استمرار حضور نخبة سياسية تبلورت ضمن سياق تلك الحقبة وخدمت توجهاتها. ومع انتقال العرش إلى الملك محمد السـادس، سنة 1999، حافظ النظام السياسـي على اسـتمراريته المؤسسـية، غير أن بعض التحولات التي طرأت على الخطاب والممارسة أسهمت تدريجيًّا في إعادة تشكيل أدوار النخب السياسية داخل المشهد العام.

وفـي هذا الإطار، شـكلت انتخابات 2002 محطة مفصليـة بفعل الانتقال إلى نمط الاقتراع بالتمثيل النسبي اللائحي. وعلى الرغم من أهمية هذا التحول على المستوى القانونـي، فـإن اعتماد هـذا النمط لم ينعكس بصورة واضحـة على تطوير البرامج الانتخابية التي ظل يغلب عليها التشابه وغياب التمايز(76). كما أفرزت الاستحقاقات ذاتها استمرار حضور نفس الوجوه السياسية وتكرار الخريطة الحزبية ذاتها ما جعل مـن الصعب، في التقدير الأولي، اعتبار انتخابات 2002 نقطة انطلاق نحو منافسـة انتخابية أكثر نضجًا أو تحولاً نوعيًّا في طبيعة التنافس السياسي(77).

أما بالنظر إلى النتائج التي أفرزتها انتخابات 2007، فيتضح غياب رهانات سياسـية كبرى وتنامي حالة التشـتت داخل الخريطة الحزبية، وهو ما عكسـته نسبة المشاركة الضعيفـة التي لم تتجاوز 37٪ من مجمـوع الناخبين(78). وقد أظهرت نتائج تلك المحطة الانتخابية تراجعًا ملحوظًا لحزب الاتحاد الاشـتراكي للقوات الشعبية، وهو

تراجع فسره عدد من التحليلات بوجود تصويت عقابي أدى إلى تقليص حضوره البرلماني(79). ورغم حفاظ الحزب على تمثيلية محدودة في بعض الدوائر، خصوصًا في الجنوب، فإن حضوره العام عرف تراجعًا ملحوظًا نتيجة محدودية قدرته على استقطاب مرشحين ذوي نفوذ محلي أو تعزيز قاعدته التنظيمية في تلك المرحلة(80). وأسفرت هذه العوامل مجتمعة عن انخفاض عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب من 50 مقعدًا في الاستحقاقات السابقة إلى 38 مقعدًا في انتخابات 2007(81).

وفي هذا السياق، يمكن القول: إن المسار السياسي والانتخابي الذي عرفه المغرب منذ أواخر التسعينات إلى غاية الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها سنة 2011 اتسم بجملة من الخصائص أبرزها تكاثر الأحزاب السياسية(82)، وهو ما أدى إلى قدر من التفكك داخل الخريطة الحزبية. كما برز تراجع واضح في قدرة الأحزاب على إنتاج نخب سياسية جديدة مقابل توسع حضور النخب التكنوقراطية في عدد من مواقع القرار. وفي ظل التحولات الإقليمية والجهوية التي شهدتها تلك المرحلة، بدا أن جزءًا من التطورات كان يصب في اتجاه تعزيز مكانة العمل السياسي ودور الأحزاب في صناعة القرار(83). غير أن النتائج والوقائع التي أفرزتها الاستحقاقات الانتخابية خلال تلك الفترة(84) تشير إلى أن التجربة الحكومية الأولى التي قادها حزب العدالة والتنمية اتسمت بتعقيدات متعددة(85)، لاسيما بعد انسحاب حزب الاستقلال من الائتلاف الحكومي في منتصف الولاية. وقد أسهم هذا التطور في إعادة رسم ملامح الخريطة السياسية وإحداث تحولات جديدة داخل الحقل الحزبي ترافق معها تنامي الخطاب الشعبوي واتساع حدة المناوشات الكلامية بين عدد من القيادات الحزبية(86).

وبالموازاة مع هذه التجربة، تشير نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016، التي تصدر فيها حزب العدالة والتنمية مجددًا المشهد الانتخابي(87)، إلى بروز سلسلة من التطورات السياسية التي أعقبت الإعلان عن النتائج، بدءًا بالمشاورات التي قادها رئيس الحكومة المعين وفقًا لمقتضيات الدستور، والتي أفضت إلى ما اصطلح عليه بـ"البلوكاج الحكومي" (أي حالة انسداد سياسي تعذّر فيها تشكيل الحكومة). وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة تشكيل مشهد سياسي جديد متأثر بديناميات تلك المرحلة(88). ومن أبرز هذه الديناميات إعادة ترتيب الأدوار داخل الحقل الحزبي،

وتجاوز أثر خسارة حزب الأصالة والمعاصرة في الاستحقاقات السابقة(89)، إضافة إلى بروز فاعلين سياسيين جدد داخل معادلة المشاورات الحكومية، لاسيما داخل حزب التجمع الوطني للأحرار، إلى جانب أدوار مؤثرة لأحزاب أخرى مثل الاتحاد الاشتراكي. وتعكس هذه التعقيدات غياب تقاليد سياسية راسخة في تدبير مرحلة ما بعد الانتخابات؛ إذ ظل منطق التفاهمات السياسية هو المهيمن على حساب بلورة مسار تفاوضي واضح ومؤطر بقواعد مستقرة(90).

وقبيل نحو سنة من إجراء الانتخابات التشريعية والجماعية لسنة 2021، بدأت تتشكل ملامح خريطة سياسية جديدة في سياق تجارب متتالية لتحالفات وُصفت بكونها غير منسجمة(91)، سواء خلال الولاية الحكومية السابقة أو التي تلتها. وقد شرع حزب الأصالة والمعاصرة في إعادة تنظيم هياكله الداخلية(92)، كما انتقلت أحزاب أخرى(93) إلى إعادة ترتيب أوراقها استعدادًا لبناء تحالفات محتملة، بهدف إعادة تشكيل المشهدين السياسي والحزبي خلال مرحلة تكوين الحكومة المقبلة. وفي الوقت نفسه، انخرطت أحزاب في حملات تواصلية مبكرة عبر عدد من المدن استباقًا لاستحقاق انتخابي كان يُنظر إليه بوصفه محطة مفصلية في تحديد ملامح المرحلة اللاحقة.

وفي المقابل، برزت مؤشرات على تقارب بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مع احتمال انضمام حزب التقدم والاشتراكية إلى هذا المسار بعد خروجه من الحكومة، بما يشير إلى إمكانية إحياء التنسيق التاريخي لتحالف الكتلة الديمقراطية(94).

وقد أفرز هذا الواقع الحزبي مجموعة من السلوكيات والمظاهر التي انعكست بوضوح على مخرجات العملية الانتخابية. ومن أبرز عناصر هذا السياق التعديلات التي استهدفت نمط الاقتراع، وعلى رأسها إلغاء العتبة الانتخابية وتعديل طريقة احتساب القاسم الانتخابي، وهو تعديل أثار نقاشًا دستوريًّا مهمًّا حول مدى انسجامه مع المقتضيات الواردة في القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب(95). ولم ينصبَّ النقاش أساسًا على جدوى الآلية الجديدة أو مدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الخريطة السياسية بل انحصر في سؤال قانوني جوهري يتعلق بإمكانية مراجعة القاسم الانتخابي وحده دون بقية العناصر المرتبطة به.

ويطرح القاسم الجديد عددًا من الإشكالات حتى بالنسبة للأحزاب التي حازت أكبر عدد من الأصوات؛ إذ لا يسمح لها بالحصول على أغلبية المقاعد داخل مجلس

النواب بما يعقِّد إمكانية تشكيل أغلبية حكومية مستقرة. وفي هذا الإطار، كان حزب العدالة والتنمية من أبرز المعترضين على الصيغة الجديدة معتبرًا أن هذا التعديل يمس بجوهر العملية الديمقراطية ويتعارض مع الاختيار الديمقراطي الذي يشكِّل أحد الثوابت الدستورية، فضلاً عن أنه قد يجعل بناء التحالفات داخل الحكومة وخارجها أكثر تعقيدًا، ويؤثر في صورة المؤسسات التمثيلية ودور الأحزاب السياسية(96).

وفيما يتعلق بدستورية هذا المقتضى، فقد صرَّحت المحكمة الدستورية، في قرارها رقم 21/ 118، بأن تعديل طريقة احتساب القاسم الانتخابي لا يتضمن ما يخالف الدستور، أو بعبارة أكثر دقة لا يشتمل على أي تعارض مع أحكامه. وقد بررت المحكمة هذا الاستنتاج في حيثيات القرار بالقول: إن الدستور لا ينص على قاعدة صريحة تحدد كيفية احتساب القاسم الانتخابي؛ مما يجعل هذا المجال من الموضوعات التي يعود للمشرع حصريًّا تحديد مضمونها، باعتبار أن النظام الانتخابي لمجلس النواب يندرج ضمن دائرة التشريع. كما أوضحت المحكمة أن وظيفتها الرقابية لا تمتد إلى التعقيب على السلطة التقديرية للمشرِّع في اختيار التدابير التشريعية التي يراها مناسبة، أو المفاضلة بين بدائل تشريعية ممكنة، أو اقتراح صيغ بديلة(97).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إن التمدد الانتخابي الذي حققه حزب العدالة والتنمية منذ انتخابات 2007 وصولاً إلى استحقاقات 2016 واجه منطقًا عامًّا يقوم على الحفاظ على التوازن السياسي داخل البلاد بما يشمل إعادة هندسة الخريطة الحزبية بطريقة تراعي توازنات الدولة والفاعلين السياسيين معًا(98). وقد أسهمت هذه الدينامية في تشكيل عنوان بارز للمرحلة، تمثل في إعادة صياغة مواقع الفاعلين السياسيين عقب تحولات عام 2011، بما أفرزه ذلك من إعادة تموقع داخل الحقل الحزبي واتساع مساحات التفاعل بين مكوناته.

غير أن نتائج انتخابات 2021 شكَّلت تحولاً حاسمًا في هذا المسار؛ إذ تعرض حزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة لولايتين إلى تراجع غير مسبوق، منتقلاً من 125 مقعدًا إلى 13 مقعدًا فقط. وقد مثَّل هذا التحول صدمة سياسية له وذلك بالنظر إلى حجمه، رغم أن بعض المقدمات القانونية والتنظيمية السابقة للانتخابات كانت قد أشارت إلى ملامح إعادة ترتيب واسعة داخل المشهد الحزبي(99).

كما يمكن، في ضوء المعطيات والتحولات التي شهدها كل من المشهد الحزبي والخريطة السياسية، استخلاص استنتاج إضافي مفاده أن نمط الاقتراع المعمول به

أســهم في تشــتيت الخريطة الانتخابية ولم يساعد على بلورة مشهد حزبي مُنَظَّم أو مؤسســات سياسية ذات قاعدة صلبة. ويعود ذلك إلى كون تشكيل الأغلبية لا ينبني على تماســك برامجي أو تقارب أيديولوجي بل تتشــكل غالبًا عبر أغلبيات ائتلافية تُفرزها ضرورات الحسابات الانتخابية، وهي أغلبيات هجينة تتسم بضعف الانسجام بيــن مكوناتهــا؛ الأمر الذي يحد من إمكان بناء مؤسســات حزبية قوية وقادرة على ممارسة أدوارها بفاعلية.

خاتمة

تُظهر القراءة التحليلية لمسار الهندسة الانتخابية في المغرب، منذ اعتماد نمط الاقتراع بالتمثيل النسبي اللائحي، أن هذا النمط لم يستطع -على الرغم من دوره في توسيع قاعدة التمثيل- بلوغ الغايات المتوقعة منه في إعادة ترتيب الحقل الحزبي أو تعزيز شــروط الفعل الديمقراطي. فالممارســة الانتخابية المغربية لم تنجح بعد في تحويل هذا النمط إلى آلية فعَّالة لإنتاج أغلبية سياسية منسجمة أو نخبة حزبية متماسكة بل كشــفت التجربة أن الصيغة المعمول بها أسهمت في إعادة إنتاج نفس البنية الحزبية المتسمة بالتشظي وتعدد التنظيمات محدودة الامتداد وضعيفة القدرة التمثيلية.

وقد بيَّنت الدراســة أن تأثير نمط الاقتراع يمتد إلى حدود أبعد من الوظيفة التقنية؛ إذ ينعكس مباشرة على ديناميات إنتاج النخب وآليات بناء الأغلبية الحكومية وطبيعة المعارضــة البرلمانية. فالتمثيل النســبي بصيغته الحالية، مقرونًــا بالعتبة المنخفضة والقاسم الانتخابي، أدى إلى تعزيز تعددية عددية لا تُترجَم إلى تعددية سياسية فعلية، كما تسبب في تقويض فرص نشوء أقطاب حزبية قادرة على تشكيل حكومات ذات سند سياسي قوي أو ممارسة معارضة فاعلة.

كما أكدت الدراســة أن التعديلات المتعاقبة على المنظومة الانتخابية -وعلى رأسها تعديــل طريقة احتســاب القاســم الانتخابي- لم تُفضِ إلى تقويــة البناء الحزبي أو تحســين شروط التنافس السياســي، بل تداخلت مع اَعتبارات تتصل بإدارة توازنات الحقل السياســي أكثــر من ارتباطها بغايــات الإصلاح الديمقراطي. وهو ما يتجلى بوضــوح فــي مخرجات انتخابات 2021 التي أبرزت هشاشــة الرابط بين التصويت والتمثيل، وأعادت طرح ســؤال جدوى الإصلاحات الانتخابية في غياب إصلاحات موازية داخل الأحزاب نفسها.

وعليه، فإن الخلاصة المركزية التي تكشف عنها هذه الدراسة تتمثل في أن نمط الاقتراع اللائحي، كما يُطبق في السياق المغربي، لم يتحول بعد إلى أداة لإعادة هيكلة النظام الحزبي أو لترسيخ أعراف ديمقراطية مستقرة. فالمنظومة الانتخابية تظل محكومة بتوازنات سياسية تؤطر حدود التنافس، بينما لا تزال البنية الداخلية للأحزاب عاجزة عن أداء وظائفها الجوهرية في إنتاج النخب وتأطير المواطنين وصياغة بدائل سياسية واضحة. ومن ثم، فإن أي حديث عن تطوير الممارسة الديمقراطية سيظل رهينًا بقدرة المنظومة الانتخابية والأحزاب معًا على تجاوز هذا الوضع، من خلال إصلاحات تؤسس لفعالية تمثيلية حقيقية وتسمح بتبلور مشهد حزبي أكثر تماسكًا وارتباطًا بالاختيارات الاجتماعية.

المراجع

(1) Martin, Pierre. Les systèmes électoraux et les modes de scrutin. Paris: Montchrestien, 2006, p. 127.

(2) محمد ضريف، القانون الدستوري: مدخل لدراسة النظرية العامة والأنظمة السياسية (الدار البيضاء، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، 1998)، ص 115.

(3) زكرياء اقنوش، في أفق استحقاقات 2016: أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية، مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد خاص 41–42 (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2016)، ص 12.

(4) محمد أديب السلاوي، الانتخابات في المغرب إلى أين؟، (الدار البيضاء، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002)، ص 15.

(5) في نمط الاقتراع الأحادي الاسمي يتبارى المرشحون فرديًّا ضمن دائرة انتخابية واحدة لشغل مقعد واحد، ويُصنَّف ضمن أنماط الاقتراع بالأغلبية، ويتفرع الاقتراع بالأغلبية إلى نموذجين:

– الاقتراع في دورة واحدة، حيث يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، وهو النموذج الذي اعتمده المغرب قبل انتخابات 2002.

– الاقتراع في دورتين؛ حيث يشترط في الدورة الأولى الحصول على الأغلبية المطلقة (النصف + واحد)، فإن تعذر ذلك تُنظَّم دورة ثانية يفوز فيها المرشح الحاصل على الأغلبية النسبية، كما هو معمول به في النظام الفرنسي.

(6) يعتمد نمط الاقتراع اللائحي على منح المقاعد للوائح المترشحين تبعًا لعدد الأصوات المحصلة، سواء على المستوى الوطني كما في الانتخابات الفرنسية، أو على المستوى الجهوي كما في انتخابات ألمانيا وإيطاليا، ويتسع نطاق التنافس داخل الدائرة متعددة المقاعد مقارنة بالدائرة ذات المقعد الواحد، وتفوز اللائحة الحاصلة على الأغلبية بجميع المقاعد في بعض الصيغ بينما تُقصَى اللوائح الأخرى. ويمكن أن تكون اللائحة مغلقة يصوِّت الناخب عليها كما هي، أو مفتوحة تسمح له بإعادة ترتيب المرشحين أو المزج بين لوائح مختلفة، ويمكن إجراء هذا النمط في دورة واحدة يفوز فيها المرشح أو اللائحة الحاصلة على أغلبية الأصوات، أو في دورتين يُشترط في الأولى نيل الأغلبية المطلقة، وفي حال عدم تحقيقها تُنظم دورة ثانية يُكتفى فيها بالأغلبية النسبية.

(7) محمد بنضو، "النظام الانتخابي المغربي ورهانات العتبة والقاسم الانتخابي"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 161، 2021، ص 322.

(8) زكرياء اقنوش، مرجع سابق، ص 15.

(9) المملكة المغربية، المادة 78 و79 من القانون التنظيمي رقم 06.22 المغير والمتمم للقانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.

(10) زكرياء اقنوش، مرجع سابق، ص 94.

(11) معاد اصويلح، "التأطير القانوني لانتخابات مجلس النواب بين التجويد والتوجيه السياسي: انتخابات أكتوبر 2016 وشتنبر 2021 نموذجًا"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 2، العدد 1، 2023، ص 71.

(12) موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014)، ص 100.

(13) موريس دوفيرجيه، الأحزاب السياسية الكبرى (مصر، الشركة العامة للطباعة والنشر، 2011)، ص 325.

(14) إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998)، ص 300.

(15) المملكة المغربية، دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 7.

(16) محمد عابد الجابري، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: حالة المغرب (عمان، منتدى الفكر العربي، 1989)، ص 108.

(17) محمد أتركين، الدستور والدستورانية: من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 142.

(18) Menouni, Abdellatif, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel (Casablanca, Éditions Toubkal, 1991), p. 132.

(11) معاد اصويلح، "التأطير القانوني لانتخابات مجلس النواب بين التجويد والتوجيه السياسي: انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2016 وشتنبر/ أيلول 2021 نموذجًا"، مجلة دفاتر برلمانية، المجلد 2، العدد 1، 2023، ص 71.

(12) موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014)، ص 100.

(13) موريس دوفيرجيه، الأحزاب السياسية الكبرى، (مصر، الشركة العامة للطباعة والنشر، 2011)، ص 325.

(14) إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998)، ص 300.

(15) دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 7.

(16) محمد عابد الجابري، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: حالة المغرب، (عمَّان، منتدى الفكر العربي، 1989)، ص 108.

(17) محمد أتركين، الدستور والدستورانية: من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 142.

(18) Abdellatif Menouni, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel (Casablanca, Éditions Toubkal, 1991), p. 132.

(19) بنيونس المرزوقي، "الاقتراع اللائحي النسبي لانتخاب أعضاء مجلس النواب: قراءة في آفاق الأسلوب الجديد"، مجلة أنفاس حقوقية، العدد 1، سبتمبر/ أيلول 2002، ص 52.

(20) أحمد السوداني، نظام الاقتراع النسبي وتطبيقه في انتخابات الكورتيس العام الإسباني، (الرباط، دار القلم للطباعة والنشر، 2001)، ص 15.

(21) أحمد الجزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين: من الحسن الثاني إلى محمد السادس، (الدار البيضاء، دار النجاح، الطبعة الأولى، 2005)، ص 5.

(22) جون كلود سانتوشي، "الأحزاب السياسية المغربية تحت المجهر: تعددية تحت المراقبة"، ترجمة محمد حمادي، مجلة دفاتر وجهة نظر، العدد 418، 2003.

(23) محمد الزهراوي، "هل تحول الحقل الحزبي المغربي من التعددية إلى القطبية؟"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، ص 356.

(24) نتائج انتخابات 2011، بيانات رسمية.

(25) محمد الزهراوي، المرجع السابق، ص 348.

(26) معطيات وإحصائيات انتخابات 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، الموقع الرسمي للانتخابات.

(27) محمد الزهراوي، المرجع السابق.

(28) مصطفى محسن، في التنمية السياسية، (الدار البيضاء، منشورات مجلة دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 15.

(29) محمد الزهراوي، مرجع سابق، ص 364.

(30) علي الكاسمي، "المحددات القانونية والدستورية للعمل الحزبي بالمغرب وواقع الممارسة في ظل انتخابات 2016"، ضمن سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، ص 370.

(31) "باثولوجيا"، مصطلح طبي يُستخدم في العلوم السياسية لوصف الأعطاب البنيوية والوظيفية داخل الأحزاب السياسية.

(32) عثمان الزياني، "بؤس الفكر السياسي لدى الأحزاب سليلة الحركة الوطنية: بين فينومينولوجيا الانحراف السياسي وبروز النزعة الشعبوية"، منشورات دفاتر وجهة نظر، العدد 64، 2015، ص 27.

(33) امحمد المالكي، "الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب: حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجًا"، في الديمقراطية: داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير: وليد خدوري، مؤلف جماعي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004)، ص 138.

(34) علي الكاسمي، مرجع سابق، ص 267.

(35) عثمان الزياني، المرجع السابق، ص 28.

التعادلية المذكورة في هذه الفقرة هي مفهوم فكري-سياسي تبنَّاه حزب الاستقلال في المغرب منذ ستينات القرن العشرين، ويقوم على تصور وسطي يجمع بين العدالة الاجتماعية والاقتصاد الحر، بما يوازن بين الديمقراطية الاجتماعية والهوية الوطنية (المحرر).

(36) لقاء صحفي مع عبد الحي المودن، جريدة الأحداث المغربية، العدد 401، 2 فبراير/ شباط 2000، ورد في: عثمان الزياني، بؤس الفكر السياسي لدى الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، ص 27.

(37) محمد شقير، زعماء الشعبوية بالمغرب: بين الآلية الانتخابية والفرجة السياسية، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2024)، ص 52.

(38) معطيات حول المؤتمر الوطني التاسع لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، نتائج الجولة الأولى والثانية لانتخاب الكاتب الأول.

(39) معطيات حول نتائج المؤتمر الوطني السادس عشر لحزب الاستقلال وانتخاب الأمين العام.

(40) عثمان الزياني، بؤس الفكر السياسي لدى الأحزاب... مرجع سابق، ص 28.

(41) الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، 30 يوليو/ تموز 2016.

(42) عثمان الزياني، المرجع السابق، ص 28.

(43) إشارة إلى شخصية المحجوبي أحرضان ضمن سياق تطور زعامات الأحزاب المغربية.

(44) معطيات تتعلق بأحمد أرسلان الجديدي وأحمد العلوي كما وردت في الأدبيات السياسية المعالجة لفترة التحولات الحزبية.

(45) محمد شقير، زعماء الشعبوية بالمغرب: بين الآلية الانتخابية والفرجة السياسية، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2024)، ص 82.

(46) العتبة الانتخابية: نسبة مئوية محددة من الأصوات يتعين على الأحزاب أو القوائم الانتخابية الحصول عليها للولوج إلى عملية توزيع المقاعد وتُستخدم لضمان تمثيل سياسي ذي وزن فعلي والحد من تشتت الخريطة الحزبية من خلال استبعاد التشكيلات التي لا تحظى بحد أدنى من الدعم الانتخابي.

(47) امحمد مالكي، "المغرب: تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يونيو/ حزيران 2014 (تاريخ الدخول: 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025)، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014201461981253956621/06/.html

(48) ربيعة ازرياح، "نسبة المشاركة الانتخابية لاقتراع 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016: دوافع الإقبال والعزوف"، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، العدد 1 بعنوان "المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية 2016"، المركز المغربي للأبحاث الإستراتيجية ودراسة السياسات، نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، ص 108.

(49) معطيات تتعلق بتحالف الكتلة الديمقراطية وتطوراته منذ 25 يونيو/ حزيران 1993، وما مثَّله من ائتلاف تاريخي بين أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية.

(50) معطيات تخص التحالف الذي تأسس بين الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي بتاريخ 25 مايو/ أيار 1993، في إطار ما سُمي "الوفاق الوطني".

(51) نتائج الاستحقاقات الانتخابية ليوم 7 سبتمبر/ أيلول 2002، الموقع الرسمي للانتخابات.

(52) إشارة إلى تعيين إدريس جطو وزيرًا أول عقب انتخابات 2002.

(53) منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة دفاتر وجهة نظر، عدد مزدوج 36–37، صيف 2008، ص 22.

(54) معطيات حول تركيبة الائتلاف الحكومي لسنة 2002، الذي ضم أحزاب الكتلة وأحزاب الوفاق الوطني.

(55) أحمد جزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين: أدوات السلطة في مجتمع التغيير، (منشورات من أجل الديمقراطية، العدد 1)، الطبعة الثانية، 2002، ص 137.

(56) محمد الزهراوي، المرجع السابق، ص 361.

(57) محمد شقير، "السلوك الانتخابي بالمغرب: بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية"، منشورات دفاتر وجهة نظر، العدد 30، الطبعة الأولى، 2015، ص 183.

(58) نتائج الاستحقاقات الانتخابية ليوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، الموقع الرسمي للانتخابات.

(59) دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 47.

(60) معطيات تتعلق بتغيير القيادة داخل حزب الاستقلال وانتقال الزعامة إلى قيادات نقابية وشعبية خلال مرحلة ما بعد 2011.

(61) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية لسنة 2011 بالمغرب (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)، ص 19.

(62) محمد الزهراوي، المرجع السابق، ص 363.

(63) معطيات حول الوزراء الذين قدموا استقالتهم (الاقتصاد والمالية، الطاقة والمعادن، الصناعة التقليدية، شؤون الجالية المغربية في الخارج، الخارجية)، بينما امتنع وزير التعليم عن تقديم استقالته.

(64) يُشار إلى أن الحزب حل في المرتبة الثانية في اقتراع 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، إضافة إلى قيادته الحكومة خلال انتخابات 2007.

(65) زكرياء حلوي، "المشـهد السياسـي والحزبي في مغرب ما بعد الاستقلال: من الصراع إلى التوافق"، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 65، مايو/ أيار 2021.

(66) امحمد مالكي، "المغرب: تحولات مكونات المشـهد السياسي الحزبي"، مرجع سابق، ص 3.

(67) قُدِّمت اسـتقالات وزراء الحزب بتاريخ 8 مايو/ أيار 2013، ليبدأ ترميم الائتلاف الحكومي وتم الإعلان عن النسخة الثانية من الحكومة بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2014.

(68) شـارك حـزب التجمع الوطني للأحرار في المرتبـة الثالثة خلال انتخابات 2011، وكان قد اعتـرض علـى البرنامج الحكومي لحزب العدالة والتنمية خلال عرض الحكومة أمام البرلمان في يناير/ كانون الثاني 2012.

(69) امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 3.

(70) دسـتور المملكـة المغربية لسـنة 2011، الفصل 10، الذي يُعَد أول نص دسـتوري يمنح المعارضـة مكانة قانونية واضحة وحقوقًا خاصة تمكِّنها من القيام بأدوار رقابية وتشـريعية موازية للأغلبية.

(71) معطيات حول نتائج انتخابات 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، الموقع الرسمي للانتخابات.

(72) عبد اللطيف قيلش، الانتخابات التشـريعية بالمغرب وآثارها على الحياة السياسـية: 2011–2021، (الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2024)، ص 156.

(73) زكرياء حلوي، المشـهد السياسـي والحزبي في مغرب ما بعد الاسـتقلال: من الصراع إلى التوافق، مرجع سابق.

(74) نتائج الاستحقاقات الانتخابية ليوم 8 سبتمبر/ أيلول 2021، الموقع الرسمي للانتخابات.

(75) زكرياء حلوي، المرجع السابق.

(76) Mounia Bennani-Chraïbi, Jean-Claude Santucci, and Myriam Catusse, Scène et coulisses de l'élection au Maroc: Les législatives 2002, Journée d'études sur les élections législatives 2002 au Maroc (Paris, 2004).

(77) جمال عقيلي، سياسـة الانتخابات التشـريعية بالمغرب: قراءة في تحولات الحقل السياسي المغربي خلال نموذج 2002، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق أكدال-الرباط، السنة الجامعية 2006–2007)، ص 183.

(78) زكرياء حلوي، المرجع السابق.

(79) يُقصد بالتصويت العقابي توجه الناخب لمعاقبة حزب سياسي بسبب عدم وفائه بالوعود الانتخابية المقدمة خلال الاستحقاقات السابقة.

(80) يتعلق الأمر بمحمد اليازغي، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال تلك المرحلة.

(81) منتصر حمادة، صعود وأفول الاتحاد الاشتراكي، مرجع سابق، ص 23–24.

(82) شارك في هذه الانتخابات حوالي 31 حزبًا.

(83) محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب: بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية، مرجع سابق، ص 154.

(84) حصل حزب العدالة والتنمية على 107 من أصل 395 مقعدًا.

(85) محمد الزهراوي، مرجع سابق، ص 363.

(86) عبد اللطيف قيلش، مرجع سابق، ص 148.

(87) حصل حزب العدالة والتنمية على 125 مقعدًا.

(88) كمال القصير، "تعثر تشكيل الحكومة بالمغرب: هندسة الحقل السياسي أم فرملة التجربة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 30 يناير/كانون الثاني 2017 (تاريخ الدخول: 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025)، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/01/170130061251803.html

(89) حصل حزب الأصالة والمعاصرة في انتخابات 2011 على 35 مقعدًا، مقابل 102 مقعد في استحقاقات 2016.

(90) زكرياء حلوي، المشهد السياسي والحزبي في مغرب ما بعد الاستقلال: من الصراع إلى التوافق، مرجع سابق.

(91) مؤشرات سياسية على حدوث تحولات في خريطة التحالفات، منها تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الأصالة والمعاصرة على مستوى جهة طنجة–تطوان–الحسيمة.

(92) تنحي إلياس العماري وصعود عبد اللطيف وهبي لقيادة حزب الأصالة والمعاصرة.

(93) تنحي حميد شباط وصعود نزار بركة على رأس حزب الاستقلال، وظهور عزيز أخنوش على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار.

(94) زكرياء حلوي، المرجع السابق.

(95) القانــون التنظيمي رقم 21.04 المتعلق بمجلس النــواب، المغيِّر والمتمم للقانون التنظيمي رقم 27.11.

(96) بلاغ الأمانــة العامــة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ 4 مارس/ آذار 2020، الموقع الرســمي للحزب: https://www.pjd.ma/static/uploads/2022/05/byn_lmn_lm-4_mrs_2021.pdf

(97) قرار المحكمة الدستورية رقم 21/ 118، ملف عدد 067/ 21، بتاريخ 7 أبريل/ نيسان 2021.

(98) كمال القصير، مرجع سابق.

(99) عبد اللطيف قيلش، الانتخابات التشــريعية بالمغرب وآثارها على الحياة السياســية، مرجع سابق، ص 198.

(100) تتشابه هذه الوضعية مع الإحباطات التي تلت تعيين إدريس جطو وزيرًا أول بدلاً من عبد الرحمن اليوســفي ســنة 2002، ومع ما حدث ســنة 2016 حين تم استبعاد عبد الإله بنكيران بعد فوزه بالانتخابات وتعويضه بسعد الدين العثماني.

الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهانات الأمن في الخليج

Cyber Warfare in the Age of Artificial Intelligence and Security Stakes in the Gulf

* Yasser Nayef Qtaishat – ياسر نايف قطيشات

ملخص

تتناول هذه الدراسة التحول المتسارع في طبيعة الحرب السيبرانية في الخليج مع صعود الذكاء الاصطناعي كعامل يعيد تشكيل مفاهيم الأمن الوطني والإقليمي، وذلك عبر تحليل حوادث سيبرانية مؤثّرة ورصد توظيف الأنظمة الذكية في الهجوم والدفاع.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي ومنهج النسق الدولي للإجابة عن سؤالها الرئيس حول تداعيات ورهانات الذكاء الاصطناعي على أمن دول الخليج، وقد سعت لتقديم تصور علمي يربط بين الأبعاد الجيوسياسية والتقنية مبيِّنةً تأثير الذكاء الاصطناعي في تطوير الفعل السيبراني وفي إعادة تشكيل قواعد الردع الإقليمي.

وخلصت الدراسة إلى أن الخليج أصبح ساحة اختبار للعمليات السيبرانية المتقدمة، وأن آثار هذا التحول تتجاوز التقنية إلى اعتبارات إستراتيجية أشمل، كما أظهرت النتائج اعتماد الهجمات الحديثة على منظومات هجومية ذكية تستهدف القطاعات الحيوية، خصوصًا الطاقة والاتصالات، وتُستخدم أدوات ضغط جيوسياسي، مع وجود فجوة واضحة بين حجم التهديدات ومستوى الجَاهزيةً الدفاعية نتيجة غياب بنية مؤسسية موحدة.

وأوصت الدراسة بتعزيز الأمن السيبراني الخليجي عبر مركز موحد، ونظم إنذار مبكر تعتمد على التعلم الآلي، وحلول دفاعية ذكية لحماية القطاعات الحيوية.

كلمات مفتاحية: الحرب السيبرانية، الذكاء الاصطناعي، الأمن الوطني، دول الخليج العربي.

Abstract

This study examines the accelerating transformation of cyber warfare in the Gulf region amid the rise of artificial intelligence as a factor reshaping national and regional security concepts. It analyses influential cyber incidents

* ياسر نايف قطيشات، باحث في العلاقات الدولية.

Yasser Nayef Qtaishat, researcher in international relations.

and traces the use of intelligent systems in both offensive and defensive cyber operations.

The study adopts a descriptive-analytical approach alongside the international systems framework to address its central question regarding the implications and strategic stakes of artificial intelligence for the security of Gulf states. It seeks to present a systematic analytical perspective that links geopolitical and technological dimensions, demonstrating the role of artificial intelligence in enhancing cyber capabilities and redefining the rules of regional deterrence.

The findings indicate that the Gulf has increasingly become a testing ground for advanced cyber operations whose impacts extend beyond the technical domain to broader strategic considerations. The results also show that contemporary cyberattacks rely on intelligent offensive systems targeting critical sectors, particularly energy and telecommunications, and are employed as instruments of geopolitical pressure. At the same time, a clear gap persists between the scale of cyber threats and the level of defensive preparedness, largely due to the absence of a unified institutional cybersecurity framework.

The study recommends strengthening Gulf cybersecurity through the establishment of a unified regional centre, the development of early warning systems based on machine learning, and the adoption of intelligent defensive solutions to protect critical infrastructure.

Keywords: cyber warfare, artificial intelligence, national security, Gulf states.

مقدمة

تُعد الحرب السيبرانية واحدة من أخطر أشكال الحروب الحديثة؛ إذ تعتمد على هجمات تقنية متطورة تستهدف تعطيل البنى التحتية المدنية والعسكرية الحيوية مثل محطات الطاقة وأنظمة الاتصالات والأقمار الصناعية.

تُنفَّذ هذه الهجمات بواسطة جيوش سيبرانية، سواء تابعة للدولة أو فواعل من غير الدول(1)، تعمل من خلف الشاشات باستخدام برمجيات خبيثة تُحْدِث دمارًا يفوق تأثير الأسلحة التقليدية دون الحاجة لإطلاق رصاصة.

ومع تعزيز دور الذكاء الاصطناعي، أصبحت الحروب السيبرانية أكثر تعقيدًا وخطورة؛ إذ يتحول الفضاء السيبراني إلى ميدان معركة خامس يُضاف إلى الأرض والبحر والجو والفضاء الخارجي، وأدى الاستخدام المتزايد للأسلحة السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي إلى تصاعد سباق التسلح السيبراني عالميًّا وطرح تحديات جيوسياسية بالغة؛ حيث أصبحت الهجمات السيبرانية وسيلة للتفوق والنفوذ بعيدًا عن ساحة القتال التقليدية.

ومع تزايد وتيرة الحرب السيبرانية وتعقيد أدواتها، شهد الفضاء السيبراني الخليجي تطورًا إستراتيجيًّا عميقًا خلال السنوات القليلة الأخيرة أسهم في تأجيج التصعيد الجيوسياسي في الخليج العربي، وقد تخطت التهديدات السيبرانية حدود الفضاء السيبراني لتصل تأثيراتها إلى المنصات الحكومية والمستودعات الرقمية؛ مما شكَّل تهديدًا للأمن الوطني لدول الخليج وأثار مخاوفها بشأن مستقبل استقرار الاقتصاد والبنية التحتية الحيوية.

كما تُعد دول الخليج العربي هدفًا حيويًّا للهجمات السيبرانية، نظرًا لتقدمها التكنولوجي واعتمادها على البنية الرقمية، وتُشكِّل إيران تهديدًا بارزًا لأمنها السيبراني؛ حيث استهدفت هجماتها المتكررة قطاعات حيوية مثل الاتصالات والطاقة، وازداد الوضع خطورةً مع تنامي وتنوع الجهات الفاعلة والمؤُثرة في الفضاء السيبراني الخليجي؛ مما يضع تحديات أمنية جديدة أمام دول الخليج.

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ومستقبل الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي، مع فحص وتحليل أثر استخدام التقنيات الذكية في الحرب السيبرانية على أمن دول الخليج، ومعرفة مدى أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي

فـي تعزيز الأمن السـيبراني الخليجي، وتحديد أوجـه رهانات الأمن لدول الخليج وجهودها في سبيل تعزيز الأمن الوطني السيبراني في ضوء التحديات الذي يفرضها العصر الرقمي المتقدم.

وتهدف الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية، وكيفية توظيف التقنيات الذكية في شن الهجمات أو التصدي لها.
- استكشاف المخاطر التي تواجه الأمن الوطني لدول الخليج نتيجة تصاعد الحرب السيبرانية، ومدى تأثيرها على البنية التحتية والاقتصاد.
- دراسة وتقييم الجهود التي تبذلها دول الخليج لتعزيز الأمن السيبراني.
- فحص أبرز الهجمات السيبرانية التي استهدفت دول الخليج والجهات التي تقف خلفها.

ويمكن تحديد التساؤل الرئيسي للدراسة بالتالي:

ما تداعيات ورهانات اسـتخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب السـيبرانية على أمن دول الخليج العربي؟

واعتمدت الدراسـة على المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية، من خلال وصف التهديدات السيبرانية وتفسير أثرها على أمن دول الخليج، واستخدمت كذلك منهج النسق الدولي لفهم طبيعة التفاعلات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في سياق الحرب السيبرانية.

وستتناول الدراسة محورين رئيسيين:

المحور الأول: الحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي: النشأة والأبعاد والتأثير

المحـور الثاني: الحرب السـيبرانية ورهانات الأمن في الخليـج العربي: تحديات واستجابات

الإطار المفاهيمي

خضعت الاصطلاحات الواردة في هذه الدراسة إلى تعريفات متعددة، ويمكن اعتماد التعريفات الاصطلاحية التالية لتكون بمنزلة تعريفات إجرائية لأغراض هذه الدراسة.

الحرب السـيبرانية (Cyber warfare): هي "اسـتخدام الفضاء السـيبراني وسيلة للاعتـداء علـى الدول أو المؤسسـات"، بمـا يؤدي إلى تعطيل الأنظمة أو سـرقة

المعلومات(2). وهي في تعريف آخر "استخدام التقنيات الرقمية في الهجمات أو الدفاعات ضد الأنظمة الحاسوبية، بما يتضمن الهجوم على البنية التحتية الحيوية مثل الشبكات والأنظمة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية(3).

الفضاء السيبراني (Cyberspace)(4): هو الفضاء الافتراضي الذي يضم شبكات محوسبة ومنظومة اتصالات يجري التحكم بها عن بعد، بغرض تحقيق أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية، وأصبح يمثل بيئة رقمية تفاعلية بين مكونات مادية وأخرى غير مادية، تشمل أنظمة معلومات وأجهزة اتصال وشبكات وبرمجيات متنوعة بين المطورين للأنظمة والمستخدمين.

الأمن السيبراني (Cyber Security)(5): هو مجمل السياسات العامة والتدابير الأمنية والمبادئ وطرق إدارة المخاطر والحماية والتدريب والأدلة التي يمكن استخدامها والاعتماد عليها لحماية أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت والبيانات المخزنة عليها، فهو نظام حماية متكامل لأنظمة وشبكات الحاسوب والاتصالات من الهجمات السيبرانية.

الهجمات السيبرانية (Cyber attacks): "هجوم عبر الإنترنت يقوم على التسلل إلى مواقع إلكترونية غير مرخص بالدخول إليها بهدف تعطيل أو إتلاف البيانات أو الاستحواذ عليها.."، أو "تطويع عمليات نظام الكمبيوتر بهدف منع الخصوم من الاستخدام الفعَّال لها"(6).

الجيش السيبراني (Cyber Army)(7) مصطلحٌ ظهر حديثًا يشير إلى "قوة عسكرية متخصصة في شن الهجمات السيبرانية وتعطيل أنظمة القيادة والتحكم والأسلحة والاتصالات، واستغلال الثغرات في البنية التحتية الرقمية للدول الأخرى" أو الخصوم، بالإضافة إلى الدفاع عن شبكات الأمن السيبراني للدول.

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence): فرعٌ من فروع علم الحاسوب، وهو "قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تُحاكي وتُشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية، كالقدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات التي تتطلب ممارسات ذهنية"(8).

دول الخليج العربي: يُقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، قطر، الكويت، البحرين، الإمارات، عُمان) الواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية. وقد تأسس المجلس، عام 1981، منظمةً إقليميةً لتنسيق وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني بين أعضائه.

المحور الأول: الحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي: النشأة والأبعاد والتأثير

أصبحت التكنولوجيا اليوم جزءًا أساسيًّا من الحياة؛ ما زاد الاعتماد على الأنظمة الرقمية والبنية السيبرانية. ومع مطلع القرن الحالي، تعرَّضت الدول لهجمات عبر الفضاء السيبراني، وبدأ معها يظهر مفهوم جديد في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية المعاصرة يُعرف بـ"الحرب السيبرانية".

ويأتي اعتماد العالم على التكنولوجيا الرقمية بالتزامن مع تنامي تحديات أمنية غير مسبوقة، خاصة مع تطور الذكاء الاصطناعي الذي عزَّز قدرات الدول في الهجوم والدفاع السيبراني.

أولًا: نشأة وتطور وخصائص الحرب السيبرانية

تعود الإرهاصات الأولى لظهور مفهوم الفضاء السيبراني إلى منتصف القرن العشرين، بعد استخدام أجهزة الحاسب الآلي لمعالجة وحفظ المعلومات، وازداد الاهتمام بتطويره مع اعتماد البشرية على أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات(9)؛ حيث ظهرت بوادر الحرب السيبرانية خلال الحرب الباردة (1950–1990)؛ إذ تبادل القطبان، الأميركي والسوفيتي، اعتراض الاتصالات، والتجسس، وتشفير البيانات، وجمع المعلومات الاستخباراتية عبر الراديو والأجهزة اللاسلكية (10)، كما استخدم الاتحاد السوفيتي، مبكرًا، بعض التقنيات الإلكترونية في المجال الفضائي(11).

بدأت ملامح الاهتمام بمفهوم الأمن السيبراني تتشكل مع التحذيرات المبكرة التي قدمها المهندس "Willis War"، عام 1967، حين ناقش في بحثه المتعلق بـ"الأمن والخصوصية في نظم الحاسوب" المخاطر الناشئة عن تبادل الملفات عبر الشبكات الرقمية، وقد مثَّل هذا الطرح، في سياقه التاريخي، تنبهًا مبكرًا لاحتمالات تحول التقنية إلى بيئة تهديد غير مرئية(12).

ثم ازداد الاهتمام الدولي بالحرب السيبرانية بعد خشية المجتمع الدولي من انتقال هذه التقنيات إلى فواعل دولية من غير الدول، خاصة مع انتشار ثورة "الإنترنت" واستخدام الشبكات السحابية والحواسيب في المجالات العسكرية والأمنية(13).

ومع مطلع الثمانينات، أخذ الوعي بالمخاطر الرقمية منحى أكثر جدية، فقد أثار عرض فيلم "War Games"، عام 1983، قلق الرئيس الأميركي، رونالد ريغان (1981–1989)، بسبب تناوله سيناريو اختراق أنظمة الدفاع الجوي؛ الأمر الذي دفع

الإدارة الأميركية، عام 1984، لإصدار أول توجيه رئاسي سري ضمن إستراتيجية الأمن القومي، مُسنِدة إلى وكالة الأمن القومي مهمة ضبط منظومات الحاسوب والاتصالات(14)، هنا بدأ يُنظر إلى الفضاء السيبراني بوصفه مجالاً أمنيًّا لا يقل حساسية عن الميدان العسكري التقليدي.

وفي أواخر التسعينات تنبَّه العالم لفاعلية الهجمات التقنية في الحرب التقليدية؛ إذ نفذ حلف شمال الأطلسي، عام 1999، هجومًا رقميًّا لتعطيل شبكة اتصالات الجيش اليوغسلافي(15)، في مؤشر مبكر على انتقال الحرب من ميادينها الفيزيائية المادية إلى ساحات غير مرئية.

غير أن التحول الحقيقي نحو إدراك خطورة الحرب السيبرانية جاء مع الهجمات الواسعة التي استهدفت إستونيا، عام 2007، عندما شُلَّت منصات الرئاسة والحكومة والبرلمان(16)، وقد أظهر هذا الهجوم أن البنى الرقمية الوطنية يمكن أن تتحول إلى ساحة حرب مفتوحة دون إطلاق رصاصة واحدة.

وفي السياق ذاته، كشف عام 2009 عن مستوى غير مسبوق من الاختراقات؛ إذ تعرضت قاعدة بيانات وزارة الدفاع الأميركية لسرقة معلومات حساسة تخص منظومة حماية الطائرة (F35)(17)، كما نفذت إسرائيل، عام 2007، هجومًا سيبرانيًّا عطَّل الرادارات السورية تمهيدًا لضربة جوية(18)؛ ما أكد ترابط العمل العسكري التقليدي والقدرات الرقمية.

وتُعد الحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين نموذجًا للنزاع التقني الممتد، وقد تبلورت ملامحها منذ 2001 عقب حادثة إسقاط الصين لطائرة تجسس أميركية(19)، وتوالت بعدها المواجهات غير المعلنة بين الطرفين، في ظل سباق محموم على التفوق التكنولوجي والإستراتيجي(20).

وخلال العقد الأخير، اتسعت رقعة الاستخدام الحربي للفضاء السيبراني؛ فقد هاجمت الولايات المتحدة، عام 2019، أنظمة إيرانية مرتبطة بإطلاق الصواريخ بعد إسقاط طائرة استطلاع أميركية، بينما تبادلت إيران وإسرائيل، خلال 2020، هجمات سيبرانية استهدفت الموانئ والبنى التحتية وموارد الطاقة(21)، وهذه الحالات تمثل جزءًا يسيرًا من مئات الأمثلة التي يصعب حصرها(22).

ويشبِّه الصحفي الأميركي "Fred Kaplan" الحرب السيبرانية بمنطقة "مُعتمة" بلا قواعد تقليدية، مستندًا إلى حواراته مع وزير الدفاع الأسبق، "روبرت غيتس" (2006–

2011)، الذي كشــف عن الإحاطات اليومية المكثفة حول الهجمات السيبرانية على المصالح الأميركية(23).

وتتميز الحرب السيبرانية بجملة خصائص تجعلها مختلفة جذريًّا عن الحرب التقليدية؛ فهي قائمة على تقنيات رقمية متطورة، وتُعد منخفضة التكاليف والخسائر، كما تتيح إمكانية إخفاء مصدر الهجوم أو توظيف وكلاء، وتتمتع بســرعة ومرونة تُضعف من فاعلية الردع المباشر(24).

إضافة إلى ذلك، تستهدف هذه الحرب قطاعات متعددة مدنية وعسكرية واقتصادية، وتشــارك فيها فواعل من غير الدول تمتلك الأســلحة السيبرانية (حواسيب وتقنيات ذكية) بما يجعلها حربًا لا تناظرية في موازين القوى، أما قدرتها التدميرية فليســت أقل خطورة من استخدام الأسلحة التقليدية، خصوصًا عند توجيهها نحو البنى التحتية أو المنشآت الحساسة(25).

وتعتمــد هذه الحرب على أســلحة رقمية تُبنى علــى أكواد معقدة قادرة على تعطيل الأنظمة أو تدمير الأجهزة أو ســرقة البيانات، وتشــمل البرمجيات الضارة بمختلف أنواعها: الفيروســات، والديــدان(26)، والبرمجيات الخبيثة، وأحصنة طروادة (27)، والقنابل المنطقية(28)، إضافة إلى الفيروسات المتقدمة مثل (ستاكس نت Stuxnet، دوكو Duqo، فليم Flame)(29)، ويُضاف إليها البنية المادية للشــبكات، والأجهزة، والاتصالات، فضلاً عن العنصر البشــري المتمثل بـ"الهاكر Hacker" المحترف في الحاسوب وأمن الشبكات(30).

وتتخذ الحرب السيبرانية عدة أشكال رئيسية (31)، منها:

- حرب المواجهة التي تعتمد على الهجمات المنسقة والمعلومات الدقيقة وتمتلك قدراتها دول غربية كبرى.
- الحرب التجسســية التي تســتهدف الســيطرة على اتصالات المؤسسات الأمنية والعسكرية.
- وحرب الشــبكات التي تسعى لتعطيل نشــاط الخصم عبر التشويش والهجمات السيبرانية.

ويمثل هذا التنوع في الأساليب دليلاً إضافيًّا على تطور بنية الحرب في عصر الذكاء الاصطناعي، واتساع مساحة الاشتباك بين الدول في الفضاء السيبراني.

ثانيًا: نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي

الـذكاء الاصطناعي هو الركيزة الأساسـية التي تقوم عليهـا صناعة التكنولوجيا في العصر الرقمي اليوم، وهو من أبرز إنجازات الطفرة التكنولوجية التي حققها الإنسان في القرن الحادي والعشـرين، فقد تمكن من تطوير تقنيات رقمية ذاتية، عبر أنظمة حاسوبية، تُحاكي القدرات الذهنية البشرية؛ كالتفكير والتحليل(32).

وبدأ الحديث عن مفهوم "المنهج الحاسوبي" من جانب عالم الرياضيات البريطاني "آلان تورينـج" عـام 1950، والذي طرح تسـاؤلًا جوهريًّا: "هل تسـتطيع الآلة أن تفكـر؟"(33)؛ ممـا شـكَّل نقطة انطلاق لمفهـوم الذكاء الاصطناعـي، الذي ظهر كمصطلح، لأول مرة، عام 1956، على لسان العالم الأميركي "جون مكارثي" خلال مؤتمر "الشـبكات العصبية الاصطناعية" الـذي عُقد لتصميم آلة ذكية تُماثل قدرات البشر(34).

فيما شهد الذكاء الاصطناعي تقدمًا كبيرًا مع تطوير نماذج تحليلية، مثل نموذج "آلن نويل" و"هربرت سايمون"، وإنشاء مختبرات بحثية متخصصة (35). كما طوَّر معهد سـتانفورد للأبحاث، عام 1968، أول روبوت ذكاء اصطناعي، وهو إنسان آلي باسم (Shakey)، وجرى بناء أول مركبة مُسيرة (مركبة ستانفورد)، عام 1979(36). وبتطوير العالِم، "ديفيد رميلهارت"، مفهوم الشـبكات العصبية، عام 1980، تطور العديد من "الخوارزميات" التي تسـاعد الحواسـيب على تعلم مهارات معينة، مثل تعلم الآلة والتعلم العميق (Deep Learning).

وحدثـت النقلـة النوعية في الذكاء الاصطناعي مطلع الألفيـة الثالثة؛ حيث انتقلت الأجهزة من إمكانيات محدودة إلى جيل متطور بذاكرة اسـتثنائية وقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، وتحولت الأبحاث إلى تطبيقات عملية في مجالات متعددة: كالطب، والهندسة، والتعليم، والصناعة، والأمن والدفاع(37).

وللذكاء الاصطناعي مجالات استخدام واسعة،أبرزها(38):

- **المجـالات الخدمية**: في القطاعات العسـكرية، والصناعيـة، والتقنية، والطبية، والتعليميـة، مثل التطبيقات الذكية في السـيارات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار، والروبوتات المستقلة، وأخطرها الروبوتات العسكرية والأمنية، والمخصصة للتجسس وتفجير الألغام.
- **النمذجة** الحاسـوبية **الذكية**: لفهم العمليات الذهنية البشـرية؛ مثل التعرف على الوجوه والأصوات ومعالجة الصور.

- **التطبيقات الحركية والتحليلية**: توفر الأجهزة الذكية قدرات متقدمة في أداء المهارات الحركية وإدارة العمليات واتخاذ القرارات المبنية على التحليل الذكي للبيانات.
- **تعليم اللغة والترجمة**: تُحسِّن أدوات الذكاء الاصطناعي من تعليم اللغة عبر فهم النصوص المكتوبة والمنطوقة، وتستخدم تقنيات الترجمة لتحسين كفاءة عمليات البحث عبر الإنترنت.

ويُعد الذكاء الاصطناعي أداة حيوية تحوِّل الخبرات البشرية إلى أنظمة ذكية تُحاكي العمليات العقلية؛ مما يمكِّن الحواسيب من حل المشكلات واتخاذ القرارات بكفاءة(39)، ويلعب دورًا مهمًّا في مجالات مختلفة، كتشخيص الأمراض وتطوير التعليم التفاعلي؛ مما يسمح للعلماء بتحقيق نتائج مذهلة تتجاوز قدرات البشر، ويُخفف الأعباء عن الأفراد من خلال إنجاز المهام الخطرة، ويُعزز الإنتاجية ويقلِّل الأخطاء(40).

ويمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية(41):

1. الذكاء الاصطناعي الضيق: مصمم لأداء مهام محددة، مثل تطبيقات الدردشة وتقنيات الصوت والفيديو.
2. الذكاء الاصطناعي العام: يحاكي التفكير البشري، مثل السيارات ذاتية القيادة وأجهزة الصراف.
3. الذكاء الاصطناعي الفائق: الأكثر تطورًا، ويمنح الآلة القدرة على الوعي والإدراك، ويتفوق على العقل البشري في تحليل البيانات، ويُستخدم في رسم السياسات المستقبلية.

ثالثًا: أبعاد استخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء السيبراني

تشترك كل من عمليات الدفاع والهجمات السيبرانية في بنية واحدة تحدث فيها، هي الفضاء السيبراني؛ حيث تستخدم الدول التطبيقات الذكية لتطوير تقنيات الأمن السيبراني والكشف عن الأنشطة المشبوهة والتهديدات المحتملة، وتوفير حماية دقيقة للبيانات الأمنية الحساسة. وبالمقابل، تُطور الدول أدوات وإستراتيجيات الهجمات السيبرانية المضادة، المدعومة بالذكاء الاصطناعي، فهو إذن سلاحٌ ذو حدين: للدفاع (الأمن السيبراني) والهجوم (الحرب السيبرانية).

تُستخدم التطبيقات الذكية لتعزيز الأمن السيبراني من خلال تطوير أنظمة قادرة على تحليل البيانات وحماية الأنظمة من الهجمات، بالإضافة إلى مراقبة الأنماط غير العادية للكشف المبكر عن التهديدات، خاصة مع انتشار "إنترنت الأشياء" الذي يزيد من تعقيد المخاطر الأمنية(42).

وتكمن أبعاد استخدام الذكاء الاصطناعي في الدفاع السيبراني من خلال: معالجة وتحليل البيانات الضخمة، وتقليل العمليات المكررة، وتسريع الاستجابة، وتحسين أمان المصادقة، وإدارة الأمن بشكل ذاتي(43).

ويلعب الذكاء الاصطناعي دورًا رئيسيًّا في التنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة الأنشطة المتطرفة، من خلال تقنيات التعرف على الوجه وتحليل الاتصالات والبيانات المالية، لتحديد مؤشرات التهديدات المحتملة(44).

وتكمن أهمية وأبعاد استخدام الذكاء الاصطناعي في حماية الأمن الوطني للدول في المزايا التالية:

1. القدرة على التنبؤ والاستشعار المبكر بالمخاطر الأمنية المحتملة وتوجيه تحذيرات لأجهزة الأمن والدفاع(45).
2. سرعة تحليل ومعالجة البيانات الأمنية الضخمة للدولة، عبر النماذج الذكية، بكفاءة تفوق قدرة البشر(46).
3. اتخاذ القرار بناءً على البيانات المتوافرة، فتحلل التطبيقات الذكية المعلومات وتعطي النتائج(47).
4. اكتشاف الصور والوجوه والتعرف عليها، وتتبع الأشخاص المشتبه بهم بسرعة؛ ما يسهم في ضبط الجرائم ومكافحة "الإرهاب"(48).
5. تطوير نظام الأمن السيبراني واستخدام التطبيقات الذكية لحماية الأنظمة الحاسوبية والبيانات الرقمية.
6. تعزيز أمن الحدود وتحسين جودة نظم التحكم ومراقبة الحدود(49) وتقييد حركة الأشخاص المشبوهين.

ورغم أهمية الذكاء الاصطناعي في الدفاع السيبراني، إلا أنه يصطدم بتحديات، أبرزها(50):

- الخصوصية، فاعتماد الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات يتطلب الوصول إلى معلومات حساسة؛ مما يثير إشكالية استخدامها وحمايتها.

- استغلال التطبيقات الذكية في تطوير برمجيات خبيثة (Malware) تهدد خصوصية البيانات.
- قدرة التقنيات الذكية على توليد رموز خبيثة تُنتج هجمات سيبرانية متقدمة.
- بعض النماذج الذكية، خاصة التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق، ليست صلبة بما يكفي لمقاومة الهجمات.
- سهولة اختراق بعض الأنظمة الدفاعية الذكية بسبب ضعف تأمين نظام إدارة المخاطر.

رابعًا: استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب السيبرانية والتحديات الأمنية

لقد تطورت تكنولوجيا ثورة المعلومات والتقنيات بالتوازي مع تطور أساليب القتال، نتيجة للثورة المعلوماتية في التقنيات العسكرية، فيما يُعرف بـ"عصر حرب المعلومات"(51) السيبرانية وفقًا للمفكر الأميركي "ألفين توفلر"؛ حيث أصبحت المعرفة والتقنية في قلب القوة العسكرية(52).

ويعتقد الباحث أن هذه الرؤية المبكرة تمثل الأساس النظري للحرب السيبرانية؛ إذ لم تعد الحرب مقتصرة على الميدان العسكري المرئي بل امتدت إلى فضاء رقمي لا مركزي تُستخدم فيه المعلومات سلاحًا يستهدف أنظمة القيادة والبنى التحتية، وبذلك تُعد الحرب السيبرانية تجسيدًا متقدمًا لفكرة "حرب المعلومات" عند "توفلر"؛ حيث أصبحت البيانات والبرمجيات والشبكات أدوات إستراتيجية تعيد تشكيل موازين القوى الدولية.

وتحولت الحرب السيبرانية، خلال العقدين الأخيرين، إلى ميدان قتالي خامس موازٍ لميادين الحرب التقليدية الأربعة (البر، والبحر، والجو، والفضاء الخارجي)(53)، بحيث أصبح الفضاء السيبراني حيزًا إستراتيجيًّا تتفاعل فيه الدول، وغيرها من الجهات الفاعلة، عبر أدوات هجومية ودفاعية قادرة على تعطيل البنى التحتية والحيوية، وبالتالي، باتت الحرب السيبرانية تُعامل بوصفها امتدادًا للقتال المسلح وتخضع لقواعد القانون الدولي.

وتتخذ الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ثلاثة أشكال أساسية(54):

- جمع المعلومات والبيانات الاستخبارية.
- مهاجمة أنظمة الحاسوب وسرقة أو تدمير البيانات الحساسة للمؤسسات والبنى التحتية والمراكز الحيوية، خاصة الأمنية والعسكرية.

- الدفاع وحماية البيانات الإلكترونية وما يرتبط بها من شبكات رقمية خاصة بالدولة ومؤسساتها.

عزَّز الذكاء الاصطناعي القدرات العسكرية في الحرب السيبرانية على المستويين التشغيلي والتكتيكي؛ إذ يطور قدرات الاستشعار عن بُعد والإدراك الفوري واتخاذ القرار تحت الضغط تشغيليًّا، بينما يقلِّل تكتيكيًّا من الأخطاء البشرية؛ ما يرفع كفاءة واحترافية القرار(55).

ويسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل مفاهيم الحرب السيبرانية من خلال(56):

معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودعم دقة القرار في بيئات قتالية متغيرة.

زيادة قابلية الأسلحة للتكيف وتعزيز أداء الأنظمة الدفاعية في رصد التهديدات وتحييدها.

تنفيذ هجمات سيبرانية دقيقة تستهدف الأنظمة الحيوية.

تعطيل الاتصالات والرادارات وتسيير روبوتات للمهام الاستطلاعية الخطرة.

نشر الدعاية الرقمية والتضليل للتأثير على الرأي العام.

ورغم أهميته، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات أمنية للدول، أبرزها:

التنافس السيبراني والذكاء الاصطناعي(57): اشتداد التنافس الدولي على استهداف الثروة المعلوماتية والبنية الرقمية، مع إعادة تصنيف الدول وفق قدراتها التكنولوجية.

تأثيره على العلاقات الدولية: إعادة تشكيل موازين القوة بمنح الدول المتقدمة فيه نفوذًا عالميًّا أوسع.

سباق التسلح السيبراني: تسارع استثمارات دول كبرى -كالولايات المتحدة وروسيا والصين- في أنظمة عسكرية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مع توقعات بإنفاق يصل إلى (15.7) تريليون دولار بحلول 2030(58).

تصعيد النزاعات السياسية: زيادة خطورة الحروب السيبرانية بسبب صعوبة تحديد مصدر الهجمات.

استخدامات إجرامية(59): لجوء الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في هجمات سيبرانية معقدة.

خداع الأنظمة الذكية: إمكانية تضليل أنظمة الذكاء الاصطناعي عبر معلومات مزيفة، بما يؤدي إلى قرارات خاطئة، خصوصًا في السياقات العسكرية.

- **الأمن الاقتصادي**: تصاعد الخسائر الاقتصادية المتوقعة من الهجمات السيبرانية إلى (10.5) تريليونات دولار سنويًّا بنهاية 2025(60).

- **تهديد المجتمعات**: استغلال الذكاء الاصطناعي للتلاعب بالرأي العام وخلق انقسامات داخلية تهدد الأمن الوطني(61).
- **دمج الأمن السيبراني ضمن الأمن القومي**: اتجاه الدول لتأسيس جيوش وهيئات مختصة بالحرب السيبرانية لتعزيز قدراتها الدفاعية(62).

المحور الثاني: الحرب السيبرانية ورهانات الأمن في الخليج العربي

تشهد منطقة الخليج العربي، منذ عقد ونيف، تصاعدًا في الحرب السيبرانية، مدفوعةً بالتنافس بين قوى كبرى وأطراف إقليمية تسعى إلى فرض الهيمنة على منطقة حيوية تعد العمود الفقري لإمدادات الطاقة العالمية، وأحد المراكز الدولية الرائدة في مجالات التمويل والخدمات والسياحة؛ مما جعلها وجهةً بارزة للهجمات السيبرانية. ولا شك أن الحرب السيبرانية، التي تدور غالبًا في الخفاء، تُعد جزءًا من أدوات الضغط السياسي والأمني على دول وشعوب الخليج وتُعرِّض أمنها لمزيد من التحديات والمخاطر؛ الأمر الذي يدفعها لتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني وتطوير البنية التحتية الرقمية وتبني سياسات وتشريعات متخصصة في هذا المضمار.

أولًا: الحرب السيبرانية في فضاء الخليج العربي والقوى المؤثرة

أسهمت الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في ترسيخ نمط جديد من الحروب غير التقليدية في فضاء الخليج العربي، بحيث أصبحت وسيلة فعَّالة للتأثير على الخصوم دون مواجهات عسكرية مباشرة، وتستهدف هذه الهجمات البنى التحتية الحيوية؛ كمنشآت النفط والغاز والمؤسسات الحكومية والمرافق الاقتصادية(63).

وتنتمي الجيوش السيبرانية التي تستهدف الفضاء الخليجي إلى قوى إقليمية ودولية، مثل: الولايات المتحدة وروسيا والصين وكوريا الشمالية، فضلًا عن إيران وسوريا (في عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد) واليمن(64)، وقوى خارج الدولة في بلدان بالمنطقة، كما تنشط تهديدات وحدات سيبرانية متخصصة، مثل وحدة الدفاع السيبراني الإسرائيلية (8200)(65). يضاف إلى ذلك مجموعات غير حكومية تسعى لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية؛ مما يزيد من تعقيد المشهد.

وتمارس هذه الكيانات الرقمية سلسلة أنشطة سيبرانية خبيثة تشكِّل تهديدًا للفضاء السيبراني لدول الخليج، مثل (التسلل واختراق المواقع الحساسة، أو إيقافها عن العمل عبر هجمات رفض الخدمة DoS).

وتُمثل الهجمة الأميركية-الإسرائيلية الشهيرة، باستخدام الدودة الخبيثة"Stuxnet" ، على منشآت التخصيب الإيرانية، عام 2010، نقطة تحول مفصلية في طبيعة الحرب السيبرانية في منطقة الخليج العربي(66)؛ إذ استهدف الفيروس نظام تشغيل أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم(67).

وعززت إيران قدراتها من خلال شبكة معقدة تضم مؤسسات تعليمية وبحثية، مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز أبحاث الاتصالات(68)، إضافة إلى مشروع "الإنترنت الحلال"، وهو شبكة داخلية تهدف لتقليل الاعتماد على الإنترنت العالمي تحت إشراف وزارة الاستخبارات والأمن الوطني(69). كما تدير إيران، بشكل غير رسمي، مجموعات إلكترونية شبابية تُعرف بـ"الكتائب الإلكترونية"، التي يُقدَّر عدد أفرادها بحوالي (120) ألف شخص(70).

ومنذ 2011، شهدت المنطقة تصاعدًا في عمليات تخريب البنى التحتية وسرقة البيانات وتعطيل الخدمات الحكومية. وبتطور البرمجيات الخبيثة(71)، أضحت الهجمات أكثر خطورةً وتأثيراتها تتجاوز الفضاء السيبراني، لتستهدف المرافق الاقتصادية الخليجية، كما عانت دول الخليج من خسائر مالية غير قابلة للاسترداد، جرَّاء الهجمات السيبرانية التي تتجاوز المعدل العالمي(72).

وتعرضت دول الخليج لمجموعة واسعة من الهجمات السيبرانية الضارة، وتصدرت القائمة العالمية في بعض الأنواع؛ فمثلاً احتلت عُمان المركز الرابع عالميًّا في البرمجيات الخبيثة المُرسلة عبر البريد الإلكتروني، تلتها السعودية خامسةً، والكويت ثامنةً. أما في مجال البريد الإلكتروني الضار، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى عالميًّا، بينما احتلت الكويت المركز السادس، والإمارات المركز العاشر(73).

وفيما يلي أهم الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها دول الخليج:

1. هجوم سيبراني على شركة "أرامكو" السعودية، عام 2012، عطَّل نشاطها لأسابيع (74)، وأجبرها على استبدال 50 ألف قرص صلب وإيقاف الإنترنت خمسة أشهر(75).
2. عام 2013، تكبدت البنوك الإماراتية والعمانية خسائر تجاوزت (45) مليون دولار أميركي، بسبب واحدة من أكبر عمليات سرقة أجهزة الصراف الآلي في المنطقة.
3. تعرضت قطاعات النفط والغاز والمطارات في الإمارات والسعودية وقطر والكويت، عام 2014، لهجمات سيبرانية من جانب قراصنة إيرانيين(76).

4. عام 2015، تعرضت دول الخليج لهجمات سيبرانية مكثفة استهدفت قطاعات الطاقة والخدمات المالية؛ حيث بلغت نسبة استهداف هذه القطاعات (65٪) من إجمالي الهجمات المُكتشفة خلال ذلك العام(77).
5. جرى استهداف شركة أرامكو السعودية مجددًا، عامي 2016 و2021 على التوالي، بهجوم سيبراني خبيث بفيروسات الفدية(78).
6. عام 2018، استهدف فيروس (Triton)(79) قطاعات النفط والغاز في دول الخليج.
7. واجهت السعودية، 2017، هجومًا سيبرانيًّا استهدف القطاع المالي باستخدام برمجية (Mamba Ransomware)(80) الذي قام بتشفير الأقراص الصلبة بالكامل، وهجوم آخر باستخدام فيروس "Stone Drill"(81) الذي استهدف قطاع الطيران والبتروكيماويات(82).
8. تعرضت دول الخليج، عام 2019، لتهديدات سيبرانية متقدمة، من جانب قراصنة موالين لإيران، استهدفت البنى التحتية وشبكات المعلومات(83).
9. عام 2020، تصاعدت الهجمات السيبرانية على دول الخليج، مسجلة 282 ألف هجمة على الهواتف الذكية وزيادة البرمجيات المالية الخبيثة بـ(45٪) مقارنة بـ 2019(84)، وتصدرت عُمان قائمة الاستهداف بـ(72٪)، تلتها السعودية (55٪) والإمارات (42.5٪)(85).
10. واجهت الإمارات هجومًا سيبرانيًّا استهدف منشآت النفط، عام 2021. كما استهدف هجوم سيبراني، عام 2022، شركة "أدنوك" الإماراتية، عطل أنظمة التشغيل لبضع ساعات(86).
11. عام 2023، شهدت دول الخليج تصاعدًا في الهجمات السيبرانية المستهدفة لقطاعات البنوك والصحة والنفط والغاز.
12. ارتفعت الهجمات السيبرانية التي استهدفت دولة الإمارات إلى (200) ألف هجمة يوميًّا، عام 2023، مقارنة بـ(50) ألف هجمة، عام 2022، وزاد حجم الإنفاق على البنية التحتية الرقمية إلى ثلاثة مليارات دولار أميركي(87).
13. شهدت السعودية (57) مليون هجوم سيبراني، عام 2023، و(40) مليون هجوم، عام 2024(88).
14. في النصف الأول من عام 2024 تضاعفت البيانات المجانية على شبكة (dark web) إلى (59٪)؛ مما عزز هجمات القراصنة ضد الأهداف الخليجية(89).

ثانيًا: التهديدات السيبرانية والتحديات الأمنية في فضاء الخليج العربي

ذكر تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية أن كافة دول الخليج "تواجه تهديدات تقليدية كبيرة في الفضاء الإلكتروني، مثل برامج الفدية والاحتيال الإلكتروني والقرصنة؛ ولكن هذه الدول بشكل خاص تستهدف التهديدات المستمرة المتقدمة (APT) أو الحملات التي ترعاها دول، والتي تشمل عمليات التجسس السيبراني، والتي غالبًا ما يكون مصدرها الصين أو روسيا، بالإضافة إلى الهجمات القادمة من إيران.."(90).

وأعلنت إدارة الأمن السيبراني بمجلس التعاون الخليجي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، أن أبرز التحديات التي تواجه الخدمات الرقمية والحكومات الإلكترونية، تتمثل في الهجمات السيبرانية التي تستهدف اختراق البيانات، خاصة في القطاعات الحيوية، مثل: النفط والدفاع والصحة والتعليم. وبيَّنت أن هدف هذه الهجمات هو تعطيل البنية التحتية، وسرقة الأموال والحسابات البنكية، والإضرار بسمعة دول الخليج من خلال الاستحواذ على المعلومات الحساسة(91).

وقد صُنِّفت دول الخليج بين الدول الأكثر عرضة للآثار الجانبية السلبية للاعتماد الرقمي المتنامي، وتواجه مجموعة متنوعة من التهديدات السيبرانية، أهمها مخاطر الجريمة والإرهاب السيبراني، ومخاطر الـ(dark web)(92).

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت منطقة الخليج مسرحًا للمواجهات السيبرانية الجيوسياسية، وساحةً لممارسة "الحرب الهجينة" التي تجمع بين أدوات الحرب السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي، وأدوات الحرب العسكرية التقليدية (93).

لقد غيَّرت الحرب السيبرانية مفاهيم التوازن التقليدي في النزاعات الدولية؛ مما عمَّق تأثيرها على موازين القوى الجيوسياسية في الخليج العربي، وأصبح الفضاء الخليجي ساحة حرب سيبرانية بين الولايات المتحدة وإيران؛ حيث استُهدفت المنشآت النفطية والمؤسسات الاقتصادية عبر هجمات سيبرانية بديلة عن المواجهات العسكرية التقليدية(94).

ومع تصاعد هذه الحرب وتعقيد أدواتها، تخطَّت الهجمات السيبرانية الفضاء السيبراني لتستهدف مواقع حكومية، وشركات طيران، ومستودعات رقمية، مهدِّدَةً الأمن الاقتصادي والبنية التحتية في الخليج(95)، كما أن المواجهة السيبرانية بين إسرائيل وإيران، عام 2024، زادت المخاوف الإقليمية؛ ما دفع دول الخليج إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها الأمنية وتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني(96).

لكــن الضغوط والتهديدات المتبادلة، بين القوى الغربية وإيران، في ظل عدم وجود مؤشرات تلوح في الأفق لحل النزاع المتصاعد بينهما، خاصة مشروع إيران النووي، ستؤثر سلبيًّا على أمن واستقرار دول الخليج، وتدفع إلى زيادة سباق التسلح السيبراني والإنفــاق أكثر على أدوات الأمن الســيبراني والذكاء الاصطناعي، خاصة مع ولادة أنمــاط جديدة من الحرب الســيبرانية المدعومة بالــذكاء الاصطناعي(97)، التي قد تخلق ساحة حرب لا يمكن التنبؤ بتداعياتها.

ثالثًا: جهود دول الخليج لحماية أمنها الوطني باستخدام الذكاء الاصطناعي

تتميز دول الخليج العربي بمحاولاتها الإســهام في الثورة الصناعية الرابعة(98) من خلال استثمارات مكثفة في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات، لتعزيــز النمــو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، إضافة إلى توظيفها في الأمن السيبراني(99).

ويعكس هذا دورَ التراكم الاســتثماري الرقمي، الذي بدأ منذ التســعينات وتطور مع التحــول إلى الحكومــات الإلكترونية(100)، كما اعتمدت دول الخليج، منذ 2020، إستراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي لتعزيز اقتصاد المعرفة والمنافسة العالمية، عبر الابتــكار والتكنولوجيــا، إضافة إلى ما تملكه من بنية تحتية رقمية متميزة في القطاع الحكومي، تجمع بين الاستثمار في تكنولوجيا التقنيات الذكية وإستراتيجيات الأمن الوطني(101).

وتعتمد دول الخليج، ضمن خطتها الأمنية الإستراتيجية، على تطبيقات ونُظم الذكاء الاصطناعي المتقدمة، لتحقيق ما يلي(102):

- تحليل البيانات المرتبطة بالأمن، مثل بيانات المراقبة والكاميرات، لتحسين سرعة الاستجابة.
- تطوير أنظمة المراقبة لرصد النشاطات المشبوهة، خاصة المعاملات المالية.
- تحسين أداء الطائرات بدون طيار في المراقبة والاستطلاع والدفاع.
- رصد المحتوى الإرهابي أو التحريضي على الإنترنت وإزالته.
- إدارة الأزمات في الفضاء السيبراني.
- تحليل التهديدات الأمنية المشــتركة بين دول الخليج عبر المنصات التشــاركية الذكية.
- تطوير أبحاث حلول وأدوات الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالتحديات الأمنية.

وتســتثمر دول الخليج، بشــكل منهجي ومخطط، في تطوير مشــاريع تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة البنى التحتية والأمنية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1:

الجدول رقم (1)

الدولة	أبرز مشاريع واستثمارات الذكاء الاصطناعي
السعودية(103)	• **إطلاق الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI):** لتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية والدفاعية. • **تطوير البنية التحتية التقنية:** توفير نظام تقني متكامل للمهن المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وبرامج الأمن السيبراني. • **تأسيس شركة آلات (2024) (Alat):** شركة متخصصة في التقنيات المتقدمة مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، تخطط لاستثمار 100 مليار دولار بحلول 2030 في مشاريع رئيسية مثل أشباه الموصلات، وخفض الانبعاثات، والمدن الذكية، والروبوتات. • **نمو قطاع التكنولوجيا:** من المتوقع أن تصل قيمته إلى 27 مليار دولار عام 2025.
قطر(104)	• **رؤية 2030:** تهدف للتحول إلى دولة رائدة في الذكاء الاصطناعي وتعزيزه في القطاعات الحكومية وتحسين جودة الحياة. • **التحول الرقمي الشامل:** يرتكز على دعم وحماية البنية التحتية الرقمية، وتحفيز الاقتصاد الرقمي، وتطوير التقنيات الذكية، وتعزيز الأمن السيبراني. • **نمو سوق الذكاء الاصطناعي:** من المتوقع أن يصل حجمه إلى 1.9 مليار دولار بحلول 2030. • **دعم التقنيات الذكية:** تخصيص ميزانية قدرها 2.5 مليار دولار لتعزيز برامج التكنولوجيا المتقدمة.
الإمارات العربية(105)	• **استثمارات في الابتكار:** تستثمر 3 مليارات دولار سنويًا في الابتكار، مع توقع مساهمة الذكاء الاصطناعي بـ98 مليار دولار في الاقتصاد بحلول 2030. • **إستراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031:** تهدف لدمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية، والتركيز على تحسين أمن الحدود ومكافحة الجرائم الإلكترونية. • **نمو سوق مراكز البيانات:** من المتوقع أن يتضاعف حجم السوق ليصل إلى 12.9 مليار دولار بحلول 2029، وفقًا للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. • **تعزيز التحول الرقمي:** عبر دمج التقنيات الذكية التحولية لتعزيز الابتكار وإعادة تشكيل المستقبل الرقمي. • **مبادرات ريادية:** تشمل برنامج دبي للروبوتات والأتمتة (2022) لرفع مساهمة القطاع إلى 9 % من الناتج المحلي بحلول 2032، والاستثمار في معهد الابتكار التكنولوجي لدعم أبحاث التكنولوجيا المتقدمة.

عُمان(106)	• **إطلاق البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي (2024):** يهدف إلى توطين تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحسين جودة الخدمات، وتطوير البنية التحتية لتحقيق دخول السلطنة ضمن أفضل 50 دولة في الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي بحلول 2026. • **إنشاء منصات ومراكز متخصصة (2024):** شملت المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة، والمركز الوطني للبحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، ومركز الثورة الصناعية الرابعة، والنموذج اللغوي لتطوير المحتوى. • **استثمار في شركة (xAI) (ديسمبر/كانون الأول 2024):** استحوذ جهاز الاستثمار العُماني على حصة بالشركة لتعزيز استثمارات السلطنة في التكنولوجيا المتقدمة باستثمار قدره 81 مليون دولار.
البحرين(107)	• **رؤية البحرين 2030:** تهدف لتعزيز مكانة المملكة مركزًا إقليميًّا للذكاء الاصطناعي. • **دعم البنية التحتية الرقمية:** استضافة مركز بيانات أمازون ويب (AWS) ، عام 2019، باستثمار يتجاوز مليار دولار. • **تحفيز الابتكار والتقنيات الحديثة:** عبر مبادرات مثل أكاديمية الذكاء الاصطناعي في بوليتكنك البحرين لتأهيل الطلاب والمعلمين، ومركز ابتكار الحوسبة السحابية في جامعة البحرين.
الكويت(108)	• **رؤية "كويت 2035":** تعتمد على خريطة التحول الرقمي ركيزةً أساسيةً، مع استثمارات متوقعة بقيمة 39 مليار دولار خلال خمس سنوات لتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الابتكار، وتعزيز النظام البيئي للشركات الناشئة. • **نمو سوق تكنولوجيا المعلومات:** حيث بلغ 22 مليار دولار، عام 2023، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات، وتبني حلول الأتمتة، وإطلاق منتجات رقمية تنافس عالميًّا.

وفـــي الجدول رقم (2) ترتيب دول الخليج عالميًّا على مؤشـــر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، بحسب التقارير الصادرة عن مؤسسة (Oxford Insights) خلال الأعوام 2021–2024(109):

الجدول رقم (2)

الدولة	الترتيب العالمي 2021	الترتيب العالمي 2022	الترتيب العالمي 2023	الترتيب العالمي 2024
الإمارات	19	22	18	13
قطر	26	36	34	32

السعودية	34	39	29	22
عُمان	49	52	50	45
البحرين	55	56	56	68
الكويت	63	69	69	77

ووفقًا لتقرير مؤشر الذكاء الاصطناعي لعام 2024 الصادر عن جامعة ستانفورد (Global Vibrancy 2024)، حلَّت دولة الإمارات في المركز الخامس عالميًّا والأول إقليميًّا في قائمة الدول الأكثر تفوقًا وحيوية في الذكاء الاصطناعي، فيما جاءت السعودية في المركز (14) عالميًّا(110)، وهذا التقدم يعكس التزام دول الخليج بتطوير إستراتيجيات فعَّالة لتعزيز مكانتها في الذكاء الاصطناعي عالميًّا.

رابعًا: جهود دول الخليج لتعزيز الأمن السيبراني باستخدام الذكاء الاصطناعي

طوَّرت دول الخليج إستراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، وأصدرت تشريعات لحماية البيانات ومكافحة الجرائم الإلكترونية منذ أكثر من عقد، كما أصبحت مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًّا من الأمن السيبراني، خاصة بعد الهجمات السيبرانية المتكررة منذ 2010. وتركز الجهود حاليًّا على تعزيز أمن المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة العبث بتقنيات الاتصالات الرقمية(111).

إقليميًّا: تستضيف سلطنة عُمان المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (ITU-ARCC)(112)، الذي تأسس عام 2013، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، لتنسيق مبادرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية(113). وينظم المركز "التمرين الافتراضي للأمن السيبراني"، وأطلق منصةً لتحليل البرمجيات الخبيثة، عام 2020(114)، مشروعًا خليجيًّا مشتركًا لتعزيز أمن المعلومات.

خليجيًّا: أُنشئت اللجنة الوزارية للأمن السيبراني لدول الخليج، في ديسمبر/كانون الأول 2021، واعتمدت الإستراتيجية الخليجية للأمن السيبراني (2024-2028)، كما أُطلقت منصة لمشاركة معلومات التهديدات بين دول المجلس عام 2023، تعتمد أعلى معايير الأمان والموثوقية، لدعم الجهات باتخاذ إجراءات استباقية عبر تحديثات لحظية للتهديدات(115).

ورصدت دول الخليج استثمارات ضخمة لتعزيز قدراتها السيبرانية وحماية بنيتها التحتية الرقمية بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، ويستعرض الجدول رقم (3) أبرز المبادرات والجهود الخليجية لتعزيز الأمن السيبراني:

الجدول رقم (3)

الدولة	الجهود الخليجية لتعزيز الأمن السيبراني
السعودية(116)	• **رؤية السعودية 2030:** تركز على التحول الرقمي، تنمية البنية التحتية الرقمية، وتعزيز قدرات المعالجة الحاسوبية وتخزين بيانات الذكاء الاصطناعي. • **الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (2017):** تأسست لحماية الأنظمة والبنية التحتية الرقمية. • **تعزيز التعاون الدولي (2023):** توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة لتطوير حلول الأمن السيبراني. • **دعم البحث والابتكار (2023):** افتتاح مركز بحثي بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية لتطوير حلول سيبرانية مبتكرة. • **مركز عمليات أمن سيبراني (2023):** تدشين أكبر مركز في الرياض بتكلفة تتجاوز نصف مليار دولار لمراقبة التهديدات وتدريب الكوادر الوطنية.
قطر(117)	• **قانون إنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (2021):** توحيد الجهود لحماية الفضاء السيبراني وتعزيز الأمن الوطني ومكافحة الجرائم الرقمية. • **قانون الأمن السيبراني الجديد (2023):** يفرض على الشركات والمؤسسات الحكومية تطبيق معايير صارمة لحماية البيانات والشبكات. • **إستراتيجية الأمن السيبراني (2024–2030):** تعزيز الأمن السيبراني باستخدام الذكاء الاصطناعي، وحماية البنية التحتية الرقمية، وتأمين الفضاء السيبراني الوطني.
الإمارات العربية(118)	• **إستراتيجية الأمن السيبراني (2019):** تتضمن خمس ركائز و60 مبادرة لبناء بنية تحتية رقمية آمنة وتعزيز الثقة في العالم الرقمي، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتطوير قوى مؤهلة في الأمن السيبراني. • **مجلس الأمن السيبراني (2020):** تأسس لتطوير التشريعات والسياسات وتقييم الجاهزية لمواجهة الهجمات. • **مبادرة "الدرع السيبراني" (2023):** لحماية الاقتصاد الرقمي الوطني. • مبادرة "القناص السيبراني" (2023): لتعزيز قدرات الأمن السيبراني في الحكومة الاتحادية وتدريب الكوادر الوطنية. • **مركز متقدم للأمن السيبراني (2023):** لمراقبة وحماية البنية التحتية الرقمية باستخدام تقنيات ذكية. • **مبادرة "المبرمجين السيبرانيين":** برنامج تدريبي لتطوير مهارات الشباب الإماراتي في الأمن السيبراني بالتعاون مع شركات تقنية عالمية.

البحرين(119)	• **تأييد مقترح مركز خليجي موحد (2019):** لمواجهة القرصنة والإرهاب الإلكتروني، وتحديث الاتفاقيات الأمنية الخليجية لمكافحة الجرائم السيبرانية. • **تحديث قانون الأمن السيبراني:** لتحسين حماية البيانات الشخصية والشبكات وتعزيز الوعي السيبراني لدى الأفراد والمؤسسات. • **اتفاقية تعاون مع بريطانيا (2023):** لتعزيز القدرات السيبرانية وتبادل الخبرات والبرامج التدريبية.
عُمان(120)	• **مركز الدفاع الإلكتروني (2020):** لتعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم التقنية. • **الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (2022):** لمواجهة التهديدات السيبرانية في القطاعات الحيوية. • **الإستراتيجية الوطنية للدفاع الإلكتروني (2022–2025):** لوضع السلطنة على خارطة الأمن الإلكتروني عالميًا. • **قانون الأمن السيبراني (2023):** لحماية البيانات الشخصية وإلزام المؤسسات بمعايير أمن الشبكات. • **أكاديمية الأمن السيبراني (2023):** تنفيذ برامج تدريبية بالشراكة مع جامعة كارنيجي ميلون الأميركية. • **اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي (2023):** لتعزيز التعاون في الأمن السيبراني وتطوير البنية التحتية الرقمية.
الكويت(121)	• **الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017-2020):** لحماية الأنظمة الرقمية من التهديدات، تم تحديثها، عام 2022، لتعزيز الوعي السيبراني وتبادل المعلومات. • **المركز الوطني للأمن السيبراني (2022):** لتحقيق إدارة استباقية للتهديدات السيبرانية وتأمين شبكات الاتصالات والمعلومات. • **استثمار التكنولوجيا المتقدمة:** لتعزيز القدرات السيبرانية باستخدام الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن التهديدات. • **شراكة مع "جوجل كلاود" (2024):** لإنشاء مراكز بيانات لخدمات الحوسبة السحابية، وتطوير بنية تحتية آمنة للبيانات.

وعلى صعيد المؤشـــرات العالمية، تعكس مراتب دول الخليج المتقدمة في المؤشر العالمي للأمن الســـيبراني (GCI)(122) مدى التزامها بالأمن الرقمي لتعزيز قدراتها السيبرانية.

وتستعرض الجداول (4) (5) (6) تطور ترتيب دول الخليج في مؤشر الأمن السيبراني خلال الأعوام 2018، 2020، 2024.

جدول رقم (4) مؤشر GCI لعام 2018 (123)

الدولة	الترتيب على المستوى الخليجي	الترتيب على المستوى العالمي
السعودية	1	13
سلطنة عمان	2	16
قطر	3	17
الإمارات العربية	4	33
الكويت	5	67
البحرين	6	68

جدول رقم (5) مؤشر GCI لعام 2020 (124)

الدولة	الترتيب على المستوى الخليجي	الترتيب على المستوى العالمي
السعودية	1	2
الإمارات العربية	2	5
سلطنة عمان	3	21
قطر	4	27
البحرين	5	60
الكويت	6	65

ويلاحَظ من خلال الجداول، تباين ترتيب دول الخليج في مؤشرات الأمن السيبراني عالميًّا، رغم بقاء كافة الدول في مراتب متقدمة، باستثناء الكويت، فقد حققت السعودية قفزة من المرتبة (13) عالميًّا، عام 2018، إلى الثانية، عام 2020، لكنها تراجعت إلى (34)، عام 2024، بينما تصدرت البحرين خليجيًّا وعربيًّا في مؤشر 2024.

فيما شهدت قطر تراجعًا مستمرًّا من المرتبة (17)، عام 2018، إلى (31)، عام 2024. أما الكويت، فبقيت في مراتب متأخرة، متراجعة إلى (115) عالميًّا، عام 2024. أما الإمارات العربية، فسجَّلت تقدمًا ملحوظًا، عام 2020، لكنها استقرت في المرتبة (43) عالميًّا، كنماذج رائدة في مؤشر الأمن السيبراني لعام 2024. أما عُمان، فقد حلَّت ثانيةً على المستوى الخليجي، عام 2024، لكنها تراجعت عالميًّا إلى المرتبة (28).

جدول رقم (6) مؤشر GCI لعام 2024(125)

الدولة	الترتيب الخليجي	الترتيب العالمي	الفئة
البحرين	1	2	الأولى: النمذجة Role-modelling
عُمان	2	28	
قطر	3	31	
السعودية	4	34	
الإمارات	5	43	
الكويت	6	115	الثالثة: التأسيس Establishing

خلاصة

خلصت الدراسة، عبر تحليل حالات سيبرانية مؤثرة في الخليج العربي ورصد دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في بنية الفضاء السيبراني، إلى أن التحول نحو الحرب السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد امتداد تقني للحروب التقليدية بل أصبح نمطًا جديدًا من الصراع يعيد تشكيل مفهوم الأمن الوطني والإقليمي.

وتبين أن خطورة هذا النمط لا تكمن في قدرته على استهداف البنى التحتية الحيوية فحسب بل في طبيعة "الذكاء" الذي يُدار به، والذي يتيح تنفيذ عمليات دقيقة، ومتكيفة، وعالية التأثير، وبعيدة عن الأطر الكلاسيكية للردع.

كما تُظهر الدراسة أن دول الخليج العربي، بحكم تموضعها الاقتصادي والجيوسياسي وتقدمها التكنولوجي، أصبحت بيئة اختبار لعمليات سيبرانية هجومية تعتمد على خوارزميات التعلم الآلي، وأن هذه العمليات لم تعد عشوائية أو دفاعية بل تحمل دوافع إستراتيجية مرتبطة بتوازن القوى الإقليمي والدولي.

وإلى جانب ذلك، تُبرز الدراسة أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الدفاعات السيبرانية الخليجية لا يزال متفاوتًا وغير موحد، رغم التطور الملحوظ في بعض الدول؛ مما يجعل المنطقة بحاجة إلى رؤية متكاملة تتجاوز الحلول التقنية الحالية.

النتائج

- أظهرت الدراسة، من خلال تحليل نماذج متعددة للهجمات الإلكترونية على منشآت خليجية، أن الحرب السيبرانية تُدار اليوم عبر منظومات هجومية ذكية قادرة على تجاوز الأنظمة التقليدية؛ إذ تعتمد هذه الهجمات على خوارزميات تستهدف نقاط الضعف في البنى التحتية الحيوية بطريقة غير خطية؛ ما يجعل حدود الضرر غير قابلة للتوقع مسبقًا.
- اتضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا فاعلًا في "تحويل طبيعة الحرب السيبرانية" وليس مجرد أداة تشغيل؛ فهو يسهِّل عمليات التنبؤ بالثغرات وتطوير الهجمات ذاتية التكيف؛ مما جعله وسيلة ضغط جيوسياسي تستخدمها الفواعل الدولية إلى جانب أدوات النفوذ التقليدية.
- إن تلاقي الذكاء الاصطناعي مع القدرات السيبرانية يخلق مزيجًا مزدوج المخاطر والفرص؛ فمن جهة، تتزايد الهجمات عالية الدقة، ومن جهة أخرى تنفتح إمكانية تطوير دفاعات استباقية، وهو ما يؤثر مباشرة في منظومات الأمن الوطني الخليجية ويعيد صياغة مفهوم الردع.
- أكدت الدراسة أن الخليج العربي بات ساحة اختبار فعلية للعمليات السيبرانية المتقدمة، حيث شاركت عدة فواعل دولية وإقليمية في توظيف الفضاء السيبراني امتدادًا للصراع السياسي؛ مما أدى إلى إعادة توجيه توازنات القوة وتحويل الهجمات السيبرانية إلى رسائل إستراتيجية بديلًا عن المواجهة العسكرية.
- تبين من مراجعة حالات محددة أن القطاعات الحيوية -وعلى رأسها النفط والغاز والاتصالات- هي الأكثر تعرضًا للهجمات المعززة بالذكاء الاصطناعي، وأن هذا الاستهداف يتجاوز التخريب إلى محاولة التأثير في القرارات السيادية والاقتصادية.
- أظهرت الدراسة وجود توجه خليجي متنام نحو تعزيز التكامل والتنسيق في مجال الأمن السيبراني، لكنه لا يزال يفتقرً إلى بنية مؤسساتية موحدة قادرة على بناء منظومة ردع مشتركة ترتبط بالذكاء الاصطناعي مباشرة.
- خلصت النتائج إلى أن الأمن السيبراني أصبح محورًا رئيسيًّا في إستراتيجيات الأمن الوطني الخليجية، إلا أن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لم يصل بعد إلى مستوى بناء جاهزية كاملة؛ مما يستدعي الانتقال من الحلول الجزئية إلى رؤية شمولية متكاملة.

التوصيات

يمكن صياغة مجموعة توصيات إستراتيجية موجهة لصنَّاع القرار والجهات المعنية بالأمن السيبراني في دول الخليج العربي، كما يلي:

أولاً: إنشاء مركز خليجي موحد للأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي: لتنسيق الاستجابة للهجمات، وتبادل البيانات في الزمن الحقيقي، وبناء قدرة ردع مشتركة تعمل عبر خوارزميات تحليل التهديدات.

ثانيًا: اعتماد منظومة إنذار مبكر خليجية للهجمات السيبرانية: تشمل ربط مراكز العمليات الوطنية بأنظمة تعتمد على التعلم الآلي لرصد الأنماط غير المعتادة في القطاعات الحيوية (النفط، الطاقة، الاتصالات).

ثالثًا: توحيد التشريعات والمعايير الخليجية للأمن السيبراني: وضع إطار قانوني وتنظيمي موحد يشمل حماية البنى التحتية الحيوية، وإدارة المخاطر، ومتطلبات الأمن السيبراني المعزز بالذكاء الاصطناعي.

رابعًا: بناء برامج تدريب وإعداد مشتركة للكوادر الخليجية: إطلاق مبادرات خليجية مشتركة لتدريب المتخصصين في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، بما يشمل إنشاء أكاديمية خليجية متخصصة بالحروب السيبرانية.

خامسًا: تعزيز حماية القطاعات الحيوية عبر حلول دفاعية ذكية موحدة: تطبيق أدوات دفاعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي في القطاعات الأكثر استهدافًا، مع إلزام الشركات الحيوية بتحديث أنظمتها واعتماد تقييمات دورية للثغرات بشكل خليجي موحد.

المراجع

(1) يُقصد بالفواعل الدولية من غير الدول أي "كيانات غير سيادية تمارس سلطة ونفوذًا على المستوى الإقليمي أو الدولي ولا يوجد إجماع على فئاتها"، أو "كل سلطة أو جماعة أو شخص قادر على أن يؤدي دورًا خارج حدود الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية وحركات التحرر والأحزاب والجماعات المسلحة عابرة الحدود. زياد خلف الجبوري، الفاعل الدولي "الفرد" في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت: جامعة تكريت، تكريت، العدد 10، 30 يونيو/ حزيران 2017.

(2) نبيلة عبد الفتاح قشطي، الحرب السيبرانية وسبل مواجهتها، مجلة شؤون إستراتيجية، المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، المغرب، العدد 17، مارس/ آذار 2024، ص488 وما بعدها.

(3) حنان دريسي، الحروب السيبرانية: تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 6، العدد1، 12 مايو/ أيار 2022، ص916.

(4) هبة جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد 24، العدد الأول، يناير/ كانون الثاني 2023، ص190.

(5) غجاتي سهيلة، راهم أميرة، الهجمات السيبرانية وأُثرها على تهديد السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير منشورة، قسم الحقوق، الجزائر: جامعة 8 مايو/ أيار 1945، 2024، ص20.

(6) المرجع نفسه، ص13.

(7) Michael J. Aschmann and others, Towards the Establishment of an African Cyber-Army, Journal of Information Warfare, ArmisteadTec, Volume 14, Issue 3, JULY 2015, (Access date: January 3 2025): https://2u.pw/8kFSuU.

(8) عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، منشورات فكر، المغرب، العدد6، 30 يونيو/ حزيران 2007، ص61.

(9) جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مرجع سابق، ص190.

(10) فرد كابلان، المنطقة المعتمة: التاريخ السري للحرب السيبرانية، ترجمة لؤي عبد المجيد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2019، ص15.

(11) متولي رشاد الصعيدي وآخرون، آثار الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية على البيئة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، القاهرة العدد 47، أكتوبر/ تشرين الأول 2024، ص3853.

(12) كابلان، المنطقة المعتمة..، مرجع سابق، ص20.

(13) المرجع السابق.

(14) المرجع السابق، ص13.

(15) المرجع السابق، ص29.

(16) الصعيدي وآخرون، آثار الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية..، مرجع سابق، ص3849.

(17) المرجع السابق.

(18) يحيى ياسين سعود، الحرب السيبرانية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، المجلة القانونية جامعة القاهرة/ فرع الخرطوم، السودان، العدد 4، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ص88.

(19) آلاء السيد محمود السيد وآخرون، أثر الصراع السيبراني الإيراني-الإسرائيلي على الأمن القومي الإسرائيلي 2013-2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، يوليو/ تموز 2023 (تاريخ الدخول: 13 ديسمبر/كانون الأول 2024 .https: //democraticac. de /?p=91081 .

(20) نذكر منها: أ- تعرض الموقع الإلكتروني لشركة "Google" الأميركية في الصين، لأكبر عملية هجوم سيبراني عام 2009م. ب-عام 2017 قام عدد من القراصنة الصينيين بمهاجمة واختراق سلسلة مواقع إلكترونية أميركية، ردًّا على استهداف واشنطن مواقع عسكرية تتعلق بتطوير مقاتلات صينية. ج- اخترق قراصنة تابعين للصين، عام 2023، حسابات البريد الإلكتروني لعدد كبير من موظفي وزارة الخارجية والتجارة والوكالات الحكومية. راجع بهذا الصدد: صلاح حيدر عبد الواحد، حروب الفضاء الإلكتروني: دراسة في مفهومها وخصائصها وسبل مواجهتها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2021، ص31.

(21) المرجع السابق، ص32، 34.

(22) مثلاً تعرضت الولايات المتحدة لهجمات سيبرانية خلال انتخابات 2016 بهدف التأثير على النتائج، مع توجيه الاتهامات لروسيا، كما شنَّت روسيا هجمات مماثلة على ألمانيا عام 2015. راجع: السيد وآخرون، أثر الصراع السيبراني الإيراني- الإسرائيلي..، مرجع سابق. وفي مثال حديث، هاجمت إسرائيل عناصر حزب الله اللبناني خلال العدوان على لبنان 2024؛ مما أدى إلى تفجير أجهزة الاتصال اللاسلكية والبيجر وإصابة وقتل المئات؛ ويُعد هذا أول استخدام فعلي للحرب السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي في القرن الحالي. راجع: بيجر حزب الله.. هكذا تم الاختراق والتفخيخ و"الضغط على الزر"، الجزيرة نت، 18 سبتمبر/أيلول 2024 (تاريخ الدخول: 9 ديسمبر/كانون الأول 2024)، https: / /aja.ws /zno8mn .

(23) كابلان، المنطقة المعتمة..، مرجع سابق، ص ص249-256.

(24) كرار عباس فرج، الحرب السيبرانية: دراسة في إستراتيجية الهجمات السيبرانية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، مجلة حمورابي للدراسات مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بابل، المجلد 10، العدد 40، 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، ص200. كذلك راجع: أحمد بن علي الميمونى، تداعيات المواجهة السيبرانية بين إيران وإسرائيل، مجلة الدراسات الإيرانية المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، المجلد 4، العدد 12، أكتوبر/تشرين الأول 2020، ص75.

(25) صلاح حيدر عبد الواحد، حروب الفضاء الإلكتروني..، مرجع سابق، ص40. كذلك كرار عباس فرج، الحرب السيبرانية..، مرجع سابق، ص ص 198-200.

(26) فيروسات وبرامج خبيثة وضارة، صُمِّمت خصيصًا لتغيير خصائص الملفات المستهدفة أو حذفها أو تدميرها، والديدان هي برامج صغيرة تتكاثر بنسخ نفسها عن طريق الشبكات، وهدفها قطع الاتصال بالشبكة أو سرقة البيانات. للتفاصيل، راجع: إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 116.

(27) برنامج صغير يختفي داخل برنامج أكبر منه، ويقوم بنشر دودة أو فيروس ويعمل على مسح آثاره لإضعاف دفاع البرامج المضادة، وقادر على اختراق الحاسوب بسهولة وسرقة بياناته.

(28) برمجيات يجري زرعها داخل النظام الحاسوبي المصاب مسبقًا بفيروسات سيبرانية، ووظيفة البرامجية الجديدة التحكم بشكل مطلق بالجهاز أو إتلافه.

(29) فيروسات خطيرة جدًّا، تم اكتشافها عام 2009 ونقلت الحرب السيبرانية من تدمير البيانات وسرقتها إلى تدمير المكونات المادية للأجهزة وتدمير نظم التشغيل ذاتها. للتفاصيل، المرجع السابق، ص118.

(30) السيد وآخرون، أثر الصراع السيبراني الإيراني-الإسرائيلي..، مرجع سابق.

(31) حسين صالح سميع، حروب الفضاء الإلكترونية وتأثيرها في الصراعات الدولية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، المجلد 10، العدد 66، 31 يناير/كانون الثاني 2023، ص141.

(32) محمد طول، أمال بكار، أساسيات حول الذكاء الاصطناعي: إطار مفاهيمي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الافتراضي: الذكاء الاصطناعي كضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، جامعة الجزائر، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ص6.

(33) أميرة تواضروس، مقاربات الذكاء الاصطناعي في الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد 215، يناير/كانون الثاني 2019، ص12.

(34) عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي..، مرجع سابق، ص61.

(35) بوشليحه عياش، نجية هبهوب، الذكاء الاصطناعي بين النظرية والتطبيق، (ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني الافتراضي: الذكاء الاصطناعي كضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر: جامعة الجزائر، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ص92.

(36) عبد الله موسى، أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2019، ص33.

(37) عـادل عبد الصادق، الذكاء الاصطناعي وآفاقه المسـتقبلية، مجلـة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 105، مايو/ أيار 2023، ص7.

(38) محمـد دحمانـي، الذكاء الاصطناعـي كألية لتعزيز الأمن السـيبراني، مجلة الفكر القانوني والسياسـي، جامعة الإغواط، الجزائر، المجلد 7، العدد، نوفمبر/ تشـرين الثاني 2023، ص600. كذلك: مريم قيس عليوي، الذكاء الاصطناعي: تطوره، تطبيقاته وتحدياته، مجلة لباب للدراسـات الإسـتراتيجية، مركز الجزيرة للدراسـات، الدوحة، العدد 20، 30 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2023، ص17.

(39) محمد طول، آمال بكار، أساسيات حول الذكاء الاصطناعي..، مرجع سابق، ص6.

(40) بو شليحة عياش، نجية هبهوب، الذكاء الاصطناعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص7.

(41) حسن بن محمد العمري، الذكاء الاصطناعي ودوره في العلاقات الدولية، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، العدد 29، مارس/ آذار 2021، ص311.

(42) دحماني، الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الأمن السيبراني، مرجع سابق، ص607.

(43) عبد الرحمن حسـن، الذكاء الاصطناعي والأمن السـيبراني: التأثير والتاثر، ورقة عمل بحثية مقدمة لمؤتمر تمكين الأول للذكاء الاصطناعي والابتكار 13 15- فبراير/ شـباط 2024، (سـلطنة عُمان، تمكين للتنمية الإنسانية، فبراير/ شباط 2024) ص15.

(44) هاشـم علـوي مقيبل، تحديات ومخاوف توظيف الـذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالهجمات الإرهابيـة ومراقبـة النشـاط الإرهابي، في كتاب: مسـتقبل الذكاء الاصطناعـي: تحديات قانونية وأخلاقية، تحرير: شيماء سمير، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024) ص125.

(45) دبار محمد الأمين، بابو جمال الدين، تداعيات الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي، مجلة القانون الخاص، (جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد1، يونيو/ حزيران 2024)، ص102.

(46) المرجع نفسه، ص103.

(47) رانـا مصباح عبد الرازق، تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكترونية، المجلة العلمية (جامعة الملك فيصل، السعودية، المجلد 22، العدد1، 2021)، ص430.

(48) محمد دحماني، الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الأمن السيبراني، مرجع سابق، ص600.

(49) رانا مصباح عبد الرازق، تأثير الذكاء الاصطناعي..، مرجع سابق، ص432.

(50) هاشم علوي مقيبل، تحديات ومخاوف توظيف الذكاء الاصطناعي..، مرجع سابق، ص125. كذلك انظر:

Adib Habbal et al., Artificial Intelligence Trust, Risk and Security Management (AI TRiSM): Frameworks, applications, challenges and future research directions, Expert Systems with Applications, Volume 240, United States: Elsevier 15 April 2024, p.4.

(51) تشمل حرب المعلومات تخريب أو تدمير أو سرقة المعلومات والبيانات، أو استخدامها لأغراض تدميرية أو منع الآخرين من الوصول إليها، أو استخدامها ضد الدولة المستهدفة.

(52) ألفين توفلر، الحرب وضد الحرب، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة، بيروت، دار المعارف، 2000، ص114.

(53) سهيلة، أميرة، الهجمات السيبرانية وأثرها..، مرجع سابق، ص43.

(54) جون باسيت، حرب الفضاء الإلكتروني: التسلح وأساليب الدفاع الجديدة، في كتاب: الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، تحرير: مركز الإمارات للدراسات أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص57.

(55) دليلة العوفي، الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهاناتها على الأمن الدولي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، كنوز الحكمة للنشر، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ص791.

(56) المرجع السابق، ص789. -كيف يتغير شكل الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي؟ سكاي نيوز عربية، 22 سبتمبر/ أيلول 2024 (تاريخ الدخول: فبراير/ شباط 2025)، https: / / linksshortcut.com /niQXU

(57) عبد الغفار عفيفي الدويك، إعادة تقسيم العالم على أسس سيبرانية: قراءة في تقرير التوازن العسكري 2018، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 6 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 22/ 9/ 2024)، https: / / linksshortcut.com /CNOgz

(58) شادي عبد الوهاب وآخرون، فرص وتهديد الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، أبو ظبي، العدد 27، سبتمبر/ أيلول 2018، ص6.

(59)Bernard Marr, Weaponizing Artificial Intelligence: The Scary Prospect Of AI-Enabled Terrorism, Forbes, April 23, 2018. https://bit.ly/2K8W5fh

(60) الذكاء الاصطناعي قد يُحدث نقلة في عالم الاختراق الإلكتروني، وكالة رويترز، 8 أغسطس/ آب 2018 (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2024)، https: / / linksshortcut.com /fdUuJ

(61) Osonde A. Osaba and William Welser IV, The Risk of Artificial intelligence to Security and the future of work, Rand Perspectives, (2017): p.7, https://bit.ly/2Co7IeU

(62) حنان دريسي، الحروب السيبرانية..، مرجع سابق، ص919.

(63) كيف تواجه دول الخليج تحديات الأمن السيبراني؟، وكالة الخليج أونلاين، 14 أغسطس/ آب 2024 (تاريخ الدخول: 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024)، https: / /khaleej.online /8AQ8qQ

(64) شـنَّت فصائل سـيبرانية إيرانية وعربية هجمات عديدة على دول الخليج العربية، منذ عام 2011، اسـتهدفت البنى التحتية والمؤسسـات الحكومية والمالية ومصادر الطاقة وقطاع التجارة والأعمال، كما اسـتهدفت مصالح أميركية وأجنبية في منطقة الخليج، وهناك مجموعات مسـتقلة شـنَّت هجمات تخريبية بهدف تحقيق مكاسـب مالية أو سياسـية. حسـن مظفر الرزو، النزاعات والمواجهات السـيبرانية في فضاء منطقة الخليج العربي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسـات، 15 سبتمبر/ أيلول 2019، ص3.

(65) إيهاب خليفة، الحرب السـيبرانية: الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس، القاهرة: دار العربي للنشر، 2020، ص125.

(66) عفيف حيدر وآخرون، حرب الفضاء السـيبراني في الإسـتراتيجية الإيرانية، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 6، العدد 19، مارس/ آذار 2023، ص77.

(67) عبد الواحد، حروب الفضاء الإلكتروني..، مرجع سابق، ص26.

(68) تتفرد إيران ببناء شـبكات سـيبرانية ممتدة على نطاق عالمي، كما أَوْلَت اهتمامًا كبيرًا بدعم قـدرات أذرعهـا العسـكرية في كل من لبنان واليمن وسـوريا والعراق على الصعيد السـيبراني، وخصصـت عام 2012 مليـار دولار لتعزيز إمكاناتها في المجال السـيبراني والتقنيات الهجومية والدفاعية. راجع بهذا الخصوص: محمد فريد عزبي، النشـاط السـيبراني الإيراني: ما بين السرية والعلن، مركز تريندز للبحوث والاستشـارات، 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2021 (تاريخ الدخول: 25/ 9/ 2024)، https: / /linksshortcut.com /hQmsg

(69) حسن مظفر الرزو، تأثير تحولات إيران إلى الشرق على إستراتيجيتها السيبرانية وانعكاساتها المحتملة على المجال الجيوسياسـي السيبراني في الشرق الأوسط، مجلة مدارات إيرانية (المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 8، العدد 22، مارس/ آذار 2023)، ص81.

(70) مصطفـى كمال، مُختصر التعريف بالقدرات السـيبرانية الإيرانية، مركز الإنذار المبكر، 20 أغسطس/ آب 2020 (تاريخ الدخول: 7 أكتوبر/ تشرين الأول)، https: / /2u.pw /32FQB .

(71) حسن الرزو، النزاعات والمواجهات السيبرانية..، مرجع سابق، ص5.

(72) علم الدين بانقا، مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 63، 2019، ص 52.

(73) المرجع السابق، ص51.

(74) اخترق فريق قرصنة إيراني عام 2012 شبكة أرامكو بفيروس "Shamoon"؛ ما أدى إلى مسح بيانات حوالي 30 ألف جهاز داخل الشركة.

(75) كرار عباس فرج، الحرب السيبرانية..، مرجع سابق، ص 214.

(76) حسن الرزو، النزاعات والمواجهات السيبرانية..، مرجع سابق، ص6.

(77) عبده إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني في دول الخليج: التحديات والاستجابات، مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، العدد 23، أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ص 141.

(78) فيروس Ransomware عبارة عن برمجية ابتزاز أو فدية، يستهدف تشفير الملفات الرقمية ويقيد الوصول إلى نظام تشغيل الحاسوب.

(79) حسن الرزو، النزاعات والمواجهات السيبرانية..، مرجع سابق، ص7.

(80) منى عبدالله السمحان، متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 1، 31 يوليو/ تموز 2020، ص7.

(81) برمجية خبيثة متطورة ظهرت عام 2017 تتسبب في محو وإتلاف كافة البيانات والمعلومات المخزنة على الحاسوب.

(82) شريفة كلاع، الأمن السيبراني وتحديات الجوسسة والاختراقات الإلكترونية للدول عبر الفضاء السيبراني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 27 أبريل/ نيسان 2022، ص301.

(83) المرجع السابق.

(84) سيف إبراهيم، لصد الهجمات: هل ينشئ الخليج مركزًا موحدًا للأمن السيبراني؟، الخليج أونلاين، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020 (تاريخ الدخول: 18/ 8/ 2024)، http: / /khaleej. online /B5QqZ8

(85) عبده إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص142.

(86) كيف تواجه دول الخليج تحديات الأمن السيبراني؟، مرجع سابق.

(87) ارتفاع الهجمات السيبرانية بالإمارات إلى 200 ألف يوميًّا في 2023، وكالة الخليج أونلاين، 18 أبريل/ نيسان 2024 (تاريخ الدخول: 16 أغسطس/ آب 2024)، https: / /khaleej.online/ vYwWav

(88) وداد أبو شقرا، ارتفاع الهجمات السيبرانية الإجرامية في الخليج إلى 70٪، وكالة CNN الاقتصادية، 20 سبتمبر/ أيلول 2024 (تاريخ الدخول: 11 يناير/ كانون الثاني 2024)، https: / / linksshortcut.com /aRRmD

(89) نسيم رمضان، السعودية تسجل 44٪ انخفاضًا في الهجمات الإلكترونية مقارنة بـ2023، جريدة الشرق الأوسط، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2024 (تاريخ الدخول: 3 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /linksshortcut.com /rkuWx

(90) محمد العلي، أمن الخليج والملف النووي الإيراني، مجلة آفاق إستراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد 5، مارس/ آذار 2022، ص3.

(91) فهد التركي، منصة خليجية لمواجهة التهديدات السيبرانية، جريدة الجريدة الكويتية، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / / linksshortcut.com /SltHF

(92) فاطمة محمد الأمين موسى، التهديدات السيبرانية وتأثيراتها على الأمن الخليجي، التقرير الإستراتيجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 18، فبراير/ شباط 2022، ص30.

(93) جاسم محمد، عوامل توسع رقعة الحروب وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، المركز الأوروبي لدراسات الإرهاب والاستخبارات، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2023 (تاريخ الدخول: 6 مارس/ آذار 2025)، https: / /linksshortcut.com /YalVN

(94) حسن الرزو، النزاعات والمواجهات السيبرانية..، مرجع سابق، ص7.

(95) فاطمة موسى، التهديدات السيبرانية وتأثيراتها على الأمن الخليجي، مرجع سابق، ص45.

(96) عبد الله باعبود، رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية، مركز مالكوم كير- كارينغي الشرق الأوسط، 14 أغسطس/ آب 2024 (تاريخ الدخول: 5 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /2h.ae /LRSB

(97) الرزو، النزاعات والمواجهات السيبرانية..، مرجع سابق، ص8.

(98) تُشـير إلـى مرحلة اندماج عميق بين العلوم الفيزيائيـة والأنظمة الرقمية والبيولوجية، بحيث تُدار عمليات الإنتاج والتصنيع عبر منظومات ذكية متصلة إلكترونيًا، مثل تقنيات إنترنت الأشـياء، والطباعـة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، والروبوتـات المتقدمة، وغيرها من التطبيقات التي امتد أثرها لكافة مجالات الحياة والعمل. عادل عبد الصادق، الذكاء الاصطناعي وآفاقه..، مرجع سابق، ص6.

(99) "3 دول خليجيـة في صدارة العرب باسـتثمارات الذكاء الاصطناعي"، الخليج أونلاين، 1 نوفمبر/ تشـرين الثانـي 2024 (تاريخ الدخـول: 19 فبراير/ شـباط 2025)، https: / /khaleej. online /BxyaZZ

(100) عبده موسى البرماوي، مؤشر استعداد الحكومة للذكاء الاصطناعي 2022م، مجلة حكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، المجلد 3، العدد 6، ربيع 2023، ص215.

(101) المرجع السابق، ص218.

(102) للتفاصيل حول ذلك، راجع: سلمان فارس الأحبابي، الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل مفهوم الأمن القومي للدول، جريدة الشـرق القطرية، 29 أكتوبر/ تشـرين الأول 2024 (تاريخ الدخول: 3 ديسـمبر/ كانون الأول 2025)، https: / /linksshortcut.com /bvMen كذلك: توم إشروود، الذكاء الاصطناعي التوليدي في دول مجلس التعاون الخليجي – تقرير عام 2024: استكشاف آفاق الابتكار والنمو الإستراتيجي، مؤسسة ماكنزي الشرق الأوسط، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 9 فبراير/ شـباط 2025)، https://linksshortcut.com/bQRDO كذلك: Abdullah Abdul Hamid Al-Barakati, establishing a Case for Developing a Governance Framework for AI Regulations in the Gulf Cooperation Council Countries, Journal of King Abdulaziz University, JKAU: Comp. IT. Sci., Vol. 10 No. 2 (2021): p.29.

(103) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، "حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية"، تقرير تحليلي السعودية: سبتمبر/ أيلول 2024)، ص ص20-31.

(104) برامج الذكاء الاصطناعي في دولة قطر، مؤسسـة قطر، 2024 (تاريخ الدخول: 5 فبراير/ شـباط 2025)، https: / /2u.pw /L9jdbNVK كذلك: طه العاني، كيف أصبحت قطر وجهة مثالية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي؟، الخليج أونلاين، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2024 (تاريخ الدخول: 2 مارس/ آذار 2025)، https: / /khaleej.online /qqDwbD

(105) يوسف العربي، الإمارات الخامسة عالميًا والأولى "أوسطيًا" في حيوية الذكاء الاصطناعي،

صحيفة الاتحاد الإماراتية، 24 نوفمبر/ تشـرين الثانـي 2024 (تاريخ الدخول: يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /2u.pw /VV0P4V2j . راجع كذلك:

– أبرز 6 دول عربية استثمارًا بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، الجزيرة نت، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 12 فبراير/ شباط 2025)، https: / /aja.ws /xbjlgj

– 3 دول خليجية في صدارة العرب، الخليج أونلاين، مرجع سابق.

(106) 31.2 مليون ريال حجم استثمارات سلطنة عمان في الذكاء الاصطناعي، منصة أرقام، 24 يوليو/ تموز 2024 (تاريخ الدخول: 9 سـبتمبر/ أيلول 2024)، https: / /arg.am /3BC0B028 . راجع كذلك:

– شـيرين محمد، سـلطنة عمان تعزز اسـتثماراتها فـي الذكاء الاصطناعي فـي 2024، صحيفة العالم اليوم المصرية، 21 ديسـمبر/ كانون الأول 2024 (تاريخ الدخول: 5 فبراير/ شباط 2025)، https: / /alalamelyoum.co /190227/

(107) الذكاء الاصطناعي في حكومة مملكة البحرين، منصة البوابة الوطنية، 2024 (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2024)، https: / /linksshortcut.com /bbfBA كذلك:

– (95٪) من الشـركات المتوسـطة والصغيرة تفتقر إلى اسـتخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، صحيفـة الأيام البحرينية، 13 مارس/ آذار 2023 (تاريـخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /alay.am /p /6uy4

(108) علـي الصنيدح، الكويت خارج الخريطـة العالمية لـ"الذكاء الاصطناعي"، جريدة الجريدة الكويتية، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2024 (تاريخ الدخول: فبراير/ شباط 2025)، https: / /www. aljarida.com /article /85867

– أبرز 6 دول عربية استثمارًا بالذكاء الاصطناعي، مرجع سابق.

(109) الجدول من إعداد الباحث، راجع بخصوص البيانات:

– مؤشـر جاهزيـة الحكومـات للذكاء الاصطناعـي.. الإمارات والسـعودية الأفضل عربيًّا، منصة أرقام، 26 يونيو/ حزيران 2024 (تاريخ الدخول: 3 فبراير/ شـباط 2025)، https: / /arg. am /3BC06793

– الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، "تقرير مؤشـر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعـي 2023"، (الكويت: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، أكتوبر/ تشـرين الأول 2023) ص ص 6-8.

- Oxford insights, Government AI Readiness Index 2024, United Kingdom, 2024, Dec (Access date: January 3, 2025): https://linksshortcut.com/iufgn.

(110) تصنيف حيوية الذكاء الاصطناعي: الإمارات ضمن الأوائل عالميًّا، سكاي نيوز عربي، 22 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 5 فبراير/ شباط 2025)، https: / /linksshortcut. com /FHAHP

(111) أيمن صالح البراسنة، التحديات الخارجية لأمن الخليج العربي في ظل التراجع المحتمل للدور الأميركي، مركز تريندز للبحوث والاستشـارات، 12 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/ أيلول 2024)، https: / /linksshortcut.com /yRxXR

(112) يهدف المركز إلى تعزيز السلامة المعلوماتية وبناء الثقة في استخدام تقنيات الاتصال. وقد نظَّم المركز أكثر من (200) فعالية وورشة تدريبية ومنتديات للأمن السيبراني والتكنولوجيا الذكية في دول المنطقة خلال الفترة (2013–2023). المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني، إنجازات المركز العربي الإقليمي للأمن السـيبراني خلال 10 سـنوات 2013–2023، سلطنة عُمان: المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني، يونيو/ حزيران 2024، ص ص8–12.

(113) المرجع نفسه، ص4.

(114) إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص143.

(115) فهد التركي، منصة خليجية لمواجهة التهديدات السيبرانية، مرجع سابق.

(116) – السمحان، متطلبات تحقيق الأمن السيبراني، مرجع سابق، ص 3. كذلك راجع:

– يزيـد صايـغ، الأمير المحارب، مركز كارنيجي للشـرق الأوسـط "ديوان"، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 (تاريخ الدخول: يناير/ كانون الثاني 2025)، / https: / /linksshortcut.com nMFer

– إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص145.

– كيف تواجه دول الخليج تحديات الأمن السيبراني؟، مرجع سابق.

(117) إسـتراتيجية الأمن السـيبراني 2024–2030: حماية المجتمع الرقمي والمقيمين في قطر، منصـة دوحـة 24، 19 سـبتمبر/ أيلول 2024 (تاريـخ الدخـول: 20/ 12/ 2024)، / / :https linksshortcut.com /SBZLS

–سـلطان محمود مالك، دور الأمن السـيبراني وأهميته في صياغة المسـتقبل الرقمي لدولة قطر، صحيفة الراية القطرية، 28 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: فبراير/ شـباط 2025)، https: / /2u.pw /cXcKcdz3

(118) الإمارات تطلق مبادرة "القناص السيبراني" لمواجهة التحديات الأمنية، الخليج أونلاين، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (تاريخ الدخول: أغسطس/ آب 2024)، / https: / /khaleej.online / JZ71aN

-جمعية الإنترنت ISOC ، المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للإنترنت في الدول العربية، واشنطن، مارس/ آذار 2020، ص18. - إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص 145.

(119) كيف تواجه دول الخليج تحديات الأمن السيبراني؟، مرجع سابق. - إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص 146.

(120) بخيت كيرداس الشحري، سلطنة عُمان على خارطة الأمن الإلكتروني العالمي، صحيفة عُمان اليوم، 19 فبراير/ شباط 2024 (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2024)، / / https: linksshortcut.com /rzFBh

- المركز الوطني للسلامة المعلوماتية، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، (سلطنة عُمان، وزارة النقل والاتصالات، سبتمبر 2024)، https: / /cert.gov.om/ /

- سيف إبراهيم، بإنشاء مركز للدفاع الإلكتروني.. سلطان عُمان يُحصن بلاده سيبرانيًّا، الخليج أونلاين، 11 يونيو/ حزيران 2020 (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/ أيلول 2024)، http: / /khaleej. online /JyYXPv

- كيف تواجه دول الخليج تحديات الأمن السيبراني؟، مرجع سابق.

(121) الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت 2017-2020، (الكويت: الهيئة العامة للاتصالات، 2017)، ص ص 15-18.

- سيد القصاص، وزير الاتصالات: الأمن السيبراني أولوية لحماية خصوصية البيانات، جريدة الجريدة الكويتية، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 3 ديسمبر/ كانون الأول 2024)، https: / /www.aljarida.com /article /80181

- علي قاسم، مرسوم أميري بإنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني، صحيفة الرأي الكويتية، 5 فبراير/ شباط 2022 (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/ أيلول 2024)، / https: / /linksshortcut.com CbDvp

(122) المؤشر العالمي للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Index) هو أداة يصدرها الاتحاد الدولي للاتصالات لقياس التزام الدول بمعايير الأمن السيبراني عبر تقييم خمس فئات تشمل الإطار القانوني، والجوانب التقنية، والتنظيم، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.

(123) إبراهيم، مفهوم الأمن السيبراني..، مرجع سابق، ص 148.

(124) Global Cybersecurity Index 2020, Geneva: TU Publications International Telecommunication, Seb. 2020, p. 25.

(125) الجدول من إعداد الباحث والبيانات مستقاة من تقرير الـ(GCI) التالي:

Global Cybersecurity Index 2024, Geneva: TU Publications International Telecommunication, Seb 2024, pp. 24-27.

تحوُّل الدول الصغيرة إلى قوة ذكية:
دراسة حالة سنغافورة

Shifting from Small State to Smart Power:
A Case Study of Singapore

* Aisha Al-Rumaihi – عائشة الرميحي

ملخص

تُحلل هذه الدراسة كيف تمكنت سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة، من تحويل قيودها البنيوية إلى نموذج لـ"القوة الذكية" عبر تصميم شبكي واعٍ لأدوات السياسة. فبدلًا من الجمع التقليدي بين القوة الصلبة والناعمة، دمجت سنغافورة التعليم والحوكمة والانفتاح الاقتصادي والدبلوماسية في منظومة مترابطة تُعظِّم التأثير من خلال الموقع لا الحجم. وباستخدام منهج تحليل الشبكات، تُظهر الدراسة أن تعدد الروابط وكثافتها وتنوعها يعزز مركزية سنغافورة في الشبكات، ويتيح لها وصولًا أسرع إلى الشركاء والأسواق ومراكز صنع القرار، بينما تسهم كفاءتها المؤسسية ومصداقيتها في ترسيخ دورها وسيطًا موثوقًا. وتبيِّن النتائج أن مصدر نفوذ سنغافورة يكمن في قدرتها على تصميم وإدارة شبكات متداخلة -اقتصادية ومؤسسية وإستراتيجية- مدعومة بحوكمة فعَّالة وآليات تعلم تكيفية.

وتخلص الدراسة إلى أن القوة الذكية في حالة الدول الصغيرة تُعد نتاجًا لتصميم شبكي متقن وتماسك مؤسسي أكثر منها تراكمًا ماديًّا؛ ما يقدم إطارًا تحليليًّا قابلًا للتطبيق لفهم تأثير الدول الصغيرة ذات الارتباطات الواسعة في النظام الدولي المعقد.

الكلمات المفتاحية: الدول الصغيرة؛ القوة الذكية؛ الحوكمة الشبكية؛ سنغافورة؛ شبكات السياسة الخارجية.

Abstract

This study analyzes how Singapore, as a small state, has transformed its structural limitations into a model of “smart power” through a deliberate network-based design of policy instruments. Rather than combining hard and soft power in a traditional sense, Singapore’s strategy integrates education, governance, economic openness and diplomacy into an interconnected

* عائشة الرميحي، باحثة دكتوراه بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، قطر.
Aisha Al-Rumaihi, PhD Researcher at Joaan bin Jassim Academy for Defence Studies, Qatar.

system that maximises influence through position rather than size. Using a network analysis approach, the study demonstrates that the multiplicity, density, and diversity of connections strengthen Singapore's centrality, enabling faster access to partners, markets and the centres of decision-making, while its institutional efficiency and credibility reinforce its role as a trusted intermediary. The findings show that Singapore's influence derives from its ability to design and manage overlapping networks—economic, institutional and strategic—supported by capable governance and adaptive learning mechanisms. The study concludes that smart power for small states is a function of advanced network design and institutional coherence, not material accumulation, offering a replicable analytical framework for understanding the influence of small but well-connected states in a complex international system.

Keywords: small states, smart power, network governance, Singapore, foreign policy networks.

مقدمة

تُعد سـنغافورة نموذجًا مميزًا في العلاقات الدولية؛ إذ تُظهر تجربتها أن نفوذ الدولة لا يرتبط دائمًا بعناصر القوة المادية التقليدية التي تشـدِّد عليها المدرسـة الواقعية، مثل عدد السكان والمساحة والموارد الطبيعية. فعلى الرغم من صغر مساحتها التي لا تتجاوز 719 كيلومترًا مربعًا وعدد سـكانها البالغ نحو سـتة ملايين نسمة، وبناتج محلـي إجمالي يقدر بـ547 مليار دولار، اسـتطاعت هذه الدولة، منذ انفصالها عن ماليزيا، عام 1965، أن تتحول من كيان محدود القدرات إلى مركز مالي ولوجسـتي عالمي، وفاعل موثوق داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

يرى جوزيف ناي أن "القوة الذكية" تقوم على دمج مقصود بين أدوات القوة الصلبة، كالقدرات العسكرية والمادية، وأدوات القوة الناعمة، مثل الجاذبية الثقافية والمصداقية السياسية، على نحو يتطلب فهمًا دقيقًا للسياق واتجاهاته نحو البيئة المستهدفة، وقدرة على تكييف الموارد مع الأهداف الإستراتيجية(1).

تنطلق هذه الدراسة من منظور تحليل الشبكات الذي يفترض أن القوة لا تُقاس بحجم الموارد فحسـب، وإنما بموقع الدولة داخل الشبكات الإقليمية والدولية. فكلما زاد تنوع الروابط واتسـعت قنوات التواصل، ازدادت قدرة الدولة على الوصول السريع إلى الشـركاء والمعلومات وأداء دور الوسـيط بين أطراف لا تتواصل عادة، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على التحكم في تدفق السلع والمعرفة ويُنتج نفوذًا يتجاوز حجمها الفعلي.

تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن تموضع الدولة داخل الشبكات قد يعزز نفوذها حتـى دون زيـادة مواردها المادية(2). وتُعد سـنغافورة مثالاً واضحًا على ذلك؛ إذ استثمرت في بناء رأس مال بشري عبر نظام تعليمي متطور مرتبط باحتياجات التنمية، وعززت شـبكة علاقاتها من خلال اتفاقيات تقليدية ورقمية وبنية تحتية متقدمة في الموانئ والمطارات؛ ما مكَّنها من الوصول التفضيلي إلى الأسـواق الكبرى وزيادة قربها من مراكز القرار الاقتصادي. وقد أسـهمت اسـتثماراتها المسـتمرة في البنية التحتية والحوكمة في ترسـيخ تنافسـيتها العالمية، وهو ما يثير تساؤلاً محوريًّا حول الكيفية التي اسـتطاعت بها سنغافورة توظيف محدودية مواردها لتحقق نفوذًا متناميًا وموقعًا فاعلاً في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والتنافس المتصاعد.

تفترض الدراسة أن تموضع سنغافورة بالقرب من مراكز المعرفة وصنع القرار، وتعدد انخراطها في المنصات والاتفاقات الدولية، إلى جانب امتلاكها مؤسسات فعالة قادرة علـى إدارة المعرفة وتنفيذ السياسـات، مكّنها من بناء نفـوذ يتجاوز وزنها المادي. وتستند هذه الفرضية إلى أدلة نظرية تُظهر أن اختيار الروابط الإستراتيجية يتيح للعُقد (Nodes) الصغيرة في الشبكات منافسة الفاعلين الأكبر متى أحسنت توظيف علاقاتها لخلق أوضاع تعاونية تعيد توزيع النفوذ داخل النظام الدولي(3).

وقع الاختيار على سـنغافورة لاختبار هذه الفرضية لكونها بيئة نموذجية تجمع بين الانفتـاح التجـاري، والتعددية في العلاقات، وكفاءة الجهاز الإداري. وفي مثل هذه البيئة، يُتوقع أن يظهر أثر "الموقع الشبكي" بوضوح إن كانت الفرضية صحيحة، في حين أن غيابه سيُضعفها. ويستند هذا إلى منطق "دراسة الحالة الكاشفة"، التي تتبع تطـور الحالـة من بدايتها حتى مخرجاتها، بدلاً من الاكتفـاء بملاحظة لحظة زمنية محدودة(4).

تُعد الكفاءة المؤسسية شرطًا أساسيًّا لتفعيل هذا المنطق؛ فالموقع الجيد في الشبكة يفتـح فرصًـا، لكنه لا يتحول إلى نفوذ فعلي إلا بوجود جهاز إداري محترف وقادر على التعلم. لذلك تُفهم نتائج الدراسة في ضوء بيئات منفتحة اقتصاديًّا ومؤسسيًّا(5). كمـا يدعم هذا الطرح ما تؤكده السوسـيولوجيا حـول "قوة الروابط الضعيفة" التي تخلـق المعرفـة والفرص عبر تنويع قنوات الاتصال، ومـا يطرحه منطق "الفجوات البنيوية" من أن المواقع الوسـيطة تمنح الدول الصغيرة مكاسب يمكن تحويلها إلى نفوذ سياسـي واقتصادي(6). ويُضاف إلى ذلـك منطق "الاعتماد المتبادل المعقد"، الذي يجعل المؤسسـات والمعايير والتحالفات عوامل رئيسـة في إعادة توزيع القوة في عالم مترابط ترتفع فيه كلفة العزلة(7).

تعتمد الدراسـة هذا الإطار النظري الذي يربط بين القوة الذكية وتحليل الشـبكات، محددةً شـروط التعميم الحذر في وجود انفتاح تجاري، واسـتقرار إقليمي نسـبي، وجهاز بيروقراطي كفؤ قادر على تحويل المعرفة إلى سياسات عملية. وتُعد سنغافورة في هذا السياق حالة مثالية لاختبار كيف يمكن للدول الصغيرة أن تُنتج تأثيرًا معتبرًا في بيئات تختلف في مستويات الفرص والقيود(8).

أولًا: الإطار المفاهيمي والنظري

لا يوجد في حقل دراسة "الدول الصغيرة" تعريف واحد متفق عليه؛ فبعض الباحثين يربط صِغَر الدولة بالمؤشرات المادية كعدد السكان وحجم الناتج المحلي والقوة العسكرية، بينما يرى آخرون أن الصغر مفهوم نسبي يُفهم من خلال المقارنة بالقوى الكبرى، فيما يذهب اتجاه ثالث إلى أن الصِغَر هو نتاج لهوية الدولة وسياستها في النظام الدولي أكثر من كونه مسألة كمية أو رقمية(1).

تاريخيًّا، ازداد الاهتمام بالدول الصغيرة مع نهاية الحقبة الاستعمارية في ثمانينات القرن العشرين وما تبعها من تفكك الإمبراطورية السوفيتية، لكن من دون أن يظهر معيار موحد للتصنيف؛ الأمر الذي دفع الباحثين إلى تبني تعريف تشخيصي متعدد الأبعاد بدلًا من البحث عن حدٍّ رقمي واحد(2). وفي بعض الدراسات المقارنة في الاقتصاد والسياسة، يُستخدم حدٌّ سكاني دون عشرة ملايين نسمة معيارًا عمليًّا، لكنه يظل أداة إجرائية لا قاعدة نظرية ثابتة(3).

أما من الناحية العملية، فقد أطلقت سنغافورة، عام 1992، "منتدى الدول الصغيرة" في نيويورك بوصفه منصة للتشاور بين الدول التي تصف نفسها بأنها صغيرة، دون أن يتحول ذلك إلى تعريف قانوني ملزم داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يدعم فكرة أن أي معيار عددي يجب التعامل معه كأداة تحليلية مرنة، لا كحدٍّ قاطع أو نهائي(4).

ينقل هذا التأسيس المفاهيمي السؤال من: "ما هي الدولة الصغيرة؟" إلى "كيف يمكن لموقعها في النظام الدولي أن يمنحها تأثيرًا يتجاوز قدراتها المادية؟" ويرتبط هذا السؤال بمنطق "الاعتماد المتبادل المعقد"، الذي يفترض تعدد قنوات التأثير وتراجع فاعلية الإكراه المباشر مع بروز دور المؤسسات والمعايير في إعادة توزيع القوة بين دول متفاوتة القدرات(5). وبهذا يصبح مفهوم القوة مرتبطًا بالموقع داخل الشبكات أكثر من ارتباطه بحجم الموارد.

يوفر تحليل الشبكات الاجتماعية والسياسية أدوات لقياس هذا المنظور من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة: المركزية والبينية والقرب، وهي ليست مؤشرات رقمية فحسب، وإنما أدوات تحليلية توضح كيف يمكن لمواقع معينة في الشبكة أن تمنح الدول نفوذًا متزايدًا عبر تصميم علاقاتها بدلًا من الاعتماد على مواردها الصلبة فقط(6).

وانطلاقًا من ذلك، يُعاد تعريف "القوة الذكية" لتُفْهَم على أنها هندسة إستراتيجية

لمواقــع الأدوات الصلبــة والناعمة داخل الشــبكات بحيث تُضاعف المؤسســات والمعايير والدبلوماسية أثر الموارد المادية وتقلِّل اعتمادها على مسار واحد. ويتسق هذا المفهوم مع ما خلصت إليه لجنة "القوة الذكية" في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشــنطن، التي رأت في التحالفات والمؤسسات والمعايير أدوات لتحويل الموارد إلى نفوذ مشروع ومستدام(7).

وفي حالة الدول الصغيرة، يصبح "التصميم الشبكي للأدوات" عملية لترتيب القنوات التي تعزز القرب من مراكز صنع القرار، سواء بغرض توسيع الوصول إلى الأسواق، أو تســريع نقل التكنولوجيا، أو أداء أدوار الوساطة بين أطراف غير مترابطة. ويُقاس النجاح هنا بقدرة الدولة على تنويع قنواتها وتوســيع نطاق تفاعلها(8). وتتفق هذه الرؤية مع أدبيات الدول الصغيرة التي تشــير إلى هشاشــتها البنيوية وارتفاع تعرضها للصدمات الخارجية بســبب محدودية أسواقها واعتمادها على واردات أو صادرات محدودة، وأن تجاوز هذه الهشاشــة يتطلب إصلاح المؤسســات، وبناء جهاز إداري محتــرف مرتبط بالمجتمع والشــراكات الإنتاجية، والانخراط النشــط في المنصات الدولية(9). كما تُظهر خبرات الاتحاد الأوروبي أن توظيف المعايير والقانون الدولي والمنظمات متعددة الأطراف يشكِّل آلية فاعلة لتعزيز النفوذ والوصول إلى الأجندات العالمية(10).

وبهذا المعنى، يشــكل "التصميم الشــبكي للأدوات" جســرًا يربط بين مفهوم القوة الذكية وموقع الدول الصغيرة في النظام الدولي، ويقدم خريطة عملية تحدد المراكز الأكثر تأثيرًا داخل الشــبكات، مع آلية لقياس العلاقة بين المواقع والنتائج السياســية والاقتصاديــة، بمــا يتيح برنامجًــا بحثيًّا قابلاً للاختبار من خلال بيانات الشــبكات وأساليب المقارنة الكمية(11).

وانطلاقًا من هذا الإطار المفاهيمي، تعتمد الدراسة منهجية تحليل شبكي لدراسة حالة ســنغافورة ضمن منظومة القوة الذكية، بهدف الكشف عن كيفية تحقق هذا المفهوم في الواقع العملي. ويرتكز التصميم على الجمع بين التحليل الشبكي متعدد الطبقات وتتبع تسلســل الأسباب داخل الحالة، اســتنادًا إلى الفرضية القائلة: إن القوة الذكية تتحدد بموقع الدولة داخل الشبكات أكثر من حجم مواردها وحده(12).

وتتبع الدراســة منهجية دراســة الحالة نظرًا لملاءمتها للأسئلة الاستكشافية التي تبدأ بصيغة "كيف"؛ إذ تتيح تفسير العلاقات السببية الكامنة وراء المتغيرات، وتسمح في الوقت نفسه بدرجة من التعميم النسبي (generalizability)(13).

لقياس الموقع الشبكي، تستخدم الدراسة ثلاثة مؤشرات رئيسة، هي: المركزية، التي تُعبِّر عن عدد الروابط المباشرة التي تربط الدولة بغيرها من الفاعلين؛ والقرب، الذي يقيس سرعة الوصول إلى الموارد أو المعلومات داخل الشبكة والبينية التي توضح قدرة الدولة على لعب دور الوسيط بين أطراف لا تتواصل مباشرة. وتشير دراسات الشبكات متعددة الطبقات إلى أن المركزية المجمعة عبر مجالات مختلفة ترتبط بدرجة الحضور الاقتصادي للدولة، في حين تمثل البينية أداة لقياس نفوذها الوسيط في النظام الدولي(14). وتُعد هذه المقاييس من الأدوات المعتمدة في أدبيات تحليل الشبكات، وقد أثبتت فعاليتها في رصد العلاقات البنيوية بين الدول والفاعلين داخل الأنظمة المعقدة(15).

ثانيًا: سنغافورة والقوة الذكية: النظرية والسياق

تُعد سنغافورة من الدول الصغيرة جغرافيًّا وديمغرافيًّا؛ إذ يبلغ عدد سكانها نحو 5.9 ملايين نسمة(16). واستجابةً لهذا الوضع الحرج، أقَرَّت قانون الخدمة الوطنية الإلزامية الذي يُطبق لمدة عامين كاملين على الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا(17). ووفق ميزانية الدولة لعام 2023، بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي نحو 17.98 مليار دولار، مسجِّلاً زيادة بنسبة 5.6٪، لتحتل سنغافورة المرتبة الثالثة والعشرين عالميًّا في الإنفاق العسكري(18). ورغم حساسية الأرقام الدفاعية بين عام وآخر، فإن هذا البند يظل من أكبر مكونات الإنفاق العام في إطار نمط ثابت يفضل الجودة التكنولوجية والجاهزية البشرية على الكم المادي للسلاح، وهو خيار إستراتيجي عقلاني لدولة صغيرة محاطة ببيئة إقليمية متغيرة تستند إلى منطق الردع(19).

تستند القوة الذكية لسنغافورة إلى بيئة سياسية مستقرة نسبيًّا ضمن نظام برلماني جمهوري تُمارَس فيه السلطة التنفيذية عبر حكومة مسؤولة أمام البرلمان(20). وتتوزع السلطات في بنية مؤسسية واضحة بين التشريع والقضاء والتنفيذ، ويضم البرلمان 93 مقعدًا منتخبًا مباشرة، يُضاف إليها نواب مرشحون لضمان التعددية(21). ويمثل حزب العمل الشعبي (People's Action Party) الحزب المهيمن في البلاد منذ نهاية الاستعمار البريطاني، عام 1959(22). وقد سمحت هذه الاستقرارية المؤسسية بتنفيذ سياسات طويلة الأمد في مجالات الاقتصاد والتعليم ومكافحة الفساد وإدارة التنوع

العرقي واللغوي، وهي موارد "ناعمة" تكتسب وزنًا مضاعفًا حين تُصمَّم شبكيًّا(23). على المستوى الاقتصادي، تُعد سنغافورة من الاقتصادات المتقدمة وذات الدخل المرتفع؛ إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد نحو 90 ألف دولار، وتحتل المرتبة السادسة والثلاثين عالميًّا في الناتج المحلي الإجمالي(24). ولتعزيز شبكتها الاقتصادية، عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيس للتنمية، كما تبنَّت سياسات تشريعية قلَّصت الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ومنحت الشركات مرونة أكبر في إدارة شؤونها(25).

وفي المقابل، تعمل الحكومة على تهيئة بيئة مؤسسية داعمة عبر مجلس التنمية الاقتصادية الذي يهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتوفير بيئة محفزة للمستثمرين(26). ووفقًا لإحصائيات البنك الدولي، تحتل سنغافورة المرتبة الثانية في آسيا والثامنة عشرة عالميًّا في مؤشر تيسير ممارسة الأعمال التجارية، متقدمة على جيرانها الكبار مثل الهند والصين وكوريا(27).

انعكست هذه المكانة الاقتصادية في جعلها بيئة جاذبة للاستقرار والعمل؛ إذ ارتفع عدد سكانها من 4.2 ملايين نسمة، عام 2004، إلى نحو 5.9 ملايين، عام 2023، وفق بيانات البنك الدولي، وهو نمو يُعزى إلى ارتفاع مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي(28). ويتكون المجتمع السنغافوري من تركيبة متعددة الأعراق تضم أقليات صينية وملايوية وهندية، وتتبنى الحكومة سياسة داخلية تقوم على نزع الطابع السياسي (depoliticization) لإدارة هذا التنوع الثقافي وحماية الهويات المختلفة(29). وفي هذا الإطار، نفذت مشروعًا إسكانيًّا يعزز التمازج بين فئات المجتمع؛ ما أسهم في توحيد أنماط التفكير وتعميق اللُّحمة الوطنية، وتعزيز فرص التفاعل بين المكونات السكانية، وهو ما يُعد عاملاً رئيسًا في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي(30).

أما في محور الحوكمة والنزاهة، فقد تبنَّت سنغافورة ما يُعرف بسياسة "العصا الغليظة" (Big Stick Policy) التي اقترنت بتأسيس هيئة مستقلة تضم مكتب التحقيق في الممارسات غير المشروعة ومكتب الحكومة النظيفة(31). وتبنت نهج "صفر تسامح" مع الفساد؛ ما رفع تصنيفها إلى المرتبة الثالثة عالميًّا وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 بدرجة 85/ 100، في أداء يعكس عمق الضبط المؤسسي ويعزز من جاذبيتها الاستثمارية(32). لقد أصبحت النزاهة المؤسسية جزءًا من "علامتها

الوطنيــة" التي تجذب المســتثمرين والطلاب والمهنيين، وتعزز موثوقية شــبكاتها الاقتصادية والسياسية أيضًا(33).

ويتأســس العمود الآخر في القوة الذكية على محور التعليم بوصفه اســتثمارًا طويل الأجل في رأس المال البشــري؛ إذ يُصنَّف النظام التعليمي الســنغافوري ضمن أكثر الأنظمــة تقدمًــا عالميًّا(34). وتركز وزارة التعليم على تطوير الذات والتعلم الفردي وجعل البيئة التعليمية أقل تنافســية، باعتبار أن المقارنات المفرطة تحد من الإبداع والدافعية الذاتية. وفي هذا الســياق، صــرَّح وزير التعليم، أونغ يي كونغ (Ong Ye Kung)، بأن "التعلم ليس منافسة"(35). وقد حققت سنغافورة المرتبة الأولى عالميًّا فــي برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) لعام 2016 متفوقة على الصين واليابان والولايــات المتحدة؛ ما يعكس كفاءة منظومتهــا التعليمية وقدرتها على رفد الدولة بكوادر عالية الجودة(36).

كما أطلقت وزارة التعليم عام 2004/ 2005 مبادرة "تعليم أقل وتعلم أكثر" (Teach Less, Learn More) لتحسين جودة التعلم العميق وتحويل دور المعلم من "مُلقن" إلى "مصمم خبرة تعليمية"، مع مواءمة المناهج لاحتياجات ســوق العمل، واعتماد اللغة الإنجليزية لغةً أساســية إلى جانب لغة الأم(37). وقد أنتج هذا المزج اللغوي قوةً عاملة قادرة على تشــغيل قنوات الوســاطة المعرفية عبر شبكات إقليمية ودولية؛ ما رفع من مركزية سنغافورة في أسواق الخدمات العامة والبحث ونقل التكنولوجيا، وســهَّل تواصلها مع المراكز العالمية، وعزز دورها الوســيط فــي نقل المعرفة بين الثقافات(38).

ويمثل الانخراط التجاري الكثيف محورًا رئيسًا في نهج القوة الذكية السنغافورية. فقد حافظ ميناء ســنغافورة على مكانته كأكبر مركز ترانزيت للحاويات عالميًّا؛ إذ تجاوز حجم المناولة 41.1 مليون حاوية مكافئة (TEU) عام 2024، في اســتمرار للإنجاز التاريخي المســجل عام 2023 حين تخطى حاجز الأربعين مليون حاوية لأول مرة، مع كون نحو 90٪ من الحركة ترانزيت عابرًا(39). ويعكس ذلك درجة مركزية عالية في شبكة التجارة البحرية العالمية(40).

وتُظهــر بيانات البنك الدولي ارتفاع الصادرات من 37 مليار دولار، عام 2002، إلى 122.6 مليارًا، عام 2022، وزيادة الواردات من 44.1 إلى 125.9 مليارًا خلال الفترة ذاتها؛ ما يدل على نمو متسارع في النشاط الإنتاجي والاستثماري واندماجٍ أعمق في

شـبكة التجارة العالمية(41). وعلى المحور الجوي، اسـتعاد مطار شانغي الصدارة وفـق تصنيف موقع (Skytrax) كأفضل مطار في العالم، عامي 2023 و2025، وهو مؤشـر على جودة الخدمة واتسـاع الشبكة، ويعكس أثرًا اقتصاديًّا مباشرًا في مجالي السياحة والأعمال(42).

فعَّلـت سـنغافورة حتى الآن 28 اتفاقية تجارة حرة ثنائيـة ومتعددة الأطراف، تربط اقتصادها بشـبكات إنتاج وسلاسـل قيمة عالمية، وتقلِّل كلفة العبور وتُسرِّع اندماج الشـركات المحلية في الأسواق الكبرى(43). ومن أبرزها اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشـاملة (RCEP) التي تضم 15 دولة من آسـيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي (EUSFTA) التي عززت مكانة سـنغافورة بوابةً تجاريةً بين آسـيا وأوروبا(44). ويشـير أدب الاقتصاد السياسـي إلى أن مثل هذه الاتفاقات لا تقتصر على خفض التعرفة، بل تُعيد هندسـة "قواعد المنشـأ" وحقوق المسـتثمر والمعاييـر التنظيمية؛ ما يخلق روابط مؤسسـية تغذي بنية الشـبكة التي تتوسطها الدولة الصغيرة(45).

وتسـعى سـنغافورة لزيـادة مركزيتها في الشـبكات من خلال تعزيـز علاقاتها مع القـوى الكبـرى؛ إذ كانت من أوائـل الدول التي وقَّعت اتفاقيـة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة (USSFTA)، عام 2004؛ ما أدى إلى زيادة ملموسـة في التبادل التجاري بينهما(46). كما تحافظ على علاقاتها مع الصين عبر مشـاركتها في مبادرة "الحزام والطريق"، انطلاقًا من إدراكها أن دعم مثل هذه المبادرات يوسـع خياراتها للمناورة(47).

إقليميًّا، وثَّقت سـنغافورة علاقاتها مع الدول المجاورة؛ فوقَّعت سبع اتفاقيات ثنائية مع إندونيسيا، عام 2019، شملت مجالات الاستثمار والثقافة والتكنولوجيا والابتكار المالي، كما عززت التعاون مع ماليزيا عبر الحوار المباشر بشأن الحدود والموانئ، واتفقتا على مشروع الربط البري لتسهيل حركة المسافرين(48). وتُعَد سنغافورة أحد الشـركاء الرئيسـيين للهند؛ إذ وُقِّعت بينهما اتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل، عام 2005، وأصبحت بحلول 2017 خامس أكبر شـريك تجاري للهند عالميًّا(49). كما تؤدي دورًا فاعلاً في رابطة دول جنوب شـرق آسـيا (الآسيان)، وَوُصفت بـ"الجناح المسير" للرابطة لما تبديه من التزام بالاستقرار الإقليمي(50).

وتُكمل سـنغافورة "التصميم الشـبكي لأدوات القوة الذكية" من خلال دبلوماسـية متعـددة الأطـراف تُعزز حضور الدول الصغيرة في الحوكمة العالمية. فقد أسسـت

"منتدى الدول الصغيرة" (FOSS) في الأمم المتحدة عام 1992، الذي توسع ليضم 108 دول(51). وأنشـأت، عام 2009، "مجموعة الحوكمة العالمية" (3G) المكونة من 30 دولة صغيرة ومتوسطة، لمدِّ قناة اتصال بين عضوية الأمم المتحدة ومجموعة العشـرين(52). ومن خلال هـذه المنصات، أطلقت برامج زمالـة لتعزيز القدرات المؤسسـية في مجالات التحول الرقمي والتنمية المسـتدامة، واستضافت 88 سفيرًا مـن 62 دولة بين عامـي 2015 و2020؛ ما جعلها مركزًا لنقـل الخبرات ومواجهة التحديات التنموية(53).

وقد امتدت شراكاتها إلى قارات العالم كافة؛ إذ وقَّعت اتفاقيات تعاون مع كندا، عام 2018، في مجالات الأمن السـيبراني والبنية التحتية والمدن الذكية(54). وحافظت على تصنيفها كـ"ثاني أكثر دولة تنافسـية رقميًّـا في العالم بعد الولايات المتحدة"، وفق تقرير التنافسـية الرقمية العالمية لعام 2020 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإداريـة (IMD World Digital Competitiveness Ranking)(55). كما تحتضن نحـو مائة شـركة رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمـة، وتنتمي إلى عدد كبير من المنظمـات الدولية والإقليمية مثل الأمـم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها(56).

الجدول رقم (1) المنظمات التي تشارك سنغافورة في عضويتها

م	الاسم بالعربية	الاسم بالإنجليزية	الاختصار
1	رابطة دول جنوب شرق آسيا	Association of Southeast Asian Nations	ASEAN
2	الاتحاد الإفريقي	African Union	AU
3	منتدى جزر المحيط الهادئ	Pacific Islands Forum	PIF
4	مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة	United Nations Human Rights Council	UNHRC
5	منظمة الصحة العالمية	World Health Organisation	WHO
6	المنظمة الدولية للهجرة	International Organisation for Migration	IOM
7	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD
8	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	International Atomic Energy Agency	IAEA

9	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation	UNESCO
10	منظمة التجارة العالمية	World Trade Organisation	WTO
11	جماعة الكاريبي	Caribbean Community (CARICOM)	CARICOM
12	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	International Bank for Reconstruction and Development	IBRD
13	منظمة الطيران المدني الدولي	International Civil Aviation Organisation	ICAO
14	غرفة التجارة الدولية (اللجان الوطنية)	International Chamber of Commerce (National Committees)	ICC
15	منظمة العمل الدولية	International Labour Organisation	ILO
16	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	Food and Agriculture Organisation	FAO
17	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF

المصدر: من إعداد الباحثة.

توظف القوات المسلحة السنغافورية أدواتها ركيزةً مكمِّلةً إلى جانب القوة اللينة لتوسيع نفوذها الشبكي؛ إذ تحافظ على عنصر القوة الصلبة عبر نظام تجنيد إلزامي منظم واستثمارات نوعية لتطوير قدراتها العسكرية. وفي هذا الإطار، أدخل سلاح الجو السنغافوري طائرات من طرازF-35A إلى الخدمة ضمن خطة تهدف إلى إبدال أسطوله بطائرات F-35B، لتصبح أول دولة في جنوب شرق آسيا تمتلك هذا النوع من الطائرات، إلى جانب أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية(61). وقد جاء هذا الاختيار رغم تعقيداته التقنية ومداه القتالي المحدود الذي يبلغ نحو 450 ميلاً بحريًّا، نظرًا لقدرة الطائرة على الإقلاع القصير والهبوط العمودي بما يتناسب مع ضيق المساحة الجغرافية للدولة، وهو ما يعكس سعي سنغافورة لمواءمة قدراتها الدفاعية مع بيئتها الإقليمية المعقدة(62). وقد انعكس هذا التوجه في موقعها المتقدم على مؤشر Global Firepower؛ حيث احتلت المرتبة 29 من بين 145 دولة(63).

وفي سياق مواز لجهودها الدفاعية، تبنَّت سنغافورة بُعدًا تنمويًّا دوليًّا يرتكز على تصدير المعرفة وتبادل الخبرات مع الدول النامية، في إطار سعيها لتعزيز مكانتها كـ"مواطن عالمي صالح" (Good Global Citizen) وبناء علاقات ثقة مؤسسية

مع شـركائها في الجنوب العالمي(64). وتندرج ضمن هذه المبادرات برامج القيادة الإسـتراتيجية لعام 2010، وبرنامج بناء القدرات في سـلطنة عُمان عام 2012، إلى جانب إنشـاء مراكز تدريب إقليمية في الأردن وقطر، وتدريب قرابة 900 مسـؤول أجنبـي في مجالات الإدارة والسياسـات العامة(65). وتجسـد هـذه الجهود أحد تطبيقات التحليل الشـبكي التي تفيد بأن النفوذ في العلاقات الدولية يتحدد بالموقع داخل الشبكات لا بحجم الموارد فحسب؛ إذ استطاعت سنغافورة تحويل هشاشتها الجغرافية المحدودة إلى ميزة نسبية تعزز فاعلية نهجها في القوة الذكية(66).

ثالثًا: القيود والسياق البنيوي المحيط بسنغافورة

داخليًّـا، تُظهر النقاشـات المتكررة حول محاولات التأثيـر الخارجي عبر الدين أو العِرق أن مواجهة "تسـييس الهوية" سـتظل أحد التحديات الدائمة للنظام السياسي السـنغافوري. وقد أكدت التصريحات الحكومية في السـنوات الأخيرة، ولاسـيما خلال الحملات الانتخابية، ضرورة رفض "تسـييس الهوية" وعدم السماح بتوظيف الدين أو العِرق في السياسـة أو تمكين فاعلين خارجيين من اسـتغلال الانقسامات المجتمعية(67). يعكس هذا الخطاب إدراك القيادة السياسـية أن التهديدات الشبكية لا تنبع فقط من الأسـواق أو الجغرافيا، وإنمـا تمتد أيضًا إلى التدخلات الخارجية عبر المنصات الرقمية، وهو ما يربط بين تجانس الشـبكة الداخلية وصلابة تموضع الدولة في شـبكات الإقليم والعالم. فالحفاظ على التماسـك الداخلي يُعد شـرطًا أساسيًّا لتعزيز مصداقية سنغافورة الدولية وسيطًا موثوقًا وشريكًا يُعوَّل عليه(68).

إقليميًّـا، تواجه سـنغافورة قيودًا تحد من فاعلية أدوات قوتهـا الذكية نتيجة احتدام التنافس بين دول الآسـيان التي تسـعى بدورها إلى تعزيـز نفوذها داخل المنظومة الإقليمية. ويزداد هذا التحدي تعقيدًا بسـبب موقعها الجغرافي بين قوتين إقليميتين أكبر حجمًا، ماليزيا وإندونيسـيا؛ حيث تحتل الأخيرة المرتبة الثالثة عشرة عالميًّا في القدرات العسكرية(69). ويؤدي هذا الواقع إلى تضييق هامش الحركة أمام سنغافورة، ويدفعها إلى ممارسة توازن دقيق بين التعاون والتنافس لضمان استمرار نفوذها.

ولمواجهة هذا الوضع، تبنَّت سـنغافورة سياسـة سلمية في محيطها الإقليمي، تقوم على الحياد وتجنب الدخول في تحالفات عسـكرية صلبة. فهي لا تسـمح بوجود قواعد دائمة لدول كبرى على أراضيها، لكنها تتيح للولايات المتحدة استخدام بعض

قواعدها البحرية والجوية البريطانية السابقة بصورة مؤقتة(70). وبهذا النهج، تحافظ على توازن حساس بين واشنطن وبكين من خلال تنويع شراكاتها الاقتصادية والأمنية دون الارتهان لأي محور(71).

وفي ظل التحولات في طبيعة الصراعات الدولية، تواجه سنغافورة حوادث قرصنة وانتهاكات لمياهها الإقليمية نظرًا لموقعها على أحد أهم الممرات البحرية العالمية. ويشكِّل مضيق ملقا في هذا السياق مصدر قوة وهشاشة في الوقت نفسه؛ إذ تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية، وتعتمد عليه الصين لضمان تدفق إمدادات الطاقة(72). ويعني أي اضطراب أمني في هذا المضيق تهديدًا مباشرًا لسنغافورة، رغم تفوقها في إدارة الموانئ والمطارات. لذلك تبنَّت الدولة سياسات تهدف إلى "خفض المخاطر" وتنويع القنوات التجارية والأمنية لضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات(73).

وفي إطار الاستجابة لهذه التحديات، جاءت مبادرة "عيوننا" (Our Eyes Initiative) التي أطلقت عام 2018 لتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين دول الآسيان، من خلال إنشاء آليات اتصال وتنسيق عابرة للحدود لتبادل المعلومات حول التهديدات المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب(74). ويُنظَر إلى هذه المبادرة بوصفها خطوة عملية نحو بناء منظومة أمن جماعي إقليمي أكثر تكاملاً وقدرة على مواجهة المخاطر العابرة للحدود(75).

على الصعيد الدولي، تواجه سنغافورة تحديًا مستمرًّا في الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع القوى الكبرى، خصوصًا مع تصاعد التنافس الأميركي-الصيني في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ(76). وقد تعرضت في بعض الأحيان لاتهامات بالانحياز؛ ما يفرض عليها ممارسة دبلوماسية عالية الحساسية تقوم على تقدير دقيق للمصالح المتشابكة لضمان حماية مصالحها الوطنية دون الانجرار إلى أي محور صراعي(77).

ورغم هذا التوازن الحذر، واجهت سنغافورة تحديات في توسيع دورها وسيطًا في النزاعات الإقليمية والدولية؛ إذ تُظهر السجلات الدبلوماسية أن مشاركتها في جهود الوساطة ظلت محدودة النطاق، واقتصرت في الغالب على تهيئة قنوات للحوار واستضافة لقاءات غير رسمية بين أطراف متباعدة المواقف. وقد برز هذا التوجه

في بعض القضايا المتعلقة بعلاقات دول جنوب شـرق آسيا؛ حيث سعت سنغافورة إلى تعزيز التواصل وتخفيف التوترات دون أن تتولى وسـاطة رسـمية مباشرة(78). ومـع ذلـك، فإن قدرتها علـى توظيف هذا الدور ضمن شـبكة العلاقات الإقليمية والدولية تمثل أحد مظاهر قوتها الذكية؛ حيث تُعد الوساطة شكلاً من أشكال الترابط الشبكي الذي تستمد منه سنغافورة نفوذها من خلال الربط بين أطراف يقل اتصالها المباشر(79).

وقد عززت سياسـتها القائمة على الحياد والثقة المتبادلة هذا الدور، كما تجلى في اسـتضافتها قمة ترامب-كيم، عام 2018، التي مثَّلت محطة دبلوماسية محورية لفتح قنـوات الحـوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشـمالية لإرسـاء إطار للسلام في المنطقة(80). ورغم أن القمة لم تُسفر عن اتفاق عملي ملزم، فإن نجاح استضافتها بحدِّ ذاته أسهم في ترسيخ صورة سنغافورة وسيطًا دبلوماسيًّا موثوقًا ومركزَ تواصلٍ دولي فاعلاً(81).

خاتمة

أظهرت الدراسـة أن تجربة سـنغافورة تمثل نموذجًا متقدمًا في توظيف القوة الذكية ضمن إطار شبكي متكامل؛ حيث تبين أن قدرة الدولة الصغيرة على مضاعفة نفوذها لا تنبع من حجم مواردها، وإنما من حُسـن تصميم أدواتها وتوزيعها داخل شـبكة مترابطة من السياسات والمؤسسات. وقد أثبت التحليل أن الفرضية الرئيسة للدراسة تحققـت إلى حدٍّ كبير؛ إذ أظهرت مؤشـرات القرب والبينيـة والمركزية أن الموقع الشـبكي هو الذي يحدد مسـتوى التأثير، لا الكم المادي للقدرات العسـكرية أو الاقتصادية.

كمـا أوضحـت النتائـج أن التكامل بين التعليـم والحوكمة والاتفاقيـات التجارية والمنظومات الدفاعية يشكِّل بنية عضوية تمنح سنغافورة قدرةً على التواصل الفعَّال مع شبكات إقليمية ودولية متعددة المستويات؛ مما يحوِّل أدواتها المعرفية والمؤسسية إلـى نفـوذ يمكن قياسـه وملاحظته. ويتضح من ذلك أن القـوة الذكية في التجربة السـنغافورية تقوم على هندسة مؤسسية واعية لقنوات النفوذ ومساراته، تنسجم فيها أدوات القوة الصلبة والناعمة ضمن رؤية إستراتيجية ترتكز على منطق الموقع الشبكي للدولة بدلاً من الاعتماد على حجم مواردها المادية.

ومع ذلك، تبيَّن أن هذا النهج يظل مشـروطًا بعوامل بنيوية ضرورية، مثل الاستقرار الداخلـي والقدرة المؤسسـية على التعلـم وبيئة إقليمية منفتحة تسـمح بالاندماج والتفاعل. فغياب أحد هذه العناصر قد يحوِّل التموضع الشبكي إلى حضورٍ محدود التأثيـر؛ مما يفـرض على الدول الصغيرة صيانةً دائمةً لبنيتها المعرفية والمؤسسـية لضمان استدامة نفوذها الذكي.

وانطلاقًـا مـن نتائج هذه الدراسـة، يمكـن القول: إن مفهوم القـوة الذكية بصيغته الشـبكية يقدم إطارًا تحليليًّا قابلاً للاختبار المقارن يتيح دراسة حالات أخرى عربية وآسيوية تتشابه من حيث محدودية الموارد أو التعقيد الجيوسياسي. ويمكن للبحوث المسـتقبلية أن تختبر فرضيات جديدة، من بينها: مدى تأثير الكفاءة المؤسسـية على مركزية الدولة داخل الشبكات الإقليمية، والعلاقة بين بنية الحوكمة الداخلية وموقع الدولة في شـبكات الاقتصاد الرقمي، وأثر التحولات التكنولوجية في إعادة تشكيل مفهوم النفوذ للدول الصغيرة.

بهذا، تنتقل القوة الذكية من كونها خطابًا تفسيريًّا عامًّا إلى أداة تحليلية ديناميكية يمكن توظيفها في فهم آليات النفوذ في النظام الدولي المعاصر، وقياس تفاعل الدولة مع شـبكات الاقتصاد والسياسـة والمعرفة ضمن بيئة عالمية تتجه نحو مزيد من الترابط والتعقيد.

المراجع

(1) APEC PSU. Study on Convergences and Divergences of FTAs in the APEC Region, 2025. Retrieved May 6, 2025, from https://www.apec.org/

(2) Baldacchino, G., and A. Wivel. “Small States: Concepts and Theories.” In Handbook on the Politics of Small States, edited by G. Baldacchino and A. Wivel, 2–19. Edward Elgar, 2020. https://doi.org/10.4337/9781788112932.00007

(3) Boccaletti, S., G. Bianconi, R. Criado, C. I. Del Genio, J. Gómez-Gardeñes, M. Romance, et al. “The Structure and Dynamics of Multilayer Networks.” Physics Reports 544, no. 1 (2014): 1–122. https://doi.org/10.1016/j.physrep.2014.07.001

(4) Bonaccorsi, G., M. Riccaboni, G. Fagiolo, and G. Santoni. “Country Centrality in the International Multiplex Network.” Applied Network Science 4, no. 1 (2019): 126. https://doi.org/10.1007/s41109-019-0207-3

(5) Burt, R. S. Structural Holes: The Social Structure of Competition. Harvard University Press, 1992.

(6) Central Intelligence Agency (CIA). The World Factbook: Singapore. Retrieved April 24, 2025, from https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/singapore/#government

(7) Centre for International Law. Free Trade Agreements and Singapore. National University of Singapore, 2021. Retrieved May 12, 2025, from https://cil.nus.edu.sg/publication/free-trade-agreements-and-singapore/

(8) Cha, V., and S. M. Terry. Assessment of the Singapore Summit. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2018. Retrieved April 28, 2025, from https://www.csis.org/

(9) CNA. GE2025: Lawrence Wong Cautions Against Identity Politics and Foreign Interference. Retrieved May 9, 2025, from https://www.channelnewsasia.com/

(10) Crowards, T. "Defining the Category of 'Small' States." Journal of International Development 14, no. 2 (2002): 143–179. https://doi.org/10.1002/jid.860

(11) CSIS Commission on Smart Power. A Smarter, More Secure America. Center for Strategic and International Studies, 2007. https://www.csis.org/analysis/smarter-more-secure-america

(12) DiploFoundation. Diplomacy of Small States: Trends in 2024. Retrieved April 21, 2025, from https://www.diplomacy.edu/topics/diplomacy-of-small-states/

(13) Evans, P. Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation. Princeton University Press, 1995.

(14) Freeman, L. C. "Centrality in Social Networks: Conceptual Clarification." Social Networks 1, no. 3 (1979): 215–239. https://doi.org/10.1016/0378-8733(78)90021-7

(15) George, A. L., and A. Bennett. Case Studies and Theory Development in the Social Sciences. MIT Press, 2005.

(16) Gerring, J. Case Study Research: Principles and Practices. Cambridge University Press, 2007.

(17) Global Firepower. 2025 Singapore Military Strength. Retrieved May 17, 2025, from https://www.globalfirepower.com/

(18) Granovetter, M. S. “The Strength of Weak Ties.” American Journal of Sociology 78, no. 6 (1973): 1360–1380. https://doi.org/10.1086/225469

(19) Hafner-Burton, E. M., M. Kahler, and A. H. Montgomery. “Network Analysis for International Relations.” International Organization 63, no. 3 (2009): 559–592. https://doi.org/10.1017/S0020818309090195

(20) Hanneman, R. A., and M. Riddle. Introduction to Social Network Methods. University of California, Riverside, 2005.

(21) Hsieh, P. L. Shaping New Interregionalism: The EU–Singapore FTA and Beyond. Singapore Management University, 2025. Retrieved April 27, 2025, from https://ink.library.smu.edu.sg/

(22) Iranzo, J., J. M. Buldú, and J. Aguirre. “Competition Among Networks Highlights the Power of the Weak.” Nature Communications 7 (2016): 13273. https://www.nature.com/articles/ncomms13273

(23) Katzenstein, P. J. Small States in World Markets: Industrial Policy in Europe. Cornell University Press, 1985.

(24) Keohane, R. O., and J. S. Nye. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Little, Brown, 1977.

(25) Kivelä, M., A. Arenas, M. Barthelemy, J. P. Gleeson, Y. Moreno, and M. A. Porter. “Multilayer Networks.” Journal of Complex Networks 2, no. 3 (2014): 203–271. https://doi.org/10.1093/comnet/cnu016

(26) Long, J. C., F. C. Cunningham, and J. Braithwaite. “Bridges, Brokers and Boundary Spanners in Collaborative Networks: A Systematic Review.” BMC Health Services Research 13 (2013): 158. https://bmchealthservres.biomedcentral.com/articles/10.1186/1472-6963-13-158

(27) Maoz, Z. Networks of Nations: The Evolution, Structure, and Impact of International Networks, 1816–2001. Cambridge University Press, 2010.

(28) Maritime and Port Authority (MPA). Container Throughput Crosses 40 Million TEUs; Singapore Remains World’s Largest Transshipment Hub. Retrieved May 13, 2025, from https://www.mpa.gov.sg/

(29) MINDEF Singapore. History—National Service Established in 1967. Retrieved April 30, 2025, from https://www.mindef.gov.sg/

(30) Ministry of Education Singapore (MOE). Teach Less, Learn More. Policy speeches and briefs, 2005. Retrieved May 3, 2025, from https://www.moe.gov.sg/

(31) Ministry of Education Singapore (MOE). Bilingual Policy. Retrieved May 10, 2025, from https://www.moe.gov.sg/

(32) Ministry of Foreign Affairs (MFA). Small States (FOSS and 3G). Retrieved April 22, 2025, from https://www.mfa.gov.sg/

(33) Ministry of Foreign Affairs Singapore (MFA). Sanctions and Restrictions Against Russia. 2022. Retrieved May 11, 2025, from https://www.mfa.gov.sg/

(34) Ministry of Foreign Affairs Singapore (MFA). Ministerial Statement to Parliament on Ukraine. 2022. Retrieved April 25, 2025, from https://www.mfa.gov.sg/

(35) Ministry of Foreign Affairs Singapore (MFA). 14th FOSS Fellowship—Press Release. 2025. Retrieved May 14, 2025, from https://www.mfa.gov.sg/

(36) Ministry of Foreign Affairs—New York Mission (MFA-NY). Global Governance Group (3G) Overview. 2024. Retrieved May 8, 2025, from https://www.mfa.gov.sg/

(37) Ministry of Trade and Industry Singapore. EU–Singapore Free Trade Agreement (EUSFTA). 2019. Retrieved May 7, 2025, from https://www.mti.gov.sg/

(38) Ministry of Trade and Industry Singapore. Speech by Minister S. Iswaran at the FTA Symposium 2019. 2019. Retrieved April 29, 2025, from https://www.mti.gov.sg/Newsroom/Speeches/2019/10/Speech-by-Minister-S-Iswaran-at-the-FTA-Symposium-2019

(39) Ministry of Trade and Industry Singapore. RCEP—Entry into Force / Singapore Ratification. 2022. Retrieved April 23, 2025, from https://www.mti.gov.sg/

(40) Ministry of Trade and Industry Singapore. Free Trade Agreements—Overview (28 Implemented Agreements). 2025. Retrieved May 5, 2025, from https://www.mti.gov.sg/

(41) National Library Board (NLB). National Service Becomes Compulsory (1967). Retrieved April 24, 2025, from https://eresources.nlb.gov.sg/

(42) Ní Ó Súilleabháin, D. Small States at the United Nations: Diverse Perspectives, Shared Opportunities. International Peace Institute, 2014. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_small_states_at_un.pdf

(43) Nye, J. S., Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. PublicAffairs, 2004.

(44) Nye, J. S., Jr. The Future of Power. PublicAffairs, 2011.

(45) Office of the U.S. Trade Representative. U.S.–Singapore Free Trade Agreement (In Force Since January 1, 2004). Retrieved May 2, 2025, from https://ustr.gov/

(46) Prime Minister's Office (PMO). Press Remarks on Identity Politics and Foreign Interference. 2025. Retrieved April 28, 2025, from https://www.pmo.gov.sg/

(47) PSA. News Release: Over 40 Million TEUs Handled in 2024. 2024. Retrieved May 10, 2025, from https://www.globalpsa.com/

(48) Reuters. ASEAN Excludes Myanmar Junta Chief from Summit; Singapore Says Decision Difficult but Necessary. 2021. Retrieved April 30, 2025, from https://www.reuters.com/

(49) Rodrik, D. What Do Trade Agreements Really Do? Harvard University. Retrieved April 27, 2025, from https://drodrik.scholar.harvard.edu/

(50) Saner, R., and L. Yiu. "Learning to Grow: A Human Capital-Focused Development Strategy, with Lessons from Singapore." International Development Policy 5, no. 3 (2014). https://www.csend.org/publications/human-development/389-learning-to-grow-a-human-capital-focused-development-strategy-with-lessons-from-singapore-by-raymond-saner-lichia-yiu-5th-march-2014

(51) Skytrax. Changi Named World's Best Airport 2023; Changi Named World's Best Airport 2025 (April 9, 2025). Retrieved May 9, 2025, from https://www.worldairportawards.com/

(52) Skytrax. World's Best Airport—Changi. 2025. Retrieved April 25, 2025, from https://www.worldairportawards.com/

(53) Thorhallsson, B., and A. Wivel. "Small States in the European Union: What Do We Know and What Would We Like to Know?" Cambridge Review of International Affairs 19, no. 4 (2006): 651–668. https://doi.org/10.1080/09557570601003502

(54) UNOSSC / South-South Galaxy. Forum of Small States (FOSS) for Good—Technical Assistance Package (Singapore Cooperation Programme; >150,000 Officials Trained). 2022. Retrieved May 11, 2025, from https://www.southsouth-galaxy.org/

(55) USTR. U.S.–Singapore Free Trade Agreement (In Force Since Jan 1, 2004). Retrieved April 26, 2025, from https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/singapore-fta

(56) Wilson, E. J., III. "Hard Power, Soft Power, Smart Power." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 616, no. 1 (2008): 110–124. https://doi.org/10.1177/0002716207312618

(57) World Bank Group. Land Area (sq. km). Data 360. Retrieved April 24, 2025, from https://data360.worldbank.org/

(58) World Bank. The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19. 2020.

(59) World Bank. Singapore—Country Data and Indicators (GDP Current US$, GDP per Capita; 2024 Values). 2024. Retrieved May 6, 2025, from https://data.worldbank.org/

(60) World Bank. Singapore—Population and Land Area (2024). Retrieved April 23, 2025, from https://data.worldbank.org/

(61) World Bank. Population, Total – Singapore, Switzerland, Finland. 2025. Retrieved May 13, 2025, from https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2023&locations=SG-CH-FI&name_desc=true&start=2002&view=chart

(62) World Bank. Singapore—Country Overview. 2025. Retrieved April 28, 2025, from https://www.worldbank.org/en/country/singapore

(63) World Bank. Land Area (sq. km)—Singapore; Singapore—Country Data (Population 2024); Country Overview. Retrieved May 9, 2025, from https://data.worldbank.org/

(64) Yeo, G. Singapore's Smart Nation Initiative: Digital Governance and Global Competitiveness. National University of Singapore, 2024. Retrieved May 3, 2025, from https://nus.edu.sg/

(65) Asia Foundation. Singapore's Regional Development and Smart Diplomacy Strategy. 2025. Retrieved April 26, 2025, from https://asiafoundation.org/

(66) ASEAN Secretariat. ASEAN Outlook on the Indo-Pacific. Jakarta, 2019. Retrieved May 5, 2025, from https://asean.org/

(67) Singapore Economic Development Board (EDB). Driving Innovation and Foreign Investment in Singapore. 2025. Retrieved May 8, 2025, from https://www.edb.gov.sg/

(68) International Monetary Fund (IMF). Singapore: 2024 Article IV Consultation—Staff Report. 2025. Retrieved April 21, 2025, from https://www.imf.org/

(69) Ministry of Defence Singapore (MINDEF). Total Defence Concept: Strengthening Singapore's Security Framework. 2025. Retrieved April 30, 2025, from https://www.mindef.gov.sg/

(70) Changi Airport Group. Annual Report 2024/2025. 2025. Retrieved May 7, 2025, from https://www.changiairport.com/

(71) Ministry of Communications and Information (MCI). Singapore's Digital Future Report. 2024. Retrieved April 25, 2025, from https://www.mci.gov.sg/

(72) World Economic Forum (WEF). Global Competitiveness Report 2024. Geneva, 2024. Retrieved May 2, 2025, from https://www.weforum.org/

(73) Lowy Institute. Asia Power Index 2024—Singapore Country Profile. 2024. Retrieved May 12, 2025, from https://power.lowyinstitute.org/

(74) Tan, C. H. Managing Strategic Vulnerabilities: The Singapore Model. Institute of Southeast Asian Studies (ISEAS), 2023.

(75) International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance 2025. London: Routledge, 2025.

(76) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2024: Investing in Sustainable Energy for All. Geneva, 2024. Retrieved April 23, 2025, from https://unctad.org/

(77) Singapore Ministry of Manpower (MOM). Labour Market Report 2024. 2025. Retrieved May 4, 2025, from https://www.mom.gov.sg/

(78) Monetary Authority of Singapore (MAS). Financial Stability Review 2024. 2025. Retrieved April 27, 2025, from https://www.mas.gov.sg/

(79) Singapore Institute of International Affairs (SIIA). Regional Connectivity and Sustainable Development in ASEAN. 2024. Retrieved May 10, 2025, from https://siiaonline.org/

(80) Economist Intelligence Unit (EIU). Singapore Country Report 2025. 2025. Retrieved April 29, 2025, from https://www.eiu.com/

(81) Ministry of Sustainability and the Environment (MSE). Singapore Green Plan 2030—Progress Update. 2025. Retrieved May 11, 2025, from https://www.mse.gov.sg/

القانون الدولي من منظورات غير غربية: مقاربات معرفية وسياقية

International Law from Non-Western Perspectives: Epistemic and Contextual Approaches

* Lahcen El Hassnaoui – لحسن الحسناوي

** Elhoucine Chougrani – الحسين الشكراني

*** Zouhair Laamim – زهير لعميم

ملخص

تتناول هذه الدراسة تطور قواعد القانون الدولي من منظور نقدي يتجاوز السردية الغربية التقليدية، من خلال تحليل الخلفيات الفلسفية والأيديولوجية التي أسهمت في تشكُّل هذا الحقل المعرفي، وعلاقته التاريخية بسياق نشوء الدولة الأوروبية الحديثة وتوسُّعها الاستعماري. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القانون الدولي، رغم ادعائه الكونية والحياد، قد تَشَكَّل في جزء معتبر منه ضمن منظومة معرفية وسياسية متمركزة حول التجربة الغربية، وهو ما انعكس على بنيته المعيارية وآليات تطبيقه، خاصة في علاقته بدول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص.

وتسعى الدراسة إلى تفكيك هذا التمركز من خلال إبراز إسهامات المنظورات غير الغربية، ولاسيما العربية والإسلامية، في بلورة بعض المبادئ القيمية للقانون الدولي، سواء على مستوى تنظيم السلم والحرب، أو احترام العهود، أو التعامل مع غير المحاربين. كما تتناول دور الأطر المؤسسية غير الغربية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، في الترافع من أجل إعادة صياغة قواعد القانون الدولي بما يحقق قدرًا أكبر من العدالة والمساواة بين الدول، ويحدُّ من منطق الانتقائية والهيمنة.

وتناقش الدراسة، في سياقها التحليلي، التحولات التي شهدها القانون الدولي المعاصر، ولاسيما بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث أضحى أكثر ارتباطًا بمنطق القوة والمصالح في ظل العولمة الليبرالية، وتراجع قدرة الدول النامية على

* لحسن الحسناوي، أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Lahcen El Hassnaoui, Professor of International Relations and International Law at the University of Cadi Ayyad. Marrakech. Morocco.

** الحسين الشكراني، أستاذ القانون الدولي بجامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Elhoucine Chougrani, Professor of International Law at the University of Cadi Ayyad. Marrakech. Morocco.

*** زهير لعميم، أستاذ القانون العام بجامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
Zouhair Laamim, Professor of Public Law at the University of Cadi Ayyad, Marrakech, Morocco.

التأثير في صياغة القواعد الدولية. وتخلص الدراسة إلى أن أزمة القانون الدولي الراهنة ترتبط، في جوهرها، باختلال ميزان القوة داخل النظام الدولي، واستمرار الهيمنة الغربية على مؤسساته وآليات اتخاذ القرار فيه.

وفي ضوء ذلك، تدعو الدراسة إلى التفكير في أفق نظري بديل يقوم على تطوير مقاربات غير غربية للقانون الدولي، تستوعب التعدد الحضاري والثقافي، وتسهم في بناء نظام قانوني دولي أكثر شمولاً وتمثيلاً، قادر على الاستجابة للتحديات الكونية المعاصرة على أساس العدالة، وتكافؤ السيادة، واحترام خصوصيات الشعوب والدول.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، المركزية الغربية، المنظورات غير الغربية، العالم العربي، حركة عدم الانحياز، العولمة الليبرالية، العدالة الدولية.

Abstract

This study examines the evolution of international law from a critical perspective that moves beyond the traditional Western narrative by analysing the philosophical and ideological foundations that have shaped this field and its historical association with the rise of the modern European state and colonial expansion. The study advances the premise that international law, despite claims of universality and neutrality, has been formed to a significant extent within a knowledge and power structure centred on Western experience. This formation has been reflected in its normative architecture and mechanisms of application, particularly in its relationship with Third World states and Arab countries in particular.

The study seeks to deconstruct this centrality by highlighting the contributions of non-Western perspectives—especially Arab and Islamic approaches—to the development of key normative principles of international law, including the regulation of peace and war, respect for treaties, and the protection of non-combatants. It also analyses the role of non-Western institutional frameworks, such as the League of Arab States, the Organisation of Islamic Cooperation and the Non-Aligned Movement, in advocating for the reformulation of the rules of international law in ways that promote greater justice and equality among states and curbs the logic of selectivity and hegemony.

In its analytical context, the study discusses the transformations that contemporary international law has undergone, particularly since the end of the Cold War, as it has become more closely tied to the logic of power and interests under liberal globalisation, alongside the declining ability of developing countries to influence the formulation of international rules. The

study concludes that the current crisis of international law is fundamentally linked to structural power asymmetries within the international system and the persistence of Western dominance over its institutions and decision-making processes.

In light of this, the study calls for reflecting on an alternative theoretical horizon based on the development of non-Western approaches to international law that accommodate civilisational and cultural pluralism, and contribute to building a more inclusive and representative international legal order – one that is capable of responding to contemporary global challenges on the basis of justice, sovereign equality and respect for the particularities of peoples and states.

Keywords: international law, Western centrism, non-Western perspectives, Arab world, Non-Aligned Movement, liberal globalisation, international justice.

مقدمة

تنبع أهمية دراسة المنظورات غير الغربية المؤطِّرة لقواعد القانون الدولي وخلفياتها الكلاسيكية والمعاصرة من طبيعة التحولات التي يشهدها المسرح الدولي، والتي أعادت إلى الواجهة أسئلة الشرعية الدولية، ومصادرها، وحدود فاعلية القواعد والمؤسسات القانونية الدولية والإقليمية. فقد أفرزت هذه التحولات نقاشًا متجددًا حول أزمات المنظمات الدولية، ووحدة النظام القانوني الدولي، وإمكانات تشكُّل ملامح نظام عالمي آخذ في التبلور، بما يحمله ذلك من رهانات نظرية وتطبيقية.

في هذا السياق، وإذا كان يُتداول على نطاق واسع أن القانون الدولي في مفهومه المعاصر ارتبط تاريخيًّا بصيرورة تشكُّل الحضارة الأوروبية المسيحية منذ أواخر القرن الخامس عشر، فإن هذا الارتباط لا ينفي امتداد جذوره إلى مراحل أسبق من التاريخ الإنساني؛ حيث واكبت إرهاصات تشكُّل الجماعات السياسية الإقليمية المنظمة، سواء في تدبير علاقات السلم أو تنظيم أنماط الصراع والحرب.

في هذا الإطار، تتأطر الدراسة انطلاقًا من إدراك الحاجة إلى إعادة إحياء النقاش حول قواعد القانون الدولي ومؤسساته، والبحث في سبل تدعيمها بخلفيات فكرية وفلسفية أكثر تنوعًا، تستلهم إسهامات جغرافيات وهويات ومجالات حضارية غير غربية، ولا تظل حبيسة المنظور الغربي على مستوى النص والممارسة والتكييف. وينصرف الاهتمام، على وجه الخصوص، إلى تحليل أثر المنظورات غير الغربية في تطوير أسس القانون الدولي وقواعده، في ظل هيمنة مقاربات نظرية وعملية سادت طويلاً في الأدبيات والممارسات الغربية.

يُبرز هذا المسار التحليلي أن استمرار بعض الرؤى الغربية التقليدية في تنظيم القانون الدولي، رغم الخطاب المعاصر الذي يحتفي بالحرية والانفتاح والتعدد، ما زال ينعكس على الإطار القانوني والمؤسساتي الذي تكرَّس عقب الحرب العالمية الثانية، والذي أظهر محدودية في استيعاب التعدد الحضاري، وبروز أنماط من عدم التكافؤ في القوة القانونية والتنظيرية والتطبيقية.

تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمحور حول التوتر القائم بين الخطاب المعياري للقانون الدولي وممارساته العملية، في ظل استمرار أنماط من المركزية والهيمنة في تنظيمه وتطبيقه. ويبرز هذا التوتر على نحو خاص عند مقاربة موقع الإسهامات غير

الغربية، ولاسيما العربية الإسلامية، في مقابل هيمنة تصور ليبرالي ذي مرجعية غربية على صياغة القواعد القانونية والمؤسسات الدولية وآليات تأويلها.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي جرى من خلالها تعميم هذا النموذج على الواقع الدولي، أحيانًا عبر قراءات أحادية لا تستوعب بالقدر الكافي الخصوصيات الثقافية والإنسية للحضارات الأخرى، رغم ما قدمته من مساهمات نوعية وكمية في تطور الفكر القانوني الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية تروم إبراز الخلفيات الفلسفية والأيديولوجية التي أسهمت في تشكُّل قواعد القانون الدولي، مع السعي إلى تفكيك أنماط اشتغالها في السياق الغربي، واستكشاف إمكانات بلورة قواعد قانونية أكثر انفتاحًا على المشترك الإنساني والقيم الكونية ذات الجذور غير الغربية؛ بما يعزز التواصل والتفاعل بين الشعوب والأمم.

وفي هذا الإطار، ينصرف التحليل إلى بحث السبل الكفيلة بتجاوز مركزية المقاربات الغربية في فهم القانون الدولي وتوظيفه، ولاسيما حين يُستعمل في خدمة أجندات سياسية بعينها. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف آفاق توسيع مجال القانون الدولي المعاصر، وتحديد أهداف تتقاطع حولها مختلف الحضارات الإنسانية، في سياق تتجاذبه، على نحو متزامن، ديناميات التحرر واستمرار أنماط من الهيمنة. ومن هذا المنظور، يبرز موقع العالم العربي-الإسلامي، إلى جانب فضاءات أخرى من دول الجنوب، في التفاعل مع هذه التحولات والدفاع عن مقاربات تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والهوياتية.

يكشف الواقع الدولي المتحوِّل عن حاجة متزايدة إلى إعادة النظر في براديغمات التحليل السائدة، واستكشاف أفق ما بعد الاستعمار في فهم ديناميات النظام الدولي والقانوني. ويعكس هذا التحول تراجع المكانة الاعتبارية والتأثيرية لعدد من دول الأطراف داخل البنية الدولية، في مقابل بروز نقاش متنام حول إمكانات دول الجنوب، بما فيها دول العالم الثالث، في توظيف مواردها الماديةً والرمزية، والترافع عن تنوعها الثقافي في الفضاء الدولي.

غير أن هذا المسار يظل محفوفًا بتحديات بنيوية، بالنظر إلى طبيعة السياقات الدولية التي ما زالت تُظهر محدودية في استيعاب التعدد والاختلاف، وهو ما يجعل الانتقال نحو مقاربات أكثر شمولاً وتعقيدًا مسألة مفتوحة على رهانات سياسية وثقافية متعددة.

أولًا: الخلفيات الفلسفية والأيديولوجية لتطور قواعد القانون الدولي

تتجلى أهمية دراسة الخلفيات الفلسفية والسياسية والأيديولوجية المؤطرة لقواعد القانون الدولي عند مقاربة التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، والتي أعادت طرح إشكالات الشرعية الدولية، ومصادرها، وحدود فاعلية القواعد والمؤسسات القانونية الناظمة للعلاقات الدولية. فقد أسهمت هذه التحولات في فتح نقاش واسع حول أزمات المنظمات الدولية والإقليمية، ووحدة النظام القانوني الدولي، في ظل ممارسات كشفت عن تباينات ملحوظة في الالتزام بمبادئه وقواعده. وفي هذا السياق، يبرز الاهتمام بتحليل السياقات الفكرية التي أسهمت في تشكّل هذه القواعد، وما إذا كانت التحولات الجارية تعبِّر عن ملامح مراجعة للمفاهيم والمبادئ الغربية السائدة في القانون الدولي، أو عن إعادة إنتاجها بصيغ جديدة داخل بنية نظام دولي يشهد تحولات متسارعة.

يرتبط القانون الدولي في مفهومه المعاصر، في جانب معتبر من أدبياته، بسياق تشكل الحضارة الأوروبية المسيحية منذ أواخر القرن الخامس عشر؛ حيث تبلورت خلال هذه المرحلة ملامح تنظيم قانوني للعلاقات بين الكيانات السياسية الناشئة. غير أن هذا الارتباط التاريخي لا يحجب امتداد جذور القانون الدولي إلى مراحل أسبق من التاريخ البشري، رافقت بدايات تشكّل الجماعات السياسية الإقليمية المنظمة، سواء في سياق تدبير علاقات السلم أو تنظيم أنماط الصراع والحرب. من هذا المنطلق، يصبح استحضار التطورات التاريخية والخلفيات الفلسفية والأيديولوجية التي واكبت تشكّل قواعد القانون الدولي شرطًا تحليليًّا لفهم وضعه المعاصر، وحدود تحولاته، وإشكالاته الراهنة.

لفهم تطورات القانون الدولي وقواعده، تبرز الحاجة المنهجية إلى العودة لمسارات تشكله ونشأته، واستحضار الخلفيات الفكرية والتاريخية التي واكبت تطوره، خاصة في سياق الحضارة الأوروبية المسيحية خلال القرن السادس عشر الميلادي، إلى حدٍّ أن بعض الفقه عدَّه قانونًا دوليًّا أوروبيًّا مسيحيًّا(1). وقد ارتبط هذا التصور، في ممارساته التاريخية، بتبرير أنماط من التوسع والاستعمار والحرب، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول غير الأوروبية، تحت غطاءات فلسفية وأيديولوجية متعددة، أسهمت في ترسيخ سردية قانونية متمركزة حول التجربة الغربية.

في المقابل، يكشف هذا المسار عن تهميش نسبي للمنظورات غير الغربية في السردية السائدة لتاريخ القانون الدولي، رغم ما قدمته من إسهامات في إطار التجربة

الإنسانية الكلية، ومن بينها المنظور العربي الإسلامي الذي أسهم، بدرجات متفاوتة، في تشكيل بعض المرتكزات القيمية والفكرية لهذا القانون.

1- القانون الدولي التقليدي ومركزية النزعة الغربية

يقتضي فهم طبيعة القانون الدولي استحضار قراءة تاريخية تُبرز مسارات تطوره بوصفه ظاهرة اجتماعية ارتبطت بتحولات بنية المجتمع الدولي، حتى قبل تشكل الدولة بالمعنى الحديث. فقد عرف العالم القديم، الممتد لقرون طويلة سبقت الميلاد وصولاً إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 ميلادية، هيمنة وحدات سياسية جامعة، تمثلت في الإمبراطوريات الكبرى والمدن الإغريقية، التي نظَّمت علاقاتها الخارجية وفق أعراف وممارسات مستقرة نسبيًّا. ورغم استمرار الخلاف بين الباحثين حول مدى إمكانية توصيف طبيعة العلاقات السائدة آنذاك بوصفها نظامًا قانونيًّا عرفيًّا متكاملاً، فإن القراءة التاريخية الموضوعية تُظهر انخراط المجتمعات البشرية القديمة في علاقات متعددة، سواء في سياقات السلم أو أثناء الحروب، مع بروز إرهاصات أولية للتحكيم، وبدايات تشكّل فكرة "قانون الشعوب".

تُعد هذه النقطة أساسية في نقاش الخلفية الفكرية والسياسية والثقافية لنشأة القانون الدولي؛ إذ يسود لدى جانب من الفقه الغربي اعتقادٌ نزعوي يرى أن القانون الدولي من ثمار الدولة الأوروبية الحديثة(2). في المقابل، تُظهر الجينالوجيا التاريخية للعلاقات الدولية أن الشعوب القديمة في إفريقيا وآسيا عرفت بدورها أنماطًا من العلاقات الدولية وقواعد منظِّمة لها، كما يتجلى في نماذج مبكرة مثل قانون حمورابي، ومعاهدة رمسيس الثاني المبرمة سنة 1730 قبل الميلاد مع ملك الحيثيين "هيزيليت"، التي جسَّدت اتفاق صلح وتحالف بين سلطتين سياسيتين منظمتين(3).

من حيث التطور المفاهيمي، فإن القانون، بوجه عام، يتشكل ويتحول تبعًا لتحولات المجتمع الذي ينظم روابطه القانونية. وقد انعكس هذا الأمر على قواعد القانون الدولي، التي تطورت باختلاف مراحل تشكل المجتمع الدولي، سواء في إطار خطِّي أو دائري. وانعكس هذا التطور كذلك على تعريف القانون الدولي ذاته، الذي انحصر في بداياته في تنظيم العلاقات بين الدول بوصفها الأعضاء الحصريين في المجتمع الدولي، قبل أن يتسع المفهوم ليشمل فاعلين آخرين، مع الاعتراف بأن المجتمع الدولي لم يعد قاصرًا في تفاعلاته على الدول فقط(4). وضمن هذا السياق، برزت

اتجاهـــات فقهية تجاوزت المفهوم التقليدي للقانون الدولي، لتطرح بدائل مفاهيمية من قبيل "القانون عبر الوطني"(5).

عنـــد مراجعـــة المؤلفات الغربية التـــي وضعها فقهاء القانون الدولـــي، ورغم إقرار عـــدد منهم بإســـهامات الحضارات القديمة غيـــر الغربية في نشـــأة القانون الدولي العـــام، يلاحظ حضـــور نزعة متمركزة حول الذات، تصـــل أحيانًا إلى غياب الحياد الموضوعـــي. ويتجلى ذلك بوضوح في التعريفـــات التقليدية للقانون الدولي العام؛ حيـــث عُرِّف بوصفه "مجموعة القواعد التي تعترف الدول المســـيحية بإلزاميتها في علاقاتها المتبادلة"(6). كما يظهر هذا التمركز في تقســـيم الدول إلى غربية تســـود فيها المسيحية وشرقية تقع خارج هذا الإطار، وفي التمييز بين الشعوب "المتمدنة" و"غير المتمدنة"؛ حيث عُدَّت الأولى وحدها خاضعة لقواعد القانون الدولي العام، في حين استُبعدت بقية الشعوب من هذا النطاق(7).

رغم التحولات التي شهدها النظام الدولي، وبداية التطور النسبي في مفهوم الشرعية الدولية عقب إنشـــاء عصبة الأمم ســـنة 1919، ثم منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، في سياق المدِّ التحرري واستقلال عدد واسع من الشعوب الإفريقية والآسيوية ودول أميركا الوسطى والجنوبية، فإن الممارسة الدولية كشفت عودة تمظهر النظام القانوني الدولي بروح تقليدية أعادت إنتاج منطق التمييز والاســـتغلال. تعزَّز هذا المســـار مع توسُّع دائرة النفوذ الغربي، في ظلِّ الدور البنيوي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها، إســـرائيل، داخل هذا النسق، من خلال آليات جديدة أبقت على جوهر الهيمنة مع تغيُّر أدواتها وأساليبها.

في هذا الإطار، يبرز توظيف القواعد القانونية الدولية في خدمة السياسات الغربية من خلال توســـيع نطاق وأهداف القانون الدولي المعاصر. فبينما انصبَّ اهتمام القانون الدولي التقليدي أساسًا على تنظيم العلاقات بين الدول وحدودها، دون التدخل في شؤونها الداخلية، في إطار نظرية الاختصاص الداخلي وسيادة الدول المطلقة، جرى لاحقًا تطوير القواعد القانونية الدولية لتشـــمل مجالات جديدة، مثل القانون الدولي الاقتصادي، وقد أُدرج القانون الدولي الإنساني، الذي يتناول الفرد مجردًا من رابطة الجنســـية، ضمن مســـار تطوير القواعد القانونية الدولية، في سياق تبرير التدخل في شؤون الدول المستضعفة. ويقود هذا المسار التحليلي إلى إبراز الخلفية الدينية التي وجَّهت جزءًا من تطور قواعد القانون الدولي؛ حيث شكَّل التعصب الديني للمسيحية

أحــد الأطر الموجهــة لبعض قواعده، رغم أن عددًا من المبــادئ المؤطِّرة للقانون الدولي اســتمدَّ جذوره من أديان وحضارات أخرى، من بينها الإسلام، ولاسيما في مجالات احترام حقوق الإنسان، والوفاء بالعهود، والتمييز في المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ونظام معاملة الأسرى. وهي مبادئ ذات مرجعية إسلامية، كان لها تأثير ضمني في تشكيل خلفية القانون الدولي، رغم محاولات الفكر الغربي تهميش هذه الإسهامات في إطار نزعة متمركزة حول الذات.

يمتد هذا المنظور إلى الإرث الروماني في علاقاته مع الشــعوب الأخرى، الذي قام علــى تصور الحرب الدائمة، انطلاقًا من اعتقاد الرومان بتفوُّقهم الحضاري، واعتبار الشعوب الأخرى "بربرية"، وهو ما وفَّر مبررات فكرية لتسويغ الحروب تحت فكرة "الحرب العادلة"(8). ويرتبط هذا التصور باعتقاد أوســع داخل الحضارة المســيحية مفــاده أنها تمثل الحضارة الحقيقية، في مقابل نفي الصفة الحضارية عن غيرها، بما يحول دون تصور قيام علاقات قانونية متكافئة معها(9).

رغــم أن العلاقــات بين الدول في العصور القديمة اســتندت إلــى تداخل البعدين الأخلاقــي والقانوني، فــإن الدين ظل عنصرًا محددًا في إبــرام الاتفاقيات الدولية، وحتى في الطقوس المصاحبة لها. ويظهر ذلك بوضوح عند اســتحضار مبدأ احترام المعاهــدات والاتفاقيات الدولية، الذي يقوم فــي جوهره على فكرة الوفاء بالوعد، وهي من المبادئ المركزية في الدين الإسلامي. ومن ثم، يبرز تأثير الدين الإسلامي الضمنــي فــي تطور القانون الدولي منذ القرن الســابع الميلادي، أي قبل قرون من تشكُّل القانون الدولي الأوروبي بصيغته الحديثة(10).

مع ذلك، فإن الممارســة الواقعية للقانون الدولي المعاصر تُظهر استمرار التوظيفات الأيديولوجية للدين في عدد من القضايا الدولية، كما يتجلَّى في الصراع في الشرق الأوســط؛ حيث يتداخل البُعد السياســي مع توظيف ديني مؤدلج. ففي هذا السياق، ترى الكنيســة الأنجليكانية، على ســبيل المثال، أن الدفاع عن إســرائيل يُعد "واجبًا دينيًّا"، وهو ما حظي بدعم غربي واسع، خاصة من الولايات المتحدة الأميركية. وفي ظل ما وُصف بالحياد الســلبي لمنظمــة الأمم المتحدة، أصبحت الحركة الصهيونية فــاعلاً مؤثــرًا داخل المؤسســات الدولية، ونجحت في توظيف رؤاها ضمن نســق القانون الدولي، رغم حجم الانتهاكات والممارسات العنيفة بحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة(11).

أمام اتساع نطاق المجتمع الدولي نتيجة انتشار نموذج الدولة خارج القارة الأوروبية، خصوصًا بعد التحولات السياسية والثورات الصناعية ونتائج الحربين العالميتين، الأولى والثانية، برزت الحاجة إلى إصلاح وتحديث مبادئ التنظيم الدولي التقليدي بما يتلاءم مع السياق الجديد. وقد انطلقت مسيرة إصلاح تدريجي خفَّفت من راديكالية مفهوم السيادة في صيغته الغربية التقليدية، التي منحت الدول الكبرى موقع الوصاية داخل المجتمع الدولي. غير أن هذا المسار الإصلاحي ظل محدود الأثر، في ظل استمرار هيمنة القوى الكبرى على معالجة القضايا الاقتصادية والسياسية الدولية، وهو ما يشكِّل أحد العيوب الجوهرية لمبادئ التنظيم الدولي(12)، التي كرَّست منطق الانتقائية وترجيح المصالح المشتركة على حساب العدالة والمساواة وحق الشعوب في تسوية منازعاتها بالطرق السلمية.

في هذا الإطار، يمكن النظر إلى ازدواجية المعاملة في نطاق القانون الدولي العام بوصفها انعكاسًا لبنية النظام القانوني الدولي ذاته، الذي يفتقر إلى مشرِّع مركزي، ويترك للدول عبء وضع القواعد القانونية والالتزام بها. ويُضاف إلى ذلك البعد السياسي والاختلافات الأيديولوجية بين الدول المنشئة للقواعد القانونية والدول المخاطبة بها، فضلاً عن الطبيعة العامة والمجرَّدة لهذه القواعد، التي تفتح المجال لتأويلات متعارضة، يسعى كل طرف إلى توظيفها بما يخدم مصالحه الخاصة(13). بناء على ذلك، تبلورت فكرة تنظيم المجتمع الدولي سياسيًّا بهدف إدارة النزاعات وصراعات المصالح على أساس المساواة والعدالة بين الدول. غير أن الدراسة الموضوعية لمسار التنظيم الدولي خلال القرن العشرين تكشف حضورًا طاغيًا للبعد الأيديولوجي في رؤية القوى الغربية لطبيعة النظام الدولي، من خلال التمسك بمفهوم السيادة بمعناه الكلاسيكي، وتوظيف مبدأ عدم التدخل أو شرعنة التدخل الإنساني بمنطق انتقائي، وهو ما حوَّل عددًا من المنظمات الدولية إلى أدوات إدارية تخدم القرار الغربي، أو أضعف فاعلية قراراتها الملزمة عبر الاستخدام غير المبرر لحق النقض داخل مجلس الأمن الدولي.

في السياق نفسه، طُرحت مفاهيم مثل "الدبلوماسية الوقائية"، التي انطوت على إقرار حق المنتظم الدولي في التدخل لمنع النزاعات أو امتلاك أدوات العدوان، بما في ذلك التحكم في الموارد الطبيعية للدول، كما جرى في الحالة العراقية، حين دعت الدول الصناعية السبع إلى وضع إنتاج النفط العراقي تحت إشراف منظمة الأمم

المتحـــدة(14). كما برزت مقترحات تمنح الدول الكبرى حق التدخل في الشـــؤون الداخليـــة للـــدول في حالات الأزمات الإنســـانية، وهو ما فتـــح المجال لتجاوزات خطيرة اســـتهدفت الدول المستضعفة، مع غضِّ الطرف عن انتهاكات جسيمة وقعت في البوســـنة وفلسطين، في تعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما المادة الثانية، الفقرة السابعة.

في مفارقة لافتة، برز دور مجموعة الدول الصناعية السبع، التي تحولت تدريجيًّا إلى ما يشـــبه مجلسًـــا لإدارة العالم، في سياق ارتبط بحرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، حين اتخذت الدول العربية قرارًا بفرض حظر نفطي على الدول الداعمة لإسرائيل، وهـــو ما كان ينذر بإمكانية تشـــكل قوة عربية ذات تأثيـــر في العلاقات الدولية. غير أن مخرجـــات قمـــة لندن في 17 يوليو/ تموز 1991 أعادت التأكيد على دعم "النظام الدولي والشـــرعية الدولية"، باعتبار أن هذه الـــدول هي التي تضع القواعد القانونية للنظام العالمي وترسم أهدافه وغاياته السياسية(15).

يخلص هذا المسار إلى أن الخلفية التي وجَّهت تطور القانون الدولي ارتبطت بخدمة الاقتصاد الرأســـمالي والنظام السياســـي الليبرالي، وبإعادة إنتاج علاقات غير متكافئة بين الشعوب، عبر تسويغ الغزو والاحتلال وفرض معاهدات غير متكافئة. ومن ثم، جرى توصيف القانون الدولي، في هذا الســـياق، بوصفه قانونًا إمبرياليًّا أوليغارشـــيًّا، ذا أبعاد جغرافية ومســـحة دينية وتوجهات ميركانتيلية، بعيدًا عن الحياد الذي تدَّعيه بعض الأدبيات الغربية(16).

مع ذلك، فإن المبادئ التقليدية للقانون الدولي، رغم نشأتها في سياق تاريخي غربي مســـيحي، واجهـــت تحديًا متزايدًا بفعل تكتل الدول غيـــر الغربية، التي دفعت نحو إقرار مبادئ جديدة تحترم إرادة الشـــعوب والأوطان، وفي مقدمتها مبدأ الاستقلال. غير أن القوى الكبرى، خاصة في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، دافعت عن مفاهيم مثل "الفضاء الحيوي" و"الحقوق التاريخية"، لتبرير التوســـع الاســـتعماري، وهو ما جعل القانون الدولي لفترة طويلة يتجاهل الوضع القانوني للاســـتعمار. وقد كرَّست عصبة الأمم هذا المسار من خلال نظام الانتداب والحماية، بدل القضاء على الاستعمار ومنح الشعوب حق تقرير مصيرها وسيادتها(17).

حتى بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإن الميثاق نظم النظم الاستعمارية في فصله الحادي عشـــر دون أن يحرِّمها صراحة. ولم يشكِّل قرار الجمعية العامة رقم 1514،

الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1960، الداعي إلى إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، قاعدة ملزمة في القانون الدولي الوضعي، بحكم طبيعة قرارات الجمعية العامة. ومع ذلك، مثَّل هذا القرار قوة سياسية أسهمت في إحداث تحول في المرجعيات الفلسفية والقانونية لمفاهيم السيادة وحقوق الشعوب، وترسيخ مبدأ تقرير المصير بوصفه أحد المبادئ الأساسية في الشرعة الدولية(18).

في ظل اختلال موازين القوة السياسية والترافعية، ظلت هذه المبادئ محل نقاش داخل اللجنة القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث جرى تحويل عدد منها إلى قواعد وضعية في القانون الدولي، بينما استمرت المعركة القانونية من أجل تطوير مبادئ تؤسس لعدالة دولية وعلاقات ودية وتعاونية بين الدول، بعيدًا عن منطق الاستغلال والعنصرية والتمييز.

استمرت النزعة الغربية المهيمنة في التأثير على بنية التنظيم الدولي المعاصر، بما أفرز حالة من الشلل داخل بعض أجهزته الأساسية، ولاسيما مجلس الأمن الدولي، من خلال تركيبته واختصاصاته. وقد أسهم ذلك في ترسيخ ما يمكن توصيفه بحكومة "الأمر الواقع"، التي لم تُفضِ ممارساتها إلى تعزيز العدالة والسلام والتضامن الدولي، بل كرَّست ازدواجية المعايير في التعامل مع النزاعات الإقليمية والدولية، كما يتجلى في مواقف القوى الكبرى من العدوان الإسرائيلي على فلسطين والدول العربية، في تناقض واضح مع المبادئ المعلنة في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة.

تجد هذه الهيمنة سندها في مسار تاريخي طويل، انطلق منذ محاولات فرنسا النابليونية بسط نفوذها العالمي، ثم نشوء أشكال أولية لما يشبه الحكومة العالمية بين القوى الأوروبية الكبرى، معاهدة إكس لاشابل (Treaty of Aix-la-Chapelle) سنة 1818(19)، وقرارات مؤتمر لندن، سنة 1831، بشأن استقلال بلجيكا(20)، والتدخلات العسكرية اللاحقة، وصولاً إلى إنشاء المجلس الأعلى للحلفاء عقب مؤتمر فرساي سنة 1919(21). وقد عكست بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة هذه الملامح الواقعية للهيمنة التي مارستها الدول الكبرى داخل المنظمات والقواعد القانونية الدولية(22).

في ضوء ما سبق، يبدو أن سيطرة الغرب على المؤسسات الدولية، واحتكاره إعادة تشكيل قواعد القانون الدولي بما يخدم مصالحه، ومقاومته لأي إصلاح يهدف إلى توسيع دائرة التمثيل الدولي، تؤكد استمرار الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب،

واستدامة منطق التمييز رغم تشابك المصالح وتطور وسائل التواصل والتكنولوجيا، بما يعكس استمرارية المنظور الغربي في الهيمنة السياسية والاقتصادية والمعرفية على الدول والشعوب غير الغربية.

2- القانون الدولي المعاصر وتأثيرات المنظور العربي الإسلامي

أفضى الزخم الذي عرفه المجتمع الدولي، في سياق ما بعد الاستعمار، إلى إعادة طرح مسألة الوظيفة الجديدة للقانون الدولي داخل بنية دولية تتسم بتعدد النظم الثقافية والسياسية وتنافرها. وفي هذا الإطار، برز الدور الذي اضطلعت به الدول العربية ضمن دول العالم الثالث، خاصة بعد انحسار الاستعمار، وهو ما أسهم في إحداث تحولات نوعية وكمية في بنية المجتمع الدولي وقواعده. فقد تمكنت هذه الدول، من خلال التنسيق الجماعي داخل أطر مثل حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين، من التأثير النسبي في مواقع صنع القرار الدولي، والمشاركة في بلورة توجهات جديدة داخل النسق القانوني الدولي.

قد انعكس هذا الحضور في الإسهام بصياغة مجموعة من المبادئ والقواعد الدولية المستلهمة من قيم المساواة والعدالة والتضامن، من قبيل الحق في التنمية بوصفه أحد الحقوق الأساسية للجيل الثالث من حقوق الإنسان، والحق في السلام، والمشاركة في التراث المشترك للإنسانية، إلى جانب نبذ كل أشكال التمييز بين الأمم والشعوب على أساس مفاهيم "الحضارة" و"المدنية". وتعكس هذه المبادئ بعض المعالم العامة للقانون الدولي المعاصر، في سياق دولي يتسم بتوازن مضطرب، يفرض تجاوز التناقضات البنيوية وعدم الاكتفاء بالشكلانية المعيارية التي تجعل من القانون غاية في ذاته، دون ربطه بممارسة واقعية تستمد مشروعيتها من العدالة والمساواة والتضامن(23).

ويتكامل هذا المسار مع الإنتاج الفكري الذي راكمه علماء ومفكرو الإسلام عبر قرون؛ حيث تناولت مؤلفات فقهية مبكرة قضايا السلم والحرب وتنظيم العلاقات بين الجماعات السياسية. ويبرز في هذا السياق كتاب "السير الكبير" للإمام محمد بن الحسن الشيباني في القرن التاسع الميلادي، الذي عالج مسائل العلاقات بين الدول في حالتي السلم والحرب، وكتاب "الهداية" لبرهان الدين في القرن الثاني عشر الميلادي، فضلاً عن كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي في القرن العاشر

الميلادي، وهي أعمال أسهمت في بناء تصورات قانونية ذات بُعد دولي سابق على التدوين الأوروبي الحديث.

ومن هذا المنظور، يصعب إغفال دور الإسلام فلسفةً، والمسلمين فكرًا، في الإسهام في تكوين بعض قواعد القانون الدولي، تمامًا كما لا يمكن إنكار دور الحضارات القديمة والشعوب المختلفة في تطوير هذه القواعد. ويبرز هذا التعدد في مصادر الإلهام القانوني بوصفه تعبيرًا عن فلسفة تشكُّل القانون الدولي، سواء على مستوى الممارسة أو التأويل، بعيدًا عن اختزاله في رؤية أوروبية منغلقة.

قد تطورت الاتجاهات العربية الإسلامية في القانون الدولي ضمن سياق حضاري مغاير للتجربة الغربية تأثَّرَ بفلسفة الدين الإسلامي التي ميَّزت تقليديًّا بين دار الإسلام وبقية العالم. وفي هذا السياق، قدَّم عبد الحميد بدوي قراءة نقدية هادئة للتناول الأوروبي الشائع لمسألة تقسيم العالم في الفقه الإسلامي، مبرزًا أن هذا التقسيم لا يعني بالضرورة قيام حالة حرب دائمة بين الإسلام وغيره، مستندًا إلى شواهد تاريخية تؤكد تعايش المسلمين مع غيرهم في سلم وأمان بعد انتشار الدعوة الإسلامية(24). غير أن ربط السيادة بمفهوم الجهاد، بما يحمله من دلالات الحرب المقدسة، لا يمكن اعتماده أساسًا لنظام قانون دولي معاصر(25)، وهو ما فرض على الدول العربية الإسلامية إجراء مراجعات فكرية وقانونية لملاءمة المبادئ الدينية مع متطلبات الحاضر وقواعد المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتبرز، في هذا السياق، عوائق فكرية حالت دون تفعيل التأثير العربي الإسلامي في القانون الدولي على مستوى الترافع النظري، من بينها هيمنة تصورات يوتوبية ربطت تغيير العالم بتحقيق غايات أخلاقية كبرى، دون استيعاب تعقيدات الواقع الدولي وتناقضاته البنيوية. وقد أدى توظيف العاطفة الدينية والدفاع عن المقدس، والتعامل مع النص الديني بوصفه إطارًا ناظمًا شاملاً للعلاقات الدولية، إلى بلورة تصور يرى العالم في حالة إفلاس قيمي، ويطرح النموذج الديني الإسلامي بوصفه وصيًّا على العقل البشري أو منقذًا للعالم، وهي رؤية تتبناها بعض تيارات الأصولية والإسلام السياسي(26).

ويُضاف إلى ذلك ضعف الاهتمام الأكاديمي العربي بحقل القانون الدولي؛ ما ترك الساحة مفتوحة أمام أجندات مضادة، في ظل غياب ردود علمية رصينة ومقنعة،

باستثناء جهود محدودة لعدد من الباحثين وبعض منظمات المجتمع المدني والسياسي، وهي جهود ظلت، في مجملها، محدودة التأثير. وغالبًا ما قاد هذا الحقل سياسيون أو نشطاء غير متخصصين، أو قانونيون غير متمرسين في القانون الدولي؛ الأمر الذي جعل الترافع القانوني العربي ينحصر في الإطارين، الدبلوماسي والإعلامي، وتغلب عليه الخطابات العاطفية والشعاراتية(27).

حتى على المستوى الأكاديمي، يظهر نفور نسبي لدى عدد من أساتذة القانون العرب من التخصص في القانون الدولي، إما لضعف الآفاق المهنية المرتبطة به، أو لما يتطلبه من جهد علمي مضاعَف مقارنة بتخصصات قانونية أخرى. فالقانون الدولي يستلزم إتقان لغة قانونية دولية، والاطلاع على أنظمة قانونية مقارنة، ومتابعة اجتهادات المحاكم الدولية، وقواعد البيانات والمجلات العلمية المتخصصة. ويُضاف إلى ذلك تقصير الحكومات العربية في دعم هذا الحقل، بل وتوجسها منه، بالنظر إلى ما يفرضه من التزامات في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين، والمرأة، والشفافية، ومكافحة الفساد، والانتخابات، ومنع التعذيب والاعتقال التعسفي، وهي التزامات لا تزال محل تحفظ في الواقع السياسي العربي(28).

وفي هذا الإطار، يؤدي خلط السياسات المرتبطة بمصالح متقلبة بطبيعتها مع القيم الدينية والثقافية والأخلاقية، التي تُستحضر غالبًا على مستوى الخطاب دون الممارسة، إلى حجب الإشكالات الحقيقية التي تواجه القانون الدولي المعاصر. كما أن الحضور القوي للعالم الغربي في النظام الدولي يرتبط بأوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في مقابل واقع عربي متراجع يحدُّ من قدرته على فرض نموذج بديل أو التأثير في النسق الدولي. ومع ذلك، يظل من الممكن افتراض أن بلوغ الدول العربية مستويات متقدمة من القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية سيُفضي، بالضرورة، إلى بروز تصورات قانونية أكثر تأثيرًا، قادرة على الإسهام الفعلي في تشكيل الفعل الدولي والقواعد الناظمة له.

ثانيًا: قواعد القانون الدولي في العصر الراهن

تأسست فكرة القانون الدولي ضمن أفق نظري يرمي إلى بناء مجتمع دولي يتجاوز المظالم، ويكرِّس المرجعيات الكونية لحقوق الإنسان والعدالة، ويؤسس لفكرة وحدة إنسانية متضامنة قائمة على الاعتماد المتبادل في ظل الأمن والسلم العالميين. وانطوى هذا الأفق على مسعى لتجاوز المنطق الانتقائي والتمييزي الذي وسم القانون الدولي

التقليدي، أو ما عُرف بالقانون العام الأوروبي، الذي قامت دعائمه على مشـروعية الحرب والاستعمار، والنظرة الدونية إلى الآخر بوصفه "غريبًا"، وفق توصيف جوليا كرستيفا(29)، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي لموارد الدول والشعوب وقدراتها.

تُظهر القراءة الموضوعية لمسـار تطور القانون الدولي أن إنشـاء المنظمات الدولية أسـهم في منح عدد متزايد من الدول مشـروعية الاستقلال والتحرر من الاستعمار التقليدي، ويتجلى ذلك في التحول الذي عرفته الخريطة السياسية العالمية بعد سنة 1945، حين لم تكن إفريقيا تضم سـوى ثلاث دول مسـتقلة، مقابل تزايد مطَّرد في عدد الدول المسـتقلة عقب إنشاء منظمة الأمم المتحدة. غير أن هذا النجاح النسبي في مسـار التحرر السياسـي لم يترافق مع تقدم مماثل على مسـتوى العدالة الدولية واحترام الحقوق الإنسـانية، كما لم يشـمل إصلاحًا فعليًّا للنظم الاقتصادية العالمية التي ازدادت افتراسًـا، في ظل اسـتمرار الحروب غير المتكافئة في مناطق متعددة، ولاسيما في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا(30).

تطرح هذه المفارقة سـؤالاً جوهريًّا حول أسـباب نكوص المؤسسـات والمنظمات الدولية عن الاضطلاع بدورها في إحلال السـلم والأمن الدوليين، وما إذا كان هذا التعثر مرتبطًا بدوافع أيديولوجية تهدف إلى الإبقاء على الوضع القائم لصالح القوى المهيمنة، أو أنه يعكس حتميات بنيوية في النظام الدولي، رغم الطابع المثالي الذي يطبع كثيرًا من الخطابات الداعية إلى بناء مجتمع دولي منشود.

تعكس أزمة القانون الدولي ومؤسساته، في أحد أبعادها الأساسية، خضوع هذا القانون لمزاجية القوى الكبرى التي توظف مبادئه بانتقائية، وتُخضع نصوصه لتأويلات تخدم مصالحهـا الخاصة. ويجد هذا التوظيـف مبرره في الغموض الذي يكتنف مضامين عـدد من النصوص القانونية الدولية، بما يسـمح بتطبيق تـأويلات "تقدمية" عندما يتعلـق الأمر بالدول الضعيفة، مقابـل تأويلات تقليدية تحفظية حين تمس المصالح الحيوية للقوى المهيمنة. ورغم المكاسـب التي حققتها الدول الصغرى في تكريس مبادئ المسـاواة وحق الشـعوب في تقرير مصيرها واحترام السـيادة الوطنية وعدم اسـتعمال القوة، فإن استمرار الهيمنة الغربية على بنية القانون الدولي حوَّله إلى أداة لتكريـس المصالح، عبر إحياء فلسـفته التقليدية القائمة على التمييز واحتكار القرار داخل التنظيمات المؤسسـاتية الدولية، مع توظيف مبررات التدخل الإنساني لفرض تصورات القوى المهيمنة للنظام الدولي(31).

يمتد هذا المنطق إلى ما عَدَّه غروتيوس قديمًا "قانون الغنيمة"؛ حيث ظل الاستيلاء على موارد الشعوب الأخرى متخفيًا خلف خطاب إدخال الحضارة إلى المناطق المصنَّفة "همجية"(32). وأفضت هذه الازدواجية في توظيف الشرعية الدولية إلى تمكين الدول المهيمنة من انتقاء القرارات التي تخدم مصالحها، والتدخل لتعطيل ما يخالفها، بما أفضى إلى إضعاف مكانة قرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وحصر دورها في الإدانة اللفظية دون فاعلية حقيقية، وهو ما عزز الشعور بعدم نزاهة مجلس الأمن الدولي(33).

يكشف تحليل الخطاب المهيمن منذ سنة 1945 عن ترسيخ ثنائية نمطية في العلاقات الدولية، تقوم على تصور صراعي مستتر بين "الشرق" و"الغرب"، في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية، ضمن منطق تفرد وتعالٍ هوياتي يستند إلى منظومة قيم محددة، جرى تقديمها بوصفها مرجعيات كونيةً، وهو ما منح الولايات المتحدة الأميركية، وفق أطروحة صامويل هنتنغتون، دور الحفاظ على "السيادة العالمية"(34).

يعكس خطاب ونستون تشرشل المبكر حول النظام العالمي الجديد هذا التصور بوضوح، حين ربط استقرار النظام الدولي بإسناد قيادة العالم إلى قوى "غير طامعة"، معتبرًا أن امتلاك القوة يضع هذه القوى في موقع التفوق الطبيعي على غيرها(35). وقد جرى لاحقًا تطوير هذا المنطق فيما عُرف بـ"الرسالة التشرشلية"، التي صاغها بيرغرين جيرارد ورستورن (Peregrine Gerard Worsthorne)بوصفها مهمة عالم ما بعَد الحرب الباردة، والقائمة على تدخل مستمر من قبل الدول المتقدمة لضمان استقرار يسمح للاقتصاديات المتقدمة بالعمل دون تهديد من دول العالم الثالث(36).

تُظهر هذه الرؤية أن ما يُسمَّى بالنظام العالمي الجديد يقوم في جوهره على منطق النفوذ والمصالح، وعلى الانتقال من مفهوم توازن القوى إلى توازن المصالح، بما يعيد إنتاج تقسيم مناطق النفوذ بآليات جديدة تستند إلى مرجعيات قديمة. ويبرز اللجوء المفرط إلى القوة العسكرية، وإقصاء الوسائل الدبلوماسية، بوصفه أحد السمات المركزية لمنظور القوى الكبرى، وهو ما خلص إليه نعوم تشومسكي منذ حرب الخليج الأولى عام 1991.

تتكرر هذه البراديغمات داخل المؤسسات الأيديولوجية والإعلامية والثقافية، وحتى الأكاديمية، في إطار نزعة متمركزة حول الذات، تهدف إلى تأطير النظام الدولي بما يخدم استمرارية الهيمنة، ومقاومة الأصوات المنتقدة للظلم والعنف و"التعاسة

المفزعة" (the miserable spectacle) التي تصاحب هذا النظام، وفق تعبير آدم سميث(37). ويعكس الخطاب المعاصر ما يشبه مسرحًا لإعادة إنتاج "تجارب" جديدة تؤدي إلى النتائج القديمة نفسها؛ حيث يُعاد إعداد الرأي العام لتقبُّل الممارسات ذاتها تحت شعارات أخلاقية وإنسانية مكرَّرة(38)(39).

ترتبط أزمة القانون الدولي الراهنة بحجم الانقسامات السياسية والعقائدية داخل المجتمع الدولي، بما يفرض، في آن واحد، التعايش السلمي والتعاون لمواجهة التحديات العابرة للحدود. ويستدعي هذا الواقع بناء قواعد دولية تستند إلى الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وترتيب المسؤوليات عن الأفعال الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

تتسم الظروف الدولية المعاصرة باشتداد التنافس والصراع على المستويين، الفكري والسياسي، في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وأمنية متأزمة في البلدان النامية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة التنظيم السياسي الدولي الذي تحكمه مفاهيم وبراديغمات ذات مرجعية غربية. ويظهر في هذا السياق دور الهيمنة الثقافية بوصفها مكملاً للهيمنة السياسية؛ حيث مكَّن التفوق الفكري والنظري الغربي من فرض هياكله السياسية والمعرفية على بقية العالم.

ينطلق عدد واسع من الباحثين من فرضية ارتباط وجود القانون الدولي بوجود الدولة، وبما أن الدولة الحديثة لم تتبلور إلا في أوروبا خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، فقد جرى التشكيك في وجود قانون دولي قبل هذا التاريخ(40). وانعكس هذا التصور في الطابع الأوروبي المنشأ للقانون الدولي، الذي انتقل مع الاستعمار إلى الأميركيتين وآسيا وإفريقيا وأوقيانوسيا(41)، وترسخ ضمن قانون وضعي قائم على معيار "الحضارة"، نظَّم العلاقات بين الدول المتساوية في المركز، وأدار "الاختلاف" بين المركز والأطراف عالميًّا(42).

ارتكز النظام الدولي الحديث على مبادئ ويستفاليا 1648، ولاسيما توازن القوى، غير أن تطور المؤسسات الدولية منذ عصبة الأمم، مرورًا بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أسفر عن إنشاء منظومة مؤسسات عسكرية واقتصادية ومالية تخدم إدارة التناقضات الدولية ضمن نسق حضاري غربي، اتسم بالتنازع والفوضوية، وكرَّس امتيازات الدول المنتصرة سنة 1945، ولاسيما من خلال إقرار صفة العضوية الدائمة وحق النقض داخل مجلس الأمن(43)(44).

في هذا السياق، جادل محمد بجاوي بأن حيادية القانون الدولي وشكليته أسهمتا في تسويغ الاستعمار والتفرقة العنصرية، وتكريس الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة(45). ويستمر الجدل المعاصر بين من يربط تاريخ الغرب بالعنف والاستغلال المطموسين في السردية الليبرالية، ومن يرى فيه ذروة الحداثة والتحرر الفردي(46)(47)، في إطار وعي أوروبي يتسم بمركزية معرفية تسعى إلى مطابقة "الغربي" مع "الكوني"، واعتماد سردية النهاية الأوروبية للتاريخ بوصفها غاية شاملة للبشرية(48)(49).

تؤكد الهيمنة الغربية الفكرية والجيوسياسية والاقتصادية سيطرتها على صياغة قواعد القانون الدولي، سواء على المستوى السياسي من خلال ميثاق الأمم المتحدة، أو على المستوى الاقتصادي عبر سياسات المؤسسات المالية الدولية. وقد أسهمت برامج التقشف والتقويم الهيكلي التي فُرضت منذ ثمانينات القرن العشرين في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول المقترضة، في مقابل تراكم غير مسبوق للثروات لدى فئات محدودة، بما يعكس اختلالاً بنيويًّا في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر(50).

ثالثًا: القانون الدولي في الأطر المؤسسية غير الغربية

أسهمت الأمة العربية، بدرجات متفاوتة، في تشكيل بعض الخلفيات الفكرية للقانون الدولي، وإن لم يكن ذلك من موقع الفاعل المركزي في صياغته الحديثة. ويغدو القول بأن القانون الدولي نتاجٌ حصري للفكر الغربي وسياقه التاريخي مجانبًا للدقة العلمية، بالنظر إلى تداخل مسارات التأثير والتأثر بين الدول والشعوب عبر التاريخ. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن المبادئ التي طورتها المنظورات غير الغربية، بما فيها العربية، عبَّرت في كثير من الأحيان عن مصالح دول ضعيفة سياسيًّا واقتصاديًّا، في سياق ردِّها على مطالب الدول الأقوى وإجراءاتها. وتؤكد بعض الدراسات التاريخية تأثر الفكر القانوني الغربي بالإرث العربي الإسلامي؛ حيث ثبت أن هوغو غروتيوس (Hugo Grotius)، الذي يُعد من رواد القانون الدولي، كان على اتصال بالعالم الإسلامي، بما في ذلك المجال العربي، وتأثر بأنظمته القانونية وأعرافه الدولية(51). في سياق بلورة مواقف عربية معاصرة من قضايا القانون الدولي، ركزت القمة العربية السادسة والعشرون المنعقدة بشرم الشيخ، سنة 2015، على جملة من القضايا المرتبطة بمجابهة ما يهدد السيادة الوطنية والأمن القومي والهوية، وتعزيز العلاقات

الثنائية بين الدول العربية، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان والمرأة، إلى جانب تطوير التعاون القضائي والتنسيق العسكري وبناء مقاربة إقليمية لمواجهة الإرهاب(52). وتُظهر بعض القضايا التطبيقية، مثل الخلاف العراقي–الكويتي المرتبط بالحدود والسيادة وبعض الملفات الاقتصادية، سقف الفعل العربي المشترك في إدارة النزاعات؛ إذ فشلت قمتان عربيتان سبقتا اجتياح العراق للكويت، سنة 1991، في التوصل إلى تسوية لهذا الخلاف(53). وعقب الاجتياح، سعت الدول العربية إلى توصيف الحدث بوصفه خرقًا للقانون الدولي، واتخذت موقفًا داعمًا للمجموعة الدولية لمناهضة هذا الخرق، وهو ما أسهم في تدويل أمن الخليج عبر التدخل الأجنبي على حساب العمل العربي الجماعي(54).

يكشف هذا المسار عن تراجع دور جامعة الدول العربية في فض المنازعات، بما يجعل من الصعب التعويل على الشعارات والمبادئ المعلنة في بياناتها الختامية. وتُظهر قراءة عدد من قرارات مجلس الجامعة تركيزًا على الدعوة إلى التضامن العربي، ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، مع التأكيد على احترام سلطة مجلس الأمن في تطبيق إجراءات الأمن الجماعي(55). غير أن هذا الخطاب لم يُترجم، في الغالب، إلى آليات فعَّالة لإدارة الأزمات الإقليمية.

في هذا السياق، تبدو حالة الانسداد التي تعيشها المنطقة العربية نتيجة لمسار تاريخي توقعت مآلاته النخب الفكرية منذ نشأة الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار(56). ويُنظر إلى الجامعة العربية، في بنيتها الحالية، بوصفها انعكاسًا لحال الأنظمة الحاكمة وتفاعلاتها البينية، سواء كانت تعاونية أو صراعية، أكثر من كونها مؤسسة مستقلة قادرة على إنتاج مبادئ قانونية منسجمة مع تطلعات الشعوب العربية. فهي، في جوهرها، جامعة للنظم السياسية القائمة، تعكس حدود إرادتها في الفعل الإيجابي أو السلبي تبعًا للظرف والحدث(57)، رغم أن العمل ضمن إطار جماعي واسع يظل، في بعض الحالات، أقل كلفة من العزلة أو الفعل المنفرد(58).

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة؛ إذ تضم في عضويتها 57 دولة، إضافة إلى خمس دول بصفة مراقب، وتسهم دولها بنحو 9 بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي(59). ويتمثل هدفها الأساسي في تمثيل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وصيانة مصالحه، وتعزيز السلم الدولي والتناغم بين شعوب العالم. ويؤكد ميثاق المنظمة سعيها إلى توطيد التضامن الإسلامي، وتعزيز

التعـاون الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي والعلمي بين الـدول الأعضاء، وحماية المقدسـات الإسلامية، ودعم نضال الشـعب الفلسـطيني، ومناهضة جميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار(60).

يندرج هذا التوجه ضمن نزعة إقليمية تسـعى إلـى بلورة أفكار بديلة، تُعرف أحيانًا بالنزعة الإقليمية المتمحورة حول المجتمع أو الاندماج المناهض لتوجهات الهيمنة. ولا يقتصـر هـدف هذه النزعة على تعزيز التعاون جنوب–جنوب أو تحقيق قدر من الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة خلق فضاء هوياتي وقيمي بديل للنموذج الذي روِّج له العولمة النيوليبرالية(61).

ينطلـق المنظـور الإسلامي، في هذا السـياق، من تبني مفهوم الكونيـة؛ إذ لا تُقِرُّ المبادئ الإسلامية بأسـس نظرية للتقسـيمات الهرمية بين الشعوب والدول. ويستند القانون الدولي من منظور إسلامي إلى فكرة عالمية الولاية الإلهية، بما يجعل الدول الإسلامية وغيرها جزءًا من اتحاد كوني واحد، تتجاوز فيه الاعتبارات الدينية والثقافية منطق التصنيف والتمايز القانوني(62).

في إطار منظمة التعاون الإسلامي، جرى إقرار النظام الأساسي لمراكز العمل التابعة لها، استنادًا إلى أحكام الميثاق، بهدف تعزيز التعاون لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والرفـاه الاقتصادي في الدول الأعضاء(63). غيـر أن محدودية فاعلية المنظمة في التعاطـي مـع أزمات معاصرة كبرى، من قبيل الحـرب على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والهجمات المتواصلة على عدد من الدول العربية والإسلامية، أظهرت فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة والممارسة العملية؛ حيث اقتصر التفاعل في الغالب على بيانات الشجب والتنديد.

على صعيد أوسع، أسهمت حركة دول عدم الانحياز في إعادة تشكيل قواعد القانون الدولـي فـي مرحلة ما بعد الحرب العالميـة الثانية، حين لم يعد هذا القانون حكرًا على الدول الأوروبية، بل أصبح إطارًا يشمل دولاً وشعوبًا حديثة الاستقلال، غدت موافقتها شـرطًا أساسـيًّا في تطويره. وقد شـاركت هذه الدول في هذا المسار عبر مسـارين متوازيين: مسـار أضفى الطابع العالمي على القانون الدولي، ومسـار أعاد فرز بنيته ومعاييره بما يعكس مصالح الدول النامية(64).

شـكّل مؤتمر باندونغ، سـنة 1955، محطة مفصلية في هذا الاتجاه؛ إذ أكد ضرورة تعزيز التعاون بين دول آسـيا وإفريقيا، وأسـفر عن إنشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسـيوية بقيادة الهند، التي سـعت إلى توطيد التعاون القانوني والمشـاركة الفاعلة

فـي تطوير القانون الدولي. وقد انعكسـت مسـاهماتها في مؤتمـر فيينا للعلاقات الدبلوماسـية، ولاحقًا في الإعلان الموحد بشـأن اللجوء الإقليمي لسنة 1967، بما يجسـد مثالاً واضحًا على إسـهام دول الجنوب في بلورة قواعد قانونية ذات طابع كوني تعددي(65).

برزت حركة عدم الانحياز، التي تأسسـت رسـميًّا في مؤتمر بلغراد، سـنة 1961، اسـتجابة لتحـولات عميقة فـي النظام الدولي، اتسـمت بالإسـتقطاب الحاد بين المعسـكرين، الرأسـمالي والاشـتراكي. ورغم الجدل الذي أُثير حول حدود "عدم انحيازهـا" أو اختراقها، فإن مبادئها المؤسِّسـة، التي تبلـورت منذ مؤتمر باندونغ، قامت على رفض الأحلاف العسـكرية، والدفاع عن السـيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وترسيخ منطق التعايش السلمي، بما وفر منصة جماعية للتأثير في قواعد القانون الدولي(66)(67).

يُعد مبدأ حق الشـعوب في تقرير مصيرها من أبرز المسـاهمات التي دافعت عنها دول عـدم الانحياز؛ إذ لعبت دورًا محوريًّا داخل الأمم المتحدة في إصدار قرارات تدين الاسـتعمار، وفي مقدمتها القرار 1514 لسـنة 1960 بشـأن منح الاسـتقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة(68). وقد تطور هذا المبدأ ليعكس فلسفة قانونية تتيح خيارات متعددة، من الحكم الذاتي إلى الاندماج أو الفيدرالية، دون حصره في نموذج الانفصال وحده.

امتد إسـهام دول عدم الانحياز إلى الدفاع عن السـيادة الوطنية والمسـاواة القانونية بين الدول، ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية، ودعم إعلان مبادئ القانون الدولـي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول الصادر سـنة 1970(69). كما طالبت بإرسـاء نظـام اقتصادي دولي أكثـر عدالة، ودافعت عن مبدأ السـيادة الدائمة على الثـروات الطبيعية، الذي تُوِّج باعتماد قرار الجمعية العامة رقم 1803 لسـنة 1962، وإعلان برنامج عمل النظام الاقتصادي الدولي الجديد لسنة 1974(70)(71).

شـمل هذا الترافع أيضًا دعم الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية والجماعية، والدفاع عـن الحـق في التنمية بوصفه حقًّا من حقوق الإنسـان، وهو ما تُوِّج بإعلان الأمم المتحدة بشـأن الحق في التنمية، سنة 1986، إضافة إلى إبراز حقوق جماعية أخرى مثل الحق في السلم والحق في بيئة سليمة ومستدامة، ضمن إطار قانون دولي بيئي آخذ في التشكل(72)(73).

ورغـــم هذه الإســـهامات، لا تزال مطالب دول عدم الانحياز بإصلاح المؤسســـات الدولية، ولاســـيما ميثاق الأمم المتحدة وتركيبة مجلس الأمن، تواجه عراقيل بنيوية وسياســـية. فتعديل هذه البنية يتطلب موافقـــة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، ومصادقة الدول الخمس دائمة العضوية، في ظل احتفاظ المؤسســـات العالمية الرئيسية بالبنية التي تأسســـت عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بما يعكس استمرار خضوعها لمصالح القوى الغربية المهيمنة(74).

رابعًا: تداعيات القانون الدولي على الدول العربية

منذ القرن الثامن عشـــر، ارتبط تطبيق قواعد القانون الدولي في ســـياق العلاقات بين دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية والدول الغربية، بسرديات متكررة للهيمنة والتلاعب والإخضاع، في إطار تشـــكُّل نظام دولي صاغته المركزية الأوروبية. فقد أعادت الحركة الاســـتعمارية تشكيل العالم وفق منطق هذه المركزية(75)، وأسهمت فـــي بنـــاء قانون دولي يخـــدم مصالح القوى الغربيـــة المهيمنة، ويحمـــي أولوياتها الإستراتيجية داخل بنية دولية غير متكافئة. ويتجلى هذا الاختلال بوضوح في فجوة اللامساواة البنيوية بين دول الشمال والجنوب؛ حيث يذهب تشيمْني إلى أن القانون الدولي يؤدي دورًا محوريًّا في إضفاء الشرعية على الهياكل والعمليات غير المتكافئة التي تُعمِّق هذه الانقسامات وتحافظ عليها(76).

قامت المركزية الأوروبية على شـــرعنة الظاهرة الاستعمارية بذريعة "نقل الحضارة" إلى المناطق المصنَّفة بدائية أو متخلفة، ولاسيما في إفريقيا وآسيا، بما أتاح السيطرة علـــى ثرواتها واســـتغلال مواردها. وأفضى هذا المنطق إلـــى تنافس حاد بين القوى الأوروبية على مناطق النفوذ، أســـهم في اندلاع حربين عالميتين غيَّرتا موازين القوة الدولية، وأفرزتا مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية. وأرست مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من المبادئ والقواعد الحاكمة للنظام الدولي، من أبرزها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وصيانة السيادة الوطنية، والمساواة القانونية بين الدول، وتحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وهي مبادئ كُرِّســـت نصًّا في ميثاق الأمم المتحدة، الذي ألزم الدول المتنازعة باعتماد الوســـائل السلمية لتسوية نزاعاتها بما يحفظ السلم والأمن الدوليين.

أســـهمت هذه التحولات في توســـيع عضوية المجتمع الدولي؛ إذ لجأت دول عربية وإفريقية وآســـيوية إلى التمســـك بالمبادئ الجديدة للمطالبة بالاســـتقلال عن القوى

الاســتعمارية. وقد تحقق ذلك، إما عبر إضفاء الشــرعية على الكفاح المسلح الذي قادته حركات التحرر الوطني، أو من خلال المعارك القانونية التي خاضتها هذه الدول داخل المؤسسات والمحاكم الدولية لاستعادة سيادتها الوطنية.

شهد القانون الدولي خلال القرن العشرين توسعًا ملحوظًا شمل إنشاء منظمات دولية ذات عضويــة عالميــة، وتكريس صلاحيات إبرام المعاهدات، وتطوير قانون البحار، وتأســيس آليات دائمة لتســوية النزاعات الدولية، بما في ذلك المنازعات المختلطة بين الدول والأطراف الخاصة، إلى جانب حظر اســتخدام القوة. ورافق هذا التوسع بروز فروع متخصصة، ولاسيما في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الدولي البيئي، والاقتصــادي، والجنائي، فضلاً عن جهود تدويــن قواعد القانون الدولي من خلال أعمال لجنة القانون الدولي(77).

غيــر أن إدماج الدول المســتقلة حديثًا في النظام الدولي لمــا بعد الحرب العالمية الثانية تم عبر شــبكة كثيفة من المنظمات الدولية والقواعد التنظيمية في المجالات الاقتصاديــة والصحية والثقافية والمالية، بما جعــل هذه الدول عاجزة عن الإفلات من منظومة قانونية لم تشــارك في صياغتها. وقد أتاح ذلك للقوى الكبرى، خاصة عبر المؤسسات المالية الدولية، التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وفرض اندماج تبعي داخل النظام الرأسمالي العالمي(78). وفي هذا السياق، عرف العالم العربي انقسامًا بين دول ارتبطت بالمعسكر الاشتراكي وأخرى بالمعسكر الغربي، في تقسيم ظل متغيرًا تبعًا للتحولات الجيوسياسية الدولية والإقليمية.

مع بداية ســبعينات القــرن الماضي، وفي ظل صعود المراجعــات الفكرية لما بعد الوضعية، ولاسيما نظريات ما بعد الاستعمار والتحرر من التبعية، تبلورت رؤية نقدية لدى دول الجنوب تعد النظام الدولي نظامًا غير عادل، يقوم على اســتغلال الدول النامية. وبدأت هذه الدول تطالب بإعادة النظر في الأسس الاقتصادية للنظام الدولي بعدما تبيَّن أن مبدأ المســاواة الشــكلية بين الدول يُنتج، في التطبيق، لا مساواة فعلية بفعل الفوارق الهائلة في القدرات الاقتصادية والسياســية. وأضحى خطاب الســيادة وتقرير المصير أقرب إلى شعارات رمزية لا تعكس واقعًا عمليًّا، في ظل اعتماد دول كثيرة على الخارج لتأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء والدواء(79).

في هذا الإطار، ســعت دول العالم الثالث إلى إعادة صياغة الأســس الفلسفية للقيم الحاكمة لقواعد القانون الدولي، من خلال الترويج لمعايير تستند إلى مفاهيم العدالة

والإنصاف، تعكس تجارب شعوب خرجت حديثًا من السيطرة الاستعمارية ولا تزال تعاني من آثارها. وتحولت هذه المعايير إلى مبادئ تنظيمية جديدة في القانون الدولي بما استدعى البحث عن صيغ جديدة لممارسة السلطة داخل المجتمع الدولي، وتبني جيل جديد من القواعد القانونية المنسجمة مع هذه الفلسفات الناشئة(80).

رافقت هذه الجهود مطالب بإرساء نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة، يقوم على التزام الدول القوية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما تلك المتعلقة بحظر الحرب وحماية الدول الضعيفة. وشمل ذلك تعديل قانون البحار للاعتراف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، ومنحها سيادة اقتصادية على مواردها الطبيعية، فضلاً عن إدخال مفاهيم مثل النفاذ التفضيلي لسلع الدول الأقل نموًّا إلى أسواق الدول المتقدمة.

شهدت هذه المرحلة محاولات مبكرة من دول العالم الثالث، خاصة الدول النفطية العربية، للحدِّ من هيمنة الشركات الغربية على مواردها الطبيعية، عبر تأميم قطاعات إستراتيجية كما حدث في إيران وليبيا والكويت خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي. وأثار ذلك توترات سياسية داخلية ودولية، أفضت إلى نقاشات موسعة داخل الأمم المتحدة، انتهت بتبني قرارات تهدف إلى تحقيق توازن بين مبدأ السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية وحقوق ملكية الشركات الأجنبية المستثمرة فيها(81).

أسهمت مجموعة الـ77 وحركة عدم الانحياز، بدعم فاعل من عدد من الدول العربية ذات التوجهات الاشتراكية، في الحفاظ على نفوذ الدول النامية داخل الأمم المتحدة، وصياغة معايير قانونية بديلة لتلك التي كرَّستها القوى المتقدمة. وساعد على ذلك حرص القوتين العظميين خلال الحرب الباردة على استمالة دول العالم الثالث، بما أتاح لهذه الأخيرة هامشًا للتعبير عن مصالحها الجماعية داخل النظام الدولي(82).

تراجعت هذه الدينامية مع نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي؛ حيث عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين اتجاهًا متزايدًا نحو توظيف القانون الدولي أداةً أحادية لتحقيق أهداف القوة المهيمنة، على حساب الدول النامية. وبرزت مفاهيم جديدة، مثل الأمن الإنساني والتدخل الإنساني والتنمية ذات المرجعية الليبرالية، أسهمت في تقويض عدد من المبادئ التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة.

أدى انتهاء الاستقطاب الدولي إلى تهميش مصالح الدول النامية، وإحياء مقاربات واقعية ترى في القوة المحدد الأساسي للقواعد الدولية. وساعد على ذلك تفكك كتلة العالم الثالث وغياب توافق داخلي حول أولوياتها، بعد أن كانت قادرة، في مراحل سابقة، على الدفع بمعايير دولية قائمة على العدالة والإنصاف(83).

تأثر النظام الإقليمي العربي على نحو خاص بهذه التحولات، في ظل تداعيات حرب الخليج الثانية، والانقسام الحاد بين الدول العربية، وتنامي الوجود العسكري والسياسي للقوى الدولية في المنطقة. وبرزت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الضامن الرئيسي لأمن النفط والتوازنات الخليجية، والفاعل الأكثر تأثيرًا في مسارات التسوية الإقليمية، بما جعل النظام الإقليمي العربي أكثر قابلية للاستجابة للمطالب والمصالح الأميركية(84).

ترافقت هذه التحولات مع صعود خطاب "نهاية التاريخ" وانتصار الليبرالية، وما رافقه من تسارع العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، في سياق تطور تكنولوجي ومعلوماتي مكّن الشركات المتعددة الجنسية من التوسع داخل أسواق الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وتعميق حضورها الاقتصادي.

أسفرت هذه الدينامية عن آثار قانونية دولية واسعة؛ حيث شهدت المؤسسات الدولية ضغوطًا متزايدة لفرض الرؤية الليبرالية الأميركية في مجالات متعددة، وهو ما انعكس في اتفاقيات دولية وإجراءات داخل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التمويل الدولية، فضلاً عن المحكمة الجنائية الدولية(85).

أفضى تراجع المساعدات الخارجية وأزمات الديون السيادية إلى اعتماد الدول النامية على الشركات المتعددة الجنسية مصدرًا رئيسيًّا للاستثمار؛ ما أدى إلى تقويض قدرتها على التنسيق الجماعي للدفاع عن مصالحها. وأسهم ذلك في تعزيز نفوذ هذه الشركات في صياغة القواعد الاقتصادية والقانونية الدولية بدعم مباشر أو غير مباشر من دولها الأصلية(86).

في هذا السياق، وجدت الدول العربية نفسها، كما كانت الحال مع نهاية السلطنة العثمانية وبداية تشكل الدول القومية، أمام قواعد قانون دولي مفروضة من الخارج. وتجدَّد هذا الوضع بعد نهاية الحرب الباردة، مع تصاعد الضغوط الرامية إلى دمج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي، وفتحها أمام الشركات المتعددة الجنسية، دون اعتبار كافٍ للتكلفة الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه التحولات(87)(88)(89).

أضحت الدبلوماسية الاقتصادية، التي تمارسها الدول المتقدمة مباشرة أو عبر المؤسسات متعددة الأطراف، إحدى أبرز أدوات السيطرة على الدول النامية، بما جعل القانون الدولي أداة مركزية لشرعنة الهيمنة في عصر العولمة(90).

تزامن ذلك مع بروز نموذج نظري جديد للسياسة الدولية، يرتكز على تعميم الديمقراطية الليبرالية، وتحرير الأسواق، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، وتنظيم التجارة العالمية في إطار مؤسسي، مع تركيز متزايد على الحقوق الفردية على حساب حقوق المجموعات، بما همَّش قضايا مثل الحق في التنمية والبيئة والغذاء(91).

انعكس هذا التوجه في تسييس متزايد لقضايا القانون الدولي الكبرى في مطلع القرن الحادي والعشرين، ولاسيما في مجالات الأمن الجماعي، والتدخل الإنساني، والدفاع عن النفس، وفرض العقوبات، وتوظيف خطاب حقوق الإنسان، تحت تأثير النفوذ السياسي للقوى الغربية الكبرى(92).

في المحصِّلة، عاشت المجتمعات العربية والإسلامية خلال العقود الأخيرة موجات متتالية من التدخلات العسكرية الغربية، جرى تبريرها بخطابات مكافحة الإرهاب أو نشر الديمقراطية أو حماية الأقليات، في حالات مثل فلسطين والصومال والعراق وأفغانستان وليبيا وسوريا. وقد انطوت هذه التدخلات على تأويلات انتقائية لمبادئ القانون الدولي المتعلقة باستخدام القوة بما غطَّى أهدافًا إستراتيجية واقتصادية تتصل بالسيطرة على الموارد وإعادة تشكيل البنى السياسية والاجتماعية لهذه الدول(93).

خاتمة

تُظهر خلاصات هذه الدراسة أن تصاعد حدَّة التنافس والصراع الجيوسياسي الدولي حول مناطق النفوذ أسهم في تعميق الانقسامات السياسية العالمية، ولاسيما في إطار التنازع المتزايد بين دول الشمال الكبير ودول الجنوب الكبير بشأن قضايا التجارة الدولية، والنظام النقدي العالمي، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى التحديات العابرة للحدود مثل الإرهاب والهجرة والتغيرات المناخية وانتشار الأوبئة. وقد أدى هذا السياق المركب إلى تراجع قاعدة القيم المشتركة ذات الطابع الكوني، بفعل تباين المرجعيات الحضارية واختلاف المنظورات القانونية والسياسية التي تتبناها الأمم. ويغدو إصلاح منظومة القانون الدولي وإعادة هيكلة مؤسساته وفق التحولات الجيوستراتيجية للقرن الحادي والعشرين ضرورة ملحَّة، تفرض

تجـاوز التصنيفات النمطية واسـتيعاب التعدد البنيوي للمجتمـع الدولي، بما يتيح ترسيخ العدالة بين الدول والشعوب والأفراد، وتقليص فجوات التفاوت الاقتصادي والهشاشـة الاجتماعية، وتعزيز سـلطة القانون انطلاقًا من وحدة المصير الإنسـاني وتكافؤ الحق في المشاركة في إدارة عالم متعدد الأقطاب والثقافات والهويات.

يعكـس الواقع الدولي الراهن تعدد مسـارات الانتقـال والتحول في مرحلة ما بعد الاستعمار؛ حيث لم تعد دول الأطراف تكتفي بالاستقلال السياسي بل باتت تمتلك، بدرجـات متفاوتة، عناصر القوة والثروة التي تمكّنها من التعبير عن ثقافاتها والدفاع عن مصالحها داخل النسـق الدولي. ويشـير عدد من الدراسات الاستشرافية إلى أن هذا التحول لا يعني بالضرورة تجاوز النظام الوسـتفالي؛ إذ لا تزال أنماط السـيادة والدولة القومية في مراكز القوة قادرة على الاسـتمرار، لكنه يفتح، في المقابل، أفقًا لتحول ما بعد غربي لا يُقصي الغرب من المشهد الدولي وإنما يعيد تموضعه بوصفه مركزًا من بين مراكز متعددة للسلطة والثروة والنفوذ الثقافي في عالم آخذ في التعدد القطبي.

تدل المعطيات البحثية المتراكمة على أن التاريخ الغربي والنظرية السياسـية الغربية لا يعكسان، على نحو كاف، تجارب بقية مناطق العالم ولاسيما في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا والعالم العربي. وتكشف هذه الأبحاث عن فجوة متنامية بين المفاهيم السائدة في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية، كما تطورت في السياق الغربي، والوقائـع التي يدركها الباحثون في هذه السـياقات المختلفة. ويبرز في هذا الإطار أن المراجعات الفكرية النقدية التي سـعت إلى تجاوز المقاربات الكلاسـيكية في فهم القانون الدولي لم تقتصر على الإنتاج المعرفي الغربي، بل أسهم فيها مفكرون وباحثون من خارج هذا النسـق، كما هي الحال في نظرية ما بعد الاسـتعمار ونظرية التحرر من التبعية للاستعمار، التي تبلورت بفضل إسهامات عدد من المفكرين، من بينهم: إدوارد سعيد وهومي بابا وأنيبال كيجانو وغيرهم(94).

يفـرض هذا الواقـع إعادة التفكير في طبيعـة التنظير في القانـون الدولي ونطاقه، ولاسـيما فـي ظل تنامي الخطابات النقدية التي تـرى أن هذا الحقل ظل، تاريخيًّا، أسير مركزية أوروبية ضيقة الأفق. ويقتضي ذلك الانفتاح على قراءات جديدة تضع قضايا القانون الدولي ضمن أفق أوسع، يسمح بتتبع تطوره واتجاهاته خارج السياق الغربي المركزي، ويدعو الباحثين من خارج هذا السياق إلى مساءلة مضامين نظرياته

وفلسـفاته، واستشـراف المسارات التي كان يمكن أن يتخذها هذا الحقل لو نشأ أو تطور في سياقات حضارية مختلفة.

في هذا الإطار، لا يقتصر مشـروع التفكير في قانون دولي من منظورات غير غربية على كونه إضافة معرفية هامشـية، بل يمكن أن يسـهم في بلورة حقل بحثي جديد داخل دراسات القانون الدولي، يقوم على تعدد الروافد الحضارية والثقافية والمعرفية. ويتيح هذا التوجه تجاوز الطابع القيمي الأحادي الذي طبع المقاربات الغربية السائدة، مع الاستفادة النقدية من التيارات الغربية نفسها، من أجل بناء تصورات أكثر شمولاً تعكس التنوع الثقافي المتزايد على المستوى العالمي.

تُبرز هذه الدراسة أن الانتقال بالقانون الدولي من حقل ذي هيمنة معرفية مركزية إلى حقل عالمي فعلي يمر عبر إدماج السرديات التاريخية والفلسفية للآخرين، واستيعاب مسارات التنظير المتعددة التي أسهمت فيها شعوب وثقافات مختلفة. ويكتسب فتح نقاش علمي معمَّق حول كيفية تشـكُّل قواعد القانون الدولي وتعدُّد روافده الفكرية والحضارية أهميةً أساسـية في مسـار تطوير هذا الحقل، بما يجعله أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات عالم متعدد ومعقَّد ومتغير باستمرار.

المراجع

(1) عبد العزيز محمد سـرحان، العودة لممارسـة القانون الدولي المسيحي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1995)، ص 2.

(2) Dominique CARREAU, Droit International, 9 édition (Paris : édition Pedone, 2007).

(3) هدى أحمد يونس المراغي، "الأسس القانونية والفلسفية للمعاهدات الدولية"، المجلة القانونية، المجلد 8 العدد 4 (2020)، ص 1505.

(4) سرحان، ص3.

(5) CARREAU, Droit International, op,cit, p 50.

(6) D.JOOLSEY,International Law,4th Edition, (New York, 1889).

نقلاً عن عبد العزيز محمد سرحان، المرجع السابق، ص 5.

David Armstrong. Introduction, Edited by David Armstrong, Jutta Brunée, Michael Byers, John H. Jackson David Kennedy : Routledge Handbook of International Law (Routeledge : 2009). See the introduction.

(7) James LORIMER,The Institutes of International Law,1882, Book 2, Chap 11, p 69.

(8) سرحان، ص15.

(9) محمد ســامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول (القاعدة الدولية)، ط2 (مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1974)، ص148.

(10) سرحان، ص 19.

(11) عقل صالح ورائد أبو بدوية، "توظيف الأيديولوجيا في إطار بناء الدولة الصهيونية"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 37، العد 01 (2023)، ص 53.

(12) سرحان، ص228.

(13) مصطفى سلامة حســين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987)، ص 13-34.

(14) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 706، الصادر بتاريخ 15 أغسطس/ آب 1991، على الرابط: https: / /urls.fr /qbongr

(15) ميلود ميسوم، الأمة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد الرابع، (2018)، ص 139.

(16) عبــد القــادر القادري، القانون الدولي العام، ط1 (الرباط: مكتبة المعارف للنشــر والتوزيع، 1984)، ص 17-19.

(17) سرحان، ص 207.

(18) Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples, 14 December 1960. Resolution 1514 (XV).

(19) Traité entre la République française et la République fédérale d'Allemagne sur la coopération et l'intégration franco-allemandes. Accessed on February 16, 2025 , at : https://2cm.es/1glf6

(20)Traité pour la séparation définitive de la Belgique d'avec la Hollande. Accessed on February 16, 2025 , at : https://mjp.univ-perp.fr/constit/be1831londres.htm

(21) Traité de Versailles, le 7 mai 1919.

(22) سرحان، ص 228.

(23) القادري، ص 20-21.

(24) محمد الجوادي، المنهج الإسلامي في صياغة القانون الدولي، مدونات الجزيرة على الرابط: https: / /urls.fr /HnMT2X

(25) ولفغانـــغ فريدمـــان، تطور القانون الدولي، ترجمة لجنة من الأســـاتذة الجامعيين، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة)، ص 195.

(26) صبحـــي نايـــل، التوظيف الأيديولوجـــي للدين، أبحاث محكمة، مؤمنون بلا حدود، قســـم الدراســـات الدينية، 23 ســـبتمبر/ أيلول 2023، مقتطف من كتاب إســـتراتيجيات التأويل، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، على الرابط: https: / /urls.fr /GCzU25

(27) معتز قفيشـــة، لماذا لا يهتم غالبية القانونيين العرب بالقانون الدولي؟، موقع منظمة القانون من أجل فلسطين، على الرابط: https: / /urls.fr /yUeGAO

(28) المرجع نفسه.

(29) Droits de l'Homme et protection de la diversité culturelle, Genève. Accessed on February 2025, at: http://www.kristeva.fr/geneve-unesco.html

(30) سرحان، ص 231.

(31) على سبيل المثال، نسوق ما جاء في رسالة جورج بوش الأب وجون ميجور إلى أمير الكويت، في أول أغسطس/ آب 1991، بمناسبة مرور عام على غزو العراق للكويت من أن "العراق بنظامه السياسي القائم لن يسمح له بالعودة إلى الجماعة الدولية إلا بعد أن يتخلص من حكامه، وينكفئ على نفسه في الداخل، ويركع صاغرًا لسائر القرارات التي يصدرها مجلس الأمن ضده، مع إبقاء الحظر على صادراته..."، للتوســـع أكثر في الموضوع، يُنظر: مجلة الدراســـات الفلسطينية، العدد 5، شـــتاء 1991 على الرَّابطيْـــن: Palestine-studies.org /ar /node /35877 و Palestine-studies.org /ar /node /35878

(32) جوســـتافو جوتســـي، القوانين والحضارات القانون الدولي: تاريخه وفلسفته، ترجمة حسين محمود، (أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2023)، ص 15.

(33) مروة نظير، "أثر التغير في هيكل النظام السياسي الدولي على بنية القانون الدولي"، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثالث، (2012)، ص 150.

(34) نعوم تشومسكي، النظام العالمي...القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، ط1، (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 42.

(35) المرجع نفسه، ص 10.

(36) المرجع نفسه، ص 13.

(37) المرجع نفسه، ص 15.

(38) المرجع نفسه، ص 176.

(39) لاتحسبنَّ رقصي بينكم طربًا... فالطير يرقص مذبوحًا من شدة الألم (أبو الطيب المتنبي).

(40) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص 11.

(41) جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ترجمة محمود محمد الحرثاني، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 63.

(42) أميتا أشاريا وباري بوزان، تشكُّل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية، ترجمة عمار بوعشة، عالم المعرفة، العدد 502 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023)، ص 93.

(43) مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص 10-11، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2023)، https://2cm.es/1leLA

(44) برتران بديع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص136.

(45) جيسيكا وايت، "شركاء عاجزون أم رفاق طريق؟ هجوم حقوق الإنسان والليبرالية الحديثة على العدالة الاقتصادية في حقبة ما بعد الاستعمار"، ترجمة سحر عادل بهجت، الثقافة العالمية، العدد 201 (2019)، ص102.

(46) ريوين كونيل، النظرية الجنوبية: علم الاجتماع والديناميات العالمية للمعرفة، ترجمة فاروق منصور، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 8.

(47) بانكاج ميشرا، زمن الغضب: تأريخ الحاضر، ترجمة معاوية يعيدوني، عالم المعرفة، العدد 505 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، 2023)، ص46.

(48) "تيلوس" تُفيد باللغة الإغريقية "النهاية"، أي نهاية النهاية في هذه الفقرة.

(49) ألكسندر دوغين، الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة عصر الإمبراطوريات الجديدة الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة إبراهيم إستنبولي، (بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 33.

(50) آرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد 435 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 229.

(51) صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، ط1 (دار المعارف للملايين، 1982)، ص 42-43.

(52) OMAR Sheira and Muhammed Ammash. Arab League Summit Report, Global Political Trends Center (GPoT) (2015), p.3.

(53) انقسمت الدول العربية في تلك الأزمة بين من يعارض التدخل الأجنبي، ومن يرحب به (وتقديم غطاء له). وهو ما يعكس -ولا يزال- ضعف وهوان جامعة الدول العربية.

(54) Farah Dakhlallah.The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 39, No. 3 (December 2012), P.408.

(55) أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 246-249.

(56) سعيد سلطان الهاشمي، كيف فرَّ المستقبل من حسبان العرب؟، المستقبل العربي، العدد 500 (2020)، ص 106.

(57) حسن أبو طالب، "انهيار جامعة الدول العربية؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 185 (2011)، ص 33.

(58) المرجع نفسه، ص 34.

(59) Bilal Bağış and Çağlar Yurtseven. Greater Economic Cooperation, Opportunities and Challenges, Center for Strategic Research (SAM) (2017), P. 11.

(60) Bruno De Cordier. Identity as a Framework for Alternative Regionalism? An Examination of the Organization of Islamic Cooperation and the Pan-Islamic Idea, Studia Diplomatica, Vol. 66, No. 4 (Egmont Institute: 2013), P.19.

(61) Bruno De Cordier. Identity as a Framework for Alternative Regionalism? An Examination of the Organization of Islamic Cooperation and the Pan-Islamic Idea, Studia Diplomatica , Vol. 66, No. 4 (Egmont Institute : 2013), P.17.

(62) Farhad Malekian. The Nature of Islamic International Law (Ed Brill: 2011), P.6.

(63) OIC/3-iclm/2015/ final, 30 October 2015.(https://tinyurl.com/3yh59jdz), accessed on 13 December 2025.

(64) جوستافو جوتسي، مرجع سابق، ص 149–150.

(65) المرجع نفسه، ص 90.

(66) صادق الطائي، "انحياز أو عدم الانحياز...تفكيك تاريخي"، القدس العربي، عدد 31 يناير/ كانون الثاني 2017، على الرابط: https: / /h7.cl /117rb

(67) يونس طلعت الدباغ، "الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة زانست العلمية (ZANST Scientific Journal)، العدد 1(2024)، ص 1091–1094.

(68) اعتُمد ونُشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت رقم 1514 (د15–) المؤرخ في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1960.

(69) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (د25–)، الصادر بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1970.

(70) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 (د17–) سنة 1962، المتعلق بمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

(71) القرار 3202 (د6إ–)، المؤرخ 1 مايو/ أيار 1974، المتعلق ببرنامج عمل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، للتوسع أكثر، يمكن الاطلاع على الرابط: https: / /h7.cl /117z5

(72) القرار 41/ 128، 4 ديسمبر/ كانون الأول 1986، المتعلق بإعلان الحق في التنمية.

(73) قرار مجلس حقوق الإنسان رقم48/ 13 ، المعتمَد في 8 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2021، والمعنون "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، وقرار الجمعية العامة رقم300/ 76 الذي أقرَّ حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

(74) يورغن سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة، العدد 480 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020)، ص 219.

(75) كروفورد، ص 65.

(76) Brian-Vincent Ikejiaku, «International Law is Western Made Global Law: The Perception of Third-World Category», African Journal of Legal Studies, 6 (2013), p340.

(77) كروفورد، ص 66.

(78) إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد" في: محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 120.

(79) المرجع نفسه، ص 123.

(80) M. Sornarajah, « Power and Justice: Third World Resistance in International Law », Singapore Year Book of International Law, Vol. 10, (2006), pp 20-21.

(81) فيليب ساندر، عالم بلا قانون: كيف تضع أميركا القواعد العالمية وكييف تنتهكها، ترجمة عبد الكريم ناصيف، (دمشق: دار الفرقد، 2018)، ص 193.

(82) M. Sornarajah, «Power and Justice: Third World Resistance in International Law», op, cit, p 21.

(83) Ibid, p 22.

(84) ناصيف يوسف حتى، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، في: محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 158-183.

(85) كمال حماد، العولمة والقانون الدولي العام، (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 171.

(86) Sornarajah, p 23-24

(87) Fatiha Sahli and Abdelmalek El Ouazzani, «Africa North of the Sahara and Arab Countries», in: BARDO Fassbender and ANNE Peters, The oxford Handbook of the History of International Law, (United Kingdom: Oxford University Press, 2012), P 405.

(88) محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 11.

(89) Brian-Vincent Ikejiaku, «International Law is Western Made Global Law: The Perception of Third-World Category», op, cit, p 356.

(90) يوسف حتى، ص 175.

(91) Sornarajah, pp 23-24.

(92) Mashood Baderin, « Universality in International Law Beyond the European an Islamic Law Perspective», In: European Society of International Law, IŞIL Aral and JEAN D'aspremont, International Law and Universality, (New York: Oxford Universiy Press, 2024), p 233.

(93) Ibid, p 233.

(94) مديحة عتيق، "ما بعد الكولونيالية: مفهومها، أعلامها، أطروحاتها"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 18 (2015)، ص 236–239.

الانسحاب الأميركي من أفغانستان واللحظة الفارقة في النظام الدولي الجديد

The American Withdrawal from Afghanistan and the Pivotal Moment in the New International Order

* Mohammed Zakaria Al-Amiri –محمد زكريا العميري

ملخص

بين الحاجة إلى الحفاظ على الهيمنة الإستراتيجية ومواجهة الصعود المتسارع للقوة الصينية، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام خيارين: إما التراجع الإستراتيجي المنظم أو الانخراط في مواجهات متعددة المسارات وفي هذا السياق يتمحور منطق دراستنا؛ حيث سنناقش تحولات السلوك الإستراتيجي الأميركي عقب الانسحاب من أفغانستان، بوصفه اللحظة التي حملت معها معالم التغيير العالمي، بتعريف إعادة التوازن كإستراتيجية تؤكد نهاية النظام الهيمني لصالح التعددية، وذلك في توافق كامل مع مسار الدراسة، وهي التي اعتمدنا في سبيل تفكيك تعقيد إشكاليتها الجوهرية: كيف شكّل الانسحاب الأميركي من أفغانستان اللحظة الفارقة في النظام الدولي الجديد؟ المنهج الوصفي التحليلي، المؤطّر بنظرية «الواقعية الهجومية» لجون ميرشايمر، وذلك بهدف التفصيل البحثي لدوافع التغير في السلوك الإستراتيجي الأميركي مع التركيز على الأبعاد الجيوسياسية في الفضاء الأوراسي والتداخلات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: الانسحاب الأميركي، إعادة التوازن، الفضاء الأوراسي، الشرق الأوسط الجديد، أفغانستان.

Abstract

Amid the necessity to maintain strategic hegemony and the challenge of China's rapid rise, the United States finds itself facing two options: either a structured strategic retreat, or engagement in multifaceted confrontations. Within this context lies the core logic of the study, which offers a detailed analysis of the transformations in the strategic behaviour of the United States following its withdrawal from Afghanistan—a moment that signalled the onset of global change. This moment redefined the concept of strategic rebalancing as a framework confirming the end of the unipolar hegemonic

* محمد زكرياء العميري، باحث في القانون العام والعلوم السياسية.
Mohammed Zakaria Al-Amiri, researcher in public law and political science.

order in favour of multipolarity. To unpack the complexity of the central research question— How did the US withdrawal from Afghanistan constitute a turning point in the emerging international order? —this study adopts the descriptive-analytical method, framed within John Mearsheimer's theory of offensive realism. The aim is to investigate the drivers behind the shift in US strategic behaviour, with a specific focus on the geopolitical dimensions of the Eurasian space and strategic interplays in the Middle East.

Keywords: US withdrawal, rebalancing strategy, Eurasian space, new Middle East, Afghanistan.

مقدمة

سرى قدر من الاتفاق بين رؤساء الولايات المتحدة الأميركية بعد مرحلة بوش الابن على أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان أضحى ضرورة تصحيحية للمسار الخاطئ الذي نسجته السياسية الخارجية خلال مراحلها السابقة، مؤكدين في نفس السياق على أهمية التحول نحو الشرق الأقصى لمواجهة الصين، وأن أي انخراط أميركي في أي حرب خارج منطقة المحيطين، الهندي والهادي، سيكون بمنزلة استنزاف للقوة الأميركية وسيضع الصين أمام مساحة أكبر للنمو والتوسع الإقليمي(1).

يتماشى ذلك مع طرح أحد أهم منظِّري الواقعية الأميركية، وهو جون ميرشايمر، الذي لطالما حاجج في مختلف مساحات تنظيره، بأن الصين تشكِّل التهديد الأكبر للولايات المتحدة الأميركية في القرن 21، وبالتالي فالقوة الأميركية ملزَمة بتركيز كل انتشارها، بكل ما يتضمنه من أحدث تقنياتها العسكرية وأصولها إلى منطقة المحيطين، الهندي والهادي(2). وفي قراءة عكسية لمسار التحليل، يلاحظ بعض المحللين أن الانسحاب الأميركي موضوع الدراسة يشكِّل في أساسه اعترافًا بمحدودية القوة الأميركية من حيث إنها قوة مهيمنة، وذلك في إسقاط تام لسردية التفوق العالمي المدفوع بقوة الانتشار الإمبراطوري(3).

ومن هنا، تبرز قيمة الحدث الذي سُمِّي (لحظة أفغانستان)، بمعنى: هل نحن نتحدث عن هزيمة تعيد تعريف ميزان القوى الدولي انطلاقًا من لحظة الانسحاب أم أننا نتحدث عن تغير في إستراتيجيات قوة عالمية والتي هي ناتجة في الأصل عن إعادة تشكيل لمراكز الانتشار العالمي؟

وصف الرئيس الأميركي، جو بايدن، لحظة الانسحاب الأميركي من أفغانستان بأنها "نهاية حقبة" أميركية من التدخل الخارجي وأن الجيش الأميركي لن يكون بعد الآن في طليعة النفوذ الأميركي في الخارج(4). وهو تصريح يمكن أن نقرأ فيه العديد من الإشارات على وجود تحول عالمي جديد يتشكل في المراحل المعاصرة اللحظية؛ ذلك أن تعبير "نهاية حقبة" هو في الحقيقة تعبير عن نهاية السلوك الأحادي الأميركي الذي أطلقه الرئيس بوش الابن، والذي جعل من الولايات المتحدة الأميركية القوة الوحيدة في العالم.

ومن هنا أيضًا، نقرأ أن نهاية أي حقبة تاريخية في جميع مراحل تطور السياسة الدولية سيقابلها بالتأكيد ميلاد لحقبة جديدة، حقبة دائمًا ما تلعب فيها القوة المهيمنة دورًا أساسيًّا في التحول. ومن هنا تأتي أهمية ما جاء به عنوان جريدة فايننشيال إكسبريس الهندية "إن الانسحاب الأميركي من أفغانستان سيمثل نهاية الإمبراطورية الأميركية: ينبغي على الهند العودة إلى الأسس الإستراتيجية على الأرجح"(5). وهو عنوان يتماشى وتأكيد جون ميرشايمر في قوله: إن العالم أصبح يعيش الآن انتقالاً مرحليًّا من زمن النظام الأيديولوجي (الليبرالي) (بمعنى النظام المحكوم بأيديولوجية القوة المهيمنة) إلى النظام الواقعي (النظام الخاضع للمصلحة الواقعية نتيجة الانتقال الفوضوي فيه)(6).

إذن فدراستنا هي عبارة عن تحليل وفي نفس الوقت تأكيد لما جاء في هذا التحليل، بحيث سنناقش فيها شكل التحول العالمي انطلاقًا من لحظة الانسحاب الأميركي، وخاصة بحصر الجغرافيا الأوراسية انسحابًا إلى الشرق الأوسط الجديد. وهي دراسة نعتمد فيها تحليلاً واقعيًّا بتوظيف نظري للواقعية الهجومية، وتحديدًا بالانطلاق من جوهرية التساؤل الإشكالي المطروح والمؤطر في كيف شكَّل الانسحاب الأميركي من أفغانستان لحظة التحول الكبرى في النظام الدولي الجديد؟ وهو إشكال يحيلنا بضرورة التحليل والتفكيك إلى تساؤلات فرعية أكثر تفصيلاً نناقش فيها: إلى أي مدى قوَّض التدخل الأميركي في أفغانستان من النفوذ الأميركي العالمي؟ كيف تُقرأ إستراتيجية إعادة التوازن الأميركية في صراع النفوذ الدولي؟ كيف أثَّر التحالف الروسي-الصيني الجديد على موازين القوى الدولية؟ هل الشرق الأوسط الجديد جزء من إستراتيجية إعادة التوازن الأميركية؟ هل فشلت الولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجية إعادة التوازن؟ وهل يُعَدُّ هذا الفشل الانحدار الحتمي للإمبراطورية؟ وفي سبيل تحقيق أكبر قدر من الإحاطة الموضوعية بالدراسة المطروحة فإننا سنعمل على تحليل الموضوع بالاستناد إلى بعض الفرضيات، التي تكون بمنزلة بوصلة تحقق الترابط بين البحث وقارئه، وهي التي حددناها أساسًا في أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان هو اللحظة الفارقة في تحديد شكل النظام الدولي الجديد، أي النظام الذي سينتقل فيه العالم من شكل النظام الأحادي المهيمن إلى النظام التعددي لتوازن القوى الدولي، وكذلك ما اعتبرنا فيه أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان ما هو إلا مقدمة لطرح إستراتيجي جديد يقوم على إعادة التوازن، والذي يعد بمنزلة إعلان غير مباشر على تراجع القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأميركية. وأخيرًا،

فإن إستراتيجية إعادة التوازن هذه سيكون لها تأثير عكسي على مصالح الولايات المتحدة الأميركية خاصة في الجغرافيا الأوراسية، ولاسيما إذا ما دفعت نحو تعزيز الترابط الإستراتيجي بين مكونات مستقبل التحالف الأوراسي الجديد بتحديد روسيا والصين وإيران وباكستان وأفغانستان، والذي قد يلعب دورًا مهمًّا في دفع الولايات المتحدة إلى خارج الجغرافيا الأوراسية قلب العالم.

وفي سبيل التفصيل، فإننا سنقدم فيما يلي طرحًا تقسيميًّا نحدد من خلاله شكل وأسلوب المعالجة الموضوعية في هذه الدراسة، وهي كالتالي:

- تحديد شكل التحول الإستراتيجي الأميركي من داخل صراع المدرستين، الأيديولوجية والواقعية.
- تحديد تأثير إستراتيجية إعادة التوازن الأميركية في إحياء نظام توازن القوى الدولي ومركزية التحالف الصيني-الروسي الجديد في ذلك.
- تأثير قوى التحالف الجديد على المعادلة الأوراسية ومدى إمكانية تحقق هدف الإخضاع الأوراسي.
- أثر التحولات الدولية على مستقبل الولايات المتحدة الأميركية ومدى إمكانية تحرك جغرافية الانسحاب لتشمل منطقة الشرق الأوسط.

منهج الدراسة

يندرج هذا البحث من حيث طبيعته ضمن فئة الأبحاث النظرية، وقد اعتمدنا في سبيل دراسة وتحليل إشكالياته الجوهرية، المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظرية الواقعية الهجومية:

- الواقعية الهجومية Offensive realism: وهي بتوصيف صاحبها نظرية واقعية بطبعها تفترض أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته، ولا توجد سلطة عليا تحكم الدول، وأن هذه الأخيرة هي في امتلاك دائم لقدرات عسكرية هجومية تسعى من خلالها القوى الكبرى إلى تعظيم قوتها لضمان البقاء وتحقيق الهيمنة؛ مما يؤدي في النهاية إلى صراع مستمر على موازين القوى الدولية بحيث لا يمكن لدولة أخرى أن تشكل تهديدًا جديًّا لمثل هذه القوة الهائلة(7).
- المنهج الوصفي-التحليلي: من المناهج العلمية الأكثر توظيفًا واستخدامًا في دراسة وتحليل الظواهر الجيوسياسية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بدراسة

الظاهرة والتحولات المرافقة لها، وذلك كما هو متبع في دراستنا الحالية التي، ومن خلال هذا المنهج، سنعمل فيها على رصد أهم أبعاد حدث الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وكذلك تأثيره على موازين القوى الدولية، كما سنعمل في سبيل التوضيح -ومن خلال أسلوب تحليلي دقيق- على بيان أهم مظاهر هذه التحولات في تغير الخريطة السياسية الأوراسية الشرق أوسطية(8).

الدراسات السابقة

- دراسة مايكل.أ ليبتز، أستاذ التربية بجامعة بيجين للمعلمين، تحت عنوان ""الانحدار" وخطابات الانحدار: نهاية الحرب في أفغانستان وحدود القوة الأميركية"، تحدث فيها ليبتز عن مسار انحدار الإمبراطورية الأميركية من خلال تآكل عنصري القوة والأيديولوجية "الليبرالية"، وكيف أسهم الاندفاع المجنون في إظهار القوة إلى تعب وتهالك القوة الأميركية، وما رافقها أيضًا من تآكل للأيديولوجية الليبرالية داخل الولايات المتحدة(9).
- دراسة داليا كاي، مديرة مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، "واشنطن لا تنسحب من الشرق الأوسط، واشنطن بحاجة إلى إستراتيجية جديدة لكنها لا تحتاج إلى إستراتيجية خروج"، وتتناول كيفية أن التحول نحو آسيا لن يمنع الولايات المتحدة من الاستمرار في تواجدها بقوة في الشرق الأوسط وإسقاط نظرية توالي الانسحابات بعد أفغانستان، وكانت حجتها في ذلك ما حصل من اتفاقيات عسكرية بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأميركية(10).
- دراسة سوناتيلو نامبروف، الأستاذ بجامعة الاقتصاد العالمي والدبلوماسية بطشقند، تحت عنوان "الوضع في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأميركية وأثره على الأمن القومي". ناقش فيها نامبروف خلفيات الانسحاب الأميركي من أفغانستان وأثره على الجيوسياسية الأوراسية انطلاقًا من مركزية أفغانستان في ضمان الاستقرار الإقليمي وكيف تعد هذه الأخيرة جزءًا أساسيًّا في أي مشروع أوراسي قابل للتحول كمشروع دولي أشمل(11).
- دراسة السيناتور الأميركي، ميتش ماكونيل، تحت عنوان "ثمن الانسحاب الأميركي: لماذا يجب على واشنطن رفض الانعزالية واحتضان الأسبقية"، وهو من قلائل السياسيين الذين كتبوا في الموضوع مناقشًا فيه مدى أهمية الوجود

الأميركي وانتشـــاره في المناطق التي تعد ذات نفع إستراتيجي بالنسبة له، معتبرًا أن أي تخلف ســيكون لصالح الصين المتقدمة في التوســع الإستراتيجي. وتبعًا لهذا الطرح فالولايات المتحدة ملزمة بالبقاء عسكريًّا في منطقة الشرق الأوسط وعليها ألا تكرر ما وصفه بأزمة أفغانستان(12).

- دراسة مؤيد رسولي، محمد إكرام، محمد قاسم، "الانسحاب العسكري المتسارع للولايات المتحدة من أفغانســتان وتوجهها نحو شــرق آســيا تغير مسار الهيمنة القســرية والسياســية"، يناقش فيها الباحثون أثر الصعود الاقتصادي والعسكري القــوي في ظل انتقال مســؤولية الأمن العالمي إلــى الولايات المتحدة، وكيف شــكّل هذا التحول تهديدًا غير مســبوق للهيمنة العالمية المزعومة لأميركا، على اعتبــار أن أولى نتائجه الجيوسياســية قد تمثلت في الانســحاب الأميركي من أفغانستان كجزء من إستراتيجية المواجهة في الشرق الأقصى(13).
- دراسة محمد إسحاق خان، عديل عرفان، أنيل وقاص خان، "تراجع امبراطورية أم نهايــة حقبة؟ في أعقاب الانســحاب الأميركي من أفغانســتان"، يناقش فيها الباحثون تداعيات الدخول والخروج أو بمعنى آخر لحظتي الغزو والانســحاب الأميركي من أفغانستان؛ وذلك بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والهيكلية لكلا الحدثين، ثم بتحليل كيف أسهمت الحرب الأميركية-الأفغانية في إعادة ترتيب موازين القوى الدولية بمركزية شرق آسيا في التحولات الإستراتيجية المعاصرة(14).
- دراســة راســل.أ بيرمان، وهو أســتاذ جامعي متخصص في الدراسات الألمانية والأدب المقارن. ويشــغل منصب أســتاذ كرسي والتر أ. هاس للعلوم الإنسانية بجامعــة ســتانفورد، تحت عنوان "في التراجع: انســحاب أميركا من الشــرق الأوسط"، يناقش فيها الاستعداد الأميركي للانسحاب من الشرق الأوسط، مشيرًا في ذات الســياق إلى تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة في الإقليم، وهو الذي بدا ظاهرًا بشــكل واضح نتيجة الدور الفاتر لهذه الأخيرة في سوريا وليبيا ولبنان وحرب غزة(15).
- أميــن كيانــي هفتلانغ، حامد محققنيا، حســين كريمي فر، فريــدون أكبر زاده، "العواقب الجيوسياسية لانسحاب أميركا من أفغانستان في الفضاء السياسي لغرب آسيا"، يناقش فيه الباحثون دور الولايات المتحدة في الجغرافيا السياسية لغرب

آســيا في سياق انسحابها من أفغانستان. مؤكدين في ذات السياق أن الانسحاب الأميركي من أفغانســتان شــكّل عنصرًا مهمًّا في عودة واشنطن إلى إستراتيجية إعادة التوازن وكذلك على إعادة تعريف مصدر التهديد (من الإرهاب إلى القوى المهيمنة) ومركز التهديد (بشكل أساسي) من غرب آسيا إلى شرق آسيا(16).

إعادة التوازن والمدرسة الواقعية الجديدة

تعــد هجمــات 11 ســبتمبر/ أيلول2001 ، أحد أهم الأحداث فــي تاريخ الولايات المتحــدة الأميركيــة، وهو يوازي من حيــث القيمة الإســتراتيجية والتأثير العالمي هجوم بيرل هاربر 1941، ولذلك نجد العديد من المحللين يذهبون إلى المساواة بين الحدثين من حيث خلفيات ما بعد الرد الأميركي على كليهما. فإذا كانت نتائج الرد علــى هجــوم بيرل هاربر قد أدخلت العالم نظامًا عالميًّا جديدًا أنهى عصر التعددية، فاتحًا بذلك الباب أمام مرحلة القطبين، الأميركي والســوفيتي، فإن الرد على هجوم 11 ســبتمبر/ أيلول كان في حدِّ ذاته إعلانًا فعليًّا عن مرحلة جديدة أو نظام عالمي جديد عنوانه الهيمنة الأميركية بتعريف بوش الابن نفسه في تصريحه "من ليس معنا فهــو ضدنا"(17)، والذي عَدَّه العديد من المحللين بمنزلة إعلان الولايات المتحدة الأميركية قوةً وحيدةً في العالم الجديد(18).

وقد أفضى هذا التحول إلى انخراط الولايات المتحدة في حرب عُدَّت هي الأطول فــي كل حروبهــا على مرِّ التاريخ، متجاوزة فيها ســنوات الحرب الأهلية الأميركية وحرب فيتنام والحرب الكورية والحربين العالميتين، الأولى والثانية، مجتمعة، بشكل فتح معه باب النقاش والصراع بين أهم مدرستين في التفكير الإستراتيجي في الداخل الأميركي، أي بين المدرسة الواقعية بقيادة جون ميرشايمر وكيسنجر ووالت والمدرسة الأيديولوجية بقيادة فوكوياما، وهي التي كانت تُعد جزءًا من تيار المحافظين الجدد أو تيار بوش. كان من الصعب تحديد الطرف المنتصر بين هاتين المدرستين في خضم مرحلة الحرب الأميركية-الأفغانية، لكن ومع التطور الذي رافق السلوك الإستراتيجي الأميركي في الخارج خلال السنوات الأخيرة، اتضح بما لا يدع مجالاً للشك لكل باحثي السياسة الدولية، سمو الفكر الواقعي وسيطرته شبه الكلية على القرار السياسي الخارجي الأميركي، وهو ما نعده بمنزلة مدخل أساسي لدراستنا الحالية وخاصة من خلال تحليل أثر الحرب الأميركية ضد أفغانستان ونتائجها على تغير الإستراتيجيات الأميركية في الخارج.

وقد استندت المدرسة الواقعية في نقدها للسلوك الأميركي وفي دفاعها أيضًا عن ضرورة تحول المسار الإستراتيجي الأميركي من الدخول نحو الخروج إلى ثلاثة معطيات رئيسية: الأول: يتعلق بالتكلفة العالية للتدخل الأميركي في التغيير الإستراتيجي، وقد بلغت التكلفة الإجمالية لحروب الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول نحو 8 تريليونات دولار، وبخسائر بشرية على مستوى الوفيات بلغت نحو 929.000 قتيل منهم 387.000 مدني(19). في حين يتحدد المعطى الثاني الذي استندت إليه المدرسة الواقعية في دفعها نحو التغيير الإستراتيجي فيما يتعلق بفشل إستراتيجية التغيير التدخلي بمعنى التغيير المدعوم بالقوة العسكرية، وهي الإستراتيجية التي أثبتت عدم نجاعتها سواء تعلق الأمر بأفغانستان أو فيتنام أو العراق. أما المعطى الثالث فهو ما حددته هذه الأخيرة في أن التدخل الأميركي قد يتحول في العديد من الحالات إلى تدخل في غير مصلحة الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك بالتعريف المباشر نتيجة لاستفادة قوى إقليمية أو عظمى من تدخل يُقرَأ فيه أن يُشكِّل تهديدًا محتملاً، أو كان ذلك بشكل غير مباشر من خلال الدفع نحو استنزاف القوة الأميركية في حروب استعراضية لا قيمة لها تكون مدفوعة بأوهام الأيديولوجيا الغبية كما هي الحال في حرب العراق، وهي الحرب التي تجسد بشكل فعلي حقيقة المعطى الثالث وكيف حقق التدخل الأميركي لإيران أهدافها الإستراتيجية الكبرى على مستوى الإقليم على حساب حلفاء الولايات المتحدة. إذن، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت الولايات المتحدة الأميركية ملزمة بضرورة إعادة تشكيل حساباتها الإستراتيجية في مختلف مناطق نفوذها العالمي بداية من منطقة القلب الأوراسي بتحديد ماكيندر وتحديدًا من المركز الأفغاني. ومن هنا، جاء الانسحاب الأميركي بوصفه إعلانًا كاملاً عن هزيمة أميركا التدخلية وميلاد أميركا إعادة التوازن. وهنا يُطرح السؤال حول ماهية إستراتيجية إعادة التوازن، وكيف كان شكلها في الجغرافية الأوراسية والإقليم الأفغاني لآسيا الوسطى.

وفقًا لوالت وميرشايمر، فإن أفضل إستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في السياسة الخارجية هي اعتماد إستراتيجية إعادة التوازن "عن بعد". هذا يعني أن على الولايات المتحدة أن تجعل من أولوياتها القصوى استرضاء نصف دول الكرة الغربي وتجنب التدخل غير الضروري في مناطق أخرى من العالم(20)؛ وهو ما يجعل من مغزى هذه الإستراتيجية يقوم أساسًا على محاولة تحقيق التوازن من خلال البقاء في الخارج وتشجيع الجهات المحلية على البقاء متورطة، وذلك دون إغلاق الباب أمام

إمكانية التدخل الملزم بالضرورة القصوى، على أن يتخذ هذا التدخل شكل الدخول والخروج السريع دون التورط الدائم، وهو موقف نجده نابعًا في الأساس من ضرورة التفرغ لمواجهة الصين كونها تشكل التهديد الأول للولايات المتحدة الأميركية، وهو الموقف الذي طالما حاجج به ميرشايمر في مختلف أعماله وخاصة في عمله الكبير "مأساة سياسة القوى العظمى"(21).

وفي نفس سياق التحليل، نجد أن هذه الإستراتيجية وفقًا لمنظَّريْها الأساسييْن، والت وميرشايمر، تنقسم إلى قسمين: التوازن الداخلي: بمعنى عدم التدخل في حوكمة البلدان وتفويض الأمور إلى الجهات الفاعلة المحلية مع التدخل بشكل انتقائي فقط في حال وجود تهديد كبير من قوى أخرى(22). التوازن الخارجي: وهو عبارة عن تشكيل تحالفات إقليمية تكون قادرة على تحقيق التوازن الإقليمي، وأيضًا على احتواء التهديد الموجه ضد مصالح الولايات المتحدة الأميركية في مختلف مناطق العالم، كما هي الحال في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، مع التحالف الرباعي "كواد" (الهند وأستراليا واليابان وأميركا) الموجه ضد الصين. وهنا يُطرح السؤال: هل نجحت الولايات المتحدة الأميركية في سياستها لإعادة التوازن في أفغانستان؟ داخليًّا، ربما تكون الولايات المتحدة الأميركية فشلت في تحقيق التوازن الداخلي خاصة بعد فشلها في بناء شرعية حكم مستقر بديل لطالبان خلال مرحلة أشرف غني بالتحديد(23)؛ ذلك أن الولايات المتحدة قد بدأت تنفيذ خطتها لإعادة التوازن الأفغانية على المستوى الداخلي منذ سنة 2013، وهي السنة التي فُتح فيها باب المفاوضات المباشرة على خلفية تأسيس مكتب طالبان في الدوحة. وهنا نجد أن القيادة الأميركية قد اعتمدت في سبيل تحقيق هدفها المنشود على حتمية تحقق هدفين رئيسين، الأول: قدرة أشرف غني على إعادة بناء أفغانستان جديدة بمستويات تنموية عالية وطبقة متوسطة واسعة تحقق الحد الأدنى من الرفاه لشعب أفغانستان. ثانيًا: هو ما راهنت فيه الولايات المتحدة الأميركية على أن الضغط العسكري ضد طالبان قد ينعكس بشكل إيجابي على مسار المفاوضات، وبالتالي تحقق هدف إخراج طالبان من المشهد الأفغاني الجديد، وهو ما تظهر أحداث الانسحاب فشل الولايات المتحدة الأميركية في تحقيقه.

أما على المستوى الجيوسياسي الإقليمي، فقد أدى خروج الولايات المتحدة الأميركية من أفغانستان ومن خلفها الجغرافية الأوراسية إلى توجه أنظار العديد من محلِّلي ومنظري العلاقات الدولية إلى دول إقليمية المفترض خوضها صراع التوازن

المطروح حول أوراسيا ما بعد أميركا. ونحن هنا نتحدث عن الصين روسيا الهند باكستان وإيران، أو بمعنى آخر نحن نتحدث عن 5 دول أعضاء في مجموعة البريكس (كل المؤشرات تشير إلى أن باكستان ستكون عضوًا كامل العضوية في المجموعة) (24)، وهو ما يوضح موقف الولايات المتحدة الجديد وكيف أخطأت هذه الأخيرة في التوقيت والحسابات الإستراتيجية لحظة الانسحاب من أفغانستان؛ ذلك أن فشل إستراتيجية إعادة التوازن الأوراسية كان في اعتقادنا ناتجًا عن رهان خاطئ في تقديم الحساب الثقافي المدفوع بحتمية الصراع الإسلامي الهندوسي الكونفوشيوسي، ومن خلفه نجاح الإستراتيجية الأميركية على الحساب الواقعي كما سنوضح في الفصول التالية؛ وذلك بالتوازي مع بيان كيف أدى تقارب أطراف البريكس الأوراسية إلى عكس ميزان القوة في المنطقة عقب الانسحاب الأميركي من أفغانستان.

صراع التوازن الأوراسي وفشل التحول الأميركي

تتولى الصين وروسيا قيادة التحالف الأوراسي، والدولتان تمثلان القوى التقليدية الأكبر نفوذًا تاريخيًّا في المنطقة، وهي التي عانت على مَرِّ تاريخها من التدخل الأميركي، التدخل الذي كان مدفوعًا دائمًا بهدف إفشال أي نوع من التكامل الجيوسياسي بين الدولتين الكبريين فيما عُرِف لدى المفكرين الإستراتيجيين بإستراتيجية كيسنجر. غير أن نجاح هذه الإستراتيجية، كان متوقفًا دائمًا على أهمية فشل التوافق والانسجام بينهما، وهو ما أصبحنا نعيش نقيضه اليوم، وذلك نتيجة التكامل الحاصل بين الدولتين بتأكيد التفاعل الايجابي الشامل في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية، التي كان آخرها المناورات البحرية المشتركة في بحر اليابان، في رسالة استهدفت فيها قوى التحالف هذه وجهة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في الإقليم الآسيوي، وهي التي تفيد بأن التحالف الصيني/ الروسي قد تجاوز في تحالفه مرحلة التنسيق والتعاون الاقتصادي إلى مرحلة التهيؤ للدفاع المشترك. هذه الخطوة عَدَّها العديد من المحللين مفصلية في تحديد طبيعة وشكل النظام الدولي الجديد، لاسيما أن هذه الخطوة لم تكن من نتاج العدم بل هي نتيجة لتحولات كبرى سابقة شملت العديد من الاتفاقيات الإستراتيجية بين البلدين، بداية بصفقة توريد الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين، سنة 2014، عبر خطوط أنابيب سيبيريا، في اتفاق يقضي بأن تزود من خلاله روسيا الصين بـ38 مليار متر مكعب

من الغاز سنويًّا لمدة 30 عامًا بقيمة إجمالية قُدِّرت بأكثر من 4 مليارات دولار(25). وقد مكَّنت هذه الاتفاقية الصين من تأمين خط إمداد طاقي طويل الأجل ومستدام، يُسهم في تلبية الجزء الأكبر من احتياجاتها المحلية من الطاقة، وهو ما يعزز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي. وفي المقابل، وفرت الاتفاقية لروسيا فرصة الولوج إلى أحد أكبر أسواق الطاقة على المستوى الدولي، بعوائد مرتفعة؛ ما ساعدها على التخفيف من تداعيات العقوبات الغربية ودعم استقرارها الاقتصادي. وفي ذات سياق تحقيق الترابط الشامل بين البلدين، وقَّعت شركتا روسنفت الحكومية الروسية وشركة النفط الوطنية الصينية، سنة 2013، اتفاقًا بقيمة 270 مليار دولار، يقضي بأن تزود الأولى الثانية بإمدادات نفطية تصل إلى 365 مليون متر طن على مدى 25 عامًا بسعة تصديرية تقارب 300 ألف برميل يوميًّا(26). وتوضح هذه المديات الزمنية المشار إليها مدى عمق الشراكة الإستراتيجية الجديدة بين روسيا والصين، وكذلك تعد إشارة على قوة التحالف الأوراسي الجديد. أما على مستوى العلاقات الاقتصادية، فقد وقَّع البلدان، في مايو/ أيار 2015، مجموعة من الاتفاقيات بقيمة إجمالية تصل إلى 25 مليار دولار والتي كان من أبرزها اتفاق فتح مصرف سبيرنيك الروسي لخط ائتمان بقيمة ستة مليارات يوان (366 مليون دولار) مع مصرف التنمية الصيني(27). وهو الربط الذي جاء في إطار الرد والتحدي ضد الدولار الأميركي ونظامه المالي.

وفي إطار تحقيق الترابط الجيوسياسي، فقد وقَّعت روسيا مع الصين عقدًا يهم بناء خط سكك حديد عالي السرعة يصل بين بيجين وأوروبا بالأراضي الروسية، على أن يكون جزءًا من خطة الحزام والطريق الصينية(28). إذن، وأمام هذه الاتفاقيات المجسِّدة لقوة التحالف القادم نجد وقوف العالم على حقيقة تشكل محور ثقل جديد في المنطقة الأوراسية، وهو محور يستهدف النزول بثقله الاقتصادي والعسكري والسياسي ضد الهيمنة الغربية في مختلف مناطق العالم، وتحديد الجغرافيا الأوراسية نقطة انطلاق. ولا نعتقد أن هناك حدثًا يمكن أن يجسد قيمة هذا التحالف الجديد وتأثيره الكبير على النفوذ الأميركي في الخارج أهم من الحرب الأوكرانية، الحرب التي ضرب فيها التحالف الروسي/ الصيني كل المشاريع الغربية المستهدِفة لروسيا واستقرارها الإقليمي، ولاسيما ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية؛ حيث شهدنا كيف شكلت الصين ودول آسيا الوسطى منفذًا إستراتيجيًّا مهمًّا بالنسبة لروسيا لتجاوز هذه العقوبات، فضلاً عما رافق ذلك من تنامي الصادرات الصينية نحو دول آسيا

الوسطى خاصة في مجال التقنيات المقيدة وذات الاستخدام المزدوج مثل الطائرات بدون طيار التي كانت وجهتها النهائية موسكو عبر هذا الطريق لإعادة الشحن. ووفقًا للإحصائيات التجارية الصينية الرسمية فقد نمت صادرات الصين إلى كازاخستان من السلع ذات الاستخدام المزدوج المستهدفة بالعقوبات بنسبة 64٪ عن مستويات ما قبل 2022؛ حيث اشترت كازاخستان -على سبيل المثال- طائرات بدون طيار بقيمة 5.9 ملايين دولار من الصين وصدَّرت إلى روسيا 2.7 مليون دولار من قيمتها(29). كذلك الأمر بالنسبة لجورجيا التي أصبحت بعد 2022 أحد أهم مصدِّري السيارات إلى روسيا.

كما أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل ان دول آسيا الوسطى قد لعبت كذلك دورًا كبيرًا في احتواء جزء مهم من البطالة الروسية خاصة فيما يتعلق بمهن التقنيات المتقدمة؛ حيث شهدنا بعد الحرب شكلاً من الهجرة العكسية من روسيا إلى دول آسيا الوسطى وذلك سعيًا نحو تحقيق استفادة متبادلة، ودعم التصنيع المحلي مقابل إعادة الشحن إلى روسيا(30)؛ وهو موقف يوضح قيمة التحول الإستراتيجي الروسي في العلاقة الجديدة مع محيط الشرق الإقليمي؛ العلاقة التي أصبحت تمثل انتماء بديلاً إلى عالم جديد خارج سيطرة الغرب ونفوذه. هذا النظام الذي تقوده الصين بشكل مشترك مع روسيا أصبح الآن يشكل خطرًا فعليًّا على الولايات المتحدة الأميركية والغرب عمومًا بتأكيد ما تعكسه تحركات هذا التحالف من داخل منظمة البريكس قطب النظام العالمي متوازن القوى، فهذه المنظمة التي انتقدها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مؤخرًا كونها تهدف -حسب تعبيره- إلى إسقاط النظام المالي العالمي السائد والدولار تحديدًا(31) قد أصبحت -وفق محلِّلي السياسة الدولية- تُقرأ في صيغة منظمة "المتحررين" من دول الجنوب ضحايا النظام العالمي الغربي ذي الخلفية الاستعمارية وأن هذه المنظمة أضحت مجالاً للتعبير عن رفض النظام العالمي القائم تحت عنوان التعددية(32). لكن السؤال الجوهري هنا هو: كيف نجحت قوى التحالف في إعادة تشكيل المنطقة الأوراسية بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان؟

إن السياسة بطبعها تكره الفراغ، ولأن اللعبة الإستراتيجية هي عبارة عن صراع دائم ضد الفراغ في سبيل احتوائه، فقد ذهبت قوى التحالف الأوراسي الجديد إلى محاولة الاستفادة من الخروج الأميركي من المنطقة سعيًا نحو تحقيق هدف جعل الخروج

اللحظي يتحول إلى خروج دائم، تحقيقًا لمبدأ أوراسيا للأوراسيين. لقد تحركت كل من الصين وروسيا لدعم أفغانستان وقيادتها الجديدة بعد الانسحاب الأميركي مدركين بذلك مركزية كابول الجديدة في صراع القوة العالمي؛ حيث نجد تحرك الصين السريع والمباشر مغريةً القيادة الأفغانية بعقود ومساعدات كبرى وتاريخية في العلاقة بين البلدين، وتعهدت بتقديم 250 مليون دولار مساعدات لإعادة الإعمار(33). كما عملت بيجين في نفس السياق على تعزيز العلاقة الاقتصادية مع أفغانستان تحقيقًا لهدف دعم القيادة الأفغانية الجديدة ومساعدتها على مواجهة التحديات الداخلية التي قد تؤثر على مستقبلها في الحكم وبالتالي على مستقبل المنطقة ككل. وقد ارتفعت الصادرات الصينية إلى أفغانستان -بعد الانسحاب الأميركي- من 19 مليون دولار إلى 50 مليون دولار مقابل صادرات باتجاه الصين بقيمة 64 مليون دولار خالية من التعريفات الجمركية بنسبة 100٪ حسب ما جاء به السفير الصيني لدى أفغانستان على منصة إكس(34).

ولأن أفغانستان تُعد أحد أهم الحلول بعيدة المدى بالنسبة للصين على مستوى المعادن النادرة والتي قدرتها هيئة المسح الجيولوجي الأميركي بقيمة تريليون دولار، فقد وقَّعت القيادة الأفغانية الجديدة عقدًا مع الصين بقيمة 4.4 مليارات دولار، وهو الذي يهدف إلى تطوير حقل نحاس "ميس إيناك" الواقع في ولاية لوغار، هذا إلى جانب فوزها بمناقصة التنقيب عن النفط في حوض "أمودارايات" شمال أفغانستان بشكل رفعها لأن تكون أكبر مستثمر أجنبي داخل البلاد(35). وفيما يتعلق بمواجهة القضايا الأمنية العالقة بين البلدين، خاصة قضية الأيغور والجماعات المسلحة التي تستخدم أرض أفغانستان ضد الصين، فقد أعربت بيجين بشكل مستمر عن عدم ارتياحها لوجود هذه الجماعات داخل أرض أفغانستان، كونها تشكل تهديدًا قوامه بين 400 و700 مقاتل ينشطون على حدود الأراضي الصيني، وفي ذلك رَدَّ ذبيح الله مجاهد بأن أفغانستان لن تسمح لمزيد من الانفصاليين الأيغور القادمين من الصين باللجوء إلى البلاد(36). وهو التحرك الذي كان يعادل في نظر الكثيرين إنشاء قاعدة عسكرية صينية داخل أفغانستان؛ ذلك أن التهديد الأكبر الذي يمكن أن يهدد استقرار الصين هو ما يتجسد أساسًا في الجماعات الإرهابية الحدودية هذه وهي التي يتوقف فيها مستقبل المنطقة على مدى نجاح أفغانستان في مواجهتها.

وفي ذات سياق التأكيد على أهمية القضية الأفغانية في المستقبل الأوراسي، أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، سنة 2021، في اجتماع لرؤساء دول منظمة شنغهاي

للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على ضرورة العمل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة التي شـكّلتها طالبان((37، وكانت روسـيا آنذاك تبحث لنفسـها عن تطوير مساحتها من بحر البلطيق إلى المحيط الهادي بحيث تكون القوة الأولى في أوروبا بأكملها(38). فهي ملزمة إذن وبحكم التاريخ بضرورة إعادة أفغانسـتان إلى الحضن الروسـي وعلـى إعادة تأكيد نفوذها داخل هذه الدولـة، وهو ما تم فعلاً من خلال الاعتراف الرسـمي بحكومة طالبان حكومةً شرعيةً لإمارة أفغانستان. هذا فضلاً عن الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين والتي فتحت باب التكهن حول إمكانية إبرام اتفاقيات اقتصادية وأمنية مسـتقبلاً. وفي مقابل هذه الخطوات، جاء نظيرها الأفغاني مطمئنًا لروسـيا حول مسـتقبل العلاقات الأفغانية-الأوراسية مؤكدًا انتهاء زمن عدم الاسـتقرار الأفغاني، في إشـارة مباشـرة من القيادة الجديدة إلى أن أفغانسـتان قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاسـتقرار الشـمالي لأوراسـيا، وهو وعد صرَّحت به القيادة السياسية الأفغانية خلال لقاء وزير خارجية روسيا والصين بتأكيدها أن النضال الأفغاني لن يتجاوز حدود أفغانستان(39).

العلاقات الإقليمية لأفغانستان

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأفغانية الإقليمية فنجدها هي أيضًا تسـير في نفس سـياق الوحدة الأوراسـية وضد المصلحة الأميركية والمسـار الذي رسـمته واشنطن بعد الانسـحاب، خاصة مع إيران التي قال وزير خارجيتها، عباس عراقجي: "إن فصلاً جديدًا قد فُتح في العلاقات مع أفغانسـتان"(40). وكان من بين مظاهر ذلك ارتفاع أرقام المعاملات الاقتصادية بين البلدين؛ حيث وصل حجم التجارة الرسمية بينهما إلى أكثر من 4 مليارات دولار كاسرًا بذلك سقف 2 مليار دولار طويل الأمد(41). وفـي ذلك، يقول المتحدث باسـم وزارة التجارة الإيرانية عبـد السلام جواد: "إن صـادرات إيران غير النفطية إلى أفغانسـتان قد وصلـت العام الماضي إلى أكثر من 3 مليارات دولار محققة نموًّا بنسـبة 8٪ عن العام السابق"(42). وفي نفس السياق الصيني، تتوقع إيران أيضًا من أفغانسـتان وضع حدٍّ لكل المشـاكل التي يمكن أن تتحول إلى نقط اشتعال بين البلدين وخاصة التهديدات الإرهابية للجماعات المسلحة في سيسـتان وبلوشسـتان وهما اللتان تعمل القيادة الأفغانية الجديدة في أفغانستان على ضبطهما(43).

أما على المستوى الجيوسياسي الإقليمي، فقد لاحظنا كيف ذهب التحالف في محاولته ربط القوى الإقليمية بالإستراتيجية الأوراسية الكبرى في الإقليم وجعلها شريكًا أساسيًّا في هذا التحول، سواء أَتَمَّ ذلك من خلال العلاقات المباشرة بين البلدين أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف. وهنا نشير إلى نقطة أن تجاوز الإستراتيجية الأميركية في إعادة التوازن وفوضى التفكيك كان يقتضي بالضرورة إشراك البيئة الإقليمية، وهو ما نجح التحالف في تحقيقه بالفعل لاسيما من خلال ربطه إيران الدولة الأكثر نشاطًا وأهمية بالنسبة للتحالف الصيني/الروسي بالمشروع الأوراسي. وقد جعل هذا الضم بعض المحللين يذهب في تعريفه لطهران إلى أنها الضلع الثالث في المثلث الأوراسي الجديد أو مثلث بريماكوف الجديد، بتعبير المحلِّل الجيوسياسي، بيبي إسكوبار(44). وفي هذا أيضًا، نجد ذهاب التحالف الصيني/الروسي إلى استغلال التوتر في العلاقة الأميركية-الإيرانية، ليقوم بربط إيران في علاقات إستراتيجية طويلة الأمد بلغت في مراحلها الأخيرة حدَّ التنسيق العسكري المشترك، وذلك في استشراف لإمكانية تعهد الدفاع العسكري المشترك بين الأطراف الثلاثة: الصين وروسيا وإيران، وهي الإمكانية التي بدأت تتعزز بعد الحرب الإسرائيلية-الإيرانية الأخيرة نتيجة للدعم المهم الذي قدمته الصين وروسيا لإيران سواء خلال مرحلة الحرب أو بعدها، وذلك كما أكدته المفاوضات العسكرية الأخيرة بين هذه الأطراف، والتي شملت احتمالية إبرام صفقة مقاتلات j-10c، الصفقة التي تحصل بموجبها إيران على 50 طائرة مقاتلة متطورة من الجيل الخامس وذلك في خطة تهدف إلى دعم وتقوية سلاح الجو الإيراني(45).

كما أبرمت إيران وروسيا في نفس سياق الدعم، وبهدف تعزيز نظام دفاعها الجوي، صفقة تمكّن إيران من الحصول على نظام الدفاع الجوي S400 الروسي المتطور(46)، وهو الدعم الذي قُرئ في حينه على أنه إشارة من الصين وروسيا إلى أهمية ومكانة إيران في المثلث الأوراسي الجديد، وهي المكانة التي ترجمت قيمتها الكبرى من خلال الصفقات الإستراتيجية الشاملة الموقعة بين الأطراف سواء بين الصين وإيران في الإستراتيجية الشاملة لسنة 2020 لمدة 25 سنة بإجمالي قيمة 400 مليار دولار(47) أو بين روسيا وإيران، سنة 2025، لمدة 20 سنة، وهي التي غطَّت أكثر من 30 مجالاً للتعاون، من السياسة والاقتصاد إلى التكنولوجيا والأمن(48).

وتحرَّك هذا التعاون نحو أبعاد جديدة خاصة بين إيران وروسيا مثل ما تم إبرامه

من اتفاق لربط النظام المصرفي للبلدين، وهو الذي أعلن من خلاله البنك المركزي الإيراني، في فبراير/ شباط 2023، عن توقيع اتفاق مع نظيره الروسي لربط نظام الرسائل المالية الإلكترونية بين البلدين وذلك لهدف تسهيل العلاقات المالية بينهما بعيدًا عن العقوبات الغربية. مؤكدين في ذات السياق أن نظام المراسلة المالية الإلكترونية التابع لإيران (سيام) والنظام المماثل لروسيا (selfs) قد أصبحا الآن مرتبطين؛ وهو ما سيمكّن وفقًا لما جاء به محسن كريمي، نائب محافظ البنك المركزي الإيراني للشؤون الدولية، من "ربط نحو 700 بنك روسي بـ106 بنوك غير روسية" من 13 دولة مختلفة بهذا النظام(49).

الهند-باكستان: كيف يتحول الانسحاب الجزئي إلى انسحاب كامل؟

يتوقف المشهد الأوراسي الجديد على طبيعة العلاقات الهندية-الباكستانية التي تشكِّل أحد العناصر المهمة في توفير فرص إحياء النفوذ الأميركي في المنطقة بعد الانسحاب من أفغانستان، وهو ما يمثل أحد أبرز عناصر التقرب السياسي الأميركي في تلك المنطقة. إن الولايات المتحدة بقفزاتها من التحالفات الدفاعية الثنائية ومتعددة الأطراف مع الهند في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، إلى عقاب التعريفات الجمركية على الهند، ثم في نقيضها من العقوبات على باكستان إلى استقبال رئيس الأركان، المشير عاصم منير، في البيت الأبيض بحفاوة كبيرة، يُقرأ فيها محاولة واشنطن تسطير فصل جديد في سياستها الخارجية تجاه أوراسيا؛ ما يجعل من التركيز على هذين الحدثين أساس التساؤل الجوهري في القراءة الجديدة، هل تستطيع الولايات المتحدة تدارك أزمة الانسحاب بخلق نفوذ جديد من داخل فجوة العلاقات الباكستانية-الهندية؟ تُظهر نتائج الأحداث واللقاء الأميركي-الباكستاني الأخير حقيقة أن باكستان قد تشكِّل بالفعل فرصة لواشنطن في أوراسيا. وذلك بعد الانفتاح الأميركي الأخير على إسلام أباد بفتح فرص ومحادثات تجارية حول الاستثمار في المعادن والنفط. وحسب وكالة رويترز، فقد أجرت الولايات المتحدة وباكستان مفاوضات تجارية في منتصف عام 2025، لاستكشاف مشاركة مستثمرين أميركيين في مشاريع معدنية كبرى (رينو ديك) وصفقات طاقة(50). ليس واضحًا بعد المدى الذي يمكن أن يبلغه مثل هذا التعاون، وما إن كان سيكون مهدِّدًا لنفوذ الصين، لاسيما في مجال هيمنة المعادن الصينية؛ حيث تتمتع باكستان بثروات معدنية هائلة من الذهب والنحاس

وبعض العناصر الأرضية النادرة مثل الأنتيمون والتنغستين(51). كما أن المبادرة الباكستانية التي تهدف إلى تمكين الولايات المتحدة من تطوير ميناء بحري عميق جدًّا في باسني بموقع إستراتيجي يحد حزام بلوشستان المعدني وقريب من ساحل العرب وعلى بعد 100 كيلومتر تقريبًا عن ميناء جوادر(52)، يضع الولايات المتحدة أمام فرصة إستراتيجية كبرى قد تساعدها في تحقيق هدف إحياء النفوذ في جنوب آسيا وبالتالي مواجهة الصين وإيران، لكن مثل هذه الاستنتاجات تبقى أولية بسبب الطبيعة الخاصة والمتقدمة للعلاقات بين باكستان والصين، وحدود قدرة إسلام أباد على بناء علاقة متوازنة بين الدولتين الكبيرتين، الولايات المتحدة والصين، دون أن تكون طرفًا في الصراع الإستراتيجي بينهما.

ويفسر معوض يوسف، المساعد الخاص لرئيس الوزراء السابق عمران خان، هذا الوضع بقوله إن بلاده قد حوَّلت تركيزها في العلاقة مع واشنطن من النموذج الحصري للأمن إلى نموذج "الأمن الاقتصادي"؛ وبالتالي تحقيق هدف تحويل باكستان إلى بوتقة انصهار جيواقتصادية تعزز النمو الاقتصادي والربط الإقليمي في الجغرافيا الآسيوية؛ حيث لم تعد باكستان تسعى إلى تطوير قواعد عسكرية لواشنطن، بل تهدف إلى توفير قواعد اقتصادية(53). قواعد تحقق المنفعة الباكستانية في تنويع شركائها الاقتصاديين والخروج من أزمات عقود ماضي الاحتلال الأفغاني، وهو ما أصبحنا نعيش على واقع تحليله من خلال تفسير مذكرة التفاهم حول المعادن، وكيف أصبح الاهتمام الباكستاني ينصب على محاولة تحقيق مكاسب طويلة المدى تضمن لهذه الأخيرة تكرير ومعالجة المعادن النادرة داخل القواعد الصناعية الباكستانية.

ووفق هذه المعطيات، تبدو صيغة التقارب الباكستاني-الأميركي الأخير ذات بُعد تكتيكي تعاقدي محدد بأجندات نفعية قصيرة المدى، أجندات تحقق الاستفادة لكلتا الدولتين بعيدًا عن التحالف أو الثقة تفاديًا لأخطاء الماضي القريب؛ وذلك بما ينسجم وتوصية الجنرال ضياء الحق بقوله: "أنْ تكون حليفًا للولايات المتحدة أشبه بالعيش على ضفاف نهر هائل.. كل أربع أو ثماني سنوات يغيِّر النهر مجراه وقد تجد نفسك وحيدًا في الصحراء"(54). وقد تكون العلاقة الخاصة مع الصين سببًا مهمًّا لتحديد انخراط باكستان في التحالف الأوراسي، بعدما أصبحت العلاقة بين البلدين نموذجًا للتحالفات الإستراتيجية، وهو ما تعمَّق بإطلاق الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (CPFC)(55) (بتكلفة أصيلة تقدر بـ62 مليار دولار)، فضلاً عن الحضور

الاقتصادي لبيجين في مشاريع تطوير البنية التحتية والطاقة سعيًا لتحقيق هدف ربط القاعدة الصناعية في شينجيانغ ببحر العرب عبر ميناء جوادر بوصفه سيشكل الممر البديل لمضيق ملقا الذي يمر عبره ما يقارب 80٪ من وارداتها من النفط الخام في الشرق الأوسط(56).

أما على الصعيد العسكري، فإن التعامل مع إسلام أباد أضحى يمثل تعاونًا أكثر تقدمًا يشمل نقل أنظمة أسلحة متطورة مثل الغواصات التي تعمل بالديزل والكهرباء والفرقاطات طراز 054Aوأنظمة الصواريخ أرض/ جو طراز HQ-16A إلى باكستان، فضلاً عن برامج تطوير أسلحة مشتركة مثل الإنتاج المشترك لطائرات JF-17 المقاتلة، وكذلك التعاون في تطوير منصات الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية(57). وسيكون من الأمور شديدة الحساسية إمكانية استخدام البحرية الصينية لميناء جوادر الباكستاني، وهو ما سيجعل القدرات العسكرية الصينية على مقربة لأول مرة من مضيق هرمز ومنطقة الخليج حيث يكمن جزء أساسي من واردات الصين من الطاقة. إن من شأن الوجود البحري الصيني في جوادر أن يسهِّل توسيع عمليات بحرية للجيش الصيني(58)، وهو هدف أصبح يشكل عنوان الصراع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في جنوب آسيا: ميناء جوادر مقابل مشروع ميناء باسني.

العلاقات الأميركية-الهندية

دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة والهند أزمة ثقة بعد شهور قليلة من تولي الرئيس دونالد ترامب مهامه، بالرغم من وجود تحالف إستراتيجي طويل المدى. ظهرت الأزمة في العلاقات بعدما فرض الرئيس ترامب رسومًا جمركية كبيرة على الهند بسبب عدم امتثالها لطلب واشنطن وقف استيراد النفط من روسيا. وقد وصف ترامب الوضع الجديد للعلاقات بقوله: "إننا نعقد اتفاقية مع الهند، اتفاقية مختلفة تمامًا عمَّا عقدناه في الماضي. لذا، فهم الآن لا يحبونني لكنهم سيحبوننا مجددًا"(59). هذه العبارة "سيحبوننا مجددًا" لم تخلُ من إيحاءات باستخدام النفوذ وبعودة للعلاقات ستكون مشروطة بالامتثال(60).

قد يكون صعبًا تصور امتثال الهند في الأفق القريب للمطالب الأميركية، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤثر ذلك إستراتيجيًّا على العلاقة العميقة بين البلدين؛ حيث تتضمن اتفاقيات إستراتيجية ثنائية ومتعددة الأطراف وذات عمق ثابت، مثل اتفاقية

الأمن العام للمعلومات العسكرية عام 2002، واتفاقية تبادل المعلومات العسكرية عام 2016، واتفاقية التعاون العسكرية عام 2018، واتفاقية التعاون الاقتصادي عام 2020(61)، واتفاق إطار دفاعي مشترك لمدة 10 سنوات عام 2025(62). إلا أن هذه العلاقة وبالرغم من رسوخها، لم تخرج على مَرِّ تاريخ تطورها عن إطار الندية، التي هي مصدر الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة والهند.

وفي ذات سياق التحول ونتيجة لإدراك الرئيس شي أن القطيعة مع الهند قد تشكِّل عاملاً مساعدًا في تقويض مستقبل التكتل الأوراسي، وأيضًا في تعزيز التقارب بين الهند والولايات المتحدة، سارعت بيجين إلى إعادة ضبط العلاقات مع نيودلهي متجاوزة الخلافات التاريخية، في تطور يسير وبشكل منسجم مع منطق الدراسة ومع تحولات مشهد اللقاءين الأخيرين بين شي ومودي على خلفية قمتي البريكس وشنغهاى، اللتين كانت لهما نتائج إيجابية في ضبط هذا التقارب، لاسيما بعد اتفاق البلدين على فكِّ الاشتباك العسكري على حدودهما المتنازع عليها أواخر العام الماضي(63)، وكذلك في اتخاذ خطوات لاستئناف الرحلات المباشرة بين البلدين بعد توقف دام خمس سنوات، هذا إلى جانب التحرك المشترك في المنظمات متعددة الأطراف، بريكس وشنغهاي. وقد دفع هذا التقارب روسيا أيضًا إلى المبادرة بإحياء دعوة الترويكا بدفع الهند إلى تعزيز التعاون المشترك في سبيل بعث هذا التكتل الأوراسي(64)، وهي الدعوة التي يمكن أن تساعد الهند في دعم موقفها المستقل عن القرار الأميركي بما يجعلها أقرب إلى الصيغة التحالفية الأوراسية.

إذن وبعد استيعاب الولايات المتحدة الأميركية لعمق التحولات الأوراسية الناتجة عن تغول النفوذ الصيني/ الروسي في المنطقة، وعلى أمل تدارك أزمة التراجع المدفوع بالانسحاب من أفغانستان، أخذت واشنطن مسارًا إستراتيجيًّا خاصًّا دفعت من خلاله وتيرة الحرب الجيوسياسية ضد الأطراف الأوراسية إلى حدِّها الأقصى. ذلك أن الإدراك الأميركي لتصاعد قوة التحالف الأوراسي الجديد وتحديدًا من خلال منظمتي البريكس وشنغهاى وما أصبح يشار إليه بالنظام العالمي الموازي أصبح يفرض على واشنطن هذا التحرك، وأنه لا سبيل إلى إضعاف التكتل الأوراسي إلا من خلال إحداث نوع من الفجوة في العلاقة بين الصين وروسيا وباكستان والهند وفقًا لخطة: أولاً: التقرب الاقتصادي من باكستان في سبيل إضعاف اعتمادها على الصين، ثانيًا: الضغط على الهند لإخضاعها للموقف الأميركي.

غيــر أنــه وعلى خلاف الرغبة الأميركية، يبدو أن هذه القوى لم تقدم لواشــنطن ما أرادت، وتحديدًا بعد رفض كلٍّ من الهند، وروسيا، والصين، وباكستان، وأفغانستان، وإيران أي تجدُّدٍ للنفوذ الأميركي في المنطقة عقب مشــاورات صيغة موســكو بشأن أفغانستان، 2025، مؤكدين في السياق ذاته أن مطالبة ترامب باسترجاع قاعدة باغرام وهمية ومجنونة وغير واقعية(65).

أفغانستان بين الهند وباكستان وأزمة العمق الإستراتيجي

تسيطر مجموعة من العقد التاريخية والجيوسياسية على مسار العلاقات الباكستانية-الأفغانية، فما زالت إسلام أباد تنظر إلى حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان بمنظار الحركة التي تأسســت وتدربت وتشــكلت داخل الجغرافيا الباكستانية، وكذلك إلى تعقيــدات تاريخية تتعلق بقضية الحدود تعود إلى فترة الاســتعمار البريطاني للهند. يقابل ذلك تعامل حكومة طالبان بمنطق المصالح مع بعض القوى الإقليمية المحيطة وأبرزهــا الهند والصين وإيران، وقد كانت زيارة وزير الخارجية الأفغاني، أمير خان متقي، إلى نيودلهي في نفس الوقت الذي جرى فيه وقف إطلاق النار مع باكستان بعد المواجهات المسلحة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، على خلفية النزاع الحدودي. كانت زيارة الوزير الأفغاني للهند تعبيرًا صريحًا من كابل على شــكل الدبلوماســية الجديدة في تنويع الشــركاء الإقليميين بالاســتناد إلى مصلحة الدولة. وقد حققت أفغانستان على أعقاب هذه الزيارة هدفها الدبلوماسي المأمول بدفع الهند إلى الرفع من تمثيلها الدبلوماسي داخل أفغانستان إلى مستوى سفارة(66)، وتلا ذلك الشروع في محادثات تمهيدية بشأن تعزيز التبادل التجاري، خلال زيارة وزير التجارة الأفغاني إلى الهند، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2025. وخلال الزيارة، عرضت الحكومة الأفغانية مبادرة لحزمة شــاملة من الحوافز للمســتثمرين الهنود، تشمل إعفاء ضريبيًّا لمدة 5 ســنوات للصناعات الجديدة ورســومًا رمزية بنسبة 1٪ على استيراد الآلات والمواد الخام وتسهيلات في الوصول إلى الأراضي، كما تم تحديد قطاعات: التعدين والطاقة والتوابل والشركات كقطاعات ذات أولوية في التعاون(67).

ولأن المصلحة الأكبر للهند تتمثل في الوصول إلى أســواق وطاقة آســيا الوسطى، فإنهــا ترى في أفغانســتان طريقًا أصــيلاً في خطوة الربط الهندية الآســيوية، ولهذا الســبب تحديدًا عزَّزت الهند من اســتثمارها في ميناء تشــابهار في إيران؛ ذلك أن

تحسين العلاقات مع كابل قد يؤدي إلى زيادة أكبر في حجم التجارة بين البلدين عبر هذا الطريق، لاسيما بعد إغلاق معبر أتاري-واجاه الحدودي بين باكستان والهند من جهة(68) وإغلاق المعابر التجارية الباكستانية-الأفغانية من جهة أخرى. وفي الحصيلة، ستحقق الهند غاية الالتفاف عبر بديل جيوسياسي مهم في مواجهة باكستان، وسيتحقق في المقابل لأفغانستان الفرصة للانفتاح على بدائل أخرى تعزز من خياراتها الاقتصادية في الاندماج الإقليمي بعيدًا عن باكستان الحليف التقليدي.

تبدو هذه التحولات وكأنها جاءت على حساب إسلام أباد، التي سبق واعتبرت أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان حقق لها مكسبًا جيوسياسيًّا في جنوب آسيا في مواجهة الهند. وفي حينه، اعتبر رئيس الوزراء السابق، عمران خان، "أن الهند هي الخاسر الأكبر من الانسحاب الأميركي"(70). وتُرجع إسلام أباد السبب في تأزم علاقاتها مع أفغانستان إلى احتضانها الجماعات المسلحة المعادية لباكستان، وتحديدًا حركة طالبان باكستان (TTP)، وهي حركة مسلحة تستهدف الإطاحة بالنظام الباكستاني موجِّهةً لكابل اتهام رعاية هذه الحركة للإضرار بالأمن الباكستاني كجزء من حرب الوكالة المدفوعة من الهند، وهو ما تنفيه كابل في تأكيدها أن طالبان باكستان هي مشكلة إسلام أباد وأن طالبان لن تحارب نيابة عن أي طرف، وأن من يريد مواجهة الإرهاب عليه أن يحاربه داخل حدوده(71)، في إشارة إلى انتهاء قواعد العلاقة القديمة.

يمثل هذا التحول مرحلة انتقالية مهمة في إعادة تعريف العلاقة بين البلدين وفق قواعد جديدة، غير أن هذا لا يعني أن مشكلة طالبان باكستان لن تشكِّل معضلة للاستقرار الإقليمي بل إن لها أبعادًا قد تحوِّل الصراع إلى حرب شاملة، نتيجة لارتباطها بالنزاع التاريخي حول خط ديوراند الحدودي، وهو ما سيتطلب من إسلام أباد وكابول الجلوس على طاولة حوار تقودها قوى إقليمية رئيسية وأبرزها روسيا والصين، شبيهة بمبادرة الاجتماع الثلاثي في كابل بين أفغانستان وباكستان والصين، التي كانت لحظة مهمة في مناقشة تعميق التعاون الإقليمي بين البلدان الثلاثة بما في ذلك توسيع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني ليشمل أفغانستان، إلى جانب المشاريع الإقليمية المشتركة الأخرى مثل خط السكة الحديد بين أوزبكستان وأفغانستان وباكستان الممول من الصين(72). غير أن التوترات الأخيرة وما رافقها من ممارسات باكستانية ذات طابع ضاغط على كابل، من قبيل إغلاق المعابر

التجارية وفرض قيود بيروقراطية على حركة البضائع عبر الموانئ، فضلاً عن توظيف ورقة اللاجئين، أضحت تشكّل عوامل هدر سياسي بالغ الأثر في مسار العلاقة بين الجانبين، وبالتالي قد تتوسع معها فجوة التفاهم بينهما بما يدفع الحكومة الأفغانية إلى اتخاذ خطوات مغايرة في مسارات مختلفة، مثال ذلك الترحيب بالمشاركة في ممر "الشمال والجنوب" برعاية روسيا والهند وإيران(73).

وختامًا نقول: إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه القراءة التحليلية ومن القراءات السابقة لشكل التحولات الإقليمية الأوراسية هو حقيقة أن الصراع الأفغاني-الباكستاني هو صراع أوراسي-أوراسي، صراع ضمن بيئة إقليمية متحركة مدفوعة بالبحث عن المصلحة بين الأطراف الإقليمية بعيدًا عن الولايات المتحدة الأميركية وأن هذه التحولات في حال ما اتخذت مسارًا إيجابيًّا تدرك من خلاله الأطراف أن كابل قلب الجغرافيا الأوراسية لها من الأهمية ما يجعلها تشكّل مستقبل المنطقة كلما اتخذت هذه الأطراف سلوك مسار التقارب. ولهذا نقول إنه إذا كانت أفغانستان في السابق القشة التي فكّكت الإقليم الأوراسي فإنها اليوم بعد الانسحاب الأميركي ستشكّل المحرك البنيوي الذي سيربط خيوط شبكة التلاقي الاقتصادي والسياسي الإقليمي؛ مما سيؤثر لا محالة على اندماج الأطراف الكبرى ضمن المشروع الأوراسي الجديد بقيادة روسيا والصين، وخاصة إذا ما أسهم في تحقيق التقارب الباكستاني-الهندي بما يجعل من الانسحاب الجزئي الأميركي خروجًا دائمًا.

إحالات مفاهيمية:

- الهيمنة: يُستعمل المصطلح هنا بالمعنى الجيوسياسي وذلك للدلالة على التفوق المدفوع بفارق القوة لدولة ما على محيطها الجغرافي والقاري ومن خلاله على العالم. ويعد من أبرز منظّريها جون ميرشايمر في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى".
- إعادة التوازن: مفهوم التصق بالمدرسة الواقعية الجديدة في التفكير الإستراتيجي والتي نذكر من أبرز مفكريها المعاصرين جون ميرشايمر وستيفن والت وكذلك هنري كسنجر. ويحيل هذا المفهوم على السلوك الأميركي الجديد في التحرك الإستراتيجي من خلال توظيف آلية التوازن عن بعد، والتي إما أن تتخذ شكلاً داخليًّا يضمن التوازن بين القوى الفاعلة محليًّا، أو أن تتخذ شكلاً خارجيًّا يؤسس

للتوازن الإقليمي بين القوى الفاعلة بشكل يمنع معه تمكين أحد الأطراف من الهيمنة الإقليمية.

- النظام الدولي الجديد: دائمًا ما يكون هذا المفهوم مرافقًا للتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تضبط العلاقات بين الدول في صراع القوة والهيمنة، وهي التي إما أن تنتهي باتخاذ شكل التوازن كما حصل تاريخيًّا بعد مرحلة 1815 إلى حدود سنة 1945، أو باتخاذ شكل القطبية الثنائية في صراع القوتين كما حصل خلال مرحلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، أو أن تنتهي إلى اتخاذ شكل القوة الواحدة ذات الهيمنة الأحادية الكلية على النظام العالمي وذلك كما عايشناه في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول.
- الجغرافية الأوراسية: مفهوم برز مع أحد أهم مفكري الجغرافية السياسية "ماكيندر"، ونظريته حول أوراسيا قلب العالم، ذاهبًا في تحليله النظري إلى أن من يتحكم في أوراسيا يتحكم في العالم، وقد أصبحت هذه النظرية وهذا المفهوم موضع توظيف متعدد من قبل كبار المفكرين الجيوسياسيين كألكسندر دوغين. أما في سياق البحث والدراسة فقد اعتمدنا توظيف المفهوم للدلالة على التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية بين مكونات الإقليم الأوراسي، الصين وروسيا ودول شرق ووسط وجنوب شرق آسيا.
- الشرق الأوسط الجديد: أصبح هذا المفهوم دارجًا بشكل كبير في أدبيات العلوم السياسية والإستراتيجية، وذلك في الدلالة دائمًا على التغيير في مبادئ العلاقة ما بين الإمبريالية، خاصة أن المفهوم الأصل فيه إمبريالي؛ حيث وُظِّف أول مرة من طرف وزيرة الخارجية الأميركية، كوندليزا رايس، عام 2006، وذلك عندما تحدثت عن "شرق أوسط جديد" في سياق الديمقراطية التدخلية والتغيير من الخارج. أما التوظيف البحثي المعتمد في هذه الدراسة فقد استُخدم للدلالة على شرق أوسط إعادة التوازن، وذلك في إحالة على الوضع الإستراتيجي الجديد الذي تكون فيه المنطقة خارج النفوذ الأميركي.

المراجع

(1) Wechsler, W. F, US Withdrawal From the Middle east: Perceptions And Reality, 2019, In K. Mezran, & A. Varvelli (Eds.), The Mena Region: A Greater Power Competition. Ledizioni Ledi Publishing by ispi & Atlantic Council, pp. 28-29

(2) John J. Mearsheimer, The Inevitable Rivalry America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics, Foreign Affairs , 19/10/2021 (accessed on 4/09/2025): https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-10-19/inevitable-rivalry-cold-war

(3) Michael A. Peters, 'Declinism' and Discourses of Decline - The End of The war in Afghanistan and The limits of American power, Educational Philosophy and Theory,55 No 14, 2021: 1591–1598, p.6

(4) Michael Hirsh, The Lessons Not Learned From Iraq, foreign policy, March 17, 2023, (accessed 30 april 2025): https://foreignpolicy.com/2023/03/17/iraq-war-anniversary-lessons-bush-biden-afghanistan/.

(5) Michael A. Peters, 'Declinism' And Discourses Of Decline ,Op.cit p6

(6) John J. Mearsheimer, Bound To Fail The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security, Vol. 43, No. 4 2019 , p.11

(7) جون ميرشـــايمر، مأساة سياســـة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص4 .

(8) Scott Burchill, Theories of International Relations, Palgrave Macmillan , 2005 , p. 16-17

(9) Michael A. Peters, 'Declinism' and discourses of decline. Op.cit.

(10) Dalia Dassa Kaye, America Is Not Withdrawing From the Middle East, Foreign Affairs, 12/01/2021, (accessed on 8/05/2025): https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-12-01/america-not-withdrawing-middle-east.

(11) Nasimov Sunnatillo Valijonovic, The Situation in Afghanistan After The Withdrawal Of US Troops And Its Impact on Regional Security , ijssir journal (2022), Vol. 11, No. 05.

(12) Mitch McConnell, The Price of American Retreat: Why Washington Must Reject Isolationism and Embrace Primacy, Foreign Affairs, 16/12/2024, (accessed on 20/05/2025): https://www.foreignaffairs.com/united-states/mitch-mcconnell-price-american-retreat-trump.

(13) Muayyid Rasooli, Mohammad Ekram Yawar, Muhammad Qasim Shaiq, The Accelerated Military Withdrawal of the United States from Afghanistan and its Turn to East Asia: Changing the Path of Forced and Political Hegemony , The Asian Institute of Research Law and Humanities Quarterly Reviews, , Vol.3, No.1 (2024): pp.82-96.

(14) Muhammad Ishaque Khan, Adeel Irfan, Aneel Waqas Khan, Retreat of an Empire or End of an Era; Aftermath of US Withdrawal from Afghanistan, Competitive Social Science Research Journal, 2 No 3, (2021): pp.92-105.

(15) Russell A. Berman, In Retreat: America's Withdrawal from the Middle East, Hoover Institution Press Publication 2014.

(16) Amin Kiani Haftlang, Hamed Mohaghignia,Hossein Karimifar, Fereydoun Akbarzadeh, The geopolitical consequences of America' withdrawal from Afghanistan in the political space of West Asia, Journal of Geography, Vol.21, No.78 (2023).

(17) Arifa Akbar, Bush tells Iran: You are either with us or against us, Independent , 11/01/2002, (accessed on 6/09/2025): https://www.independent.co.uk/news/world/americas/bush-tells-iran-you-are-either-with-us-or-against-us-9234364.html.

(18) Muhammad Ishaque Khan, Adeel Irfan, Aneel Waqas Khan, Retreat of an Empire or End of an Era, Op.Cit. p2.

(19) Michael A. Peters, 'Declinism' and discourses of decline, Op.Cit. p5

(20) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing, Foreign Affairs , 13/06/2016 , (accessed on 22/07/2025): https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/case-offshore-balancing.

(21) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مصدر سابق، ص5–6.

(22) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing, Op.Cit.

(23) أشرف غني، الرئيس الرابع عشر لجمهورية أفغانستان، انتُخب لولايتين متتاليتين، من سبتمبر/ أيلول 2014 إلى أغسطس/ آب 2021، سنة الاستقالة والهروب من أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي وسيطرة حركة طالبان على السلطة. لتكون تلك اللحظة نهاية لمسار سياسي طويل شغل فيه أشرف غني العديد من مناصب السلطة المختلفة، سواء كمستشار للرئيس كرزاي أو كوزير للمالية في أفغانستان، 2002، وكذلك كمستشار لجامعة كابل، سنة 2004.

(24) علي أبو مريحيل، بيجين تتطلع إلى انضمام باكستان لمجموعة "بريكس"، العربي الجديد، 23 سبتمبر/ أيلول 2024 (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2025)، : https: / /shorturl.at/ UExxF

(25) عبد الله العقرباوي، التقارب الصيني الروسي في مواجهة أميركا.. هل يتطور إلى تحالف؟، الجزيرة نت، 27 مارس/ آذار 2021 (تاريخ الدخول: 5 مايو/ أيار 2025)، : https: / /shorturl. at /PVJPb

(26) "اتفاق نفط روسي صيني بـ270 مليار دولار"، الجزيرة نت، 21 يونيو/ حزيران 2013 (تاريخ الدخول: 5 مايو/ أيار 2025)، https: / /shorturl.at /8tgWY

(27) "روسيا والصين توقعان اتفاقيات بـ25 مليار دولار"، الجزيرة نت، 8 مايو/ أيار 2015 (تاريخ الدخول: 6 مايو/ أيار 2025)، https: / /shorturl.at /f18LT

(28) المرجع السابق.

(29) Alexander Cooley, Russia's Hidden Empire , Foreign Affairs, April 16, 2025, , (accessed 17 april 2025): https://www.foreignaffairs.com/central-asia/russias-hidden-empire.

(30) Ibid

(31) Ismail Shakil , Trump repeats tariffs threat to dissuade BRICS nations from replacing US dollar, Reuters, 1/01/2025 , (accessed on 8/08/2025): https://www.reuters.com/markets/currencies/trump-repeats-tariffs-threat-dissuade-brics-nations-replacing-us-dollar-2025-01-31/

(32) MA XUEJING, Why is BRICS so popular among Global South countries?, China Daily , 05/11/2024, (accessed on 10/09/2025): https://www.chinadailyhk.com/hk/article/597072

(33) Nokhaiz Bano, China's Role In The Post US Withdrawal From Afghanistan: implications for The Region, Department Of Politics And iR Faculty Of Social Sciences International Islamic University Islamabad 2024, P61.

(34) "الصين تعرض على أفغانستان تجارة بدون رسوم جمركية"، الجزيرة نت، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 (تاريخ الدخول: 12 مايو/ أيار 2025)، https: / /shorturl.at /LQgbA

(35) Nokhaiz Bano, China's Role In The Post US Withdrawal From Afghanistan , Op.Cit. P22

(36) حميد الله محمد شـــاه، 3 أهداف تســـعى الصين لتحقيقها من علاقتها بأفغانستان، الجزيرة نـــت، 4 مـــارس/ آذار 2025 (تاريـــخ الدخـــول: 13 مايو/ أيـــار 2025)، : https: / /tinyurl. com /2b8ezzae:

(37) Nasimov Sunnatillo Valijonovic, The Situation In Afghanistan After The Withdrawal Of US Troops And Its Impact On Regional Security, Op.Cit. p5

(38) Charles E. Ziegler, Filling the Void Left by Great-Power Retrenchment: Russia, Central Asia, and the U.S. Withdrawal from Afghanistan, Texas National Security Review, Vol 7, Iss 4,(2024): 51-72, p4

(39) Nasimov Sunnatillo , Op.Ci p3

(40)حميد الله محمد شاه، كيف أصبحت إيران أقرب صديق لطالبان؟، الجزيرة نت، 9 فبراير/ شباط 2025 (تاريخ الدخول: 13 مايو/ أيار 2025)، https: / /tinyurl.com /4ybxw3dk/

(41) المرجع السابق.

(42) المرجع السابق.

(43) المرجع السابق.

(44) Pepe Escobar, Russia–Iran–China: All for one, and one for all? , The Cradle, 8/04/2025, (accessed on 11/07/2025): https://thecradle.co/articles/russia-iran-china-all-for-one-and-one-for-all

(45) معركة التفوق الجوي.. خطة إسرائيلية ومخاوف من امتلاك إيران مقاتلات صينية، الجزيرة نت، 27 يونيو/ حزيران 2025، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/ آب 2025)، https://tinyurl.com/ mu597mt8

(46) Arie Egozi, Iran Conducts First-Ever Operational Test of Russian S-400 Triumf Air Defence System, Anirveda, 1/08/2025, (accessed on 10/08/2025): https://raksha-anirveda.com/iran-conducts-first-ever-operational-test-of-russian-s-400-triumf-air-defence-system/?srsltid=AfmBOopg5TYflePRPj0_BfCA3vfhlZbC47XeQkTqR1FC722ytBfYZttp

(47) محمد المنشاوي، الاتفاق الصيني الإيراني.. لماذا يشكل مفاجأة من العيار الثقيل لواشنطن؟، الجزيرة نت، 30 مارس/ آذار 2021 (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، https: / / tinyurl.com /2sa6bf66

(48) "مجلس الدوما يقر معاهدة شـــراكة إســـتراتيجية بين روسيا وإيران"، الجزيرة نت، 8 أبريل/ نيسان 2025 (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/ آب 2025)، https: / /tinyurl.com /56usuk65/

(49) رســول آل حائي، إيران وروســيا تربطان أنظمة الاتصال لبنوكهما، فهل تتجاوزان الرقابة الأميركية؟، الجزيرة نت، 3 فبراير/ شباط 2023 (تاريخ الدخول: 10 مايو/ أيار 2025)، https: / / tinyurl.com /593d2xrm

(50) Zohaib Ahmed, Pakistan-USA Relationship 2025: Strategic Foresight Analysis, Zohaib Ahmed , 14/11/2025 (accessed on 24/11/2025): https:// zohaibauthor.com/2025/11/14/pakistan-usa-relationship-2025-strategi-foresight-analysis/

(51) ibid

(52) ibid

(53) Asad Ullah, Sadia Sulaiman, Syed Adnan Ali, Dynamics of Pakistan-US relations after US withdrawal from Afghanistan: challenges and prospects, Liberal Arts & Social Sciences International Journal (LASSIJ), Vol. 7, No. 2 (2023) pp. 1-23, p13.

(54) Zohaib Ahmed, Pakistan-USA Relationship 2025.Op.Cit.

(55) Riccardo Rossi, Geopolitics of China-Pakistan's Relations, Special Eurasia, 10/06/2025, (accessed on 10/08/2025): https://www.specialeurasia. com/2025/06/10/geopolitics-china-pakistan/

(56) ibid

(57) ibid

(58) ibid

(59) Zohaib Ahmed, Pakistan-USA Relationship 2025: Op.Cit.

(60) ibid

(61) ibid

(62) وزير الحرب الأميركي: وقعنا اتفاق إطار دفاعي مع الهند لمدة 10 سنوات"، الجزيرة نت، 31 أكتوبر/ تشــرين الأول 2025 (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/ تشــرين الأول 2025)، https: / / tinyurl.com /57sxzvv2

(63) Miranda Jeyaretnam, With U.S. Ties on the Rocks, India Draws Closer to China, time magazine, 18/08/2025 (accessed on 12/11/2025): https://time. com/7310270/china-india-us-trump-xi-modi-tariffs-trade-russia-oil/

(64) Muhammad Murad, Is the Russia-India-China Troika Making a Comeback?, The Diplomat, 24/07/2025, (accessed on 8/08/2025): https:// thediplomat.com/2025/07/is-the-russia-india-china-troika-making-a-comeback/

(65) فهيم الصوراني، "صيغة موسكو" يدعم أفغانستان ويرفض التهديدات الأميركية "باستعادة باغرام"، الجزيرة نت، 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2025) تاريخ الدخول: 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025(، https: / /tinyurl.com /ydpja794

(66) Chietigj Bajpaee, India is seeking to reset relations with the Taliban. But can this rapprochement last?, Chatham House, 15/10/2025 (accessed on 1/11/2025): https://www.chathamhouse.org/2025/10/india-seeking-reset-relations-taliban-can-rapprochement-last

(67) Swaran Singh, India-Taliban rapprochement: realism amid fractured geopolitics, Asia Times , 26/11/2025 (accessed on 1/11/2025 https://asiatimes.com/2025/11/india-taliban-rapprochement-realism-amid-fractured-geopolitics/

(68) Chietigj Bajpaee, India is seeking to reset relations with the Taliban. But can this rapprochement last? Op.Cit.

(70) Zahid Shahab Ahmed, Dalbir Ahlawat, India-Pakistan Geopolitical Competition and the Islamic Emirate of Afghanistan, International Area Studies Review, Vol. 27(4) (2024)367–383, p. 9

(71) "رسائل اجتماع وزراء خارجية الصين وباكستان وأفغانستان"، عربي بوست، 2 سبتمبر/ أيلول 2025 (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com /j3aksjvr

(72) "قمة كابل الثلاثية تضع تعهدات حركة طالبان على المحك"، الجزيرة نت، 19 اغسطس/ آب 2025 (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com /2sd9hfsw

(73) "رسائل اجتماع وزراء خارجية الصين وباكستان وأفغانستان"، مصدر سابق.

الاستشراق العسكري: تمثلات الغرب للأعداء وتأثيرها في الحروب الحديثة

Military Orientalism: Western Representations of Enemies and their Impact on Modern Wars

حميد أكبيري – Hamid Kbiri *

ملخص

يسلِّط هذا البحث الضوء على مفهوم «الاستشراق العسكري» المستجد، بوصفه إطار تحليليًّا لفهم تأثير التمثلات والأحكام المسبقة للغربيين تجاه «الأعداء الشرقيين» على صياغة الإستراتيجيات، واتخاذ القرارات العسكرية، وسياسات الهوية، في الصراعات الحديثة والمعاصرة. ويوضح أن هذه التصورات المشبعة بالاعتبارات الإبستمولوجية والأنطولوجية المتأصلة في الاستشراق كخطاب مهيمن، تُفضي إلى تشويه إدراك الواقع العسكري والوضعية الإستراتيجية عمومًا، لاسيما حين يُنظر إلى الخصوم الشرقيين بوصفهم «دونيين» و«لا عقلانيين» و«غير متحضرين». ويذهب إلى أن هذا النزوع الإثني-المركزي في التفكير العسكري والأمني الغربي من شأنه أن يعيق التقدير الدقيق للموقف الإستراتيجي عند الحسم في خيار الحرب من عدمه، وللوقائع الميدانية عند اتخاذ القرارات العملياتية الفاصلة، بل ويؤثر على تصور الغربيين لهويتهم عندما لا تتحقق الانتصارات "الساحقة البديهية» التي تصوروها.

كما يبرز البحث مركزية هذه التمثلات في بناء تصورات ممجدة عن التقاليد والعقيدة العسكرية، من خلال إصرار المؤرخين العسكريين والإستراتيجيين الغربيين على تأكيد التفوق "المطلق والأزلي" لما يُعرف بـ«الأسلوب الغربي في الحرب» على نظيره الشرقي، معتمدين على ثنائيات استشراقية نمطية في تجاهل جلي للوقائع المفنِّدة لذلك من التاريخ العسكري العالمي.

ويتوخى البحث، من خلال المساهمة في تأصيل مفهوم "الاستشراق العسكري"، إثبات أن الحرب على الشرق هي مواجهة مادية بالعدد والعتاد من جهة، وهي من جهة ثانية، ساحة نزال رمزية توضع فيها التمثلات الاستشراقية على المحك، وتُخضَع فيها مفاهيم الهوية، والتفوق، والشرعية، للمساومة والجدال.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق العسكري، التاريخ العسكري، الإستراتيجية، التمثيلات، التغريب، دراسات الحرب.

---

* د. (عقيد ركن متقاعد) حميد أكبيري، باحث في الدراسات العسكرية والجيوسياسية، محاضر مستقل، الرباط، المغرب.

Dr. Hamid Kbiri (Ret. Staff Colonel), researcher in military studies and geopolitics and independent lecturer based in Rabat, Morocco.

Abstract

This study highlights the emerging concept of "military orientalism" as an analytical framework for understanding the impact of Western representations and prejudices toward "Eastern enemies" on the formulation of strategies, military decision-making and identity politics in modern and contemporary conflicts. It argues that these perceptions – saturated with epistemological and ontological assumptions rooted in orientalism as a dominant discourse – distort the comprehension of military realities and the overall strategic environment, especially when Eastern adversaries are perceived as "inferior", "irrational" and "uncivilised". The study contends that such ethnocentric tendencies in Western military and security thinking hinder accurate assessments of strategic contexts when deciding on war or peace, as well as of battlefield realities when making crucial operational choices. They also shape Western self-perceptions when the "self-evident decisive victories" they envisioned fail to materialise.

Moreover, the study underscores the centrality of these representations in constructing glorified notions of military traditions and doctrines. This is evident in the insistence of Western military historians and strategists on affirming the "absolute and eternal" superiority of what is termed the "Western way of war" over its Eastern counterpart, relying on stereotypical orientalist dichotomies while overlooking clear counter-evidence from global military history.

By contributing to the conceptual grounding of military orientalism, the study seeks to demonstrate that war against the East is, on the one hand, a material confrontation of manpower and weaponry, and, on the other, a symbolic battlefield where orientalist representations are tested, and where notions of identity, superiority and legitimacy are subjected to contestation and negotiation.

Keywords: military orientalism, military history, strategy, representations, othering, war studies.

مقدمة

فـــي الوقت الذي يفاخر فيه الغرب بتقدمه في مجالات العلم والتكنولوجيا والتنظيم العسكري، سيكون من الجدير البحث في كيفية تأثير تمثلاته للأعداء الشرقيين على طريقته في وضع الإستراتيجيات واتخاذ القرارات. لأنه في مثل هذه الحالات، غالبًا ما تكون تمثلات الواقع مشوهة بسبب اعتبارات إبستمولوجية وأنطولوجية ناجمة عن عقلية الاستشـــراق؛ إذ عندما يتعلق الأمر بالحرب، فإن القيادات المدنية والعسكرية، شـــأنها شأن أي إنســـان فاعل آخر منخرط في عملية التفكير والتخطيط، قد "تحاول الوصول إلى مســـتوى من التحرر النســـبي من الواقع اليومي الخام، لكنها لا تستطيع أبدًا الهروب أو تجاهل تورطها كذوات بشـــرية في ظروفها الخاصة بها"(1). بل إن ما يزيد من تعقيد مسألة الإدراك لدى هذه القيادات ومستشاريها هو الطابع الخاص والحساس لعملية اتخاذ القرار التي تزج بالمؤسسة العسكرية في الحروب. فواضعو إســـتراتيجية الحرب "بوصفهم ممارســـين، ليســـوا باحثين محايدين يسعون لتحري المعنـــى المجرد لفهم وضع عســـكري معين؛ بل هم ملزمـــون بحكم طبيعة عملهم والتزاماتهم المهنية بالسعي لتحقيق تفوق عسكري لبلادهم أو على الأقل التقليل من وقع الهزيمة العسكرية إذا أصبحت حتمية"(2) ولذلك، وبسبب الطابع الذاتي تحديدًا الـــذي يطغى على هؤلاء، فإنهم لا يســـتطيعون مهما حاولـــوا أن يتجاوزوا رغباتهم وأحكامهم المسبقة التي تشوه الواقع بدرجات متفاوتة، وبالتالي لا يمكن أن يتحلّوا بالموضوعية الكاملة. أضف إلى ذلك أن الحرب، كما تشير ثلاثية كلاوزفيتز، تنطوي فـــي آنٍ واحـــد على العقل والصدفة والعداء(3)؛ حيـــث ينطوي عنصر العداء بدوره علـــى مزيج من المشـــاعر القوية كالبغض والكراهيـــة والمقت. كما تزداد موضوعية الإســـتراتيجيين هشاشة بســـبب اتكالهم على المعرفة المؤسســـاتية والأكاديمية التي تكون مؤدلجة بالضرورة؛ حيث عادة ما يتم اختيار الخبراء والأكاديميين أو الاعتماد على أعمالهم بناءً على مدى "دعمهم وتأييدهم وإضفائهم للشـــرعية على المصالح والأيديولوجيات التي تدعم الوضع أو النظام السائد"(4).

يهدف هذا البحث، في تأصيله لمفهوم الاستشـــراق العســـكري، إلى مناقشـــة تأثير التمـــثلات والتصورات الاستشـــراقية من منظـــور غربي على الإســـتراتيجية وتدبير الحروب وتصور أســـاليبها ومآلاتها عندما يكون العدو شرقَ أوسطي/ أو شرقيًّا على

وجه العموم. والجدير بالذكر أن مصطلح "الاستشـراق" يحيل في هذا البحث إلى مفهومه الأوسع كخطاب فكري وثقافي وسياسي وإعلامي هيمني، كما نظَّره إدوارد سـعيد. هذا الخطاب ينبني على منظومة من الأفكار والتمثلات والممارسـات التي أوجـدت تصورًا نمطيًّا عن الشـرقي كـ"آخر" متخلـف، وغريب، وعاجز؛ مما يبرِّر التدخل للسـيطرة عليه ماديًّا وثقافيًّا وعسـكريًّا. فقد عرَّف إدوارد سعيد الاستشراق، في كتابه الذي يحمل نفس الاسـم والصادر عام 1978، كخطاب هيمني، مسـتندًا بشـكل كبير إلى مفهوم "الخطاب" (discourse) لدى ميشـيل فوكو ونظرية الهيمنة (hegemony) لدى أنطونيو غرامشي؛ حيث أكد أن الاستشراق ليس مجرد تخصص أكاديمي أو متن معرفي عن "الشـرق"، بل هو "أسـلوب في التفكير" (a style of thought)(5) و"بنيـة هيمنيـة شـاملة" (a saturating hegemonic system).(6) وينبني هذا الخطاب على تمثلات وثنائيات نمطية تدعم الهيمنة الغربية على الشرق وتشـرعنها اعتمادًا على افتراض وجود فروقات أنطولوجية وإبستمولوجية بين شرق جامد وغرب تقدمي(7) تمتد إلى كافة مناحي النشاط البشري بما في ذلك ساحات المعـارك، وهو المجال الذي لم تتطرق إليه الدراسـات النقدية إلا حديثًا، ومن ثم استجداد مفهوم الاستشراق العسكري.

ويعتمد هذا البحث على منهجية بحثية تحليلية متعددة التخصصات تستند إلى النظرية النقدية بالأساس وتوظف رؤى مستمدة من دراسات ما بعد الكولونيالية، ودراسات الحرب النقدية، وتحليل الخطاب النقدي. حيث يتناول البحث بالتفصيل هذا المفهوم المسـتجد وتجلياته عبر ثلاثة محاور رئيسـة: الحرب من التغريب إلى الاستشراق، وتعريف الاستشراق العسكري وتداعياته وجدواه، ثم تجليات الاستشراق العسكري، وبخاصة فيما يدعيه الغرب بتمايز الأسلوبين، الغربي والشرقي، في الحرب.

أولًا: الحرب: من التغريب إلى الاستشراق

فـي جوهـر أي نزاع، مهما كانـت أطرافه وحدته، توجد بالضـرورة عملية تغريب للآخر(otherization)، تؤدي إلى ازدواجية حادة في هويات كل من الخصم والذات. غير أن تغريب الآخر يصبح أكثر شدة في حالة الحرب، التي تمثل الشكل الأقصى والأكثر عنفًا للنزاع بين مجتمعات وهويات جماعية متمايزة. فالحرب تعد حافزًا قويًّا علـى تعريـف وتأكيد ماهية الذات في مقابـل ذات الآخر. بل إن تغريب الآخر في

سياق الحرب، كما قالت ميرجانا ديدايك، عادةً ما يسبق التبرير لها نفسه، حتى وإن كانت كلتا العمليتين "قد تتقاطعان ويؤثر كل منهما في الأخرى منذ بداية الصراع حتى نهايته"(8). ولهذا، يحرص القادة السياسيون والعسكريون دائمًا على اللجوء إلى التغريب الحاد للآخر عند تبريرهم لخوض الحرب بغرض بناء خطاب قاس ومتماسك يُشرعِن لدى شعوبهم استخدام العنف العسكري المكلِّف بالنسبة لبلادهم من حيث ثرواتها ودماء مواطنيها.

وفي العديد من الحالات التاريخية التي شارك فيها "الغرب" طرفًا في إحدى الحروب، تم الانتقال بتغريب العدو إلى مرحلة الاستشراق حتى في الحالات التي لم يكن فيها العدو شرقيًّا. فـ"القدرة الاستشراقية" للحرب هائلة لدرجة أنها قد تؤثر حتى على الغربيين أنفسهم. ومن الأمثلة التاريخية على هذه الظاهرة الممارسات البريطانية التي سعت إلى تصوير الأيرلنديين "عِرقًا أدنى"(9) و"الشرق الخلفي لأوروبا"(10) لتبرير استعمارهم وقمع مقاومتهم للحكم الإمبراطوري. وهناك أيضًا قيام البريطانيين بتصوير جنود القيصر فيلهلم الثاني أثناء الحرب العالمية الأولى على أنهم مثل "الهون"(11)، وهي قبيلة شرسة من أعماق آسيا. حيث أشار روديارد كبلينغ في قصيدته "الانحسار" (Recessional) إلى هؤلاء بوصفهم "أجناسًا دنيا لا يحكمها أي قانون". ومن الأمثلة الحديثة أيضًا ميل بعض المؤرخين العسكريين(12) إلى تعريف ألمانيا كدولة غير غربية خلال الحرب العالمية الثانية، ووصم الاتحاد السوفيتي بـ"الاستبداد الشرقي". بل إن مجرد استحضار فكرة الخطر الشرقي الداهم قد يُستخدم تبريرًا للعنف المفرط؛ حيث تستدعي هذه الرؤية، الموغلة في الإرث التاريخي والثقافة الشعبية العريقة، صورًا عنيفة من المخيلة الجمعية حول الجحافل الزاحفة من الشرق التي يجب صدها أو تدميرها.

وتكتسي فكرة أن الحرب "بيئة خصبة للاستشراق"(13) المزيد من المصداقية والراهنية عندما يكون العدو يرزح أصلاً، حتى في أوقات السلم، تحت إرث طويل من التحامل والقوالب النمطية والأفكار الجاهزة. بحيث إنه عندما يكون العدو شرقيًّا، فإن مفعول الاستشراق يصبح أكثر وضوحًا وفاعلية. وقد بدا ذلك جليًّا في معظم الصراعات الطرفية التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أُطلق عليها باستخفاف كبير "الحروب الصغيرة". وهذا المصطلح، الذي يستخدمه المؤرخون العسكريون الغربيون اليوم، كان قد صيغ في الأصل للإحالة على الحملات

الإمبريالية التي كانت تُشَــنُّ على الشــعوب الأصلية في بلدان الشــرق، في مقابل الحــروب الكبرى التي دارت رحاها بين الــدول الغربية الكبرى. ويعود الفضل في تكريس هذا المصطلح إلى الكولونيل البريطاني، تشــارلز إي. كالول، الذي استعمله عنوانًا لكتابه "الحروب الصغيرة: دليل تكتيكي لجنود الإمبراطوريةَ"، سنة 1890، في ذروة الإمبريالية البريطانية. ولاحقًا، اعتمدت قوات مشاة البحرية الأميركية المصطلح رسميًّا عندما أصدرت "دليل الحروب الصغيرة"، سنة 1940، والذي وُصف عند إعادة طبعه، ســنة 2005، بأنه "واحد من أفضل الكتب حول العمليات العســكرية لحفظ الــسلام ومكافحة التمرد التي صدرت قبل الحــرب العالمية الثانية"(14). لذلك لا يزال مصطلح "الحروب الصغيرة" يذكِّر بالحملات العســكرية الخارجية التي جرت على أراضي الشعوب الأصلية في الماضي وارتبطت بفوارق قوة هائلة، لأنه بطبيعة الحال، القوة العظمى وحدها هي القادرة على إســقاط قوتها العســكرية إلى أماكن بعيــدة لخوض "الحروب الصغيــرة". وباختصار، تمثل "الحروب الصغيرة" الحديثة أو "العمليــات المنخفضة الحدة" (Low Intensity Operations) إعادة إنتاج لتلك الحملات العسكرية ذات النزعات الاستشراقية/الاستعمارية الواضحة.

ومن جهة أخرى، حتى وإن أَقَرَّ العديد من الباحثين، بمن فيهم إدوارد سعيد وهومي بهابها وكاثرين هول(15)، بأهمية العالم غير الأوروبي في تشــكيل الهويات الغربية، فإن مواجهة الأعداء الشرقيين وخوض الحروب الاستشراقية الجديدة أثبتت أن هذه الحروب هي أكثر إشكالية وتأثيرًا مما كانت عليه في الماضي. فـ"الحروب الصغيرة" ليســت مجرد معارك تخوضها قوة عظمى ضد عدو شــرقي، بل هي صراعات عابرة للثقافات لها تبعات بعيدة المدى على الهوية وتصور الذات الغربية، خاصة في حال الهزيمة أو الانتكاس. ويزداد هذا الأمر أهمية في ظل المقاربات النظرية الجديدة التي تقدمها دراسات الحرب النقدية، والتي تعد الحرب "عملية عدائية وتوليدية في نفس الوقت قادرة على إعادة تشكيل الحياة السياسية]الغربية [أو حتى تفكيكها"(16).

ومن هذا المنطلق، يصبح فحص تأثيرات الاستشراق على الحرب وتأثيرات الحرب على الاستشراق أمرًا ذا مغزى وجديرًا بالدراسة والتمحيص. فقد ألهمت الحملات العســكرية التي شــنَّتها الولايات المتحدة في العقد الأول مــن الألفية الثالثة تحت شــعار "الحرب العالمية على الإرهاب" عدة باحثين لإجراء أبحاث رائدة في مجال دراسات الحرب النقدية، من بينهم طارق برقاوي، وباتريك بورتر، وديريك غريغوري،

وباتريشـيا أوينز، وجوزيف تبوهو أنسـورج. حيث استخدم هؤلاء الباحثون، بشكل مباشر أو غير مباشر، أفكار إدوارد سعيد لتحليل كيفية تأثير التصورات الاستشراقية والتمثلات العرقية للعدو على محصلات الإسـتراتيجيات المعتمدة وتأثيرها بشـكل أعمق على هويات المركزية الغربية.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى الإسـهام في بلورة مفهوم "الاستشـراق العسـكري" مـن خلال تحليل أهمية التمثلات الاستشـراقية في بنـاء صورة العدو الشرقي، إلى جانب تداعيات هذه التمثلات على الإستراتيجيات المتبعة في الحرب وسياسات الهوية (identity politics).

ثانيًا: الاستشراق العسكري: تعريفه وجدواه

من حيث التعريف، يمكن تحديد معنى "الاستشراق العسكري" بشكل تقريبي بوصفه إسقاطًا لأفكار إدوارد سعيد حول الاستشراق على المجال العسكري. فالاستشراق، بوصفـه خطابًـا معرفيًّا وثقافيًّـا، متغلغل في جميع مجالات التفاعل البشـري التي تتعلق بالآخر الشـرقي، بما في ذلك الحرب. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية مفهوم الاستشراق العسكري لتسليط الضوء على نزوع الهوية الغربية إلى جعل الشرق مرآة تعكـس تفوقها الذاتي حتى على ميادين المعـارك، بغضِّ النظر عن تقلبات التاريخ وصعود وانحطاط الأمم. غير أن ظهور هذا المفهوم بقوة بعد حوالي خمسة وثلاثين عامًا من صدور كتاب "الاستشـراق" يعود بلا شـك إلى التطورات التي طرأت على الساحة الدولية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة تلك المرتبطة بالحملات العسـكرية الأميركية في الشرق الأوسط؛ حيث كان للاستشراق بوصفه نمطًا إدراكيًّا (mode of perception) آثار واضحة على الحرب في العراق وأفغانسـتان. ولذلك اسـتجد مفهوم "الاستشـراق العسكري" ليُسـتخدم في تحليل وتفسير الإخفاقات، والأفعـال، وردود الأفعال الخطابية والعقائدية (نسـبة إلى العقيدة العسـكرية) التي ميزت هذه الحروب، وليُسـتخدم -ربما لاحقًا- في تفسـير مثل هذه المظاهر التي ستكون حاضرة بشكل أو بآخر في الحروب التي قد تدور رحاها في الشرق مستقبلاً.

ومن المثير للاهتمام أن كلًّا من منتقدي ومؤيدي التدخل العسكري الغربي في البلدان الشـرقية قد رحبوا بظهور هذا المفهوم، لأنه "موضوع قد حان أوانه"(17)؛ إذ مهَّد الجدل المسترسل حول الاستشراق منذ صدور كتاب إدوارد سعيد، سنة 1978، لظهور

مناهج جديدة لدراسة العديد من الموضوعات المستجدة. ومن أحدث المجالات التي وصلها هذا الجدل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجال دراسات الحرب؛ حيث تبلورت دراسات الحرب النقدية لتصبح تخصصًا مستقلًّا بذاته نتيجة للتطورات التي شهدتها حرب العراق، عام 2003، وما عُرف بـ"الحرب العالمية على الإرهاب" عمومًا. وفي هذا الصدد، كان طارق برقاوي وشين برايتون(18) سبَّاقيْن إلى مناقشة إمكانية وجود تخصص مستقل تحت هذا الاسم منذ سنة 2011 مع بدء تراكم الأدبيات حوله. وعلى غرار ذلك، ظهرت دراسات الأمن النقدية(19) ودراسات الإرهاب النقدية(20)، وكلها استفادت بدرجات متفاوتة من أفكار إدوارد سعيد. ويكمن سر هذا التأثير الاستثنائي لمفهوم سعيد للاستشراق، كما يشير جيان براكا، في "تفكيكه المتكرر والمستمر للحدود" التي رسمتها الهيمنة الغربية القديمة والحديثة(21)، وبعض هذه الحدود يقع تحديدًا على أطراف المجال العسكري.

وقد أظهر كل من طارق برقاوي وشين برايتون كيف أن "القدرة التوليدية للحرب تكمن في إنتاج أنظمة معرفية ومأسستها في الأكاديميا والدولة والمجتمع الأوسع"، كما أظهرا هشاشة هذه الأنظمة المعرفية والمؤسسات المنبثقة عنها أمام تقلبات الحرب، وحددا العلاقات المعقدة بين الحرب والمعرفة والسلطة(22)؛ مما مهد الطريق أمام ظهور دراسات الحرب النقدية. ويُبرز برقاوي، وهو يستحضر الثالوث المذكور، الذي ينطوي بالفعل على عنصري الخطاب، حسب ميشيل فوكو (السلطة والمعرفة)، البعد الاستشراقي الذي تضفيه الحرب على وضعية يواجه فيها "بطل غربي قوي" "آخر شرقيًّا جامحًا"(23).

كما كان طارق برقاوي من أوائل الذين أشاروا، سنة 2004، إلى "البعد العسكري المهم وغير الملحوظ في نفس الوقت للاستشراق". ويظهر ذلك بوضوح في أن التمثلات المعاصرة حول الحملات العسكرية الغربية خارج أوروبا "تستحضر بشكل طاغ تصورات تاريخية عن الحروب على أنها بالأساس حروب إنسانية، وحروب تهدَف إلى التحرير وجلب الحضارة لغير المتحضرين"(24). وبناءً على هذه الرؤية، سعى برقاوي إلى بلورة مفهوم الاستشراق العسكري، سنة 2006، واصفًا إياه بأنه "يحدد العلاقة بين الإستراتيجيات العسكرية الغربية المعتمدة في العالم غير الأوروبي وبناء الهويات الغربية"؛ إذ عند اختبار الحرب تُوضع مزاعم التفوق الغربي على المحك في معارك تُخاض ضد خصوم يُفترض أنهم أدنى، لا عقلانيون، ضعفاء وغير

متحضريــن. وعندما لا يُفلح الغربيون فــي إلحاق الهزيمة بهؤلاء الخصوم كما كان متوقعًا، تترتب على ذلك عواقب ثقافية وسياســية وعسكرية(25). في حين أوسعت باتريشــيا أوينز في شــرح مفهوم برقاوي، مستندة إلى فكرة إدوارد سعيد القائلة بأن الاستشــراق كخطاب كان مركزيًّا بالنسبة للهيمنة العسكرية والاقتصادية والثقافية من خلال تبرير السيطرة الفعلية، لتؤكد أن الاستشراق العسكري يتعلق "بتماسك وتأثير ثنائية الشرق/الغرب على كيفية خوض وتبرير الحرب الحديثة، أي على كيفية هيمنة الغرب وإعادة هيكلة الشرق من خلال استخدام العنف المنظم، وكيف يُعرِّف الغرب ذاته من خلال هذه العملية"(26). وبعبارة أخرى، يتيح مفهوم الاستشراق العسكري تفسير كيفية استخدام الثنائيات المصطنعة والتمثلات في تبرير الحرب وطريقة إدارتها ضد "الآخر" الشرقي. كما أن الاستشراق العسكري يشمل أيضًا توضيح كيفية تبرير وتجاوز الانتكاسات غير المتوقعة من قبل الغربيين من خلال ما يسميه سعيد "التفوق الموضعي المرن" (flexible positional Superiority)(27). فـ"الآخرون" الشرقيون، بسبب ما هم عليه أو بالأحرى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، يُتوقَّع منهم أداء الدور المنوط بهم في السيناريو الاستشراقي الذي يفترض انتصارًا كاسحًا للغربي في مقابل إخضاع أو خضوع كامل للشرقي. غير أنه في حالات عديدة، "يفشل" الشرقيون في الامتثال لهذا السيناريو من خلال المقاومة وإظهار العزيمة والإبداع في إدارة المعركة. وعندما لا تتطابق نتائج المواجهة المســلحة مع السرديات الاستشراقية حول التفوق والضعف، والانضباط والتراخي؛ والهزيمة أو النكسة أو حتى الفشل في تحقيق نصر حاسم، فإن هذه السرديات قد تتسبب في إحداث اضطراب ثقافي، أو زعزعة سياسية، أو زرع شــك في الذات الغربية نفســها(28)؛ عندها تبرز الحاجة إلى إعادة تفســير الواقــع في إطار نفس الخطاب الاستشــراقي المتعالي؛ إذ عندما تهتز الهوية الغربية في مثل هذه الحالات، يُســتدعى الاستشــراق مجددًا ليُوظَّف في إعادة تفسير سلوك "الآخر"، بما يضمن ألا يفقد الطرف الأقوى، ما يُطلق عليه إدوارد سعيد "اليد العليا النسبية" (the relative upper hand)(29). وتتسم هذه العملية بإعادة تدوير مستمرة للخطاب الســائد من أجل مواءمة ســردية الحرب مع الوقائع على ميادين المواجهة، إلى غاية الوصول، في حالة صمود الشرقيين وثباتهم المستميت، إلى ما يصطلح عليه بـ"نقطة تفكك الخطاب" (the dislocation point of discourse)(30)، التي تُفضي إلى الهزيمة الإســتراتيجية. ويعني "التفكك" هنا "زعزعة اســتقرار خطابٍ ما بسبب

أحداث يعجز عن استيعابها، أو ترويضها، أو ترميزها"(31). وبحسب إرنستو لاكلو Ernesto Laclau، فـإن هـذا التفكك لا يُحدث اضطرابًا ورجًّا في الخطاب والهوية فقط، بل يشكِّل في الوقت ذاته أرضية خصبة لنشوء هويات جديدة(32).

يُعدُّ مفهوم الاستشـراق العسـكري مرتبطًا مباشرة بسياسـات الهوية زمن الحرب. فالحـرب، بمـا هي عنف منظم ذو طابع عسـكري، لا تنفصل عن تمثلات الطرف المعتدي للشـعوب المسـتهدفة. من هذا المنظور، يوضح المفهوم كيف تُصاغ هوية المواطن والمحارب الغربيّن عبر صور "الآخر الشرقي".

فـي أوقات السـلم، تكون هـذه التمثلات عدائيـة ومهينة، وهو مـا يمكن وصفه بـ"الاستشـراق في زمن السـلم". لكن مع اندلاع الحرب، تصبح تلك الصور أكثر حدة وتطرفًا؛ إذ تُدفع إلى أقصى درجات التغريب العدائي، وتشحن بمشاعر الكراهية والانفعال، لتطبيع القصف والتدمير والقتل، سـواء اسـتهدف "متمردين شرقيين" أو ضحايا أبرياء يُصنَّفون كـ"أضرار جانبية".

ولكي تُحشَد الإرادة الجمعية لبذل الدماء والثروات في سبيل الحرب، يصبح تحفيز العسـكريين أكثـر إلحاحًا من المدنييـن. فهؤلاء هم المنفذون المباشـرون للعنف المسلح، ويُطلب منهم النظر إلى العدو باعتباره "مخلوقًا أدنى من الإنسان". يهدف ذلك إلى تجاوز مشاعر الرعب والندم الملازمة لفعل القتل، والانخراط في ممارسات لا يجيزها القانون أو الضمير في الظروف العادية.

هذه العملية تكون أكثر سهولة عندما يكون العدو شرقيًّا(33). ففي هذه الحال، تعمل تمثلات الحرب والسـلم معًا على بناء صورة ممجدة عن الذات، في مقابل "الآخر الشرقي" الذي يُجسَّد ككائن دون-إنساني، بل لا-إنساني على الإطلاق.

وفي نفس السـياق، يتناول مفهوم الاستشـراق العسـكري الفصل القائم بين الذات الغربية والذات الشرقية فيما يخص دوافع كل طرف منهما لخوض الحرب. ففي حين يفاخر الغربيون بأنهم يخوضون الحروب بوصفها أداة في خدمة السياسة، انسجامًا مع المقولة الكلاوزفيتزية الشـهيرة: "الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى"، فإنهم في المقابل يُحيلون دوافع الشـرقيين إلى القتال أو ممارسة أي شكل من أشكال العنف المسلح إلى صورته البدائية، أي بوصفه مجرد "تعبير ثقافي-ديني عن الذات"(34). ومن خلال مثل هذا التوصيف، يقوم الغربيون بشكل واضح بتجريد أعدائهم الشرقيين من أي قدرة سياسـية على الفعل (agency)، ومن ثم من إنسـانيتهم، إذا أخذنا في

الاعتبار تعريف أرسطو للإنسان بوصفه "كائنًا سياسيًّا". ويعني ذلك أن الشرقيين يُصوَّرون عاجزين عن إدراك الحسابات السياسية بل وتُقدَّم مظالمهم بوصفها مجرد تعبيرات ثقافية، هَوَسية ولا عقلانية، تستعصي على الفهم. فمثلاً عوض الإقرار بأن جماعات مثل طالبان وحزب الله ومختلف الحركات المسلحة الأخرى، قد تمتلك أهدافًا سياسية منطقية متماسكة، وحسابات إستراتيجية مدروسة، وتفاعلات عقلانية مع ما تراه مظالم واقعة عليها وعلى الشرائح التي تدَّعي الحديث باسمها، يُصوِّر الاستشراق العسكري هذه الجماعات بوصفها أسيرة لإرثها الثقافي والديني أو حتى الميتافيزيقي، وعاجزة تمامًا عن تجاوز محدداته أو الفعل خارج نطاقه. في حين أن هذه التصورات نفسها هي التي شجعت القوى الغربية على انتهاج العنف وسيلة وحيدة للتعاطي مع هذه الجماعات بل واتخاذ قرار الحرب ضدها أو ضد بلدان بأكملها طالما يُنظر إليها على أنها لا تفهم سوى لغة العنف ولا تقوى على مقاومة القوة الساحقة للقوات الغربية. فلو عرف الأميركيون أن العراقيين لن يستقبلوهم كمحررين "بالحلويات والزهور"(35) ربما ما غزوا العراق. ولو أدركت قوات التحالف الغربي أن طالبان تملك النَّفَسَ الطويل وتتقن المناورة وحرب العصابات لما مكثت في أفغانستان لأكثر من عقدين، لتنسحب منها على نحو مرتبك ومهين.

وإذا كان من المتوقع للوهلة الأولى أن يحظى مفهوم الاستشراق العسكري باهتمام الباحثين المحسوبين على التيار النقدي وما بعد الكولونيالي، فإنه من غير البديهي أن يتبنى باحثون آخرون من طينة باتريك بورتر، وهو أستاذ دراسات الأمن الدولي والإستراتيجية، الأطروحة النقدية بدافع نفعي انتهازي. وأن يفعل ذلك لاستخلاص العبر من أخطاء الحروب الماضية وتمثلاتها المظللة بهدف تحقيق فاعلية أكبر للجيوش الغربية في حملاتها اللاحقة على الشرق. ومن هذا المنطلق، يُسلِّط باتريك بورتر الضوء على جانب آخر من مفهوم الاستشراق العسكري؛ إذ يرى أن هذا المفهوم لا يقتصر فقط على التراتبية الثقافية في زمن الحرب؛ حيث تُمنح خصائص العالم الغربي الحديث والمتقدم القيمةَ العليا، ويُعاد تعريفها وتأكيدها من خلال نقيضاتها المفترضة من بين خصائص العالم "البدائي" وغير الغربي(36)، بل يتضمَّن أيضًا حالات تصبح فيها التقاليد الحربية الشرقية مصدرًا للقلق، أو التوجس، أو حتى جلد الذات بالنسبة للغربيين(37). حيث يذكر كيف حظيت شجاعة وبأس المحاربين "الشرقيين" المعاصرين، مثل حركة طالبان وحزب الله، بالاعتراف

"علـى مضض" من قِبل الجيـوش الغربية ذات التكنولوجيا المتقدمة، كقوات حلف شـمال الأطلسـي في أفغانستان وجيش الاحتلال الإسرائيلي في لبنان. وهو ما يُعبِّر عن حالات من الارتباك والانزعاج لدى المؤسسـات العسـكرية الغربية حين تُخفق بالرغم من تفوقها التقني الباهر في تحقيق النصر الساحق على خصوم يُفترض أنهم أدنـى منزلة من حيث القدرات والحداثة والانضباط. وتتسـق مقاربة بورتر هذه مع أبحاث ديفيد سـبور حول التشكيلات البلاغية للخطاب الهيمني، والتي تكشف عن أنمـاط متناقضـة تتراوح بين التجميل والمثالية من جهة، والتحقير والإلغاء من جهة أخرى(38). إلا أن اهتمام بورتر بمفهوم الاستشـراق العسـكري الذي لا ينبع، كما سبق الذكر، من هواجس ما بعد كولونيالية حول مدى مشروعية التدخلات العسكرية أو ما يُعرف بـ"الحروب الإنسانية"، يأتي من قلقه المُعلن إزاء القصور الذي تتسم به دراسات الأمن ذات النزعة الأوروبية المركزية التقليدية والذي يعوق -بحسبه- الفهم العميق للطبيعة الحقيقية للمقاومة المسلحة التي يخوضها "الضعفاء"؛ مما يُعقِّد جهود مواجهتهم بفاعلية، خصوصًا في سـياقات مـا يُصطلح عليه غربيًّا بعمليات مكافحة التمرد(39). وفي هذا السياق، يؤكد بورتر أن بناء إستراتيجية عسكرية فعَّالة يقتضي تجاوز نظرتي "المبالغة الرومانسـية" و"الانتقاص التحقيري" على حدٍّ سـواء تجاه تقاليد الحرب الشرقية. فبدلاً من تمجيد الممارسات العسكرية "الغربية" أو الانطلاق مـن فرضيـات ثقافوية جامدة، ينبغي أن يُركِّز التحليل الإسـتراتيجي على حقيقة أن جميع الفاعلين العسكريين، من الغرب أو الشرق على حدٍّ سواء، يتكيَّفون براغماتيًّا مع ظروفهم الموضوعية، بغضِّ النظر عن خلفياتهم الثقافية. ويستدعي هذا المنظور -حسـب بورتر- التحلي بـ"الواقعية الثقافية"، أي الإقرار بدور العوامل الثقافية من دون الانزلاق إلى اسـتخدامها كتفسـيرات حتمية للسلوك العسكري. ومن شأن هذا النهج، دائمًا حسب بورتر، أن يخدم المؤسسات العسكرية الغربية على نحو أفضل، من خلال تمكينها من فهم أشكال المقاومة المسلحة المتنوعة والتعامل معها، بعيدًا عن فخ التقليل من شأن الخصم أو تغليفه بهالة من الغموض أو الأسطورة(40).

ومن جهة أخرى، يعكس التاريخ العسـكري الغربي، كما دأب على التنظير له كبار المؤرخيـن فـي أرقى الجامعات والمعاهد الغربية، هـذا التمجيد المبالغ فيه للذات بصورة خاصة عندما يتناول سـجالات الجيوش الغربية ضد نظيراتها الشـرقية عبر التاريـخ. وذلـك لأن هذا التخصص الجامعي بالـذات يعد بيئة أكاديمية جدَّ خصبة

للاستشراق العسكري والخطاب الاستشراقي عمومًا، كما أنه يعمل على إنتاج ونشر معرفة منحازة تغذِّي مدارك القادة السياسيين والعسكريين المزاولين لعملية أخذ القرار والتخطيط للحملات التي تُشَنُّ على بلدان "الشرق" عمومًا، كما يتجلى من خلال المبحث التالي.

ثالثًا: تجليات الاستشراق العسكري

يُعد التأكيد المُلحُّ من قبل العديد من المؤرخين الغربيين البارزين على وجود "أسلوب غربي أزلي متفوق في الحرب"، أحد أبرز تجليات الاستشراق العسكري التي تحظى بكثير من القبول في الأوساط المعرفية الغربية، وتلقي بظلالها على تصورات القادة السياسيين والعسكريين الموكلة إليهم مسؤولية وضع إستراتيجيات وخطط الحروب. وقد أدى هذا التأكيد إلى ترسيخ فكرة وهمية عن وجود اختلاف جوهري بين الأسلوب الغربي الحاسم في الحرب ونظيره الشرقي المزعوم الذي يُنظر إليه كأسلوب فاشل، لا سياسي وعتيق. ويُعَدُّ هذا المنظور ذو النزعة المركزية الشديدة مظهرًا من مظاهر الاستشراق التمجيدي للذات؛ إذ يُبالغ في تعظيم التقاليد العسكرية الغربية بوصفها فريدة ولا تُقهَر، في مقابل تحقير منهجي لنظيراتها في السياقات الشرقية. ومن هذا المنطلق، جرى تحويل الحرب، بصيغتيها، الغربية والشرقية، إلى بنية لا تاريخية ومصدر لإنتاج المعرفة والسلطة.

ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول، التي شكَّلت صدمة للولايات المتحدة بوصفها أول هجوم من نوعه على "الولايات المتحدة القارية"، سادت في الأوساط الأكاديمية والإستراتيجية نزعة واسعة النطاق لتحويل الأنظار عن فشل الولايات المتحدة في منع مثل تلك الهجمات المدمرة، وذلك من خلال إلقاء اللوم على نهج عمل المهاجمين الذي عُدَّ نمطًا حربيًّا شرقيًّا خالصًا، يقوم على الخداع والمكر والمراوغة. وفي المقابل، جرى تمجيد الرد الأميركي اللاحق بوصفه نابعًا من "أسلوب غربي في الحرب" يتسم بالتفوق والمواجهة المباشرة والوضوح، ويُزعَم أن أصوله تعود إلى العصور الإغريقية(41). كما يزعم منظِّرو هذا التوجه أيضًا أن الأسلوب الغربي يتفوق على تقاليد القتال لدى جميع الحضارات الأخرى، وأن الولايات المتحدة تمثل التجسيد الأرقى له، والحامل للواء هذا الأسلوب الحربي "الهائل"، نظرًا لتفوقها العسكري والتكنولوجي غير المسبوق.

غيــر أن توقيت هذا الزخم الفكري الاستشــراقي يوحــي بأنه كان يهدف، ضمن ما كان يهدف إليه، إلى تحقيق أثر "علاجي" على المعنويات الأميركية المثخنة بســبب تلــك الهجمات غير المســبوقة، وإلــى تعبئة الرأي العام مــن أجل خوض "حرب طويلــة وعالميــة على الإرهاب"، كما يتضح من الاســم الأولــي الذي أطلق على الحرب في أفغانستان أي "حملة العدالة غير المتناهية (Infinite Justice) " قبل أن يُغيَّــر إلى "حملة الحريــة الدائمة (Operation Enduring Freedom) ". وتُبرز هذه التطورات حقيقة أن الحرب، أكثر من أي مجال آخر من مجالات التفاعل الإنساني، تُجسِّــد الهويات الاستشــراقية بوصفها، كما ترى باتريشــيا أوينز، "علاقاتية وأدائية" ((relational and performative. لأن الهويــات لا توجــد كحقائق موضوعية قائمة بذاتها، بل "يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها من خلال الخطاب"(42).

وفي أوقات السلم، أي الأوقات العادية، ترتبط بهذه الهويات ما تُسميه روكسان دوتي بـ"سلســلة من الثنائيات التي أُنشــئت بين مصطلحات من قبيل: متحضِّر، وعقلاني، ومســتقل من جهــة، وغير متحضِّر، وغريــزي، وتابع من جهة أخــرى"(43). هذه الصفات، أو بالأحرى العلامات الدالَّة، تجمعت لتشكل هوية معينة، أي "كُليَّة" من السمات المنفصلة والمتميزة عن غيرها من الهويات(44). أما ستيوارت هول، فيرى أن هــذه الهويات تتضمن "تراتبية عنيفــة"، وهو يعزوها إلى النزعة العرقية المركزية المفرطة التي تنبع من التفاوتات الصارخة في القوة بين الغرب والشــرق(45). غير أنه على أعتاب الحرب، تنضاف ســمات ســياقية أخرى إلى تلك الســمات القائمة والمتبلــورة حول هويات "الخصم". وبناءً عليه، يُصوَّر المحارب الشــرقي على أنه مخادع، وغير عقلاني، وعاطفي، وحقود، وقادر على ممارسة عنف فوضوي. بينما في مقابــل ذلك، يُمثَّل الجنود الغربيون على أنهم أفراد عقلانيون يعملون ضمن جيوش "معدَّة للمعارك الصناعية، ويتحركون حســب خطط حاســمة مبنية على أساس القوة المنظَّمة، والمناورات المنسَّقة"(46).

إن هذا الميل إلى التمييز بين الأســاليب الغربية والشــرقية في خوض الحروب يبدو مستندًا إلى إرث تاريخي طويل. ففي القرن التاسع عشر، أشار العقيد تشارلز كالول في كتابه الشهير "الحروب الصغيرة: مبادئها وممارساتها" (1896) المذكور آنفًا، إلَى وجود تمايز واضح بين أساليب الحرب "الوحشية" وأساليب الحرب "المتحضرة". فوفقًا لكالول، تُخاض الحروب "الوحشــية" من قِبل ثقافات أجنبية بأساليب مغايرة، كما أن "الوَحشــيين" يتأثرون بســهولة بـ"الإجراءات الجريئة والحاســمة"، أي بلغة اليوم، بالقوة الساحقة، ويمكن إخضاعهم ببساطة من خلال إظهار الحزم(47). ويبدو

أن طرح العقيد كالول هذا قد أسهم بشكل كبير في تكريس الفرضية السائدة بأن نمط الحرب في أيَ مجتمع يرتبط بدرجة تحضُّره. لذا، فإنه ليس من المستغرب، مع اندلاع "الحرب العالمية على الإرهاب"، التي دارت رحاها على أراض شرقية، أن يعود هذا التصور الثقافوي عن "الأسلوب الشرقي في الحرب" ليظهر مجددًا وبقوة. ويستند هذا التصور إلى منظومة من المفاهيم والسلوكيات التي تميز بين الشرق والغرب، ليشكِّل، في نظر أشد المدافعين عنه تطرفًا، تقليدًا إستراتيجيًّا وعسكريًّا متماسكًا وممتدًّا عبر الزمن والمكان -حيث يجمع هذا التقليد لدى منظِّريه بين ثقافات متباينة كالصين القديمة، والعرب في العصور الوسطى، وتركيا الحديثة- منذ كتابات صن تزو الصيني إلى غاية نهج ما يصطلح عليه بالمتمردين الإسلامويين المعاصرين كالقاعدة وداعش(48).

ويُعَدُّ المؤرخ البريطاني البارز، جون كيغان، أحد أبرز المروجين لهذا التوجه الأيديولوجي؛ إذ اكتسب كيغان شهرة واسعة مع بداية الألفية الجديدة، وكان من أبرز المفكرين الذين شدَّدوا على فكرة أن الحرب ظاهرة ثقافية في جوهرها، مؤكدًا وجود تقاليد قتالية شرقية مستقلة بذاتها، تتَّسم أساسًا بـ"المراوغة، والتأجيل، والالتفاف"(49). كما ادَّعى كيغان أن هذه التقاليد الممتدة عبر العصور، والتي تعود جذورها إلى الصين وبلاد فارس القديمتين، قد تبدَّت تحت أشكال مختلفة عبر التاريخ. ومن الأمثلة التي يوردها في هذا السياق تكتيكات الكرِّ والفرِّ التي اعتمدها مقاتلو الفيتكونغ ضد الولايات المتحدة في حرب فيتنام، وتكتيكات هجمات 11 سبتمبر 2001(50). ورغم اتفاقه مع صامويل هنتنغتون في تصور الحضارات ككيانات منغلقة وأحادية، لكل منها تقاليدها القتالية الخاصة، إلا أنه يختلف معه في إغفاله ما يعده "اختلافًا جوهريًّا" في أساليب خوض الحرب، قائلاً:

> "إذا كان ثمة خلل ما في رؤية هنتنغتون، فهو عدم تناوله ما أراه المكوِّن الحاسم في أي صراع بين الغرب والإسلام، ألا وهو اختلاف أساليب خوض الحروب. فالغربيون يقاتلون وجهًا لوجه، في معارك حاسمة ومكشوفة، ويواصلون القتال حتى يرضخ أحد الطرفين. إنهم يختارون أبسط الأسلحة وأكثرها فتكًا، ويستخدمونها بعنف شديد، لكنهم يلتزمون بقواعد شرف قد تبدو غريبة لغير الغربيين. أما الشرقيون، فينفرون من المعارك الحاسمة، التي يسخرون منها أحيانًا بوصفها مجرد لعبة، ويفضِّلون الكمائن، والمباغتة، والخيانة، والخداع كأفضل وسائل لهزيمة العدو"(51).

ويمضي كيغان في تتبُّع سمات هذا "الأسلوب الماكر" في الحرب، فيربطه في سياق الشرق الأوسط بما يسميه "العقل الإسلامي" -وهو تعبير يذكِّر بكتاب "العقل العربي" لرفائيل باتاي(52)، الذي شكَّل أحد المصادر الاستشراقية المؤثرة في صياغة سياسات "مكافحة التمرد" عمومًا وإدارة الحرب في العراق خصوصًا. ويزعم كيغان أن "العقل الإسلامي" قد استلهم عناصره من غزاة بدو يمتطون الخيول سبقوا النبي محمد إلى الوجود، ولم يتغير هذا العقل منذ أن تمَكَّن العرب المسلمون من التحول إلى قوة فاعلة قامت بفتوحات مبهرة، واستطاعت الإطاحة بالإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، والاستيلاء على مساحات شاسعة من آسيا وإفريقيا وأوروبا(53).

وبناءً عليه، يرى كيغان أن العرب قد عادوا لاستخدام أساليبهم التقليدية في 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حينما "ظهروا فجأة من العدم، مثل أسلافهم الغزاة من الصحراء، وهاجموا قلب القوة الغربية، في غارة مباغتة ومرعبة أحدثت دمارًا هائلاً"(54). وبالتالي، فإن أنجع وسيلة لهزيمة "العقل الإسلامي"، المتشبِّث بعنصر المفاجأة، هي، بحسب كِيغان، استخدام القوة الساحقة من خلال شنِّ هجوم انتقامي واسع النطاق والاستمرار فيه بلا هوادة حتى يتم القضاء على المغيرين أو إخضاعهم بالكامل بواسطة العنف. وعلى الرغم من المكانة الأكاديمية الرفيعة التي يتمتع بها السير جون كيغان، بوصفه مؤرخًا عسكريًّا حائزًا على العديد من الجوائز ومحاضرًا في أعرق الجامعات والكليات العسكرية البريطانية والأميركية، فإن انحيازاته الاستشراقية تبدو وكأنها طغت على تفكيره عند تناوله لتقاليد الحرب في الشرق. فالمفاجأة والخداع لم يكونا يومًا سِمَتَين خاصَّتَين بالشرق، بل هما عنصران ثابتان وكونيان في فن الحرب والإستراتيجية. فحتى كلاوزفيتز، الذي يعد المرجعية الكبرى في الفكر العسكري الغربي، يتفق بشكل واضح مع غيره من منظِّري الإستراتيجية حول الأهمية الكونية لعنصر المفاجأة(55). وكما أوضح ذلك ميكيل ثوروب، فإن كيغان قد يكون المؤرخ العسكري الوحيد الذي لم يسمع بصواريخ كروز، أو الطائرات المسيَّرة من نوع "بريداتور"، أو القاذفات الشبحية، وهي جميعها أسلحة تستند في جوهر عملها إلى عاملي المفاجأة والتخفي(56). وعلاوة على ذلك، فإن زيغمونت باومان، في وصفه للقوة العظمى الجديدة (ويقصد الولايات المتحدة في بداية القرن الحالي)، قدَّم تصورات مدهشة في تشابهها مع تلك التي صاغها كيغان عن مهاجمي الحادي عشر من سبتمبر "الشرقيين". فبحسب باومان، تعتمد القوة

العظمى، انطلاقًا من تفوقها التكنولوجي، على سرعة حركتها، وقدرتها على الهبوط المفاجئ من العدم، والاختفاء دون إنذار مسبق(57).

أما فيما يتعلق بالخداع، فقد أكد نيكولو مكيافيللي (1469–1527)، أحد أبرز رموز الفكر السياسي الأوروبي، أن من ينتصر على عدوه بالخديعة يستحق من المديح مثل من يحقق ذلك بواسطة القوة(58). ويجدر بالذكر أن مصطلح "التحايل العسكري" أو "الخدعة الحربية"(stratagem) ، والذي يثير في الذهن مفاهيم الإستراتيجية، يعني أصلاً الحيلة والمكيدة، وخصوصًا تلك التي تُستخدم لخداع العدو(59). أما مصطلح "المناورة (maneuver) "، فيعرِّفه إدوارد ن. لوتواك على أنه "فعل حركي ذو طابع تناقضي يسعى إلى الالتفاف على نقاط قوة العدو الكبرى واستغلال نقاط ضعفه"(60). وعلاوة على ذلك، يبقى تاريخ الحروب الغربية نفسه مليئًا بالأمثلة التي كان فيها الخداع العسكري عنصرًا حاسمًا. فقد حُسمت عدة معارك أوروبية فاصلة في الحرب العالمية الثانية بفضل الخداع الإستراتيجي. ومن بين أكثر الحيل خداعًا في التاريخ ما قامت به قوات الحلفاء، عام 1944، تحت اسم "عملية الحارس الشخصي" (Operation Bodyguard) ، والتي هدفت إلى إقناع الألمان النازيين بأن إنزال النورماندي يوم "دي–داي" لم يكن سوى خدعة. كما تُعد "عملية برترام" (Operation Bertram) من أبرز عمليات الخداع في الحرب العالمية الثانية تلك التي نُفِّذت في مصر، عام 1942، قبيل المعركة الثانية في العلمين، وقد أشرفت عليها وحدة الخداع البريطانية المعروفة باسم A Force بقيادة الضابط دودلي كلارك، وذلك بهدف تضليل المشير الألماني، إرفين روميل، بشأن توقيت وموقع الهجوم الرئيسي. وقد استُخدمت في هذه العملية وسائل متنوعة شملت التمويه والأهداف الوهمية والاتصالات اللاسلكية المضللة؛ مما أسهم في نجاح قوات المشير، برنارد مونتغمري، في تحقيق النصر الحاسم بالمعركة. كل هذه الأمثلة وغيرها تُبرهن على أن الخداع والقوة الساحقة ليسا نقيضين مطلقين، ولا يقتصران على ثقافة أو حضارة بعينها.

كذلك، هناك العديد من الحقائق التاريخية التي تدحض فرضية الميل الحصري للجيوش الشرقية إلى استخدام النهج غير المباشر القائم على التسلل والمكر. فتكتيكات المقاومة الفرنسية ضد النازيين، وأساليب مقاتلي الجيش الجمهوري الأيرلندي في مواجهة أعدائهم البريطانيين، تمثلان أمثلة مضادة صارخة. وحقيقة

الأمـــر هـــي أن الأطراف الأضعف في النزاعات المســـلحة، بغضِّ النظر عن موقعها الجغرافي أو أصلها العرقي، عادة ما تســـعى بحســـاب إستراتيجي منطقي تمامًا إلى تجنب المواجهة المباشـــرة مع عدو أقوى يســـتخدم قوة غير متكافئة وأســـلحة فتاكة متقدمة. وهذا في حدِّ ذاته نمط ســـلوكي إنســـاني موغل في القدم يعود على الأقل إلى زمن الرواية التوراتية عن المواجهة التي دارت بين داوود وجالوت. بل إن هذا السلوك هو الذي يبدو الأكثر عقلانية من المواجهة المباشرة التي قد تكون انتحارية فـــي حالـــة وجود تفاوت فادح في موازين القوى، لما تنطوي عليه هذه الوضعية من تهديد لغريزة البقاء، التي تُعد من أقدم الغرائز لدى الإنسان.

ومـــن المؤرخين العســـكريين الآخرين الذين نالوا شـــهرة واســـعة بعد أحداث 11 ســـبتمبر/ أيلول، الأميركي فيكتور ديفيس هانســـون، الذي انخرط بقوة في الخطاب الاستشراقي العسكري المستجد آنذاك، لاسيما من خلال كتابه الأشهر الصادر، سنة 2001، تحت عنوان "المجازر والثقافة" (61) (Carnage and Culture). وقد نُشـــر هذا الكتاب في بعض الدول، مثل المملكة المتحدة وأســـتراليا، تحت عنوان مغاير لافـــت للنظر: "لماذا انتصر الغرب؟". وتقـــوم الأطروحة المركزية للكتاب على أن التفوق العســـكري للحضارة الغربية، منذ عهد الإغريق القدماء، هو نتيجة لعدد من الخصائص الجوهرية في الثقافة الغربية. فالمجتمعات الغربية، حســـب هانســـون، قد تتعـــرض لهزائم عســـكرية على يد مجتمعات غير غربيـــة، إلا أن هذه الهزائم تبقى مجرد نكســـات عابرة، لأن "الأســـلوب الغربي في خوض الحروب" المدعوم بقيم هـــذه المجتمعات ومؤسســـاتها العليـــا ينتصر دائمًا في نهايـــة المطاف. وتتمثل هذه المعايير العليا، وفقًا لهانســـون، في الحكم التوافقي، والحرية السياســـية، والعقلانية، والبحث العلمي، والفردانية، والديمقراطية، والعســـكرة المدنية (civic militarism) (62)؛ وهي، بحســـبه، "المكونات الحقيقية لنمط من المعارك هو الأكثر دموية على الإطلاق"(63) ومن هذا المنطلق، فإن البراعة العسكرية لدى الإنسان الغربي تعكس ممارســـات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية أوســـع نطاقًا، تبدو للوهلة الأولى بعيـــدة عـــن مجال الحرب. غير أنه، ما إن تُخـــاض الحرب، حتى تحدث "تبلورات ثقافية" تتحول فيها المؤسسات المبطنة والغامضة إلى واقع صارم لا يرحم عند لحظة القتل المنظم(64). ويذهب هانســـون إلى أبعد من ذلك؛ إذ يرى أنه إذا كان التفوق التكنولوجي وتطور الأســـلحة قد منحا بالفعل المجتمعات الغربية أفضلية عســـكرية،

إلا أن الفروق الثقافية تظل العامل الأكثر حسمًا في كسب المعارك والحروب. وفي نهاية المطاف، يجادل هانسون بأن السمات الثقافية الفريدة للغرب هي التي تجعل من "الأسلوب الغربي في الحرب" نموذجًا لا نظير له من حيث دقته التدميرية وحسمه الفاصل، وذلك منذ العصور الإغريقية القديمة، وفي هذا يقول:

"تفسِّر ظروف نشأة المعركة الحاسمة، تلك التي خاضها مواطنون أحرار ذوو ممتلكات صغيرة، صوَّتوا لصالح الحرب ثم قاتلوا فيها بأنفسهم، تفسر القدرة التدميرية الهائلة لهذه المعركة الحاسمة. فلم يكن ليتحمَّل وطأة تلك الصدامات العنيفة للمشاة سوى الأحرار الذين يتمتعون بالحرية ويشاركون في اتخاذ القرار؛ إذ كان القتال المباشر (الاصطدام) يُعَدُّ الطريقة الاقتصادية الوحيدة لخوض المعركة، بحيث تتيح حسم النزاع بسرعة وبوضوح، وإن كان ذلك أحيانًا على نحو مميت"(65).

وفي تصريح لهانسون يكشف عن موقفه الأيديولوجي الاستشراقي، يذهب إلى القول: إن أحداث العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبالأخص ما يسميه بـ"القتال المتواصل في فلسطين والحرب في الخليج"، تؤكد أطروحته حول ما يسميه "تفوق الغرب العسكري العام عبر الزمان والمكان، لما يزيد عن 2500 سنة"(66). كما يُصرِّح بوضوح بتبنِّيه لأطروحة "صدام الحضارات"؛ حيث يرى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول "ليست انحرافًا عن السياق، بل شكَّلت، نوعًا ما، ذروة الفجوة المتنامية بين العالمين، الإسلامي والغربي". ويواصل هانسون وصفه لتدخل القوات البرية الأميركية في إطار "الحرب على الإرهاب" باستخدام عبارات تنضح بالخطاب الاستشراقي؛ إذ يقول: "بعد ثلاثة عشر قرنًا من معركة بواتييه، ها هم مشاة الغرب يخوضون القتال مجددًا ضد محاربين يعرِّفون أنفسهم كمبعوثين عن الإسلام"(67). والجدير بالذكر أن كلًّا من هانسون وكيغان لا يُعدَّان من الأصوات النشاز أو الهامشية، بل هما من أبرز ممثلي دوائر علمية "رصينة" تقوم على تفسير معيَّن للتاريخ العسكري(68)، كما أن أفكارهما تلقى صدى واسعًا في الأوساط الأكاديمية، والعسكرية والمهنية، والسياسية على حدٍّ سواء(69)؛ حيث أسهم كتاب هانسون مثلًا حول تفوق الغرب الديمقراطي عسكريًّا في تعزيز قناعة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بإمكانية النصر في الحرب، وكانت تأثيراته لا تقل أهمية عن تأثير مفكرين استشراقيين بارزين مثل برنارد لويس. ومن اللافت أن نائب الرئيس

الأميركي آنذاك، ديك تشيني، كان ينظم أمسيات يستضيف فيها كلًّا من برنارد لويس وهانسون بوصفهما "مفكرين كبيرين، ومحللين بارعين"، و"خبيرين مرموقين"(70). وعلاوة على ذلك، فإن أفكار هانسون وكيغان المنتشرة على نطاق واسع بشأن مركزية الثقافة في سطوة الغرب العسكرية أصبحت تشكل المبدأ التنظيمي لمراجع أكاديمية مرموقة، مثل تاريخ كامبريدج للحرب (The Cambridge History of Warfare) الذي نُشر في عام 2005(71). وبعد الحملة الأولى في أفغانستان، كان كيغان وهانسون، بدافع من الحماسة الاستشراقية، من أوائل الذين هلَّلوا بحبور، وربما بتسرع، للانهيار السريع لطالبان، معتبرين أن تلك الهزيمة دليل على الفاعلية التدميرية الفائقة للديمقراطيات الليبرالية. غير أنهما أغفلا آنذاك مبدأين أساسيين في فهم الحرب: الأول: أن الحرب هي مجموعة من المعارك وأن ربح بعض المعارك لا يعني بالضرورة ربح الحرب، والثاني: أن الحرب ظاهرة متغيرة ومرتبطة بالسياق. بل إن كلاوزفيتز نفسه كان قد وصفها بأنها "أكثر من مجرد حرباء"(72). كما أنهما أغفلا أو تجاهلا مفهوم "الهزيمة الإستراتيجية" الذي يحدث عندما تؤدي مخرجات الصراع إلى تقويض الأمن القومي طويل المدى لدولة ما، أو مكانتها السياسية، أو أهدافها الإستراتيجية، حتى وإن كانت قد حققت الانتصار في ميدان المعركة. وقد أثبتت بالفعل التطورات اللاحقة في كل من أفغانستان والعراق، مع بروز نمط الحرب الهجينة، والخروج "غير المشرف" للقوى الغربية من كلا البلدين حدود المقاربة الاستشراقية لهذين المؤرخَين العسكريَّين ومن تبنى أطروحتيهما، بشأن التفوق الغربي المسترسل، في سياق الجدل القائم حول "أساليب خوض الحروب" التي يُفترض أنها محدَّدة بالحتمية الثقافية. والمفارقة هنا هي أن اللجوء إلى الثقافة كعامل تفسيري لنتائج الحروب كان قد استعاد حيويته رغم الانتكاسات التي عرفتها "الحرب العالمية على الإرهاب". ولعل الاعتقاد الاستشراقي الراسخ بتفوق الغرب هو ما يفسر هذا الإصرار المتجدد على ترسيخ الهيمنة الثقافية حتى في مجال الحروب. حيث استحدث البنتاغون من 2006 إلى 2010 منهجية جديدة اصطلح عليها بـ"التحول الثقافي في الحرب على الإرهاب"(The Cultural Turn in the War on Terror)(73) ليضع الثقافة من جديد في صلب النقاش. حيث قامت هذه المقاربة الثقافية بامتياز على افتراض مفاده أن الفهم العميق للأبعاد والسرديات الثقافية والأنثروبولوجية للعدو يسمح ببلورة العمليات والتكتيكات الملائمة لخوض حرب ناجعة "ضد التمرد".

وإن كان هـذا "التحول" قد باء بدوره بالفشـل إلا أنـه برهن مرة أخرى على قدرة الاستشـراق العالية على الصمود والمرونة، كخطاب ثقافي مبني على ثنائية الغرب/ الشرق في مختلف مجالات التفاعل الإنساني بما فيها الحرب.

وتبقى أعمال كل من هانسون وكيغان، وغيرهما من المؤرخين العسكريين المنتمين إلى نفس الأوسـاط الفكرية التي تتبنى هذا المنهج الاستشـراقي، شاهدة على صلة مفهوم "انخراط النص في العالم" (Wordliness) عند إدوارد سعيد بدراسات الحرب والفكر العسكري. فكما يؤكد سعيد، إن اختلال ميزان القوة الذي يُنتَج في ظله أي نصٍّ يجعل لتعلقه بالعالم أهمية حاسمة(74)، خصوصًا إذا وُضع في الاعتبار أن هذه النصوص قد أُنتجت في أجواء مشحونة بخطابات ثأرية متعالية تدعو إلى شنِّ حملات عقابية في الشرق الأوسط. كما أن هذه الأعمال التي تناولت الحرب والمواجهة بين الشـرق والغرب، في سياق مشـبع بخطاب "صدام الحضارات" و"الحرب العالمية على الإرهاب"، تتماهى مع تأكيد سعيد أن "أي إنتاج للمعرفة في العلوم الإنسانية لا يمكنه أن يتجاهل أو ينفي تورط مؤلفه، بوصفه كائنًا إنسانيًّا، في ظروفه الذاتية(75).

وقد عبَّر كل من طارق برقاوي وشين برايتون عن فكرة "انخراط النص في العالم" هذه بشكل مغاير، من خلال الحديث عن تاريخانية الحرب وكتابة التاريخ العسكري، أي عن طابع الحرب المرهون بسياقاتها التاريخية(76) في حين وصف جيريمي بلاك التأريخ العسكري بأنه شكل آخر من أشكال النشاط الثقافي(77). وقد أظهرت أعمال هانسون وكيغان، اللذين تحدثا بثقة وبتأثير واسع عن موضوع الحرب، أنهما فعلاً لم يكونا بمنأى عن الخطاب الاستشراقي الصاخب الذي كان مهيمنًا بقوة أثناء إعدادهما ونشرهما لكتبهما ومقالاتهما ذات الصلة.

خاتمة

سـعى هذا البحث إلى الإسـهام في بلورة مفهوم الاستشـراق العسكري المستجد وتقديمـه للقـارئ العربي. وقد اسـتند هـذا الجهد إلى التنويـه بمركزية التمثلات الغربية، النابعة من الاستشـراق كخطاب فكري وثقافي وسياسـي مهيمن، في عملية بناء صورة "العدو الشـرقي" وفي إدارة وخوض الحرب "الحاسـمة" ضده، لاسيما في سـياق الصراعات الحديثة والمتأخرة. وقد بيَّنت الدراسـة، ومن خلال توظيف رؤى مسـتمدة من نظرية ما بعد الكولونيالية، ودراسـات الحـرب النقدية، وتحليل

الخطاب، أن الحرب على الشـرق ليسـت مجرد مواجهة مادية بالعدد والعتاد، بل أيضًا ساحة نزال رمزية توضع فيها التمثلات الاستشراقية على المحك وتُخضَع فيها مفاهيم الهوية والتفوق والشـرعية باسـتمرار للمساومة والجدال. خاصة وأن الوقائع التاريخية وأدبيات التاريخ العسـكري الغربي -التي أفرد لها البحث مسـاحة لا بأس بها- قد أثبتت أن الخطاب الاستشراقي قد عاد إلى الواجهة بشكل أكثر عنفوانية منذ "نهاية التاريخ" غداة اندحار المعسـكر الشـيوعي، وازداد حدة بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر/ أيلول، وفي أوج الترويج غربيًّا لأطروحة صدام الحضارات. وقد ظهر ذلـك جليًّا عبر بـروز تمثلات ثنائية حادَّة ترافقت مع الحروب والأزمات التي تلت هذه الأحداث، لاسـيما أن معظم هذه الصراعات قد دارت رحاها، ولا تزال تدور بشـكل أو بآخر، في مناطق تُعدُّ تقليديًّا جزءًا من "الشـرق"، كما هي الحال بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

وقد أظهرت الدراسة أيضًا أن التورط العسكري الغربي في مواجهة خصوم شرقيين -وخاصة في "الحروب الصغيرة" وعمليات مكافحة التمرد- غالبًا ما يكون مشـبعًا بافتراضات ثقافية راسـخة تصوِّر العدو على أنه دوني، لا عقلاني، ومتخلف ثقافيًّا. وهـذه الافتراضات، التـي تنبني على تحيزات إبسـتمولوجية وأنطولوجية نابعة من صميم الاستشـراق كخطاب مهيمن، يشمل تأثيرها صياغة العقيدة العسكرية والقرار الإستراتيجي ويمتد إلى تشكيل تصورات الرأي العام والتبريرات السياسية التي تسوق له بغرض قبوله لاستخدام القوة وبذل الأموال والدماء في هذه الحروب. وعندما لا تتلاءم نتائج المعارك مع هذه التمثلات -بسـبب إبداء مقاومة غير متوقعة أو إخفاق إسـتراتيجي أو عجز عن تحقيق نصر حاسـم- تنجم عن ذلك آثار عميقة على تمثُّل الذات الغربية، قد تصل إلى حدِّ حدوث أزمات هوية، أو إعادة ترتيب الخطاب، أو حتى حصول تحولات سياسية كبرى.

وفي نهاية المطاف، قد يدفع مفهوم الاستشراق العسكري، إذا ما تمت بلورته بصورة أوسـع، إلى إعادة النظر في الأسـس الأنطولوجية للحرب، والمبادئ الإستراتيجية، وعمليـات تشـكُّل الهوية في عالم ما بعد الاسـتعمار. كما قد يسـتحث الباحثين والممارسـين معًا على مساءلة أكبر للأبعاد الرمزية والأيديولوجية الكامنة وراء القوة العسـكرية، وللإقرار بمدى تغلغل الخطابات الموروثة عن الحقبة الكولونيالية التي لا تزال تشكِّل وتقيِّد، بل وتوجه، في كثير من الأحيان، مسارات الحروب ونتائجها. ومع تواصل اندلاع النزاعات واحتمال نشوب صراعات أوسع بين الشرق والغرب،

في ظل تحولات جيوسياسية متسارعة، في إطار تحول موازين القوى بين الولايات المتحدة والصين، تؤكد الأهمية المستجدة للاستشراق العسكري الحاجة الملحَّة إلى إبستمولوجيات بديلة تقاوم الثنائيات الاختزالية، وتسعى إلى إقرار إنسانية "الآخر" بدل تجريده منها؛ مما قد يُسهم في تعزيز السلم، وتفادي الانزلاق إلى حروب مدمرة، قد تعيد نبوءة "صدام الحضارات" من جديد إلى الواجهة.

المراجع

(1) Albert Hourani, "The Road to Morocco," The New York Review of Books 26 (March 8, 1979): 27–30.

(2) Colin S. Gray, "The Strategic Anthropologist," International Affairs 89, no. 5 (2013): 1285–95.

(3) Colin M. Fleming, Clausewitz's Timeless Trinity: A Framework for Modern War (Farnham: Ashgate Publishing Ltd, 2013), 62.

(4) Lee Jones, "International Relations Scholarship and the Tyranny of Policy Relevance," Journal of Critical Globalization Studies 1, no. 1 (2009): 125–31.

(5) Edward Said, Orientalism (New York: Vintage, 1978), 3.

(6) Ibid., 14.

(7) Ibid., 2.

(8) Mirjana N. Dedaic, "Introduction: A Peace of Word," in At War with Words, ed. Mirjana N. Dedaic and Daniel N. Nelson (Berlin: Mouton de Gruyter, 2003), i–xvi.

(9) Harald Fischer-Tiné, "Postcolonial Studies," in European History Online (EGO), Institute of European History (IEG), Mainz, December 3, 2010, 14.

(10) Joseph Lennon, Irish Orientalism (New York: Syracuse University Press, 2004), 114.

(11) Tarak Barkawi and Keith Stanski, eds., Orientalism and War (London: C. Hurst & Co, 2012), 2.

(12) Tarak Barkawi and Mark Laffey, "The Postcolonial Moment in Security Studies," Review of International Studies 32 (2006): 329–52.

(13) Patrick Porter, Military Orientalism: Eastern War through Western Eyes (London: Hurst & Co, 2009), 2.

(14) Josef Teboho Ansorge, “Spirits of War: A Field Manual,” International Political Sociology 4 (2010): 362–79.

(15) Edward Said, Homi Bhabha, and Catherine Hall, cited in Tarak Barkawi, Globalization and War (New York: Rowman & Littlefield, 2006), 118.

(16) Astrid H. M. Nordin and Dan Öberg, “Targeting the Ontology of War: From Clausewitz to Baudrillard,” Millennium: Journal of International Studies (2014): 392–410.

(17) Barkawi and Stanski, Orientalism and War, 1.

(18) Tarak Barkawi and Shane Brighton, “Powers of War: Fighting Knowledge, and Critique,” International Political Sociology 5, no. 2 (2011): 126–43.

(19) Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies: An Introduction (Milton Park, Abingdon, Oxon: Routledge, 2010).

(20) Richard Jackson, Marie Breen-Smyth, and Jeroen Gunning, Critical Terrorism Studies: A New Research Agenda (London: Routledge, 2009).

(21) Gyan Prakash, “Orientalism Now,” History and Theory 34, no. 3 (October 1995): 199–212.

(22) Barkawi and Brighton, “Powers of War,” 126–43.

(23) Tarak Barkawi, “‘Small Wars,’ Big Consequences and Orientalism: Korea and Iraq,” Arena Journal 29/30 (2008): 127–31.

(24) Tarak Barkawi, “Globalization, Culture, and War: On the Popular Mediation of ‘Small Wars,’” Cultural Critique 58, no. 1 (2004): 115–47.

(25) Ibid., 138.

(26) Patricia Owens, “Torture, Sex and Military Orientalism,” Third World Quarterly 31 (2010): 1041–56.

(27) Edward Said, Orientalism (New York: Vintage, 1978), 7.

(28) Tarak Barkawi, “‘Small Wars,’ Big Consequences and Orientalism: Korea and Iraq,” Arena Journal 29/30 (2008): 160.

(29) Said, Orientalism, 7.

(30) Nico Carpentier, ed., Culture, Trauma and Conflict: Cultural Studies Perspectives on War (Newcastle, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2007), 6.

(31) Ibid.

(32) Ernesto Laclau, New Reflections on the Revolution of Our Time (London: Verso, 1990), 39.

(33) Brad E. Kelle and Frank R. Ames, eds., Writing and Reading War: Rhetoric, Gender, and Ethics in Biblical and Modern Contexts (Atlanta: Society of Biblical Literature, 2008), 24.

(34) Richard Shultz and Andrea Dew, Insurgents, Terrorists and Militias: The Warriors of Contemporary Combat (New York: Columbia University Press, 2009), 32.

(35) George Packer, "Kanan Makiya, Dreaming of Democracy," New York Times Magazine, March 2, 2003.

(36) Tarak Barkawi, "Globalization, Culture, and War: On the Popular Mediation of 'Small Wars,'" Cultural Critique 58, no. 1 (2004): 118.

(37) Patrick Porter, Military Orientalism: Eastern War through Western Eyes (London: Hurst & Co, 2009), 18.

(38) David Spurr, The Rhetoric of Empire: Colonial Discourse in Journalism, Travel Writing, and Imperial Administration (Durham: Duke University Press, 1993).

(39) Patrick Porter, "Afterword," in Orientalism and War, ed. Tarak Barkawi and Keith Stanski (London: Hurst & Co, 2012), 263–74.

(40) Ibid.

(41) Victor Davis Hanson, Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise of Western Power (New York: First Anchor Books, 2001).

(42) Patricia Owens, "Torture, Sex and Military Orientalism," Third World Quarterly 31 (2010): 1041–56.

(43) Roxanne Lynn Doty, Imperial Encounters: The Politics of Representation in North-South Relations (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), 46.

(44) Ibid.

(45) Stuart Hall, "The Spectacle of the Other," in Representation: Cultural Representations and Signifying Practices, ed. Stuart Hall (London: Sage in association with the Open University, 1997), 225–79.

(46) Thomas Rid, “Review of Patrick Porter’s Military Orientalism: Eastern War Through Western Eyes,” Journal of Strategic Studies 33, no. 5 (2010): 784–87.

(47) Quoted in Patrick Porter, Military Orientalism: Eastern War through Western Eyes (London: Hurst & Co, 2009), 40.

(48) Patrick Porter, “Good Anthropology, Bad History: The Cultural Turn in Studying War,” Parameters (Summer 2007): 45–58.

(49) John Keegan, A History of Warfare (London: Pimlico, 1994), 387.

(50) John Keegan, “In This War of Civilizations, the West Will Prevail,” Daily Telegraph, October 8, 2001, 9.

(51) Ibid.

(52) Raphael Patai, The Arab Mind (New York: Scribner, 1983).

(53) John Keegan, “In This War of Civilizations, the West Will Prevail,” Daily Telegraph, October 8, 2001, 9.

(54) Ibid.

(55) Carl von Clausewitz, On War, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), 661.

(56) Mikkel Thorup, An Intellectual History of Terror: War, Violence and the State (London: Routledge, 2010), 58.

(57) Zygmunt Bauman, “Wars of the Globalization Era,” European Journal of Social Theory 4 (2001): 11–28.

(58) Quoted in Patrick Porter, “Good Anthropology, Bad History: The Cultural Turn in Studying War,” Parameters (Summer 2007): 50.

(59) “Dictionary.com,” accessed September 7, 2025, http://dictionary.reference.com.

(60) Quoted in Patrick Porter, “Good Anthropology, Bad History: The Cultural Turn in Studying War,” Parameters (Summer 2007): 53.

(61) Victor Davis Hanson, Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise of Western Power (New York: First Anchor Books, 2001).

(62) Hanson, Carnage and Culture, 453.

(63) Ibid., 11.

(64) Ibid., 92.

(65) Ibid., 456.

(66) Ibid., 457–59.

(67) بول براكن، منقول في: Patrick Porter, "Good Anthropology, Bad History: The Cultural Turn in Studying War," Parameters (Summer 2007): 49.

(68) Patrick Porter, Military Orientalism: Eastern War through Western Eyes (London: Hurst & Co, 2009), 17.

(69) Richard B. Cheney and Liz Cheney, In My Time: A Personal and Political Memoir (New York: Threshold Editions, 2011), 294.

(70) Patrick Porter, "Good Anthropology, Bad History: The Cultural Turn in Studying War," Parameters (Summer 2007): 45–58.

(71) Carl von Clausewitz, On War, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), 89.

(72) Hugh Gusterson, "The Cultural Turn in the War on Terror," in Anthropology and Global Counterinsurgency, ed. John Kelly, Beatrice Jauregui, Sean Mitchell, and Jeremy Walton (Chicago: University of Chicago Press, 2010), 279–96.

(73) Bill Ashcroft and Pal Ahluwalia, Edward Said, 2nd rev. ed. (New York: Routledge, 2009).

(74) Albert Hourani, "The Road to Morocco," The New York Review of Books 26 (March 8, 1979): 27.

(75) Tarak Barkawi and Shane Brighton, "Powers of War: Fighting Knowledge, and Critique," International Political Sociology 5, no. 2 (2011): 126–43.

(76) Jeremy Black, "Determinisms and Other Issues," The Journal of Military History 68, no. 4 (October 2004): 1181–92.

(77) Jeremy Black, "Determinisms and Other Issues," The Journal of Military History 68, no. 4 (October 2004): 1181–92.

قراءة في كتاب

آليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة

Book Review: Catapultas de la geopolítica posmoderna by Édgar Revéiz

عبد الرفيع زعنون – Abderrafie Zaanoun *

ملخص

يُقدِّم الكتاب رؤية نقدية حول الترابطات القائمة بين مفاهيم القوة والسيادة والحضارة في عالم متصدع، تحركه ديناميات جديدة تتجاوز التعبيرات التقليدية للقوة الصلبة إلى توظيف آليات ناعمة لتعظيم النفوذ الإستراتيجي، كمنصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي وصناعة الاستشارات، والاستعمالات الاستعمارية لجيوبوليتيك الماء والغذاء والديون؛ حيث يتناول الكاتب المتغيرات الجديدة للنظام الدولي وفق قراءة تقاطعية بين ظواهر تبدو منفصلة لكنها مترابطة من المنظور الجيوسياسي، كالأزمات المالية والصراعات الإقليمية والثورة الرقمية وإدارة معضلات الهجرة والمناخ.

تخلص الدراسة إلى أن انهيار نموذج احترام حقوق الإنسان، وتراجع دور الأمم المتحدة في ضبط النزاعات الدولية، قد أفضى إلى دخول النظام الدولي في حالة من الفوضى المنظمة كرَّست تطبيعًا غير مسبوق مع الحرب المتوحشة، في ضوء الصراع الروسي-الأوكراني، والعدوان الإسرائيلي على غزة، الذي يندرج، بحسب الكاتب، ضمن النزوع الإمبريالي الصهيوني لإعادة تشكيل شرق أوسط جديد.

في ضوء ذلك، يوصي الكاتب بضرورة استعادة النموذج الدولي لحقوق الإنسان والمهام التاريخية للأمم المتحدة في التحكيم بين مكونات النظام الدولي مستشرفًا حوكمة عالمية متعددة الأقطاب، استنادًا على الدور الصاعد لمجموعة البريكس التي يمكن الرهان عليها في كبح الهيمنة الأميركية، وفي تدعيم التوازن بين مناطق الحضارة.

الكلمات المفتاحية: الجغرافية السياسة، مناطق الحضارة، آليات التدافع، الهيمنة، ما بعد الحداثة.

* د. عبد الرفيع زعنون، باحث مشارك بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش/جامعة عبد الملك السعدي بالمغرب.

Dr. Abderrafie Zaanoun, Research Associate at the Moroccan Institute for Policy Analysis and Visiting Professor at the Polydisciplinary Faculty in Larache, Morocco.

Abstract

Catapultas de la geopolítica posmoderna offers a critical examination of the interconnections among the concepts of power, sovereignty and civilisation in a fractured world driven by emerging dynamics that transcend the traditional expressions of hard power. It explores the growing reliance on soft mechanisms to enhance strategic influence, such as social media platforms, artificial intelligence, the consulting industry, and the neo-colonial uses of the geopolitics of water, food and debt. Revéiz analyses recent transformations in the international system through a cross-sectoral reading of phenomena that may appear distinct but are deeply interrelated from a geopolitical perspective, including financial crises, regional conflicts, the digital revolution, and the management of migration and climate challenges.

The book finds that the erosion of the human rights model and the declining role of the United Nations in managing international conflicts have plunged the world order into a state of "organised chaos", marked by an unprecedented normalisation of violent and complex wars—exemplified by the Russia-Ukraine conflict and the Israeli war on Gaza—which the author interprets as part of a broader imperial tendency to reshape the Middle East. In this context, he calls for a revival of the international human rights framework and the restoration of the United Nations' historical function in mediating global power relations, envisioning a multipolar world governance structure anchored in the rising role of BRICS as a potential counterbalance to US hegemony and a means to foster equilibrium among world civilisations.

Keywords: geopolitics, civilisational regions, dynamics of contestation, hegemony, postmodernity.

عنوان الكتاب

آليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة
Catapultas de la geopolítica posmoderna

المؤلف: إدغار ريفيس (Édgar Revéiz)

دار النشر: الأكاديمية الكولومبية للعلوم الاقتصادية (ACCE).

تاريخ النشر: يونيو/حزيران 2025

مكان النشر: بوغوتا (Bogotá)

اللغة: الإسبانية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 506

يتسم المسار الأكاديمي للمفكر الكولومبي، إدغار ريفيس، بتميز لافت، لجمعه بين تخصصات معرفية متنوعة كالهندسة المعمارية والاقتصاد والتخطيط الإستراتيجي والتعاون الدولي ولمراكمته لتجارب متعددة، رئيسًا لوحدة الدراسات الإقليمية بإدارة التخطيط الوطني (1968–1971)، ثم عميدًا لكلية الاقتصاد بجامعة لويس أنديس (1978–1986)، قبل أن يشغل منصب الأمين العام للأكاديمية الكولومبية للعلوم الاقتصادية (2011–2019) التي ترأسها خلال الفترة الفاصلة بين 2019 و2023. ولم يقتصر تأثيره على كولومبيا، بل امتد إلى نطاق عالمي؛ حيث عمل مستشارًا فنيًّا للأمم المتحدة بإفريقيا جنوب الصحراء وأميركا الوسطى (1987–1994)، كما يُعَدُّ الرئيس المؤسس لمجلة التنمية والمجتمع (Desarrollo y Sociedad) التي مثَّلَت منبرًا للنقاشات الأكاديمية حول التحديات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية بأميركا اللاتينية والبلدان النامية. كما يعرف إدغار ريفيس بدفاعه المستميت عن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، من خلال مساهمته، عبر مؤلفاته ونشاطاته، في تفكيك السردية الصهيونية، وفي دعم النضال الفلسطيني؛ حيث يَعُدُّ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مجردَ ردٍّ فعل عن حوالي سبعة عقود من الغطرسة الإسرائيلية والفصل العنصري تجاه الشعب الفلسطيني.

تتمحور الاهتمامات البحثية للكاتب حول تأثير الفساد على السياسات العامة وموقع الدولة في ظل التحولات الراهنة المعاصرة، مع تركيز خاص على تحليل التعقيدات الجيوسياسية التي تعرفها العلاقات الدولية، وغيرها من المواضيع التي عالجها من خلال عدة أعمال، من بينها: "منطق التنمية الرأسمالية: كارتل الشركات ومركزية رأس المال"(1)، و"اقتصاد الواحد في المئة"(2)، و"الحكومات وتخطيط التنمية"، الذي صدر مجلده الأول في 2022 والثاني في 2024(3)، وانتهاء بكتابه الأخير موضوع المراجعة "آليات التدافع في الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة"(4)، الذي خصصه لتحليل أصول وتداعيات التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم منذ سقوط جدار برلين مرورًا بالعولمة النيوليبرالية، وصولاً إلى مرحلة الوحشية الحربية، كما تتمظهر في الحرب الإسرائيلية على غزة ودول الطوق العربي في أعقاب طوفان الأقصى.

يضم الكتاب –فضلاً عن مدخل نظري موسَّع– سبعة فصول يناقش من خلالها عوامل ضمور نموذج حقوق الإنسان في الممارسة الدولية، وتحليل اتجاهات الهيمنة فيما

بيـــن مناطق الحضارة، واختبار الصلاحية التفســيرية للنظريـــات التقليدية للعلاقات الدوليـــة في فهم التعقيدات الجديدة للنظام العالمي، إضافة إلى تناول الإشـــكالات ذات الصلة بإدارة المخاطر بين أقطاب القوة، وسياقات تحول الممارسة الديمقراطية، وكذا تحديات السيادة الاقتصادية في السياق النيوليبرالي، مع التركيز على الديناميات التسع للصراعات الجيوسياسية لما بعد الحداثة، والمتمثلة في توزيع الثروة والسلطة والجريمة المنظمة والحروب المعقدة والقوة الاقتصادية والمالية والعسكرية، إضافة إلـــى البنى التحتية الإســـتراتيجية وتغير المنـــاخ وإدارة النفايات وأديان الدولة، وكذا السيطرة على السرديات الثقافية والدول الفاشلة وشبكات تهريب المخدرات وأزمات الهجرة.

آليات التدافع وإعادة تعريف القوة

ينطلق الكاتب من فرضية أساسية مفادها أن تحولات ما بعد الحداثة قد أفضت إلى إعادة تعريف علاقات القوة في ظل الثقل الكبير لعناصر "غير سياســية" في تســويغ نزعـــات الهيمنة وفبركة التحالفات الجيوسياســية، كالتحصن بالخصوصيات الثقافية وفرض الدين الرســمي للدولة أدوات لشــرعنة الحروب المقدسة ولتبرير الاستيلاء علـــى أراضي وموارد الشـــعوب، على غرار القومية الهندوســية في الهند وتكريس يهودية الدولة بإســرائيل. كما يفترض أن الصراعات الحالية ليســت حروبًا دينية بل هي "حروب خطوط الصدع" (Fault Line Wars) بين قوى قد تبدو متجانســة من حيث جذورها الحضارية لكنها في العمق كيانات متشققة بفعل التناقضات المصلحية. يستند الكاتب في إطاره التحليلي على حزمة مفاهيم، كمفهوم "التدهور الحضاري" (Decivilization) الـــذي وظّفه لتفســير خلفيـــات وتبعات تراجـــع القيم الإنسانية والديمقراطيـــة(5) ومفهوم الأمة الاقتصادية في ســياق رصده للمجالات الحاســـمة للأمن الاقتصادي في الســـياق الجيوسياســـي الراهن(6)، إضافـــة إلى مفهوم آليات التدافع (Catapultas) الذي استعمله في سياق استعاري بغية الإحاطة بالعوامل التي تغذّي الصراعات وتُحدِّد التسلســـل الهرمي بين مناطق الحضارة. كما استعار مفهوم المناطق الحضارية (Civilizational Zones)من صموئيل هنتنغتون، الذي يعد أول من اســـتعمل هذا التوصيف في مقالته الشـــهيرة(7) وكتابه حول صِدام الحضارات وإعـــادة صُنع النظام العالمي(8)، مع إعادة توظيفه وفق منظور جديد لفهم ديناميات القـــوة والمخاطـــر بين الأقطاب المهيمنة في ســـعيها لتعديل موازين النفوذ الإقليمية والدولية.

منــذ البداية، يقدم ريفيس نظرة قاتمــة حول الوضع العالمي الحالي الذي انتقل من حالة الأزمة إلى الفوضى المنظمة أو "الأنتروبيا"(9)، أمام التداعي التدريجي لنموذج حقوق الإنسان في ضوء تبعات حرب روسيا-أوكرانيا، والعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، وما رافق ذلك من تكريس مُريع لازدواجية المعايير (Double standards)، بيــن حالة التعاطف المطلق مع أوكرانيا وحالة التواطؤ المنهجي للدول الغربية تجاه الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل بفلسطين المحتلة؛ حيث انتقل الدعم الغربي من مجرد الإســناد العســكري واللوجســتي والإعلامي لآلة القتل الإســرائيلية إلى محاصرة التظاهرات الشــعبية المُطالِبة باحترام القانون الدولي. وهو ما يؤكد وجاهة الفرضية التي تزعم بأن الموقف الأميركي والأوروبي لا يعبِّر عن مجرد التماهي مع خيارات حليف وظيفي يخدم مصالحها الإســتراتيجية بالشرق الأوسط، بل إنه يجد أصوله "العقدية" ضمن استحقاقات التكفير عن الهولوكوست المنغرسة في المخيال الغربي.

ضمن هذا الســياق، حاول المفكر الكولومبي فضح الخداع الإعلامي للدول الغربية التي تســعى جاهدة لإعادة إنتاج ســردية معاداة السامية بجعلها تشمل كل التعبيرات المناهضة للصهيونية وللسياسات التوسعية الإسرائيلية. كما سعى إلى كشف محاولات توظيف الاعتبارات الإنســانية للتلاعب بالرأي العام ولجعل النقد المُوجَّه لإسرائيل ضمن حدود "محتشِمَة"؛ حيث انطلق من مفهوم "سعر الصرف الأخلاقي" (Moral Exchange Rate)، لرصــد خلفيات التحول النســبي في مواقف القوى الغربية التي ارتبطت بمعادلة السعر النسبي للإنسان الإسرائيلي مقارنة بالفلسطيني، حيث لم يبدأ الغرب في إبداء بعض الاعتراضات الطفيفة إلا انطلاقًا من أبريل/ نيسان 2024 بعدما بلغت أعداد الشــهداء الفلسطينيين 32.800 شــهيد مقابل 1200 قتيل إسرائيلي، بما يعني أن قيمة كل إســرائيلي تســاوي قيمة 27 فلسطينيًّا في نظر الحكومات الغربية. وحتى في ظل هذا الخرق الفادح لمبدأ التناسب (Principle of Proportionality)، فإن ردود الفعل ظلت حبيسة بعض التصريحات مع استمرار مختلف أشكال الدعم السياسي والمالي والأمني(10).

من زاوية الجيوبوليتيك، فإن الفهم العميق لارتدادات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان وســوريا لن يتحقق إلا بالرجوع إلى جذور وتداعيات الموجة الجديدة للغطرســة الغربية التي انطلقت منذ الغزو الأميركي للعراق، في ســياق تنفيذ "عقيدة

بوش" (Bush Doctrine) لإعادة تشكيل الشرق الأوسط في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، والتي أفضت -بحسب الباحث- إلى تدمير العراق وليبيا وسوريا تحت تأثير المجمع الصناعي العسكري، الذي يسعى باستمرار إلى تعزيز استفادته المزدوجة من تأجيج اقتصاد الحرب بتعظيم عوائده من بيع الأسلحة ومن عقود إعادة الإعمار، موظفًا في ذلك خدمات المجمع الفكري والإعلامي للتكفل بعمليات التسويق والتبرير، ومستفيدًا من سياقات دولية اتسمت بتراجع الديموقراطية وضمور الضمير الدولي الإنساني وفقدان العالم للبوصلة الأخلاقية.

الهيمنة الإمبريالية وإعادة تشكيل مناطق الحضارة

في إطار تحليل الديناميكيات الجديدة للإمبريالية، يميز إدغار ريفيس بين ثلاثة مستويات رئيسة تمارس من خلالها القوى الكبرى هيمنتها على مقدرات الأمم الأخرى. يتمثل المستوى الأول في الهيمنة المالية التي تعتمد على توظيف مؤسسات الإقراض الدولية لترسيخ علاقات التبعية الاقتصادية. أما المستوى الثاني فهو الهيمنة الاقتصادية التي تقوم على التحكم في مصادر الطاقة والمياه والمعادن النادرة والأراضي الخصبة بما يضمن استمرار تدفق الموارد. في حين يتمثل المستوى الثالث في الهيمنة المعرفية والثقافية التي تستخدم الصناعات الثقافية والتكنولوجية والإعلامية لإعادة تشكيل الوعي الجماعي وتوجيه أنماط السلوك والاستهلاك على نحو يخدم مصالح القوى المهيمنة ويعزز نفوذها العسكري والاقتصادي. وإلى جانب هذه المستويات، تعتمد الدول المهيمنة على توظيف الأزمات المالية والفساد والتهريب وتوطين الصناعات الملوِّثة والهجرة غير النظامية كأدوات إضافية لترسيخ سطوتها الجيوسياسية على الدول الصاعدة.

لتعزيز هذا الفهم، استعان الباحث ببعض الأطر النظرية للإحاطة بتعقيدات العلاقات الدولية، فانطلاقًا من نظرية جون ميرشايمر (John Mearsheimer) حول الهيمنة الدولية(11)، يرى أن كل دولة تسعى للتحول إلى قوة عظمى تبدأ نزوعها نحو الهيمنة من محيطها الإقليمي، بالتعامل مع دول الجوار كحديقة خلفية يتم الانطلاق منها في توسيع حيز النفوذ الإستراتيجي، على غرار علاقة الولايات المتحدة الأميركية بدول أميركا اللاتينية، وعلاقة الصين بجيرانها بمنطقة جنوب شرق آسيا، وتشبث روسيا ببسط سيطرتها على أوكرانيا رَدَّ فعلٍ على الاستفزاز الذي مارسته الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون من خلال سياسة توسيع الناتو باتجاه الشرق.

يتفق الكاتب بشكلٍ حذر مع المواقف الأخيرة لفرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) التي أَقَرَّ فيها بنهاية صلاحية نظريته حول نهاية التاريخ، لكنه بالرغم من ذلك، ما زال يعده نموذجًا للمحاولات الفكرية التي تسعى للشرعنة الأيديولوجية للنهج النيوليبرالي، كما أن تشبع فوكوياما بالمركزية الغربية جعله يستبعد في تحليلاته بعض النماذج الناجحة في الجنوب العالمي (The Global South) التي تمكنت من المواءمة بين الاشتراكية واقتصاد السوق مثل الصين. صحيح أن فوكوياما قد حاول تدارك هذه النظرة في كتابه الأخير "الليبرالية ونُقَّادها الساخطون"(12)، الذي اعترف فيه بفشل تعميم النموذج النيوليبرالي وبضرورة بلورة حوكمة مبتكرة لتوفير الخدمات العامة وللحد من عدم المساواة، لكنه يظل -بحسب ريفيس- "تصحيحًا انتهازيًّا" لنظريته الشهيرة حول نهاية التاريخ، ومحاولة يائسة لإعادة إحياء الطروحات النيوليبرالية بمفردات جديدة.

في تحليله لمحاولات إعادة إنتاج النزعة الإمبريالية، وظَّف إدغار ريفيس نظرية ريمون أرون (Raymond Aron) حول "الجمهورية الإمبريالية"(13)، مُنطلِقًا من الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت تتصرف كإمبراطورية أكثر من كونها جمهورية، أمام تدهور الحقوق المدنية وتآكل مؤسساتها الديمقراطية الداخلية وتزايد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. وفي مقابل ذلك، فإن تزايد تدخلها العسكري بالخارج قد حوَّلها بالفعل إلى قوة عظمى مارقة (Rogue Superpower) تستخدم القوة العسكرية بدون قيود، بينما تعاني في الداخل من استقطاب سياسي حاد ينذر بنشوب حرب أهلية. على عكس ذلك، يرى الباحث أن الجمهورية في السياق الفرنسي قد مثَّلت عنصرًا كابحًا للنزعة الإمبريالية، منذ التخلي عن حلم "الجزائر الفرنسية" في بداية الستينات مرورًا بسحب القوات العسكرية من مالي والنيجر وبوركينا فاسو (2022)، وانتهاء بتعليق التعديل الدستوري بخصوص كاليدونيا الجديدة (2024) بسبب حدة المظاهرات المطالِبة بالاستقلال.

غير أن هذا التحليل يبدو غير مُلِمٍّ بما فيه الكفاية بملابسات تحول علاقة فرنسا بإفريقيا، التي انتقلت من السيطرة المباشرة إلى استعمار جديد (néocolonialisme)، في إطار "إمبراطورية غير مرئية" سمحت لها بمواصلة استغلال موارد الدول الإفريقية التي تدور في فَلَكها (Françafrique)(14). أما تراجع النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل والصحراء فلا يمكن أن يُفسَّر من منظور "الجمهورية الكابحة" الراغبة في التخلص من نزوعها الإمبريالي، بل مرتبط بتحولات مربكة في الوضع السياسي الداخلي،

وبتضافر عوامل النفوذ الجيوسياسي البديل مع الفشل البنيوي للنموذج الاقتصادي الفرنسي في تحقيق التنمية بالمناطق الإفريقية التي طالما شكّلت مراكز للنفوذ الفرنسي بالقارة طيلة عقود طويلة، كمنطقة الساحل والصحراء؛ الأمر الذي غذّى النزعة القومية الإفريقية الرافضة للوصاية العسكرية والأخلاقية الفرنسية، وهو الوضع الذي استغلته الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي عبر استثمارات ضخمة بالنظر للموقع الإستراتيجي للمنطقة ضمن مبادرة الحزام والطريق (BRI)، كما منح الفرصة لروسيا لتكوين جيوب إستراتيجية بالمنطقة، باستعمال مختلف أشكال الدعم السياسي والعسكري(15).

اعتمادًا على تصنيف صموئيل هنتنغتون للمناطق الحضارية (ZC)، حاول الكاتب إبراز أهم المعضلات الجيوسياسية التي تواجه مختلف المناطق. فمنطقة أميركا اللاتينية والكاريبي لا تزال تتأرجح بين محاولة الانفكاك من أسر الإمبريالية الأميركية والوقوع في أسر حكومات شعبوية عاجزة عن تحصين مصالحها الإستراتيجية. أما منطقة الحضارة الغربية فقد بدأت تتفكك أمام تغلغل التوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأميركية على نحو يخل بمتطلبات التوازن بين القطب الأميركي والأوروبي. في هذا الصدد، أصبح الاتحاد الأوروبي مهدَّدًا بالانشقاق بعدما كان يطمح إلى تحقيق اتحاد فيدرالي حقيقي، وذلك بسبب توالي الأزمات الاقتصادية وصعود النزعة القومية واليمين المتطرف. كما أن تبعيته الأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية قد أفقدته هويته السياسية وجعلته مرتهنًا للمصالح الأميركية. وهو ما ترتب عليه كلفة باهظة، ليس فقط من الناحية المالية أمام تزايد معدلات التضخم والرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الطاقة، بل أيضًا على المستوى الأخلاقي، في ظل تراجع منسوب حريات الإعلام والتعبير ودعم الأنظمة السلطوية. نفس التَّوصيف ينطبق على الدول الناطقة بالإنجليزية؛ فالمملكة المتحدة فقدت أهميتها الإستراتيجية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي لتصبح تابعة للولايات المتحدة الأميركية. أما بقية الدول التابعة للتاج البريطاني، مثل أستراليا وكندا، فتواجه معضلة الموازنة بين تطوير علاقاتها التجارية مع منطقة الحضارة الصينية وجنوب شرق آسيا وبين الالتزام بولائها الأيديولوجي للمعسكر الغربي.

بالنسبة لمنطقة الحضارة الأرثوذكسية، يحلِّل ريفيس هواجس ومآلات طموح روسيا-بوتين إلى استعادة عمقها الحيوي بالجيوب الإستراتيجية السابقة للاتحاد السوفيتي

منـذ ضمهـا للقرم في 2014 إلى غزو أوكرانيا في 2022. وهو الطموح الذي جعلها عالقـة بين التشـبث بالحلـم الإمبراطوري والبحث عن موقع آمـن في أوروبا، في مواجهـة الإصـرار الأوروبي/ الأميركي على تحويل أوكرانيـا إلى حصن لمحاصرة النفوذ الروسـي. ونتاج ذلك فقد أتى نزوعها التوسـعي بنتائج عكسية؛ فبعدما كانت تأمل في وجود "أقل للناتو" (less NATO) على حدودها فقد وجدت نفسـها أمام "ناتو أكثر" (More NATO)، خاصة بعد انضمام فنلندا (2023) والسـويد (2024) إلى الحلف.

ضمن مناطق الحضارة "الكامنة"، تنامى التأثير الدولي لبعض القوى الصاعدة، على غرار الصين في سـعيها لترسـيخ تموقعها ليس فقط بجنوب شـرق آسيا، بل أيضًا كقطب عالمي، مسـتفيدة في ذلك من مشـروع الحزام والطريق لتحقيق طموحاتها التوسـعية الناشـئة. كذلك الحال مع الهند التي تحاول جاهـدة الموازنة بين تقوية تحالفاتهـا مع القوى الكبرى، وبين تجـاوز المعضلات الداخلية التي تعيق تقدمها، وفي مقدمتها اسـتمرار تأثير نظام الطبقات رغم حظره رسميًّا، واتساع حجم العمالة غير الرسمية التي تمثل إحدى أكبر المشكلات الهيكلية في اقتصادها نتيجة العجز عن خلق فرص عمل لائقة، فضلاً عن الفسـاد المستشري الذي يعرقل تنفيذ إصلاحات طويلة الأمد. بينما تسعى اليابان لإثبات موقعها في النظام العالمي الجديد بعد فترة طويلة من الدوران في فلك الوصاية الأميركية.

أمـا بقية المناطق فهي ضحيـة لتقلُّب موازين القوى بين القوى التقليدية والصاعدة. فالمنطقة الإفريقية تشـهد مخاضًا للخروج من وضع الإلحاق بالدول الغربية مستندة فـي ذلك على إعـادة تدوير الفوائض المالية الصينية لتحفيـز التنمية، وعلى الدعم العسـكري والسياسي الروسـي للأنظمة المناوئة للغرب. أما منطقة الشرق الأوسط، فهي تعرف تنافسًـا غير مسـبوق بين أربعة مشـاريع جيوسياسية تسعى للهيمنة على المنطقة، والمتمثلة في تركيا وإيران والسـعودية، إلى جانب إسـرائيل السـاعية نحو التحول من "دولة الشعب المختار" إلى قوة إمبريالية مهيمنة بالشرق الأوسط الجديد.

يرى مؤلف الكتاب أن مناطق الحضارة المختلفة تشهد حالة من التدهور الأخلاقي العميق نتيجة ارتهانها لنزعات الزعماء على حساب القيم المؤسِّسة، في ظل صعود جيل جديد من القادة الذين يَعُدُّهم أقل كفاءة وأكثر ميلاً إلى الفساد والشعبوية والعدوانية. ويشير إلى أن هؤلاء القادة يوظِّفون السياسة في إشعال أو إخماد النزاعات الإقليمية

والدولية خدمةً لطموحات شخصية أو مصالح ضيقة مع ما يصاحب ذلك من تراجع لاحترام قواعد القانون الدولي وضعف الثقة في منظومة الأمم المتحدة. ويستشهد المؤلف في هذا السياق بعدد من النماذج، من بينهم: دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو ونارندرا مودي وفلاديمير بوتين وخافيير ميلي ونيكولاس مادورو، ممن يرى أن أدوارهم تجاوزت حدود إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد وتغذية الانقسامات الداخلية إلى الإسهام في نشوء صراعات دولية يصعب احتواؤها(16).

ارتباطًا بالمستوى القيمي، يناقش الكاتب التحولات العميقة التي مسَّت منظومة القيم السائدة بمختلف مناطق الحضارة انطلاقًا من ثلاثة مستويات تتمثل في: تآكل القيم الديمقراطية بسبب إضرار التيارات الشعبوية بالمؤسسات التمثيلية، وتفاقم مظاهر عدم المساواة والفقر. إضافة إلى انقلاب القيم؛ حيث تُحوَّل القيم النبيلة إلى نقيضها في الممارسة الفعلية للسلطة. فالقادة والسياسيون يعلنون التزامهم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنهم يتصرفون في الواقع بطرق تخدم مصالحهم الخاصة أو تسمح بأعمال العنف والتطهير العرقي.

بالموازاة، يقدم ريفيس إطارًا تحليليًّا لقياس الأداء التنموي بمناطق الحضارة استنادًا على العامل الديمغرافي؛ حيث يؤثر حجم السكان وتركيبتهم العمرية ومعدلات نموهم على ديناميكيات القوة والتنمية. وهكذا فمناطق مثل الصين والهند وإفريقيا تمتلك "عائدًا ديمغرافيًّا" مُهمًّا بينما تواجه مناطق أخرى تحدي شيخوخة الهرم السكاني مثل اليابان وأوروبا. كما اعتمد الكاتب على مؤشر توافق التنمية (ICD) مقياسًا تركيبيًّا يتألف من أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في: مؤشر التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IDH-I) الذي يقيس التفاوت في توزيع الموارد. ومؤشر المرونة الداخلية والخارجية لقياس القدرة على مقاومة الأزمات والتكيف مع التحولات العالمية مثل: تقلبات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار المؤسسي. ومؤشر العلوم والتكنولوجيا والابتكار (CTI) لقياس إنتاج المعرفة والقدرات التكنولوجية انطلاقًا من متغيرات دقيقة كأعداد الباحثين وبراءات الاختراع ونسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة الى مؤشر الامتثال للشهادات الخمس لتقييم مستوى الالتزام بالمعايير العالمية في خمسة مجالات حيوية تشمل: الحكامة المالية وحماية حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة الفساد والمخدرات.

من خلال تحليل البيانات ذات الصلة بهذه المؤشرات يُبرز الكاتب وجود تباين

كبيـــر في أداء مناطق الحضارة حيث يتصدر الغرب واليابان المركز الأول في جميع المؤشـــرات فيما تتميز المجموعة الأنجلوفونية بترتيب أفضل في المرونة واســـتيفاء الشـــهادات. بالنسبة لمنطقة الصين وجنوب شرق آسيا، فرغم احتلالها المركز الرابع إجمالاً، لا تزال تعاني من نقاط ضعف في مجالات التنمية البشرية المعدلة بحسب عدم المساواة (IDH-I) والامتثال للشهادات الخمس. أما بقية المناطق فعزا ترتيبها إلى تســـجيل مؤشـــرات متدنية في المســـاواة والشـــفافية (الهند)، والمرونة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (أميركا اللاتينية والشـــرق الأوســـط)، والامتثال للشـــهادات الخمس (الأرثوذكســـية). في حين تحتل المنطقة الإفريقية المرتبة الأخيرة في جميع المؤشرات بسبب تحديات هيكلية في مجالات الحكامة والقدرة المؤسسية.

تأسيسًا على التحليلات السابقة، انبرى إدغار ريفيس للإجابة عن الإشكالية المضمرة بالعنوان والمتعلقة بآليات الصراع الجيوسياســـي في الســـياق الراهن، بالانتقال من التركيـــز التقليـــدي على القوة العسكرية والاقتصاديـــة إلى مجالات متنوعة أصبحت ســـاحات جديدة للمنافســـة والصـــراع كالتكنولوجيا والبيئة والهجـــرة، في إطار ما ســـماه "آليات التدافع" أو أحزمة نقل القوة بين مناطق الحضارة، والتي أجملها في تســـع ديناميات تلعب وستلعب في المســـتقبل القريب دورًا حاسمًا في ترجيح قوى وتنحيـــة أخـــرى. فإلى جانب الدور المركزي للجيوش النظامية، يشـــير المؤلف إلى الاستعمالات المستحدثة للقوة العسكرية أمام جيل جديد من الحروب المعقدة التي تُصنع على مهل في "مختبرات" الدول الكبرى؛ حيث لم تعد الحروب في الســـياق الراهـــن تقتصـــر على الجيوش النظامية؛ فقد انتقل نمـــط الصراع إلى الاعتماد على وكلاء وأطراف ثالثة بما في ذلك شـــبكات إجرامية عابرة للحدود وشـــركات مرتزقة ومجموعات إرهابية وتشكيلات محسوبة على جهات محلية تُجنَّد لتنفيذ مهام قذرة خدمةً لمصالح القوى الكبرى، مع اســـتهانة متزايدة بقواعد القانون الدولي وتحوُّل ساحات النزاع إلى مساحات لعب تكتيكي تُدار خلف واجهات قانونية وسياسية تفتقد إلى الشفافية.

كذلك يُســـتخدم النفوذ الاقتصادي لتوســـيع دائرة الدول الفاشلة عبر توظيف البنوك النظامية للدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لإضعاف سيادة الدول الأخرى؛ حيـــث إن إغـــراق هذه الدول بالديون وفوائدها يرسِّـــخ تبعيتها المالية ويجبرها على تكييف سياســـاتها الاقتصادية والاجتماعية وفق شروط الجهات المانحة؛ الأمر الذي

يترتــب عليه تراجــع دور الدولة في تنظيم الاقتصاد لصالح جماعات مصالح محلية مرتبطة بالنهج النيوليبرالي وتهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تعميق الفوارق الاجتماعية التي تهيئ لسلوكيات عنفية تسعى لإعادة توزيع الثروة.

من بين مجالات القوة الاقتصادية الأكثر حيوية في السياق الراهن يبرز الرهان على البنــى التحتيــة العابرة للدول في تحصين مناطق النفوذ الإســتراتيجي، مثل كابلات الإنترنت البحرية وسلاسل التوريد العالمية وشركات الشحن والموانئ الضخمة، التي أصبحت تشكل شرايين حيوية للاقتصاد العالمي ومنافذ مؤثرة في التحكم بمسارات التجارة الدولية. كما يبرز "جيوبوليتيك الماء" بتحول الموارد المائية إلى أداة لتوسيع العمق الإســتراتيجي، كما في حالة ســيطرة إسرائيل على نحو 60 بالمئة من حوض نهر الأردن وروافده، وافتعال صراعات معقدة حول منابع الأنهار. ويضاف إلى ذلك بُعد جديد يتمثل في تحويل "الماء الافتراضي" -أي كمية المياه المستعملة في إنتاج السلع الزراعية والغذائية المتبادلة تجاريًّا بين الدول- إلى سلعة تُستغل داخل السوق الرأســمالية؛ حيث تُوظّفه الدول الكبرى للتحكم في اقتصادات الدول الضعيفة عبر دفعها إلى إنتاج محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه لتلبية حاجات السوق العالمية؛ مما يؤدي إلى استنزاف مواردها المائية وإضعاف استقلالها الاقتصادي.

إضافــةً إلى عناصر القوة الصلبة، يلفــت المؤلف الانتباه إلى وجود مؤثرات جديدة تلعب دورًا هيكليًّا في موازين القوى الجيوسياسية، من بينها تحوُّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى أدوات حاسمة في الحروب المعقَّدة. ويشير في هذا السياق إلى أن الشــركات التكنولوجية الخمس الكبرى في الولايــات المتحدة الأميركية، المعروفة اختصــارًا بـ"غافام" (GAFAM)، تجاوزت في نظره إطار النشــاط التجاري البحت لتصبــح جزءًا مــن منظومة تخدم المصالح القومية الأميركيــة، من خلال التأثير في تشــكيل الرأي العام العالمي عبر نشــر ما يســميه "الأخبار الكاذبة" (Fake News) و"القصص الفيروســية" (Viral Stories) كوســائل للهيمنة في "الحروب المعقدة". كما يرى أن الصين أصبحت أكثر وعيًا بالأثر الجيوسياسي لتطبيقات التواصل الحديثة بالنظر إلى دورها في التحكم في البيانات، وهو ما يفسِّــر -بحســب المؤلف- حالة التوتر المســتمرة بين الولايات المتحدة والصين بشــأن تطبيق "تيكتوك" (TikTok) وتأثيــره المحتمل على الأمن القومي الأميركي عبر اســتغلال البيانات المجمَّعة من نحو 170 مليون مستخدم لأغراض استخباراتية(18).

يــرى المؤلف، فــي تحليله لتطور تطبيقــات الذكاء الاصطناعــي، أن هذا المجال مرشح لأن يُسهم في إعادة تشكيل خريطة التنمية العالمية من خلال احتمال تعميق الفجوات التنموية بين الدول. فتركيز الإنتاج العلمي والاستثمارات الكبرى في الذكاء الاصطناعــي داخل مناطق حضارية محددة -مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والصيــن واليابان- قد يؤدي، بحســب المؤلف، إلى تقدم هــذه الدول في توظيف الــذكاء الاصطناعــي في الخدمات العامــة، مقابل بطء محتمل فــي اندماج مناطق أخرى كأميركا اللاتينية وإفريقيا والدول الإسلامية في هذا المســار. ويشــير كذلك إلى أن توســع اســتخدامات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون له آثار متفاوتة على الاقتصاد والعمالة؛ إذ تُقدِّر بعض الدراسات أن نحو 40 بالمئة من الوظائف عالميًّا قد تتأثر به، بينما قد يصل التأثير في الاقتصادات المتقدمة إلى حدود 60 بالمئة من الوظائــف، مــع احتفاظ هذه الاقتصادات بقــدرة أكبر على خلق فرص عمل جديدة مقارنة بالاقتصادات الناشئة أو منخفضة الدخل(19).

يــرى المؤلف أن من بين مجالات القوة الناعمة المعاصرة ما يســميه "جيوبوليتيك صناعة الاستشــارات"، أي الدور المتنامي الذي تؤديه الشــركات الاستشارية متعددة الجنسيات في صياغة توجهات السياسات العامة للدول. ويشير إلى أن هذه الشركات لم تعد تقتصر، في رأيه، على تقديم الخبرة الفنية التقليدية، بل أصبحت طرفًا فاعلاً في توجيه السياسات الوطنية للدول المتعاقدة، بما يتقاطع مع الأجندات الإستراتيجية للقوى الاقتصادية الكبرى. ووفقًا لبعض الدراســات الاســتقصائية التي يستشهد بها المؤلــف، فإن نحو 96 بالمئة من إيرادات شــركات الاستشــارات تتركز في أميركا الشمالية وأوروبا، كما أن 47 شركة من أصل أكبر 50 شركة استشارية في العالم هي ذات منشــأ أميركي، من بينها شــركات كبرى مثل ماكينزي (McKinsey)، وديلويت (Deloitte)، وأوليفر ويمان (Oliver Wyman)، التي يصفها المؤلف بأنها باتت مؤثرة في عمليات التخطيط والإصلاح داخل مؤسســات حكومية وبرامج تنموية في عدد من الدول.

ويذهب المؤلف إلى أن تنامي نفوذ الشــركات الاستشــارية متعددة الجنســيات قد يُفضي، في نظره، إلى تقليص الطابع الديمقراطي في مســار إعداد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ إذ يرى أن هذا الواقع يشبه في بعض الحالات نوعًا من تفويض إدارة الشــأن الســيادي لجهات خارجية تموَّل من المال العام. ويرى أن

لذلك تبعات على استقلالية القرار الوطني وقدرة الحكومات والمؤسسات العمومية على توجيه السياسات في المجالات الحيوية، بحجة التكيُّف مع التحولات الدولية والتحكم في المؤشرات الماكرواقتصادية. كما يشير المؤلف إلى أن بعض شركات الاستشارات العالمية قد تقدِّم، وفقًا لتقارير دولية، خدمات مجانية أو بأسعار منخفضة للدول النامية، لافتًا إلى أن هذه الدول تُوجَّه في أحيان كثيرة إلى التعامل مع تلك الشركات في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

يخلص المؤلف، من خلال تحليله لموضوعات الكتاب، إلى أن هيمنة منطق القوة الصلبة في إدارة الصراعات حول مناطق النفوذ أدت إلى بروز ثلاثة أنماط رئيسة من الفاعلين في النظام الدولي: دول مستفيدة تمتلك أدوات متعددة لحماية مصالحها الإستراتيجية وتعزيز نفوذها، ودول متآكلة السيادة تعاني هشاشة اقتصادية أو فسادًا سياسيًّا أو اضطرابات داخلية تجعلها أكثر قابلية للخضوع لتأثير القوى الكبرى، وقوى غير نظامية تمارس أدوارًا وسيطة في الصراعات الدولية والإقليمية، من خلال شبكات التهريب والجريمة المنظمة وشركات الأمن الخاصة ومجموعات الأوليغارشية الاقتصادية التي تتحكم في موارد أولية وبنى تحتية إستراتيجية.

مآلات الصراع الجيوسياسي وسيناريوهات النظام الدولي

على سبيل الاستشراف، يعرض المؤلف أربعة سيناريوهات محتملة لمآلات الصراع الجيوسياسي العالمي.

يفترض السيناريو الأول استمرار هيمنة القطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، استنادًا إلى تحكمها في مفاصل القوة المالية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والتكنولوجية، مع ميلها إلى توظيف هذه الأدوات لترسيخ توجهاتها الإمبراطورية. ويستند هذا السيناريو إلى استمرار توجيه الولايات المتحدة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بما يخدم مصالحها الإستراتيجية ويعزز تحالفاتها، فضلاً عن تعبئة مؤسسات "بريتون وودز" لتكريس النموذج النيوليبرالي على نطاق عالمي. غير أن المؤلف يلاحظ في المقابل بوادر تصدع داخل القطب الغربي ذاته، نتيجة تنامي القلق الأوروبي من النزعة الحمائية الأميركية، وحالة عدم اليقين التي تحيط بالموقف الأميركي من دعم أوروبا في الحرب الروسية-الأوكرانية.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في تشكُّل نظام عالمي متعدد الأقطاب (Multipolar World)، بفعل تزايد تأثير مجموعة "البريكس" الموسعة (BRICS+)، التي تجمع قوى اقتصادية وعسكرية وأيديولوجية كبرى مثل الصين وروسيا، وتجد دعمًا من قوى إقليمية صاعدة كالهند والبرازيل وتركيا والمملكة العربية السعودية. ويرى المؤلف أن تعزيز الانسجام بين مكونات هذه المجموعة قد يحوِّلها إلى صيغة حديثة من حركة عدم الانحياز تسهم في إرساء توازن جديد داخل النظام الدولي.

أما السيناريو الثالث، فيتناول احتمال بروز وضع دولي يشبه "حربًا باردة جديدة" تتجه فيه العلاقات العالمية نحو قطبية ثنائية (Bipolarity)، بحيث تتشكل جبهتان متنافستان: الأولى تضم الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين وتستند إلى أطر تعاون أمني مثل مجموعة الكواد (Quad) التي تجمع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند لتعزيز الأمن في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، والثانية تضم الصين وروسيا والدول القريبة منهما. ويرى المؤلف أن هذا التنافس قد يمتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية بما يعيد إلى الأذهان ملامح الصراع العالمي الذي ساد خلال القرن العشرين بين المعسكرين، الغربي والشرقي.

ويطرح المؤلف في السيناريو الرابع تصورًا أكثر تفاؤلًا، يتمثل في قيام نظام متعدد الأقطاب محكوم (Multipolar World with Governance) تُستعاد فيه وظيفة الأمم المتحدة التاريخية في تنظيم العلاقات بين القوى الكبرى والتحكيم في النزاعات الدولية بما يسهم في احتواء الفوضى و"الوحشية الحربية" التي تميِّز المشهد العالمي الراهن. غير أن المؤلف يُقرُّ بصعوبة تحقيق هذا السيناريو في المدى القصير، نظرًا لتراجع قدرة المنظمة الأممية على إدارة الأزمات وتفعيل آليات الوساطة الفاعلة، مع إشارته إلى أن بروز تعددية قطبية منظَّمة قد يفتح، على المدى البعيد، أفقًا لحوكمة دولية أكثر توازنًا تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور محوري في ضبط العلاقات بين القوى الكبرى.

في المحصلة، يشكِّل الكتاب إسهامًا مميزًا في حقل الدراسات الجيوسياسية المعاصرة؛ إذ يتجاوز العرض الوصفي للنظريات السائدة في تحليل الجغرافيا السياسية العالمية، نحو قراءة نقدية تختبر مدى قدرتها على تفسير التحولات الدولية المتسارعة. ويخلص إدغار ريفيس إلى أن أي إطار نظري منفرد لا يستطيع الإحاطة بتعقيد النظام الدولي الجديد، داعيًا إلى اعتماد مقاربة تركيبية تجمع بين مختلف الاتجاهات النظرية لفهم هذا الواقع المتشابك. ويرى بعض النقاد أن مقاربة المؤلف تنطوي على قدر من المخاطرة المعرفية بسبب اعتماده الجزئي على تصور

صموئيــل هنتنغتون لمناطــق الحضارة، رغم التعديلات الجوهرية التي أدخلها عليه. ومــع ذلك، يبرز تميُّز ريفيس في تجاوزه لأطروحة فرانســيس فوكوياما، من خلال طرح نموذج تفسيري أكثر واقعية يقوم على مفهوم "حروب خطوط الصدع"، التي تحركهــا المصالح وموازين القوة أكثر ممــا تحركها الانتماءات الهوياتية؛ مما يمنح الكتــاب قيمــة تحليلية تضيف عمقًا إلى النقاش الفكري حول مآلات النظام الدولي الآخذ في التشكل.

المراجع

(1) Revéiz, Édgar. La lógica del desarrollo capitalista: cartelización de empresas y centralización del capital. Bogotá: FICA, 1987.

(2) Revéiz, Édgar. La economía del 1 %. Bogotá: Fondo de Cultura Económica, 2011.

(3) evéiz, Édgar. Gobiernos y planes de desarrollo. Vol. 2. Bogotá: Academia Colombiana de Ciencias Económicas, 2024.

(4) evéiz, Édgar. Catapultas de la geopolítica posmoderna. Bogotá: Academia Colombiana de Ciencias Económicas, 2025.

(5) يتجلى التدهور الحضاري -حســب ريفيس- في انهيار نموذج حقوق الإنســان إطارًا أخلاقيًّا عالميًّا بحيث أدى تقييد ســلطات الأمم المتحدة في ضبط النزاعات الدولية إلى تكريس حالة من "الفوضى المنظمة" (Caos Organizado).

(6) Perroux, François. Indépendance de la nation. Paris: Éditions Aubier Montaigne, 1969, pp. 22–23.

(7) Huntington, Samuel P. “The Clash of Civilizations?” Foreign Affairs 72, no. 3 (Summer 1993): 22–49.

(8) Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon & Schuster, 1996.

(9) يشير الكاتب من خلال هذا التوصيف إلى حالات الاضطراب التي اعترت النظام الجيوسياسي الدولي وجعلته منفلتًا من الضوابط التي أطَّرت العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومــن تجليات ذلك عجــز المنظومة الأممية عن إيقاف الإبــادة الجماعية في غزة، وتغذية حرب الاستنزاف بين روسيا وأوكرانيا.

(10) Revéiz, Catapultas de la geopolítica, p. 41.

(11) Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. New York: W. W. Norton & Company, 2001, p. 5.

(12) Fukuyama, Francis. Liberalism and Its Discontents. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2022.

(13) Aron, Raymond. République impériale: Les États-Unis dans le monde (1945–1972). Paris: Calmann-Lévy, 1973.

(14) Deltombe, Thomas. L'Afrique d'abord! Quand François Mitterrand voulait sauver l'Empire français. Paris: La Découverte, 2024, p. 423.

(15) Pigeaud, Fanny, et Ndongo Samba Sylla. De la démocratie en Françafrique: Une histoire de l'impérialisme électoral. Paris: La Découverte, 2024, p. 292.

(16) Revéiz, Catapultas de la geopolítica, p. 19.

(17) يرمز اختصار "غافام" (GAFAM) إلى شركات فيسبوك وآبل وغوغل وأمازون ومايكروسوفت، التي تمثل -حسب الكاتب- رأس حربة رأسمالية المراقبة (Surveillance Capitalism)، والذراع التكنولوجية للولايات المتحدة الأميركية في سعيها للسيطرة على البيانات الضخمة والحوكمة الرقمية.

(18) Doe, John. "Geopolitics of Platforms: The TikTok Challenge." Policy Review 15, no. 3 (2024): 4. ttps://doi.org/10.14763/2021.2.1557

(19) Revéiz, Catapultas de la geopolítica, pp. 432–433.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين).
- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.
- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.
- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.
- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.
- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.
- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.
- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.
- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.
- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.
- إذا اكتشف خطأً فادحًا في بحثه المنشور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.
- مراجعة بحثه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفي حال عدم موافقة الباحث على الأخذ بالتعديلات المقترحة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- يشترط في المادة العلمية المقدَّمة للنشر أن تكون أصلية ومن إنتاج الباحث نفسه، ولم يسبق نشرها كليًا أو جزئيًا، ولم تُؤلَّف أو تُصَغ بواسطة أي طرف آخر أو بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، سواء جزئيًا أو كليًا، ويُعدّ الباحث مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أصالة محتواه وصحّة بياناته وتحليلاته.

ـ مسؤولية المحكم:

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيسةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)
- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.
- عدم استخدام معلومات حصل عليها من البحث الذي تم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.
- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.
- الالتزام بمعايير السرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.
- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).
- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.
- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.
- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.
- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًّا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.
- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.
- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.
- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.
- تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.
- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيَّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.
2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.
3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:
- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.
- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.
- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.
5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.
8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.
10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.
11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.
- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5-7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:

اسم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

سيار الجميل وآخرون، الطريق إلى سايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https://bit.ly/2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســم المؤلــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنــي المعاصــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/حزيران 2014، تونس.
2. مقابلة عبر الهاتف/البريد الإلكتروني/السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات